إشراف: عمر احرشان

المغرب في سنة 2011

تنسيق: إدريس شكربة

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب: المغرب في سنة 2011

المؤلف: إشراف عمر احرشان

الطبعة: 2012

المطبعة: مطبعة المعارف الجديدة الرباط / 2012

الإيداع القانوني: 2012 MO 2031

ردمك: 978-9954-31-345-9

العنوان الالكتروني: ibenkhaldoun@gmail.com

فهرس

تقديم

الباب الأول: المجال السياسي والدستوري

1. الفاعلون السياسيون والأحداث الكبرى

1.1. الفاعلون السياسيون ---------- 5

1.1.1. حركة 20 فبراير---------- 5

1.1.1.1. سياق ظهور الحركة ---------- 6

2.1.1.1. مكونات ومطالب الحركة---------- 6

3.1.1.1. أهم المحطات التي مرت منها الحركة---------- 8

4.1.1.1. خروج العدل والإحسان ومآل الحركة ---------- 10

2.1.1. الملكية---------- 10

1.2.1.1. هيمنة الملكية خلال سنة 2011---------- 10

2.2.1.1. أهم الملاحظات حول تدخلات الملكية---------- 13

3.1.1. الإسلاميون ---------- 14

1.3.1.1. جماعة العدل والإحسان ---------- 14

2.3.1.1. حركة التوحيد والإصلاح ---------- 16

3.3.1.1. التيار السلفي---------- 17

4.1.1. الأحزاب السياسية---------- 18

1.4.1.1. الأحزاب السياسية وحركة 20 فبراير---------- 18

2.4.1.1. التعديل الدستوري: بماذا طالبت الأحزاب السياسية؟---------- 19

3.4.1.1. انتخابات بأحزاب لا تمثل إلا نفسها---------- 20

2.1. الأحداث الكبرى---------- 23

2.1. 1. الاحتجاجات الاجتماعية ---------- 23

1.1.2.1. خريطة الاحتجاجات الاجتماعية---------- 23

2.1.2.1. المطالب والفاعلون ---------- 24

2.2.1. دستور فاتح يوليوز---------- 26

3.2.1. انتخابات 25 نونبر ---------- 36

1.3.2.1. انتخابات بدون ناخبين---------- 37

2.3.2.1. فساد وخروقات بالجملة ---------- 38

2. السلط الثلاث والسياسات العامة

1.2. أداء السلط الثلاث ---------- 44

1.1.2. العمل البرلماني ---------- 44
1.1.1.2. على مستوى التشريع: ضعف الحصيلة ---------- 44
2.1.1.2. الرقابة: هيمنة الأسئلة على غيرها من الوسائل ---------- 46
3.1.1.2. الدورة الاستثنائية ---------- 48
4.1.1.2. التعديل الدستوري وبنية ووظائف البرلمان ---------- 49
2.1.2. العمل الحكومي ---------- 50
1.2.1.2. تغييب مؤسسة الوزير الأول ---------- 50
2.2.1.2. بنية حكومية غير منسجمة ---------- 51
3.2.1.2. هيمنة وزراء القصر ---------- 52
3.1.2. القضاء: استمرار الأزمة ---------- 54
1.3.1.2. استمرار الاعتقال السياسي وغياب شروط المحاكمة العادلة---------- 55
2.3.1.2. استمرار التعذيب بالسجون المغربية ومطالب بالإفراج عن المعتقلين الإسلاميين ---------- 57
3.3.1.2. محاكمة رشيد نيني وخرق مبدأ حرية الصحافة ---------- 58
2.2. السياسات العامة ---------- 60
1.2.2. السياسة الدينية ---------- 60
1.1.2.2. المؤسسة الملكية: تثبيت وتقوية حقل إمارة المؤمنين ---------- 60
2.1.2.2. المؤسسات الدينية الرسمية: وظيفة تصريف الخطاب الرسمي الديني والسياسي ---------- 61
3.1.2.2. الزوايا: الاستمرار في الوظيفة التقليدية ---------- 62
2.2.2. السياسة الأمنية ---------- 62
1.2.2.2. الانفلات الأمني ---------- 62
2.2.2.2. خلل في العقيدة الأمنية ---------- 63
3.2.2. السياسة الحقوقية ---------- 65
1.3.2.2. المجلس الوطني لحقوق الإنسان: التأسيس والإقصاء.. ---------- 65
2.3.2.2. تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ---------- 69
3.3.2.2. انتهاك الحقوق المدنية والسياسية ---------- 74
4.2.2. السياسة الخارجية ---------- 80
1.4.2.2. قضية الصحراء---------- 81
2.4.2.2. المغرب والاتحاد المغاربي ---------- 84
3.4.2.2. المغرب والعلاقات العربية ---------- 87
4.4.2.2. المغرب وإفريقيا ---------- 88
5.4.2.2. المغرب وأوربا ---------- 89
6.4.2.2. العلاقة مع كندا وأمريكا ---------- 90

الباب الثاني: المغرب الاقتصادي

1. الظرفية الاقتصادية الدولية والإقليمية
2. الوضع الاقتصادي المغربي
1.2. الفلاحة ---------- 96
1.1.2. الظروف المناخية ---------- 96
2.1.2. سياسة دعم الدولة للقطاع ---------- 97
3.1.2. نتائج الموسم الفلاحي ---------- 102
2.2. الصيد البحري---------- 104
3.2. الصناعة التقليدية ---------- 108
4.2. التجارة الداخلية---------- 110
5.2. البناء والأشغال العمومية واللوجستيك---------- 111
1.5.2. البناء والأشغال العمومية ---------- 111
2.5.2. اللوجستيك والنقل ---------- 113
6.2. تكنولوجيا المعلومات والاتصال ---------- 117
1.6.2. سوق الاتصالات ---------- 118
2.6.2. سوق التجارة الإلكترونية ---------- 119
3.6.2. تحديات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المغرب ---------- 120
7.2. القطاع المالي ---------- 121
1.7.2. سوق الأبناك ---------- 121
2.7.2. سوق البورصة ---------- 124
8.2. الاقتصاد غير الرسمي والأنشطة غير الشرعية---------- 125
1.8.2. الاقتصاد غير الرسمي ---------- 125
2.8.2. الأنشطة غير الشرعية: "القنب الهندي" ---------- 126
3. الربيع المغربي والتفاعل الاقتصادي للدولة
1.3. مطالب الحراك الشعبي والانتظارات الاقتصادية ---------- 127
2.3. التفاعل الاقتصادي للدولة مع الحراك الشعبي ---------- 130
1.2.3. إعانات صندوق المقاصة---------- 130
2.2.3. رفع الأجور والمعاشات و توظيف حاملي الشواهد ---------- 132
3.2.3. التعديلات المؤسسية ---------- 132
4. إنتاج الثروة واقتصاد الريع
1.4. إعادة التموقع في القطاع الخاص---------- 134
1.1.4. العائلة الملكية في قلب الاقتصاد---------- 134
2.1.4. العائلات الثرية بالمغرب ---------- 135

2.4. المشاريع الكبرى: المتدخلون والحصيلة ---------- 136
1.2.4. مشروع القطار فائق السرعة---------- 136
2.2.4. مشاريع الطاقات المتجددة ---------- 136
3.2.4. مخطط المغرب الأخضر ---------- 141
5. التبعية الاقتصادية للخارج
1.5. التجارة الخارجية والتدفقات المالية---------- 143
2.5. التبعية الطاقية ---------- 145
3.5. اتفاقيات التبادل الحر ---------- 150
4.5. الدين العمومي الخارجي ---------- 152
المراجع

الباب الثالث: المغرب الاجتماعي

1. وضعية المرأة
1.1. الخصائص الديمغرافية والاجتماعية ---------- 156
2.1. الفقر والعنف---------- 157
1.2.1. الفقر ---------- 157
2.2.1. العنف ---------- 157
3.1. التدابير والبرامج---------- 162
2. الانحرافات الاجتماعية
1.2. التفكك الأسري---------- 165
2.2. الطلاق والتطليق ---------- 165
3.2. تفشي العنف---------- 166
4.2. تنامي ظاهرة العزوف عن الزواج---------- 166
5.2. التسول بين الحاجة والاحتراف ---------- 167
6.2. الجريمة: استمرار حالة انعدام الأمن، وتزايد النقط السوداء. ---------- 168
7.2. التدخين ---------- 169
8.2. المخدرات---------- 170
9.2. الخمور بين المقاربة الاقتصادية والتكلفة الاجتماعية---------- 171
10.2. الدعارة وصورة المرأة المغربية في العالم ---------- 173
3. النشاط والبطالة والتشغيل
4. الحوار الاجتماعي
1.4. توافقات الحكومة والمركزيات النقابية ---------- 180
2.4. أبرز مطالب النقابات التي لم يستجب لها ---------- 182
5. الهجرة بالمغرب

1.5. الهجرة الخارجية ---------- 183
2.5. وضعية المغاربة المقيمين بالخارج ---------- 184
3.5. الهجرة والتهجير ---------- 185
1.3.5. الهجرة السرية---------- 185
2.3.5. تهجير المغربيات لأغراض مشبوهة ---------- 185
3.3.5. هجرة الأفارقة: المغرب دولة عبور أو استقرار ---------- 186
6. الإسكان والتعمير
1.6. المؤسسات الحكومية---------- 187
1.1.6. الوكالات الحضرية ---------- 187
2.1.6. مجموعة التهيئة "العمران" ---------- 189
2.6. البرامج الحكومية---------- 189
1.2.6. السكن الاجتماعي والعجز المسجل---------- 189
2.2.6. برنامج معالجة السكن المهدد بالانهيار والسكن العشوائي ---------- 191
3.2.6. برنامج "مدن بدون صفيح" ---------- 192
3.6. سياسة المدن الجديدة ---------- 193
7. قطاع الصّحة
1.7. نظام المساعدة الطبية (RAMED) ---------- 194
1.1.7. الحق في الصحة أم تسهيل الولوج ---------- 194
2.1.7. المرحلة التجريبية---------- 195
3.1.7. نتائج وتقييم التجربة ---------- 195
4.1.7. انطلاق إجراءات تعميم التغطية التكميلية---------- 196
5.1.7. عقبات التعميم---------- 197
2.7. تدبير النفايات الطبية والصيدلية ---------- 198
1.2.7. الإطار القانوني ---------- 198
2.2.7. إنتاج النفايات ---------- 199
3.2.7. التأثيرات الصحية والبيئية للنفايات الطبية ---------- 200
4.2.7. تدبير معالجة النفايات ---------- 201
3.7. المصحات الخاصة---------- 201
1.3.7. العرض الصحي ---------- 202
2.3.7. مشاكل القطاع---------- 203
4.7. الصيدلة والصناعة الدوائية ---------- 205
1.4.7. الصيدلة ---------- 205
2.4.7. الصناعة الدوائية بالمغرب ---------- 206
5.7. وضعية تحاقن الدم بالمغرب---------- 208

1.5.7. الدم مادة حيوية للأمن الصحي ---------- 208
2.5.7. تطور بطيء ---------- 209
3.5.7. عزوف عن التبرع ---------- 210
4.5.7. ظاهرة بيع الدم ---------- 210
5.5.7. ضعف التمويل وغياب الثقة ---------- 211
المراجع

الباب الرابع: التعليم والثقافة

1. التربية والتكوين والتعليم العالي
1.1. التمدرس ---------- 214
2.1. البرامج والمناهج ---------- 217
3.1. التوجيه التربوي ---------- 219
1.3.1. مميزات السنة في مجال التوجيه التربوي ---------- 220
2.3.1. اختلالات عامة في مجال التوجيه التربوي ---------- 220
4.1. منظومة التكوين الأساسي ---------- 223
1.4.1. اختلالات بنيوية---------- 225
2.4.1. مؤسسات التكوين ---------- 226
5.1. التكوين المهني ---------- 228
6.1. محو الأمية ---------- 231
7.1. التربية غير النظامية ---------- 234
8.1. التعليم العالي ---------- 236
1.8.1. التدبير والحكامة ---------- 237
2.8.1. التكوين الجامعي ---------- 238
3.8.1. التقرير السنوي 2010 الخاص بعقود تطوير الجامعات---------- 240
4.8.1 البرامج والمناهج الجامعية ---------- 242
5.8.1. الجودة في التعليم العالي---------- 242
6.8.1. البحث العلمي---------- 243
2. المشهد الثقافي بالمغرب
1.2. السياسات والبرامج الثقافية الرسمية ---------- 247
1.1.2. الحكومة والثقافة: التوجهات والبرامج. ---------- 247
1.1.1.2. توجهات عامة ---------- 247
2.1.1.2. فلسفة الأولويات ---------- 247
2.1.2. النقاش حول ميزانية وزارة الثقافة ---------- 248
1.2.1.2. فلسفة ومنطلقات توجهات الوزارة ---------- 248

2.2.1.2. أولويات الوزارة في توزيع الاعتمادات---------- 248
3.2.1.2. أنشطة واعتمادات ---------- 250
3.1.2. الحصيلة الثقافية لسنة 2011: الإنجازات والإخفاقات ---------- 250
4.1.2. معارك وزير الثقافة ---------- 251
5.1.2. ثقافة المهرجانات: الخلفيات والأهداف والتمويل---------- 252
6.1.2. وعود وزارية وانتكاسات ميدانية ---------- 254
2.2. النقاش العمومي حول الهوية الثقافية للمغاربة ---------- 255
1.2.2. دستور 2011 والهوية المغربية---------- 255
2.2.2. الدعوة للاهتمام بالثقافة اليهودية دستوريا ولغويا وإعلاميا ---------- 256
3.2.2. الحركة الثقافية الأمازيغية ---------- 257
1.3.2.2. الأمازيغية في البرامج الانتخابية للأحزاب المغربية---------- 257
2.3.2.2. حراك أمازيغ المغرب ---------- 259
3.3.2.2. الأمازيغيون بين الدعوة للانعزال الجهوي والمحلي والتواصل مع أمازيغيي شمال افريقيا ---------- 260
4.2.2. المسألة الموريسكية بالمغرب ---------- 260
3.2. الثقافة والمجتمع ---------- 262
1.3.2. أزمة القراءة والنشر في مغرب 2011---------- 262
2.3.2. الإنتاج التلفزي والمسرحي : تدليس في المضمون وتبخيس الهوية---------- 263
المراجع

خاتمة

كلمة شكر

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، سواء في مرحلة الإعداد أو الصياغة أو التصحيح، ونخص بالذكر الأساتذة: محمد منار وهشام عطوش وعبد الله الهلالي ومصطفى شكري الذين تكبدوا عناء المراجعة والتقييم والتصفيف. وشكر خاص لكل الباحثين والخبراء، الواردة أسماؤهم في الصفحات الأولى للمحاور الكبرى لهذا التقرير، على ما بذلوه من وقت وجهد لإنجاز هذا العمل.

نسأل الله تعالى أن يجعله علما نافعا، وأن يكون لبنة لبناء مغرب أفضل، وأن ينفعنا يوم نلقاه. آمين.

تقديم

ها نحن نطوي سنة أخرى لنلتقي مرة ثالثة لرصد وتشخيص وتحليل وضعية المغرب والمغاربة خلال سنة حافلة بالوقائع والأحداث. وإنه لتحد كبير أن نفي بعهدنا الذي أخذناه على عاتقنا منذ أول إصدار، أي انتظام الإصدار، رغم العوامل غير المساعدة، سواء تلك التي ترتبط بالإمكانيات أو بسهولة الوصول إلى المعلومات أو الأجواء العامة المحفزة للبحث العلمي، إلا أننا نجد العزاء والحافز في نبل هذه المهمة وأهميتها، وفي العطف التام الذي نلقاه من قبل القراء والباحثين بعد كل إصدار. ويتجلى هذا العطف في ارتفاع درجة الطلب وحجم الإقبال ومستوى التجاوب والاهتمام بهذا الكتاب سنة بعد أخرى، بل والسؤال عن تاريخ صدور التقرير الموالي قبيل انتهاء السنة التي من المنتظر أن يتناولها بالدراسة. إنه بالتأكيد شرف، ولكنه، بالمقابل، يطوق أعناقنا بمسؤولية كبيرة وبأمانة ثقيلة نحاول جهد المستطاع، متوكلين على الله عز وجل، أن نكون في مستواها حتى نقدم منتوجا يحظى بكل مقومات العلمية والمصداقية والموضوعية والعمق والإحاطة.

تلتقون في إصدار هذه السنة مع فريق عمل من الباحثين والخبراء، يتجاوز الأربعين، يشتغل بتطوع ومواكبة يومية، ويحرص على تطوير هذا العمل حتى يصل به إلى أعلى درجات الكمال البشري، وهو ما ستلمسونه من خلال تطور منهجية الإعداد وشكل التقرير وتصميمه وأسلوب الصياغة والمجالات الخاضعة للدراسة.

لقد شكلت سنة 2011 اختبارا حقيقيا لهذا الفريق لأنها كانت مليئة بالوقائع والأحداث الضخمة التي لا يمكن إغفال حجم تأثيرها على المغرب والمغاربة خلال عقود قابلة من الزمن.

لقد بينت هذه السنة أن بلادنا جزء ملحق وتابع في هذا العالم، تتأثر به أكثر مما تؤثر، وبذلك سقطت دعاوى "الاستثناء المغربي"، حيث عشنا تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على المغرب رغم أن المسؤولين كانوا يصرحون في السنة الماضية أن المغرب بمنأى عن هذه الأزمة، وتأثرنا بأجواء "الربيع العربي" التي هبت على المنطقة المغاربية والعربية، وكان لذلك تأثير على كل القرارات، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، التي طبعت هذه السنة. وبينت هذه السنة أن محرك التغيير في المغرب يأتي دائما من الخارج وبشكل اضطراري وفجائي، وأن هناك

جهات تحرص أن يبقى منسوب التغيير في حده الأدنى ومتحكما في مساره وتنزيله ومكبلا ومسيجا دائما بخطوط حمراء.
يمكن التأكيد بكل موضوعية أن حصيلة هذه السنة، مثل سابقتها، كانت سلبية في عمومها، ومطبوعة بنهج "الإصلاح في إطار الاستمرارية" وليس "التغيير من أجل التجديد"، ويتضح ذلك من خلال الإصلاحات التي لا يتجاوز مفعولها دور المسكنات التي يراد بها ربح الوقت والالتفاف والانحناء للعاصفة حتى تمر أو تهدأ. ولذلك فإصلاحات هذه السنة سرعان ما بدأ نقدها والمطالبة بإصلاحها ومراجعتها.
أظهرت هذه السنة أن المجتمع المغربي قسمان، قسم عُلوي معزول وجامد ومستعصي على التغيير، وقسم سفلي يغلي ويشهد تغييرات طفيفة ولكنها دالة ومؤثرة في التركيبة الاجتماعية والنفسية والعقلية لمكونات المجتمع، وأظهرت هذه السنة مزيدا من الرتابة التي لم يخرقها إلا احتجاجات الشارع الصادعة بشعارات التغيير والمطالبة بإسقاط الفساد والاستبداد والتواقة إلى دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا، وكشفت فراغا دبلوماسيا مغربيا تجلى في الموقع الدفاعي للمفاوض المغربي في ملف الصحراء والغياب عن محطات عربية وقارية ودولية هامة والخسارة التي منيت بها الدبلوماسية المغربية في أكثر من مجال.
أظهرت هذه السنة أننا لا نستثمر في المستقبل بسبب التدهور الخطير الذي تعاني منه المنظومة التعليمية والتربوية التي يوازيها ارتفاع أفواج المعطلين وتصاعد مظاهر السلبية والعزوف واللامبالاة وتفاقم الجريمة والعنف. وأظهرت هذه السنة أيضا أن المغرب لا يستثمر كل إمكانياته ولا يحسن استغلالها، بل إن العديد من هذه الإمكانيات تستغل بدون ضوابط ولا يعود ربحها على المغاربة بالتساوي.
باختصار، خسر المغرب رهان هذه السنة بامتياز وتغيرت فيه أمور ولكنه لم يتقدم خطوة إلى الأمام، وهذه هي المعادلة الحاكمة لحركة البلاد "المغرب يتغير ولا يتقدم".
لم يستفد المغرب من الظروف الموضوعية ليحقق قفزة نوعية في اتجاه مصالحة حقيقية مع كل مكونات المجتمع. ولم يستفد من الحركية الشعبية التي شهدتها البلاد طيلة السنة لينفتح على المجتمع من خلال حوار وطني حقيقي تكون ثمرته مشاركة شعبية عامة من موقع إيجابي. وهذه هي أول خطوة للنهضة.
أترككم مع التفاصيل وتمنياتي لكم بقراءة ممتعة.

عمر احرشان

الدار البيضاء في 11 رجب 1433 الموافق2 يونيو 2012

الباب الأول: المجال السياسي والدستوري

إدريس أيت مالك – بلال العشيري – حسن بلا – حسين حنين – عبد الحفيظ ماموح – عبد الفتاح بلخال – عبد الرحمان خزران – محمد منار – مصطفى الزعيمي – نصير مكاوي

عرف العالم العربي خلال سنة 2011 مجموعة من الأحداث والوقائع السياسية الهامة، وذلك نتيجة لسلسلة الانتفاضات والثورات، التي انطلقت شرارتها الأولى من تونس في أواخر سنة 2010. لقد عرفت المنطقة العربية حراكا شعبيا غير مسبوق، لتخرج بذلك من خندق الجمود على كل المستويات، وفي كل المجالات، وتدشن مسارات سياسية ودستورية، لا تزال في طور المخاض. وقد كان للمغرب، بحكم انتمائه الحضاري والجغرافي، نصيب من التأثر بما عرفه العالم العربي، وذلك ضدا على أطروحة الاستثناء المغربي، بحيث عرف هو الآخر مجموعة من الأحداث والوقائع، التي لاشك سيكون لها ما بعدها.

1. الفاعلون السياسيون والأحداث الكبرى

1.1. الفاعلون السياسيون

1.1.1. حركة 20 فبراير

عرف المغرب في سياق الربيع العربي نوعا من التحول، كان بمثابة تتويج لاحتجاجات اجتماعية وسياسية متراكمة، رفعت لواءه حركة 20 فبراير، التي خرجت إلى الشارع مطالبة بالتغيير والحرية والكرامة، متجاوزة بذلك المؤسسات والتنظيمات. وقد تكونت الحركة أساسا من شباب سئم لغة السياسيين والنخب والصالونات، وخرج بدعم من هيئات سياسية وجماعات إسلامية وجمعيات حقوقية، ليطالب بمطالب ذات طابع سياسي واجتماعي واقتصادي. وقد مرت هذه الحركة بمحطات امتدت بين المواجهة العنيفة من طرف السلطة ومحاولة نسفها من الداخل ثم تجاهلها والالتفاف على مطالبها، واستمرت لأكثر من 10 أشهر قبل أن ينسحب منها أهم مكون من مكوناتها وهو شباب جماعة العدل والإحسان، فيما استمرت المكونات الأخرى في الخروج في مسيراتها الأسبوعية.

1.1.1.1. سياق ظهور الحركة

عرف العالم العربي مع نهاية سنة 2010 وطيلة سنة 2011، ولا يزال، حراكا سياسيا هز بنية أنظمة استبدادية، وأسقط رموزا لأعتى الدكتاتوريات في عالمنا العربي، حيث خرج الشباب، الذي يمثل أكثر من 70 بالمائة من ساكنة العالم العربي، في جل الدول العربية بعد شرارة سيدي بوزيد التونسية التي بدأت بإحراق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه ولم تنته إلا بإسقاط بن علي، ثم انطلقت الشرارة إلى مصر لتحرق رأس نظام حسني مبارك، ومن مصر إلى ليبيا فاليمن ثم سوريا والبحرين، ولم يكن المغرب، كما كان يظن النظام وبعض من يدور في فلكه، بمنأى عن هذا الحراك الشعبي غير المسبوق، بحيث ظهرت دعوات على صفحات المواقع الاجتماعية تدعو الشعب إلى الخروج يوم 20 فبراير 2011 للمطالبة بما طالب به الشباب العربي في معظم الدول العربية، ولقيت الدعوة استجابة مهمة، مستفيدة من حافز سقوط نظامي بن علي ومبارك، وأساسا من أجواء انعدام العدل والحرية والكرامة. فبتاريخ 2011/02/17 عقد شباب 20 فبراير مؤتمرا صحفيا بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ونشروا ما سمي بالبيان التأسيسي للحركة، بينوا فيه دواعي التأسيس التي حددوها في غياب العدالة الاجتماعية والحرية والكرامة والديمقراطية، كما بينوا فيه مطالب الحركة وحددوها في تسعة مطالب، وأخيرا دعوا القوى الحية إلى الدعم والمشاركة في محطة 20 فبراير المرتقبة.

2.1.1.1. مكونات ومطالب الحركة

- ✓ **المكونات**

بعد إصدار البيان التأسيسي للحركة، سارعت أزيد من 20 هيئة حقوقية إلى الاستجابة لدعمه، فأصدرت بيانا أكدت فيه دعمها للحركة واحتجاجاتها السلمية. ومن هذه الهيئات نذكر: العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، ومنظمة العفو الدولية (فرع المغرب)،

والمرصد المغربي للسجون، والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، وجسور لملتقى النساء المغربيات، والمرصد المغربي للحريات العامة، والجمعية المغربية للنساء التقدميات، والجمعية المغربية للدفاع عن استقلال القضاء، وجمعية عدالة، والجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، والمركز المغربي لحقوق الإنسان، ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، والرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، ومنظمة حرية الإعلام والتعبير، والهيئة المغربية لحقوق الإنسان، ومنتدى بدائل المغرب، ومنتدى المواطنين. كما حصلت الحركة على دعم شباب جماعة العدل والإحسان، الذي أصدر مجلسه القطري بيانا بهذا الخصوص بتاريخ 16 فبراير 2011، إلى جانب دعم أحزاب النهج الديمقراطي والاشتراكي الموحد والطليعة، إضافة لشبيبات بعض الأحزاب (شبيبة الاتحاد الاشتراكي، وشبيبة العدالة والتنمية قبل أن تنسحب هذه الأخيرة بضغط من الأمانة العامة للحزب)، كما أعلنت شخصيات وقيادات حزبية مساندة الحركة بصفتها الشخصية وليس الحزبية (مصطفى الرميد عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية وبعض القياديين من الحزب نفسه). هذا الطيف الداعم للحركة اعتبر أكبر خليط إيديولوجي وفكري وثقافي وسياسي توحد في مطالب مشتركة عبر تاريخ المغرب.

✓ **المطالب**

أما مطالب الحركة فاتخذت طابعا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وقد لخصها البيان التأسيسي للحركة في تسع نقاط، وهي:

- دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا يمثل الإرادة الحقيقية للشعب؛
- حل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تخضع لإرادة الشعب؛
- قضاء مستقل ونزيه؛
- محاكمة المتورطين في قضايا الفساد واستغلال النفوذ ونهب خيرات الوطن؛
- الاعتراف بالأمازيغية لغةً رسمية إلى جانب العربية، والاهتمام بخصوصيات الهوية المغربية لغة وثقافة وتاريخا؛
- إطلاق كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومحاكمة المسؤولين؛

- الإدماج الفوري والشامل للمعطلين في أسلاك الوظيفة العمومية؛
- ضمان حياة كريمة بالحد من غلاء المعيشة والرفع من الحد الأدنى للأجور؛
- تمكين عموم المواطنين من ولوج الخدمات الاجتماعية وتحسين مردوديتها.

كما لم تخرج الشعارات عن سياق المطالب الأساسية، رغم أن بعض الشباب في بعض المدن حاولوا الرفع من سقفها. ومن الشعارات التي تضمنت رسائل سياسية قوية: "الشعب يريد إسقاط الفساد والاستبداد"، "المخزن يطلع برا"، "لا للجمع بين السلطة والثروة"، "الحكومة تطلع برا"، "البرلمان برا".... إضافة إلى شعارات ذات طابع اجتماعي، وأخرى هاجمت شركات التدبير المفوض وهمت بعض القطاعات الاجتماعية التي تعرف خللا من قبيل الصحة والتعليم، كما وضعت شعارات أخرى شخصيات بعينها، محسوبة على القصر ومتهمة بالفساد، تحت دائرة السخط الشعبي.

3.1.1.1. أهم المحطات التي مرت منها الحركة

لعل أهم محطة في حياة أي هيئة أو جمعية أو حزب هي محطة التأسيس، وقد عرفت حركات الشباب الثائر في الربيع العربي شكلا جديدا من أشكال التأسيس لم يعهد من قبل، بحيث لم تسلك الطرق الرسمية القانونية المتعارف عليها، واعتمدت إلى حد بعيد المواقع الاجتماعية على شبكة الأنترنيت، كما لا يمكن أن نتجاهل دور الهيئات الداعمة في التعبئة والتنظيم والتسيير، فأهم محطة في حياة حركة 20 فبراير كانت هي محطة التأسيس، وأهم حافز كان هو تنحي مبارك عن الرئاسة يوم 12 فبراير 2011، فقد شكل هذا اليوم فرصة لتلاقي مجموعة من الفعاليات وعقد العزم على المضي في التأسيس، تلت هذه المحطة صياغة البيان التأسيسي للحركة، ثم يوم 20 فبراير الذي كان بمثابة بالون اختبار انتظرته كافة الأطراف لمعرفة مدى جدية "الشباب الفبرايري" وقدرته على تعبئة الشارع وتأطيره، ومن جهة أخرى معرفة المدى الذي وصل إليه الوعي والسخط الشعبي، ومعرفة كيف ستتعامل السلطة مع الحدث.

وبالفعل، كان 20 فبراير يوما مشهودا شهد نجاحا أدهش المتتبعين والمشاركين أنفسهم حيث استطاعت الحركة تنظيم ما يفوق 60 مسيرة عبر ربوع المغرب، شارك فيها عدد هائل من المواطنين من كافة الأعمار والطبقات الاجتماعية، ثم بعد ذلك توالت محطات الهيكلة والتنظيم انطلاقا من يوم 23 فبراير الذي شهد أول جمع عام للمجلس الوطني الداعم للحركة.

لم تخل مسيرة حركة 20 فبراير من فصول دموية استعملت فيها السلطة وسائل القمع والضبط، فنتج عن ذلك عدد من الشهداء بعدة مدن (الحسيمة، آسفي...) والعديد من الجرحى والمتابعين والمعتقلين، وتعتبر تواريخ 13 مارس، و15 مايو (وقفة أمام مقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني)، و22 مايو، و29 مايو، التي عرفت تدخلات أمنية مفرطة في العنف، من أهم الشواهد على الملمح السلطوي للنظام السياسي في تعامله مع الحركة ومطالبها.

ورغم أن حركة 20 فبراير فرضت على النظام بعض التنازلات، وإعلان مجموعة من الإجراءات، كان أبرزها، على المستوى السياسي، الخطاب الملكي بتاريخ 9 مارس وما ورد فيه بخصوص التعديل الدستوري، وما تلاه من استفتاء دستوري وانتخابات تشريعية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الخمسة إثر صدور عفو ملكي ، بتاريخ 11 مارس 2011، بعد أن قضوا أزيد من ثلاث سنوات في السجن، وعلى المستوى الاجتماعي زيادة 600 درهم في رواتب الموظفين، والإعلان عن تشغيل 4500 معطل من ذوي الشواهد العليا، فإن ذلك لم يرق إلى مستوى المطالب المرفوعة، بل كان –حسب المشاركين في الحركة– مجرد استجابة جزئية، بل مجرد مناورة والتفاف على المطالب، لذلك كانت الدعوة إلى مقاطعة الاستفتاء الدستوري والانتخابات التشريعية.

ويبقى أهم مكسب استطاع شباب 20 فبراير انتزاعه هو كسر حاجز الخوف لدى العديد من المواطنين، واختراقهم لبعض الطابوهات والخطوط الحمراء وإعادة طرح الإشكالات السياسية الكبرى، وعلى رأسها ما يرتبط بنظام الحكم في المغرب.

4.1.1.1. خروج العدل والإحسان ومآل الحركة

كان من أهم المحطات، التي مرت منها الحركة، إعلان جماعة العدل والإحسان (أهم مكون داخل الحركة) وقف نشاطها داخلها، وذلك بتاريخ 18 دجنبر 2011 في بيان صادر عن الأمانة العامة للدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان. فبعد أن أوضح البيان سبب انخراط شباب الجماعة في الحركة والدور الذي لعبه، ثم المحطات التي شهدتها الحركة، أورد أسباب الانسحاب، وكان أهمها المنطق الاستعلائي والإقصائي الذي تتعامل به بعض الأطراف المشاركة في الحركة. وقد كان هذا الانسحاب مفاجئا للعديد من المتتبعين، في حين اعتبره البعض نتيجة طبيعية لغياب الانسجام بين مكوناتها، خصوصا مع وجود خلافات إيديولوجية كبيرة. ويبقى السؤال الذي يطرحه الرأي العام، ما مصير حركة 20 فبراير بعد انسحاب جماعة العدل والإحسان، التي كانت تمنح الحركة زخما تنظيميا وجماهيريا؟ وكيف سيكون أداء حزب العدالة والتنمية في الحكومة، فهذا الأخير، بعدما وصل إلى ما وصل إليه، بفضل حركة 20 فبراير، ربما كان يعول على استمرار ضغط هذه الأخيرة لفرض مكانته في مواجهة بعض أجنحة النظام؟

2.1.1. الملكية

حافظت الملكية بالمغرب طيلة سنة 2011 على مكانتها باعتبارها مركز النسق السياسي المغربي رغم تداعيات الربيع العربي وتصاعد وتيرة الاحتجاجات، مع العلم أن تدخلات الملكية يصعب حصرها في إطار زمني ضيق، مما يفرض أحيانا الانتقال من سنة 2011 إلى بداية السنة الموالية، أي 2012.

1.2.1.1. هيمنة الملكية خلال سنة 2011

لا تزال الملكية بالمغرب تتدخل في مختلف المجالات، وفي كل الأوقات والمناسبات، انطلاقا من تدخلات مباشرة وأخرى غير مباشرة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

✓ **المستوى الداخلي**

يمكن تقسيمه زمنيا إلى مرحلتين هما:

ما قبل خطاب 9 مارس 2011

نستشف من مختلف الخطابات الصادرة قبل هذا الخطاب، أن الملك أعاد التأكيد على نفس المجالات والقطاعات التي سبق ذكرها سنوات 2008 و2009 و2010، حيث جدد التذكير بمجالات الفلاحة والصيد البحري والسياحة والصناعة والتجارة والماء والبيئة والتعليم والتكوين المهني، وهو ما يظهر من خلال خطاب الملك إلى القمة الاقتصادية العربية بشرم الشيخ بتاريخ 2011/01/21 وخطابه بمناسبة تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2011/02/21. وهنا يظهر توجه الملكية نحو سياسات قطاعية تكرس هيمنتها على مجمل المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

خطاب 9 مارس 2011 وما بعده

يعتبر خطاب 9 مارس خطابا مفصليا خلال سنة 2011، عكس السنوات السابقة التي كان فيها خطاب العرش هو الوعاء الذي يستبطن أهم الاختيارات الملكية. فخطاب 9 مارس، كما هو معلوم، جاء بدون مناسبة معينة، وإنما كان رد فعل على انطلاق الاحتجاجات الشعبية التي تقودها حركة 20 فبراير.

انطلاقا من ذلك الخطاب، قررت الملكية إجراء تعديل دستوري، ليتجلى، من خلال ذلك، مجددا تدخل الملك الحاسم في المجال السياسي انطلاقا من الخطوات التالية:

- الدعوة بشكل انفرادي لإجراء تعديل دستوري؛
- وضع الملك لثوابت ومرتكزات ومنهجية التعديل الدستوري؛
- تنصيب الملك للجنة الاستشارية لمراجعة الدستور بتاريخ 2011/03/11؛
- تقديم الملك للمحاور الكبرى للدستور ومضمونه بموجب الخطاب الملكي بتاريخ 2011/06/17؛
- تأكيد خطاب العرش على تفعيل الدستور على المدى القريب والمتوسط؛

- إعادة التأكيد على ضرورة تفعيل الدستور وضرورة إنجاح الانتخابات، بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب بتاريخ 2011/08/20، والذكرى السادسة والثلاثين للمسيرة الخضراء بتاريخ 2011/11/6؛
- تعيين عبد الإله بنكيران رئيسا للحكومة بتاريخ 2011/11/29، ثم تعيين أعضاء الحكومة.

✓ **المستوى الخارجي**

في ظل هيمنة شبه تامة للملكية ومحيطها الضيق على السياسة الخارجية للمغرب، عرفت سنة 2011 ضعفا كبيرا للدبلوماسية الملكية، فباستثناء تأكيد الملك على مساندة الشعب الفلسطيني لإقامة دولة مستقلة في كل من خطابه إلى القمة الاقتصادية العربية بشرم الشيخ بتاريخ 2011/01/19، ورسالته إلى الدورة الرابعة لمنتدى التعاون العربي التركي بتاريخ 2011/11/19، وكذا بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي خلدته الأمم المتحدة، يلاحظ ضعف شديد للدبلوماسية الملكية وغياب شبه مطلق على المستوى الخارجي سواء على مستوى الفاعلية في التعاطي مع مختلف القضايا الإقليمية أو على مستوى حضور القمم والمؤتمرات والملتقيات العربية والإسلامية والإفريقية والدولية.

✓ **مستوى يختلط فيه البعد الداخلي والخارجي**

على رأسه مسألة الوحدة الترابية والجهوية المتقدمة، حيث تم القيام بما يلي:

- تحديد التوجهات الأساسية للجهوية المتقدمة مند خطاب 9 مارس 2011؛
- التأكيد على ضرورة إعداد قانون تنظيمي خاص بالجهوية المتقدمة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب؛
- دعوة الملك إلى نظام مغاربي جديد وتجاوز الانغلاقات والخلافات العميقة بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للمسيرة الخضراء.

انطلاقا مما سبق تظهر أجندة الملكية سنة 2011 أن هناك أولويتين أساسيتين: التكيف السياسي مع مستجدات الربيع العربي والجهوية المتقدمة. لكن هناك العديد من

التدخلات الأخرى للملك في شكل استقبالات ووضع الحجر الأساس وتوجيه رسائل وبرقيات التهنئة والتعزية...

2.2.1.1. أهم الملاحظات حول تدخلات الملكية

نركز هذه الملاحظات فيما يلي:

- تقديم مقترح تعديل الدستور في قالب الجهوية المتقدمة، فخطاب 9 مارس بدأ بموضوع الجهوية المتقدمة ثم انتقل إلى مقترح تعديل الدستور رغم أولوية هذا الأخير، مما يدل على محاولة الملكية التواري خلف موضوع الجهوية المتقدمة، وهي محاولة استهدفت عدم الإقرار بأن التعديل الدستوري نتيجة لضغط حركة 20 فبراير، خصوصا أن السلطات المغربية كانت تدعي بأن المغرب في منأى عن الاحتجاجات.
- عدم الإشارة في التعديل الدستوري إلى ضرورة تقييد صلاحيات الملك نفسه، وهو ما كرسه الدستور عندما خرج إلى حيز الوجود؛ حيث كرس المكانة المركزية والمحورية للملك داخل النسق السياسي المغربي.
- دعوة الملك، وبشكل مباشر، الشعب للتصويت على مشروع الدستور، وهو إجراء مخالف لقواعد الحياد التي ينبغي أن يطبع الاستفتاء الدستوري.
- تعيين أربعة مستشارين بالديوان الملكي (عمر عزيمان وياسر الزناكي وفؤاد عالي الهمة والفاسي الفهري)؛ بالإضافة إلى تعيين سابق لكل من عبد اللطيف المنوني ومصطفى الساهل، في خطوة استباقية لترسيم حكومة الظل قبل تشكيل حكومة عبد الإله بنكيران، خاصة أن المستشارين يلعبون دورا كبيرا في إدارة الشأن العام، نظرا لقربهم من الملك مركز كل السلط بالمغرب.
- استمرار ما يسمى ب"وزارات السيادة" المرتبطة مباشرة بالملك ومستشاريه في الحكومة الجديدة، التي قيل الكثير عن "استقلاليتها" و"سلطتها" في ظل دستور جديد، وقد تجلى ذلك من خلال تعيين ستة وزراء لا ينتمون إلى أي

حزب سياسي هم: أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وإدريس الضحاك الأمين لعام للحكومة، وعبد اللطيف لوديي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة مكلفا بالدفاع، والشرقي الضريس الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، ويوسف العمراني الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية والتعاون، وعزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري الذي قدم استقالته في آخر لحظة من حزب التجمع الوطني للأحرار.

- خرق مقتضيات الدستور الجديد في مجموعة من المناسبات، ومن أهمها إجراء انتخابات سابقة لأوانها دون حل مجلس النواب وتعيين العديد من السفراء دون التداول بشأنهم في المجلس الوزاري عملا بالفصل 49 من الدستور.

3.1.1. الإسلاميون

يمكن اعتبار سنة 2011 بالمغرب، وعلى غرار باقي الدول العربية، سنة الإسلاميين بامتياز، وذلك من خلال موقعهم في الحراك الشعبي والمتمثل في حركة 20 فبراير، وما نتج عنه من اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتعديلات على المستويين الدستوري والانتخابي، وتبقى كل من جماعة العدل والإحسان وحركة التوحيد والإصلاح باعتبارها رافدا لحزب العدالة والتنمية والتيار السلفي من خلال مواقفه مما عرفه المغرب، أهم التنظيمات الإسلامية التي برزت خلال 2011.

فما هي المحطات البارزة للإسلاميين؟

1.3.1.1. جماعة العدل والإحسان

عرفت جماعة العدل والإحسان، على المستوى التنظيمي، عقد الدورة الخامسة عشرة للمجلس القطري للدائرة السياسية (15-16 يناير 2011)، كما عقد المجلس دورتين استثنائيتين: الأولى يوم 23 يونيو 2011 خصصت لتحديد الموقف من الاستفتاء، حيث خرج المجلس بقرار المقاطعة، والثانية يوم 9 أكتوبر 2011 خصصت لانتخابات

25 نونبر 2011، حيث خرج بقرار الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات، وأصدر وثيقة توضح حيثيات ذلك، وقد نتج عن هذه الدعوة استدعاء بعض قياديي وأعضاء الجماعة إلى مخافر الشرطة ومتابعة البعض قضائيا.

كما شهدت سنة 2011 انعقاد كل من المجلس القطري للقطاع الطلابي للعدل والإحسان في دورته الثالثة، تحت اسم الشهيد كمال عماري، بتاريخ 3 يوليوز 2011، والمجلس القطري لقطاع التعليم لجماعة العدل والإحسان في دورته السابعة بتاريخ 5-6 يوليوز 2011.

ومن أهم ما عرفته الجماعة خلال هذه السنة وفاة أحد مؤسسيها، وهو الأستاذ أحمد الملاخ، بتاريخ 2011/01/26.

على مستوى قضايا الأمة، شاركت الجماعة في مجموعة من الوقفات التضامنية مع الشعوب التي عرفت حراكا شعبيا (مصر وتونس وليبيا وسوريا)، كما شاركت الجماعة في دعم الحركة الاجتماعية في العالم العربي والتي دعت إليها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم 8 فبراير 2011. وخلدت الجماعة الذكرى الثالثة والستين للنكبة، حيث نظمت أكثر من 32 وقفة مسجدية، كما هنأت الجماعة الشعوب العربية التي نالت حريتها، وشاركت الجماعة في أشغال المنتدى الاجتماعي العالمي المنعقد بالسينغال بتاريخ 8 – 11 فبراير 2011.

أما على المستوى المحلي، فقد شاركت الجماعة في المهرجان التضامني مع المعتقلين السياسيين الخمسة يوم 10 فبراير 2011، وتضامنت مع جامع المعتصم الذي تم اعتقاله على خلفية ادعاء تورطه في ملفات فساد بمجلس مدينة سلا، كما طالب مكتب إعلام الجماعة بالإفراج عن الصحفي رشيد نيني مدير جريدة المساء الذي اعتقل يوم 28 أبريل 2011 وأدين بسنة حبسا نافذا.

ولعل أهم ما عرفته سنة 2011 بالنسبة لجماعة العدل والإحسان هو الانخراط المبكر والمكثف لقطاعها الشبابي في حركة 20 فبراير، حيث تأكد مرة أخرى أن الجماعة قوة تنظيمية لا يمكن تجاوزها وأثبتت تراجع أطروحات عزلة الجماعة وتشتتها وتآكلها، كما

أثبتت العدل والإحسان رغبتها في العمل المشترك والتنسيق الميداني مع باقي الفرقاء، إذ لم ترفع شعارات أو لافتات خاصة، ولم تنادِ بمطالب ذاتية، وبقيت متشبثة بالمطالب التأسيسية التي رفعتها حركة 20 فبراير.

كما افتتحت سنة 2011 باستمرار التضييق على جماعة العدل والإحسان، حيث أقدمت السلطات الأمنية، في فاتح يناير، على اقتحام مجلس النصيحة بمنطقة أكليم نواحي مدينة بركان واعتقال 100 عضو رفقة عبد الكريم العلمي عضو مجلس الإرشاد، وتم توقيف واعتقال أحد أعضاء الجماعة بمطار محمد الخامس، وهو في طريقه إلى الديار المقدسة، بسبب نشاطه في حركة 20 فبراير. وتتالت خلال هذه السنة أطوار محاكمة معتقلي مدينة فاس السبعة الذين أدينوا من طرف محكمة الاستئناف بعد أن برؤوا ابتدائيا، مما فتح الباب للتساؤل: هل حكم الإدانة كان رد فعل للسلطة اتجاه العدل والإحسان بسبب انخراطها المتميز في حركة 20 فبراير؟

وفي سابقة من نوعها، أقدمت وزارة التربية الوطنية على منع أعضاء من الجماعة، وهم المعتقلون الذين قضوا زهاء 18 سنة خلف القضبان فيما عرف بطلبة وجدة، من الالتحاق بوظائفهم بعد توصلهم بقرارات التعيين في إطار توظيف حاملي الشهادات العليا. وبتاريخ 27 أبريل 2011 برأت استئنافية الجديدة الفنان رشيد غلام مما نسب إليه.

2.3.1.1. حركة التوحيد والإصلاح

مباشرة بعد الإعلان عن حركة 20 فبراير، اختلفت مواقف قيادة حركة التوحيد والإصلاح بين من يدعو إلى الخروج للاحتجاج ومن يعارض ذلك، ولم يصدر الموقف الرسمي إلا بعد 20 فبراير، حيث أشاد بيان للحركة "بمستوى الوعي والمسؤولية للمحتجين"، كما دعا إلى "الإسراع في إصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية واجتماعية حقيقية وجريئة ونوعية... في إطار الثوابت". وبعد 9 مارس أصدرت الحركة بيانا آخر ثمنت فيه الخطاب الملكي واعتبرته تاريخيا، لارتكازه على

"الثوابت الوطنية المتمثلة أساسا في الإسلام وإمارة المومنين". ومن ناحية أخرى، تم الدفع ببعض شباب حركة التوحيد والإصلاح في إطار ما سمي "بحركة باراكا" للانخراط في احتجاجات حركة 20 فبراير.

هذه المواقف جسدتها الحركة عمليا من خلال التصويت بنعم على الدستور والمشاركة في الانتخابات التشريعية، بل وقيادة الحكومة من خلال جناحها السياسي حزب العدالة والتنمية الذي حصل على أغلبية المقاعد النيابية.

3.3.1.1. التيار السلفي

تتعدد التنظيمات والتوجهات التي يمكن تصنيفها ضمن التيار السلفي بالمغرب، غير أننا سنركز على البارز منها. فقد وقعت في هذه السنة العديد من الأحداث المرتبطة بهذه الحركة، فبعد 20 فبراير تم إطلاق سراح الشيخ الفيزازي الذي كان معتقلا بعد تفجيرات 16 ماي 2003، كما عاد الشيخ المغراوي، رئيس جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة، إلى المغرب بعد منفاه الاختياري بالسعودية بسبب الضجة التي أثارتها فتواه بجواز تزويج بنت التسع سنوات، وما تلاها من تصريحات، وإغلاق دور القرآن التابعة له. مع الإبقاء على قياديين آخرين في الحركة السلفية كالشيخ حسن الكتاني وعبد الوهاب الرفيقي الملقب بأبي حفص والحدوشي رهن الاعتقال ليتم الإفراج عنهم لاحقا بعد تعيين حكومة عبد الإله بنكيران.

وقد لوحظ بروز مطلب إطلاق سراح معتقلين 16 ماي في مسيرات حركة 20 فبراير، كما سجل الرأي العام التمرد الذي قام به بعض المحسوبين على التيار السلفي داخل مختلف السجون، خاصة سجن سلا.

في مقابل هذه التطورات كان لبعض شيوخ السلفية أدوار مهمة في عملية التصويت بنعم على دستور 2011، والمشاركة في الانتخابات التشريعية، حيث أكد الفيزازي في رسالة وزعها على وسائل الإعلام ونشرها في موقعه الشخصي بعنوان "رأيي في مشروع الدستور": "إني أقولها بصراحة. إن محاولة إسقاط منصب إمارة المؤمنين هي

محاولة لإسقاط الإسلام نفسه في أجل صورة من صوره". كما دعا إلى تبني خيار المشاركة في الانتخابات عوض خيار المقاطعة ووجه في هذا الموضوع مجموعة من الرسائل إلى جماعة العدل والإحسان وإلى حركة العشرين من فبراير. والموقف نفسه عبر عنه المغراوي في البيان الصادر عنه حول الموقف من مشروع الدستور حيث دعا "المغاربة إلى التصويت بنعم، مع تأكيد وجوب الاستمرار في المطالبة بالتنصيص على منزلة الشريعة الإسلامية في منظومة التشريع والتقنين".

4.1.1. الأحزاب السياسية

عرفت عدة أحزاب سياسية ظاهرة الترحال، واستمرت الملاسنات بينها؛ وكان من أبرز ذلك ما حدث بين حزب العدالة والتنمية وحزب الأصالة والمعاصرة من جهة، ومن جهة أخرى بين هذا الأخير وحزب الاستقلال، وطبعت الرتابة والجمود المشهد الحزبي، إلى أن حل الربيع العربي الذي فرض على بعض الأحزاب السياسية نوعا من الحركة الاضطرارية تفاعلا مع الشعارات المطالبة بالتغيير.

1.4.1.1. الأحزاب السياسية وحركة 20 فبراير

إذا استثنينا المساندة الصريحة للحزب الاشتراكي الموحد والنهج الديمقراطي وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب الأمة المحظور، فإن أغلب الأحزاب السياسية لم تعر الأمر اهتماما، فمنها من لم يحدد أي موقف من حركة 20 فبراير، ومنها من انساق وراء السلطات في التعامل مع الحراك المغربي. وقد أدى قرار الأمين العام عبد الإله بنكيران بعدم المشاركة في مسيرات 20 فبراير إلى إحداث أزمة داخلية في حزب المصباح، حيث أعلن كل من عبد العالي حامي الدين والحبيب الشوباني ومصطفى الرميد تقديم استقالتهم احتجاجا على قرار بنكيران، وأعلنوا مشاركتهم في مسيرات 20 فبراير مع عدد من أطر الحزب الوطنية والمحلية. واستمرت هذه الأزمة إلى حين انعقاد المجلس الوطني للحزب بتاريخ 2 أبريل 2011 الذي عرف تقديم عريضة

للمطالبة بإقالة الأمين العام عبد الإله بنكيران بسبب مبادراته الانفرادية (عدم المشاركة في 20 فبراير، الخرجات الإعلامية، اللقاء مع إلياس العماري).

لقد أثر الحراك الشعبي، بشكل أو بآخر، على الحياة الحزبية المتسمة بالجمود والركود؛ فقد عرفت بعض الأحزاب السياسية المطالبة بديمقراطية داخلية بلغت حد المطالبة بإقالة رأس الحزب، كما هو الحال بالنسبة لحزب الاستقلال، وكذا طالبت الشبيبة الاستقلالية بتنظيم مؤتمر الحزب. وطالب أغلب أعضاء المجلس الوطني للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بخروج الحزب من الحكومة، بل هناك من طالبه بالخروج من جميع المؤسسات. أما حزب "صديق الملك"، أي حزب الأصالة والمعاصرة، فقد ووجه باحتجاجات واسعة من طرف المشاركين في المسيرات المنظمة من طرف حركة 20 فبراير؛ خصوصا في شخص قياديه: فؤاد عالي الهمة وإلياس العماري وحكيم بنشماس. على إثر ذلك قدم الهمة طلب الاستقالة من رئاسة لجنتي الانتخابات والتتبع، ورغم رفض طلبه من قبل قيادة الحزب فإنه أصر عليه ولم يتراجع عنه. كما أن الحزب أعلن عن تكليف لجنة ثلاثية تضم كل من الحبيب بلكوش واحمد التهامي وحكيم بنشماس لإعداد ورقة طريق لتنظيم مؤتمر الحزب وسط تجاذب حاد بين تياري الحزب: الأول المنبثق من رموز اليسار التي انضمت للحزب، والثاني المنبثق من الأعيان التي اندمجت في الحزب عند تأسيسه. ونظم التجمع الوطني للأحرار مؤتمره خلال شهر يونيو وسط مشاكل تنظيمية أهمها طرد عبد الهادي العلمي من الحزب على خلفية صراع بجهة مراكش.

2.4.1.1. التعديل الدستوري: بماذا طالبت الأحزاب السياسية؟

بعد خطاب 9 مارس 2011 سارعت الأحزاب السياسية إلى تقديم مذكرات حول مطالبها فيما يخص تعديل الدستور. ويلاحظ أن جل المذكرات التي تقدمت بها الأحزاب السياسية ظلت وفية لما جاء في الخطاب الملكي، بل إن بعض الأحزاب السياسية كانت في اقتراحها الدستوري ملكية أكثر من الملك.

فبالنسبة لمحور الملكية، اقترح البعض تقسيم الفصل 19 إلى فصلين أحدهما يخصص لإمارة المؤمنين والآخر لاختصاصات الملك الرسمية. ومنحت بعض الأحزاب، كالتقدم والاشتراكية، للملكية اختصاصات تحكيمية وتوجيهية مع اختصاصات فعلية في مجال الدفاع والعلاقات الخارجية ورئاسة المجلس الوزاري وحل البرلمان واختصاصات أخرى. وأكد حزب العدالة والتنمية أنه مع ملكية ديمقراطية مبنية على إمارة المؤمنين، واقترح تأسيس مجلس أعلى للحكم يضم الوزير الأول ورؤساء غرفتي البرلمان ورئيس السلطة القضائية ورئيس المجلس الدستوري. وصرح حزب الأصالة والمعاصرة بأنه مع ملكية دستورية برلمانية يحتل فيها الملك دورا مركزيا وتحكيميا، مع تعديل الفصل 19 والفصل 23 ومع الإبقاء على واجب التقدير والاحترام للملك وحذف القداسة. وكان موقف الحزب الاشتراكي الموحد هو الملكية البرلمانية بحذف الفصل 19 واحتفاظ الملك باختصاصات في مجال الدفاع والعلاقات الخارجية والتعيين في المناصب العليا.

وبالنسبة لمؤسسة الوزير الأول، فأغلب الأحزاب اقترحت وجوب اختياره من الحزب (أو التحالف) الفائز بالأغلبية، وحصر دور الملك في تعيينه وتعيين الوزراء باقتراح منه.

وبالنسبة للبرلمان، كانت كل الأحزاب مع توسيع اختصاصاته؛ خصوصا في مواجهة الحكومة، مع منع الترحال بين الأحزاب السياسية.

من جهة أخرى، اتفقت الأحزاب في معظمها على الهوية العربية الإسلامية مع إعطاء الأمازيغية صفة اللغة الوطنية.

3.4.1.1. انتخابات بأحزاب لا تمثل إلا نفسها

بعد الاستفتاء على الدستور، دخلت الدولة في خضم الإعداد للانتخابات على جميع المستويات، وتحدد يوم الاقتراع في شهر أكتوبر، ليتم التأجيل إلى بداية شهر نونبر، لكن التزامن مع عيد الأضحى أدى إلى التأجيل مرة أخرى، ليكون موعد الاقتراع هو

25 نونبر. أرغمت هذه الجدولة الزمنية الجميع على الإعداد للانتخابات في جو من التسرع والارتباك، فقد تم إعداد القوانين المنظمة للانتخابات في زمن قياسي، واقتصرت المفاوضات السريعة بخصوصها على قيادات الأحزاب ووزارة الداخلية، في تغييب واضح للهياكل الحزبية، ولم يكن للمؤسسة البرلمانية من دور سوى المصادقة المتسرعة على القوانين في غياب كبير للبرلمانيين الذين انشغلوا بالحملات الانتخابية السابقة لأوانها. لقد تمت المصادقة على القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب من طرف 55 نائبا فقط، والقانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية ب 73 نائبا.

وقد كان أداء الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها ضعيفا، ويبرز ذلك ما يلي:

- معدل لوائح الترشيح بكل دائرة هو 17 لائحة، كما أن كل الأحزاب (باستثناء واحد) لم تستطع تغطية جميع الدوائر، في حين لم يستطع 17 حزبا تغطية نصف الدوائر الانتخابية؛ مما يطرح سؤال الجدوى والفاعلية لدى هذه الأحزاب؛
- عدد اللوائح الوطنية بلغ 19 لائحة، أي أن 12 حزبا لم يتقدم بلوائح وطنية للشباب والنساء؛
- 200 مرشحا للانتخابات ليس لهم مستوى دراسي إطلاقا، علما أن قانون الميثاق الجماعي يفرض على رئيس الجماعة الحصول على شهادة الدروس الابتدائية؛
- عدم تجديد أغلب وكلاء اللوائح الانتخابية، وسيطرة عائلات الأعيان في بعض المناطق والدوائر؛
- لم يتجاوز عدد الأنشطة الحزبية التعبوية للانتخابات –حسب الإحصاءات الرسمية– 9500 نشاطا، استفاد منها حوالي 600 ألف شخص، أي بمعدل 63,15 مستفيدا من كل نشاط، بما يعني 2,03 مستفيد لكل حزب، رغم أن الدولة رصدت 22 مليار سنتيم كمصاريف لدعم الحملة الانتخابية؛

- تفشي حرب التزكيات، فرغم إرساء الأحزاب لآليات لتنظيمها بتعيين لجان خاصة للبت فيها (دائمة كلجنة الانتخابات: التجمع الوطني للأحرار، أو مؤقتة: الاتحاد الاشتراكي والحركة الشعبية أو تفويض ذلك للهياكل الجهوية مع احتفاظ الهيئات القيادية بصلاحية الحسم أو هما معا (تقديم الترشيح في الجهات واحتفاظ اللجنة الوطنية بصلاحية الحسم: حزب الأصالة والمعاصرة)–، فإن عدة ممارسات كشفت وجود المحاباة والمحسوبية في عملية الترشيح، وأكدت تفضيل جل الأحزاب لذوي النفوذ والمال دون الأخذ بعين الاعتبار مدة الانتماء للحزب أو مدى تشرب الخط الإيديولوجي والسياسي للحزب، كما هو الحال مع "سمير عبد المولى" الذي ترشح باسم العدالة والتنمية رغم انتمائه السابق لحزب الأصالة والمعاصرة؛
- دخول بعض الأحزاب السياسية في تحالفات ظرفية، بدون أية إيديولوجية محددة ولأغراض سياسوية صرفة؛ كان أبرزها ما سمي ب "التحالف من أجل الديمقراطية" أو اختصارا "G8"، الذي ضم أربعة أحزاب كانت على تنسيق مسبق، وهي الأصالة والمعاصرة والتجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية والاتحاد الدستوري، وانضمت إليها أربعة أخرى، حزب النهضة والفضيلة ذي المرجعية الإسلامية والمنشقق عن حزب العدالة والتنمية، بالإضافة إلى ثلاثة أحزاب محسوبة على اليسار وهي الحزب العمالي والحزب الاشتراكي واليسار الأخضر المغربي.

وقد أسفرت انتخابات 25 نونبر عن فوز حزب العدالة والتنمية ب 107 مقعدا من مجموع 395 مقعدا مما جعله مرشحا لتولي مسؤولية الحكومة، لكن بالدخول في تحالف مع أحزاب أخرى. فبمجرد تعيين عبد الإله بنكيران رئيسا للحكومة بمدينة ميدلت، شرع في مفاوضات مع جميع الأحزاب السياسية، دون أي تمييز على أساس إيديولوجي أو سياسي، باستثناء تلك التي أعلنت الانضمام للمعارضة (الأصالة والمعاصرة والتجمع الوطني للأحرار والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)، فكانت

النتيجة تحالف حكومي يضم إلى جانب العدالة والتنمية كلا من حزب الاستقلال والحركة الشعبية والتقدم والاشتراكية، بالإضافة إلى تعيين وزراء غير حزبيين؛ مما يفقد الحكومة الانسجام الإيديولوجي والسياسي المطلوب.

2.1. الأحداث الكبرى

2.1. 1. الاحتجاجات الاجتماعية

بلغت الاحتجاجات الاجتماعية بالمغرب سنة 2011 ذروتها، حيث ارتفعت وتيرتها، واتسعت رقعتها لتعم ربوع المغرب، وتمس شرائح اجتماعية مختلفة، لدرجة أصبح الاحتجاج مشهدا يوميا للحياة العامة بمغرب 2011.

1.1.2.1. خريطة الاحتجاجات الاجتماعية

اتسعت خريطة الاحتجاجات الاجتماعية بالمغرب سنة 2011 بشكل مثير، حيث امتد التوتر الاجتماعي ليشمل أغلب المناطق المغربية من دون تمييز بين البادية والمدينة، وأضحى هذا الانتشار إحدى المميزات الطارئة على الاحتجاجات الاجتماعية بالمغرب.

لقد حافظت المراكز الحضرية الكبرى على دورها التقليدي في الدفع بالاحتجاج إلى الأمام، إلا أنها تميزت بدور الهوامش في المدن الكبرى، كاحتجاجات ساكنة دور الصفيح في الدار البيضاء والدور الآيلة للسقوط في فاس والضواحي الهامشية في مراكش وسكان البرادعة بالمحمدية. وشهدت المراكز الفوسفاطية مسلسلا طويلا من الاحتجاجات، سواء في خريبكة أو اليوسفية أو آسفي، ناهيك عن ظهور أشكال جديدة من الاحتجاج تمثلت في إيقاف قطارات شحن الفوسفاط بخريبكة بتاريخ 25 ماي2011 وفي كل من آسفي واليوسفية في شهر يوليوز 2011. وكان المغرب العميق حاضرا من خلال احتجاجات ساكنة بادية أزيلال، وبودنيب، وتنغير، وبوعرفة، وزاوية الشيخ، وسيدي إفني، وكلميم، وتزنيت، والحسيمة وغيرها.

ومست الاحتجاجات الاجتماعية شرائح اجتماعية مختلفة بدءًا بالزبناء التقليديين لكل تحرك اجتماعي، كالمعطلين بمختلف فئاتهم من أصحاب الشواهد العليا، أو ما عرف بأصحاب السواعد في كل من آسفي وخريبكة، والطلبة والتلاميذ الذين تحركوا مرات عديدة في ربوع المغرب. أما الكتلة النشيطة في المغرب، فقد تحركت إما عبر النقابات العمالية، أو عبر أشكال تنظيمية جديدة هي التنسيقيات، في محاولة لتجاوز إعاقات العمل النقابي، ونذكر في هذا الصدد تنسيقيات رجال التعليم المجازين والمصنفين في السلم 9، وتنسيقية الأطباء الداخليين والممرضين، ناهيك عن الأئمة الذين تحركوا من خلال التنسيقية الوطنية لأئمة المساجد. وقد ساهمت حركة 20 فبراير بشكل كبير في توسيع دائرة الاحتجاج، كما ساهمت في إضفاء الطابع السياسي على هذه الاحتجاجات من خلال شعاراتها ولافتاتها السياسية.

2.1.2.1. المطالب والفاعلون

اتسعت لائحة المطالب التي رفعها المحتجون لتشمل الحقوق الأساسية من سكن وصحة وشغل وتعليم، كما أن غياب الأمن ومواجهة الغلاء والفساد والشطط في استعمال السلطة كانت من أهم الاختلالات التي طالب المحتجون بوضع حد لها. وقد استوعبت حركة 20 فبراير جل هذه المطالب، ناهيك عن المطالب الأساسية، التي جعلتها عنوان تحركها، من قبيل المطالبة بإسقاط الفساد ورموزه، وتفكيك المنظومة الاستبدادية للمخزن.

وعكست طبيعة المطالب المرفوعة العجز العام في تدبير شؤون ساكنة تعيش في ظل سياق سياسي واجتماعي يكرس تقليص الدور الاجتماعي للدولة، ويسهم في إضعاف الطبقة الوسطى، خاصة وأن العديد من الإصلاحات الهيكلية مست فئات اجتماعية عدة ودفعتها للتظاهر دفاعا عن مصالحها.

واللافت أيضا أن العديد من التحركات الاجتماعية كانت لها مطالب محددة كالتشغيل مثلا، حيث فرضت طبيعة التعبئة تكوين مجموعات مطلبية شبه مغلقة، سعت إلى العمل من أجل تحقيق أهدافها لتنتهي مظاهرها التنظيمية فور تحقيق تلك الأهداف.

لقد تحرك المغرب الاجتماعي بشكل قوي سنة 2011، ليستمر في الاحتجاج، الذي أضحى مقاومة مجتمعية لمواجهة تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي وتهربها من مسؤولياتها في توفير الضروريات التي تمكن الساكنة من الحد الأدنى للعيش الكريم.

وقد كشفت الاحتجاجات الاجتماعية المتزايدة ما يلي:

- عجز النظام الاجتماعي عن تلبية الطلب المتزايد للساكنة المغربية، وذلك لأسباب عميقة مرتبطة باختلالات كبيرة، نتجت أساسا عن تركيز السلطة والثروة لدى فئة صغيرة ارتبطت بالمخزن بغية تشكيل جدار صدّ لكل توتر عميق في المجتمع قد يهدد النظام السياسي؛
- مساهمة قوى اجتماعية مختلفة في التعبئة الاجتماعية وفي تأطير ومواكبة الحراك الاجتماعي، إما من خلال التنسيقيات المحلية أو القطاعية، أو من خلال حركة 20 فبراير؛
- تراجع الدور التأطيري للمنظمات النقابية التي وجدت نفسها متجاوزة من طرف واقع اجتماعي يغلي، فقد أبدعت بعض الفئات الاجتماعية أشكالا تنظيمية جديدة للعمل والتعبئة تتجاوز أحيانا الإطار النقابي، مما جعل بعض النقابات تضطر للانخراط في تلك الأشكال، كما هو الحال في التنسيقيات المختلفة التي تأسست على أسس مهنية كتنسيقية الأطباء بالقطاع العام وتنسيقية الأساتذة المجازين وتنسيقية رجال التعليم المعروفة بتنسيقية معتقلي السلم 9، أو التنسيقيات التي تأسست على أسس جهوية وضمت مختلف القوى النقابية والسياسية، للعمل وفق أجندة محلية، كما هو الحال في العديد من تنسيقيات المدن؛

- عجز الحراك الاجتماعي عن إنتاج نخب وقيادات يمكن أن تلعب دورا مهما في التدافع الاجتماعي، كما أن عدم التواصل الأفقي أو العمودي بين مختلف الاحتجاجات الاجتماعية (حضرية وقروية) حول هذه الأخيرة إلى مجموعة مصالح، وأحيانا أخرى إلى مجموعات ضغط تحاول تغيير شروط تفاوضها مع النظام على المستوى المحلي والوطني.

2.2.1. دستور فاتح يوليوز

أعاد الحراك الجديد الذي قادته حركة 20 فبراير أزمة الحكم إلى صلب النقاش العمومي، وطرح المدخل الدستوري واحدا من أبرز المداخل/المطالب التي من شأنها أن تعيد رسم خارطة السلطة وتوزيعها والتداول عليها ديمقراطيا، وبات مطلب الجمعية التأسيسية المنتخبة المخول لها وضع دستور ديمقراطي العنوان الأوضح في مسيرة الحركة ردحا من الزمن.

أمام هذا المستجد الذي لا يمكن تجاهله، وفي ظل سياق عربي مخيف للنظم السياسية ورؤوسها الحاكمة، جاء خطاب التاسع من مارس الذي أعلن فيه محمد السادس عن مبادرة تعديل الدستور. قال الملك في خطابه: "ولنا في قدسية ثوابتنا، التي هي محط إجماع وطني، وهي الإسلام كدين للدولة، الضامنة لحرية ممارسة الشعائر الدينية، وإمارة المؤمنين، والنظام الملكي، والوحدة الوطنية والترابية، والخيار الديمقراطي، الضمان القوي، والأساس المتين، لتوافق تاريخي، يشكل ميثاقا جديدا بين العرش والشعب. ومن هذا المنطلق المرجعي الثابت، قررنا إجراء تعديل دستوري شامل، يستند على سبعة مرتكزات أساسية".

واللافت أن الملك في خطابه استحضر دواعي مختلفة دعته إلى الإسراع بتعديل الدستور، أهمها، حسب الخطاب، رفع اللجنة الاستشارية للجهوية، التي ابتدأت أشغالها في 3 يناير 2010، تقريرها إلى الملك بخصوص الجهوية المتقدمة، وخلا،

في المقابل، الخطاب من أي إشارة إلى الحراك المغربي الذي تقوده 20 فبراير المطالب، من جملة ما يطالب، بتغيير الدستور.

وهكذا عين الملك لجنة استشارية لإعداد مسودة الدستور الجديد، وعين على رأسها القانوني عبد اللطيف المنوني[1]، وكلف مستشاره محمد معتصم بترؤس الآلية السياسية للمتابعة والتشاور من أجل تتبع عمل اللجنة وإجراء المشاورات مع قادة الأحزاب والنقابات حول مقترحات التعديل الدستوري.

وإذا كانت غالبية الأحزاب المنخرطة في النسق السياسي الرسمي، وجزءا من الخطاب الإعلامي والمدني، رأى في مبادرة الملك تلك خطوة تجاوزت التوقعات، بل وذهب البعض إلى حد وصفها بالثورة الملكية التي ستدخل المغرب إلى نادي الديمقراطيات العالمية، واعتبر آخرون أننا أمام "ملكية ثانية"، وعدّ غيرهم الملك ثائرا على النظام وقواعد التحكم والسلطوية القائمة!!، فإن حركة 20 فبراير والقوى الداعمة لها اعتبرت هذه المبادرة التفافا على مطالبها التغييرية الحقيقية، ومحاولة من الجهات الحاكمة لتنفيس أجواء الاحتقان السياسي وامتصاص الضغط الشديد الذي مارسه الحراك الشعبي على النظام السياسي.

وبعد أن كان مطلب شباب 20 فبراير الرئيسي هو الجمعية التأسيسية المنتخبة المكلفة بوضع الدستور، انضافت إليه دعوة أخرى ترددت على طول وعرض البلاد في عشرات المسيرات التي خرجت بعد خطاب التاسع من مارس، وهي المطالبة بإسقاط لجنة المنوني، تعبيرا عن رفض مبادرة تعديل الدستور التي انفرد القصر برسم إطارها ومسارها وأفقها. أما على مستوى التنظيمات السياسية الرافضة للمبادرة الرسمية لتعديل

[1] تكونت اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور من رئيس وثمانية عشرة عضوا وهم: الرئيس: عبد اللطيف المنوني، والأعضاء: عمر عزيمان، عبد الله ساعف، إدريس اليزمي، محمد الطوزي، أمينة بوعياش، أحمد حرزني، رجاء مكاوي، نادية البرنوصي، ألبير ساسون، عبد الرحمان ليبيك، لحسن أولحاج، إبراهيم السملالي، عبد العزيز المغاري، محمد البردوزي، أمينة المسعودي، زينب الطالبي، محمد سعيد بناني، نجيب با محمد.

الدستور، فقد رفض حزبا النهج الديمقراطي والاشتراكي الموحد الجلوس إلى طاولة المنوني وتقديم مقترحات التعديل، أما جماعة العدل والإحسان فقد دعت إلى مقاطعة المبادرة جملة وتفصيلا لأنها تنهل من نفس عقلية التحكم والاستفراد مسجلة احتكار الملك تحديد منهجية الاشتغال وتعيين اللجنة وتحديد الثوابت والمرتكزات ومساحات التعديل، وأصدرت وثيقة تفصيلية دققت في المؤاخذات الشكلية والاختلالات الجوهرية على الوثيقة الدستورية. ومن جهتهما انسحب حزبا الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، والمؤتمر الوطني الاتحادي، ناهيك عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، من اجتماع اللجنة السياسية لمشاورات تعديل الدستور، بعد أن امتنع مستشار الملك محمد معتصم عن تسليمهم نسخة من مسودة الدستور الجديد. كما أصدرت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا أعلنت فيه احتجاجها على الطريقة التي تدار بها المشاورات التي اعتبرتها "أبعد ما تكون عن المنهجية التشاركية"، لتعلن هذه الأحزاب والقوى وفعاليات أخرى شبابية وحقوقية ومدنية، مقاطعة المسار الدستوري مشاورات واستفتاءً.

يرى كثير من الباحثين أن دستور 2011 متقدم في بعض من جوانبه على دستور 1996، حيث ألزم الدستور الجديد، مثلا، الملك باختيار رئيس الحكومة من الحزب الفائز في الانتخابات و'دستر' مجلس الحكومة ووسع من صلاحيات رئيس الحكومة...، غير أن العديد من القوى سجلت ملاحظات منهجية وشكلية وجوهرية جمة على مسار الوثيقة الدستورية الجديدة:

- ✓ **على المستوى المنهجي**

سُجّل على منهجية التعديل أنها:

- منهجية غير تشاورية: لأنها مبنية على الاستفراد وليس الحوار، فالملك هو الذي حدد، في خطاب 9 مارس، ثوابت الدستور التي يفترض أن تنبثق عن حوار وطني، وهو من وضع المرتكزات السبع للمتن الدستوري، وهو من عين اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، وهو من حدد طريقة اشتغالها، وهو من كانت له الكلمة الأخيرة في وضع مشروع الدستور.

- منهجية غير تفاعلية: لأن دور اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور اقتصر على الاستماع وتلقي المذكرات دون أي إلزامية لتعليل ما أخذته منها أو رفضته؛
- منهجية إقصائية: حيث أقصت جزء كبيرا من المعنيين الحقيقيين بتغيير الدستور الذين طالبوا بذلك منذ 20 فبراير وقبله، وكانوا يضعون تغيير الدستور من ضمن الشروط لتحقيق انفراج سياسي في البلاد وضمان انتقال ديمقراطي حقيقي؛
- منهجية تمويهية: لأنها أحدثت آلية سياسية للتتبع والتشاور وتبادل الرأي لم يكن لها من دور في حقيقة الأمر إلا المصادقة والمباركة على مسودة دستور لم تتسلمه مكتوبا إلا قبل عرضه على المواطنين ب 24 ساعة، مما يعني عدم الاعتراف لها بصفة الشريك في وضع المشروع وتنقيحه قبل عرضه على الأمة، وكان من أشكال التمويه تسريب أكثر من مسودة لمشروع الدستور؛
- منهجية تقنية: حصرت دور اللجنة في مهمة تقنية تقتصر على تلقي المذكرات وفحصها وتبويب مضامينها وصياغة مسودة غير ملزمة للقصر تدخل في مضمونها كيفما شاء دون حسيب أو رقيب.

✓ **على المستوى الشكلي**

تميزت الهندسة الدستورية من حيث الشكل بما يلي:

- إغراق النص الدستوري بالأوصاف والمرادفات التي لا فائدة منها إلا الإطناب والإطالة بدون دلالة قانونية دقيقة، بل في كثير من الأحيان كان الهدف إخفاء البنية التسلطية للنظام الحاكم بالمغرب، وهذا سر الانتقال من 108 فصل في دستور 1996 إلى 180 في دستور 2011؛
- صياغة الكثير من الفصول في شكل إعلانات ومبادئ عامة أكثر منها قواعد دستورية واضحة ودقيقة؛

- إرجاء الكثير من التدقيقات في ما يخص أجرأة الحقوق أو تركيبة المؤسسات إلى قوانين تنظيمية، حيث تفوق الإحالات عشرين قانونا تنظيميا قد تخرج إلى الوجود وقد تتأخر وقد لا ترى النور، كما هو الشأن بالنسبة للقانون التنظيمي المتعلق بالحق في الإضراب الذي نصت عليه الدساتير السابقة؛
- عدم التنصيص على الملك كسلطة رغم تمتعه باختصاصات وصلاحيات وسلط كثيرة ومتنوعة، مما يعني اعتبار الملك فوق كل السلط ويسمو حتى على الدستور، ويؤكد أنه غير معني بفصل السلط وتوازنها؛
- الحرص على دسترة الكثير من المجالس التي تتداخل اختصاصاتها أحيانا وتتقاطع مع اختصاصات الحكومة، وذلك بهدف تكريس ملكية تنفيذية، وممارسة مهام سياسية خارج رقابة الحكومة والبرلمان؛
- توسيع الديباجة، حيث أصبحت تضم 15 فقرة، مقارنة مع ديباجة دستور 1996 وتعويم الهوية المغربية بمتقابلات كثيرة من شأنها التشويش على كل انتماء واضح يشكل أساسا لكل تطور وتقدم؛
- كثرة الإحالات في الباب الثاني المتعلق بالحريات والحقوق الأساسية على القانون مما يجعل الباب كله مجرد إعلانات لا ترقى إلى إقرار حقوق وحريات واضحة وحمايتها؛
- ليس هناك باب في الهندسة الدستورية الجديدة عن علاقة الملك بالسلطة التنفيذية رغم وجود الباب السادس الذي يتحدث عن العلاقات بين الملك والسلطة التشريعية والعلاقات بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

✓ **على مستوى المضمون**

كرست الوثيقة الدستورية البنية الاستبدادية للنظام مقنّعة بمظاهر ديمقراطية سطحية، حيث:

- أضاف الفصل 41 صفات جديدة للملك، فقد أصبح حامي الملة والدين، وكان التنصيص في دستور 1996 على "حامي حمى الدين" فقط، وتمت

إضافة "الضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية". وفي الفصل نفسه تمت دسترة المجلس العلمي الأعلى، الذي تحددت وظيفته في دراسة القضايا التي يعرضها عليه الملك، وإصدار الفتاوى بشأن المسائل المحالة عليه، مما يعني أن للملك الحرية المطلقة في تدبير المجال الديني، ويكون ذلك بظهائر لا تخضع للتوقيع بالعطف؛

- في الفصل 42، يوصف الملك بكونه "الحكم الأسمى بين مؤسسات الدولة"، الأمر الذي يجعل الملك ليس فقط فوق كل المؤسسات الدستورية، وإنما أيضا له سلطة التقرير في وضعها وسيرها، وكل ذلك انطلاقا من إمكانات التأويل التي تتيحها عبارة "الحكم الأسمى"، خاصة وأنه لم تتم الإشارة دستوريا إلى الحالات التي يمكن أن يكون فيها التحكيم، أو إلى كيفيات ممارسته، أو حدوده. ونلاحظ في الفصل 42 دائما أن الملك هو الساهر على احترام الثوابت الدستورية التي وضعها، مما يكرس سمو المؤسسة الملكية على كل المؤسسات الدستورية؛
- وحسب الفصل 42 دائما نلاحظ بأن الملك يمارس مهام واسعة ترتبط بالسهر على احترام الثوابت الدستورية، التي هي وظيفة المحكمة الدستورية في الدول الديمقراطية، بواسطة ظهائر توقع بالعطف من قبل رئيس الحكومة، ماعدا في حالات خاصة؛
- من الأمور التي أثارت نقاشا واسعا ولم يتم التطرق لها في المتن الدستوري ثروة العائلة الملكية وتدخلاتها الاقتصادية؛
- يرأس الملك حسب بنود الدستور الكثير من المجالس، نذكر منها: المجلس الوزاري، المجلس الأعلى للأمن، المجلس العلمي الأعلى، المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- للملك سلطة التعيين في كثير من المناصب، نذكر من ذلك: تعيين رئيس الحكومة، تعيين أعضاء الحكومة، التعيين في الوظائف العسكرية، تعيين

أكثر من نصف أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تعيين رئيس المحكمة الدستورية، تعيين 6 أعضاء من اثني عشر عضوا المكونين للمحكمة الدستورية، تعيين رئيس المجلس الأعلى للحسابات، تعيين رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

- للملك سلط مهمة فيما يتعلق بالحكومة، فبالإضافة إلى تعيين رئيس الحكومة ورئاسة المجلس الوزاري يعين أعضاء الحكومة، بناء على اقتراح من رئيسها، وله أن يعفيهم أو يعفي بعضهم بمبادرة منه أو باقتراح من رئيس الحكومة، ومن الضروري أن ترفع إليه مداولات المجلس الحكومي؛
- للملك سلط مهمة فيما يتعلق بالبرلمان، فله حق حل مجلسي البرلمان أو أحدهما بظهير، وهو من يصدر الأمر بتنفيذ القانون، وله أن يخاطب الأمة والبرلمان. وإذا كان الفصل 52 يوحي ببعض التطور في هذا المجال، بحيث منع أن يكون مضمون الخطاب الملكي موضوع نقاش داخل مجلسي البرلمان فقط، بعدما كان في السابق المنع عاما، داخل البرلمان وخارجه، فليس هناك مبرر لمنع النقاش داخل البرلمان. وبالإضافة إلى ذلك، فللملك حق تشكيل لجان لتقصي الحقائق (الفصل67)، ويفتتح الدورة التشريعية في الجمعة الثانية من شهر أكتوبر (الفصل 68)، وله أن يطلب قراءة جديدة لكل مشروع أو مقترح قانون (الفصل95)، بالإضافة إلى المجال التشريعي الواسع الذي ينفرد به الملك، خاصة في المجال الديني والعسكري والأمني، وفي كل ما يتعلق بالسهر على الثوابت الدستورية؛
- تم تخصيص 8 فصول فقط للسلطة التنفيذية مقابل 19 فصلا للملكية و26 فصلا للسلطة التشريعية و21 فصلا للسلطة القضائية. مما يؤكد أن هذه السلطة برأسين يمثلهما رئيس الحكومة والملك؛
- رغم التنصيص على ترقية الوزير الأول، الذي كان مجرد منسق للعمل الحكومي، إلى رئيس للحكومة، فإنه لا يمثل الرأس الأوحد للسلطة التنفيذية

لأنه يبقى تحت سلطة الملك الذي يعينه "الفصل 47"، ويشاركه في إعفاء الوزراء "الفصل 47"، والقضايا الأساسية للعمل الحكومي تحسم في المجلس الوزاري الذي يترأسه الملك " الفصل 48"، وحتى في حالة تفويض الملك له بترؤس هذا المجلس، فإن التفويض يكون بناء على جدول أعمال محدد سلفا "الفصل 48"؛

- رغم دسترة مجلس الحكومة "الفصل 92" فإنه يبقى مجرد مجلس للتداول وليس التقرير، ورئيس الحكومة ملزم بإطلاع الملك على خلاصات مداولات المجلس؛
- تمت إحالة العديد من الصلاحيات التنفيذية إلى المجلس الوزاري الذي يترأسه الملك "الفصل 48 و49"، وكذلك القضايا الأمنية والاستراتيجية إلى المجلس الأعلى للأمن الذي يترأسه الملك "الفصل 54"؛
- هناك حرص مبالغ فيه على الانتقاص من صلاحيات الحكومة بحصر مجالات برنامجها الحكومي في ميادين السياسة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والخارجية " الفصل88"؛
- هناك حرص، بمبرر الحكامة الجيدة، على الانتقاص من صلاحيات الحكومة بدسترة العديد من المؤسسات "المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مجلس الجالية المغربية بالخارج، الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، مجلس المنافسة، الهيئة المركزية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها..."، وهي كلها هيئات تعمل تحت إشراف الملك الذي يعين أعضاءها؛
- لا سلطة للحكومة على مديري المؤسسات الأمنية رغم أنها مجرد مديريات تابعة لوزارة الداخلية؛
- لا سلطة للحكومة على العمال والولاة والسفراء ووالي بنك المغرب الذين يعينهم الملك في المجلس الوزاري "الفصل 49"؛

- لا يمثل البرلمان وحده السلطة التشريعية، ولكن الملك يقاسمه التشريع في مجالات عديدة، وينفرد عنه بالتشريع في مجالات أخرى "الفصل 41 و42"؛
- رغم أن البرلمان المنتخب هو الذي يمثل الأمة التي اختارته وانتخبته فإن الملك له حق حله "الفصل 96"؛
- لم تنقل صلاحيات تحديد التقسيم الانتخابي، سواء المتعلق بمجلس النواب أو بالجماعات الترابية، إلى البرلمان، ولكن نقل إليه فقط التشريع في مبادئ التقسيم الانتخابي "الفصل 62" و"الفصل 72"؛
- لا تعرض الحكومة سنويا على البرلمان إلا حصيلة ميزانيات التجهيز في إطار قانون التصفية المتعلق بقانون مالية السنة الفارطة "الفصل 76". وهذا انتقاص لدور البرلمان في مراقبة العمل الحكومي؛
- يقع البرلمان تحت وصاية دائمة للملك الذي له أن يطلب من كلا المجلسين قراءة جديدة لكل مشروع أو مقترح قانون ولا يمكن للمجلسين رفض طلب هذه القراءة الجديدة "الفصل 95"؛
- يرأس الملك المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ويعين 5 من أعضائه بصفة مباشرة (أحدهم باقتراح من المجلس العلمي الأعلى الذي يترأسه الملك) ويعين 5 أعضاء بصفة غير مباشرة (الرئيس الأول لمحكمة النقض – المجلس الأعلى الحالي– والوكيل العام للملك به، ورئيس الغرفة الأولى به، والوسيط، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان)؛ أي أن الملك، إضافة إلى نفسه، يعين 10 أعضاء، في حين ينتخب القضاة 10 أعضاء؛
- الملك هو الضامن لاستقلال السلطة القضائية، وله أن يطلب من المجلس الأعلى للسلطة القضائية آراء مفصلة حول كل مسألة تتعلق بسير القضاء (الفصل 114)، والأحكام القضائية تصدر وتنفذ باسمه (الفصل 124)، وموافقته ضرورية على تعيين القضاة من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

- للملك سلط مهمة فيما يتعلق بالدستور، بحيث تمكنه صفة الحكم الأسمى وصفة الساهر على احترام الدستور من إمكانات كبيرة للتأويل الدستوري، وله أن يراجع الدستور بصفة فردية، ويعرض مشروع المراجعة على استفتاء شعبي، كما له حق عرض مراجعة بعض مقتضيات الدستور، بمقتضى ظهير، على البرلمان بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية الذي يعينه، و"يصادق البرلمان"، وليس يناقش، بأغلبية ثلثي الأعضاء على ذلك (الفصل 174)؛
- بالإضافة إلى كل ذلك للملك صلاحيات أخرى، فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يعتمد السفراء ولديه يعتمد السفراء، ويوقع على المعاهدات ويصادق عليها، بعضها بشكل منفرد، وبعضها الآخر بعد الموافقة عليها بقانون، وله ممارسة حق العفو، وله إعلان حالة الاستثناء بظهير، وله إعلان حالة الحصار بمقتضى ظهير يوقعه بالعطف رئيس الحكومة (الفصل 74)، وله إحالة القوانين والاتفاقيات الدولية على المحكمة الدستورية قبل إصدار الأمر بتنفيذها، ويرفع إليه التقرير السنوي لمجلس الأعلى للحسابات.

ورغم كل تلك الملاحظات والمؤاخذات، وبعد سلسلة من المشاورات الشكلية التي كانت أقرب إلى جلسات استماع منها إلى مداولات فعلية في صلب الوثيقة الدستورية، صدرت النسخة الرسمية للدستور المعروض للاستفتاء، ودعا الملك في خطاب 17 يونيو 2011 إلى التصويت بـ"نعم" للدستور الجديد، في توجيه رسمي لاختيارات الشارع وفي تخل مكشوف عن حيادية الدولة.

وقد كانت الحملة، التي استمرت من 21 إلى 30 يونيو، مناسبة التجأت فيها السلطة إلى كل الوسائل، من توظيف وسائل الدولة واستخدام المهرجانات والحفلات إلى إنزال الزوايا والأحزاب واستعمال منابر المساجد، لحشد المواطنين في استفتاء اعتبر بمثابة تحد حقيقي لشرعية النظام الحاكم. غير أن الصوت الذي عارض وقاطع مسار الإصلاح الدستوري صدح بقوة في الشارع المغربي، حيث نظمت حركة 20 فبراير

والقوى الداعمة لها، طيلة مدة الحملة، المئات من المسيرات والتظاهرات والملتقيات التي دعت الشعب المغربي إلى مقاطعة الاستفتاء على الدستور، وهو ما أدى إلى مجموعة من الاعتقالات والتضييقات والمحاكمات في صفوفها.

وفي 1 يوليوز أجري الاستفتاء الدستوري، لتعلن وزارة الداخلية المغربية، كما العادة[2]، أن نتيجة الاستفتاء عبرت عن موافقة نحو 98,50% على الدستور، وأن نسبة المشاركة بلغت 73,46%، حيث اختزلت السلطات الكتلة الناخبة في عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، وليس على أساس الإحصاء العام للسكان، مما جعل نحو عشرة ملايين مغربي خارج الحسبة الرسمية للمشاركين والمقاطعين، والذين إن تم حسابهم فإن نسبة المشاركة لن تتعدى 37%، وهو ما يعني مقاطعة بنسبة 63% المتبقية من الكتلة الناخبة.

كيفما كان الحال، فقد اتخذ الملك مبادرة تعديل الدستور ومضت الدولة في خيارها هذا، ونظمت السلطة الاستفتاء وبنت على الأرقام والنسب التي أعلنتها، واطمأن النظام إلى أن خطوة المراجعة الدستورية وما لحقها من انتخابات تشريعية سابقة لأوانها، قد أخرجته من عين العاصفة التي أطلقها الربيع العربي وأحدثها الحراك الشعبي.

3.2.1. انتخابات 25 نونبر

إذا كان الإطار الدستوري والسياسي يحد من دور الانتخابات في التداول على السلطة بالمغرب، فإن الهندسة القانونية والتنظيمية تعمل على تقنين ذلك التحديد بالشكل الذي لا يضر بتسويق النظام السياسي للانتخابات على أنها مظهر من مظاهر ديمقراطيته. لم تخرج انتخابات 25 نونبر 2011 عن هذا الإطار رغم سياقها المتميز، مما جعلها

[2] أرقام وزارة الداخلية تتشابه منذ أول استفتاء دستوري إلى الأخير، بدءًا باستفتاء 1962 الذي أقر الدستور بنسبة 97,05%، ومرورا باستفتاء دستور 1970 الذي تم إقراره بنسبة 98,70%، واستفتاء دستور 1972 الذي تم إقراره بنسبة 98,75%، واستفتاء دستور 1992 الذي تم إقراره بنسبة 99,98%، واستفتاء دستور 1996 الذي تم إقراره بنسبة 99,56%.

لم تسلم من نفس الأعطاب التي عرفها المسلسل الانتخابي بالمغرب. ويمكن تحديد أهم هذه الأعطاب في ضعف المشاركة وفساد العملية الانتخابية.

1.3.2.1. انتخابات بدون ناخبين

عرفت انتخابات 25 نونبر 2011 هي الأخرى عزوفا ملحوظا، رغم الجهود التي بذلتها الدولة لدفع المواطنين للتصويت، وفي هذا الصدد نورد ما يلي:

- ✓ **ضعف نسبة المشاركة**

فمن بين 24.956.953 الذين يشكلون الكتلة الناخبة الأصلية، لم تتضمن اللوائح الانتخابية –التي عرفت مراجعة جزئية فقط– إلا 13.475.435 مسجلا، مما يعني أن حوالي نصف الكتلة الناخبة (11.481.518) قاطعت العملية الانتخابية برمتها منذ البداية، كما أن نسبة المشاركة المعلن عنها (45%: عدد المصوتين 6.063.945,8) لا تعكس الحقيقة، إذ تم احتسابها فقط استنادا إلى عدد المسجلين؛ أما إذا تم احتساب النسبة من عدد المواطنين المتوفرة فيهم شروط الانتخاب، فإن نسبة المشاركة المفترضة لا تتجاوز 24%. ولعل مما يؤكد ضعف المشاركة أن نسبتها– حسب بعض المراقبين– لم تتجاوز 14% في مجموعة من المكاتب ببعض الدوائر، وذلك دون احتساب المقاطعين لعملية التسجيل ولا الأصوات الملغاة ولا الخروقات المتوالية.

- ✓ **ارتفاع عدد الأصوات الملغاة**

بالإضافة إلى ضعف نسبة المشاركة، فإن عدد الأصوات الملغاة في عدة مكاتب وفي عدد من الدوائر الانتخابية تجاوز نسبة 50% وهو ما دفع وزارة الداخلية إلى الإحجام عن التصريح بعدد الأصوات الملغاة.

- ✓ **مقاطعات جماعية**

في سابقة من نوعها، عرفت انتخابات 25 نونبر أرقاما قياسية أخرى تجلت هذه المرة في مقاطعات جماعية للتصويت في عدد من المكاتب يوم الاقتراع (بني بوعياش،

مجموعة من الدواوير والقبائل بدمنات التي قاطعت الانتخابات كليا منها قبيلة أيت مديوال، تيزكي، لمسا، وبميدلت سجلت شبه مقاطعة بثلاث مكاتب تصويت بجماعة انزالة، مقاطعة شاملة بالمكتب المخصص لقصر تنغريفت جماعة زاوية سيدي حمزة، ومشاركة هزيلة بكثير من مكاتب التصويت التابعة للجماعات القروية بدائرة الريش).

- ✓ **ضعف التجاوب مع الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية**

بلغ عدد الأنشطة الحزبية التعبوية للانتخابات، حسب المصادر الرسمية، 9.500 نشاطا، استفاد منها حوالي 600 ألف شخص، أي بمعدل 63,15 مستفيد من كل نشاط، بما يعني 2,03 مستفيد لكل حزب، رغم أن الدولة رصدت 22 مليار سنتيم كمصاريف لدعم الحملة الانتخابية.

2.3.2.1. فساد وخروقات بالجملة

هل فساد الانتخابات بالمغرب ظاهرة عابرة أم أنه أصبح عنصرا بنيويا في العملية الانتخابية لتحقيق التوازنات التي يرغب فيها النظام السياسي؟ لقد أصبح من المشروع طرح هذا السؤال بعد توالي وتفشي الفساد في الانتخابات المغربية، فانتخابات25 نونبر2011 لم تسلم من الإشراف الأحادي لوزارة الداخلية، وهي بذلك لم تسلم من إمكانات التدخل المباشر وغير المباشر في العملية الانتخابية، كما لم تسلم من غض الطرف عن حالات الفساد الانتخابي التي تعصف بتنافسية الانتخابات وبديمقراطيتها.
ورغم الوعي بأن مشكل الانتخابات بالمغرب أكبر من حصره في خروقات يمكن رصد مثيل لبعضها- على مستوى النوع وليس على مستوى الكم- ببعض الدول الديمقراطية، فإننا نورد هنا بعض الخروقات التي همت مختلف مراحل العملية الانتخابية، والناتجة من جهة أولى عن الاختلال الكبير في وظيفة الانتخابات بالمغرب، ومن جهة ثانية عن الفساد العام الذي يحيط بالعملية الانتخابية. وما سنورده من أمثلة ليس إلا غيض من فيض.

✓ **مرحلة التسجيل في اللوائح الانتخابية**

– اعتماد اللوائح الانتخابية بدون تجديدها رغم طعن جل الأحزاب السياسية فيها، والاكتفاء فقط بإدخال تعديلات جزئية عليها؛

– عدم إصلاح الأخطاء المادية (تقييد شخص في عدة لوائح أو تكرار قيده في إحداها، وأخطاء في الأسماء الشخصية أو العائلية...)؛

– عدم شطب أسماء الأشخاص الذين انتفى فيهم شرط العلاقة بالجماعة الترابية؛

– عدم شطب أسماء الأشخاص المتوفين، حيث فوجئ مثلا أحد المصوتين بوجود اسم والده المتوفى مسجلا باللائحة الانتخابية في دائرة الرباط المحيط؛

– توجيه إشعار بمكان التصويت لأشخاص قاصرين ولفاقدي الأهلية الانتخابية؛

– وضع عراقيل إدارية بالنسبة للراغبين في التسجيل أو نقله.

✓ **مرحلة الترشيح**

– ترشح مجموعة من المتابعين في ملفات الفساد (إقليم الرباط، برشيد، سطات..)، واستعانة مرشحين بتجار الانتخابات لتوزيع؛

– إقصاء بعض الراغبين في الترشيح (مهاجر مقيم بفرنسا، القاضي السابق جعفر حسون، رفض مصالح الإدارة الترابية بالداخلة تسلم ترشيحات بعض وكلاء اللوائح لعدم انحدارهم من الأقاليم الجنوبية...)؛

– الصراع حول التزكيات، واعتماد التعيين بدل الانتخاب في اختيار وكلاء اللوائح بعدة دوائر، مما أدى إلى استقالات فردية وجماعية في مجموعة من الأحزاب السياسية؛

– انتشار ظاهرة الترحال السياسي؛

– إجراء حملات انتخابية سابقة لأوانها (إطلاق بعض الأوراش، تحريك بعض الأشغال العمومية والخدماتية خلال هذه الفترة، دعم المواسم والأنشطة الاجتماعية والثقافية بفاس وآسفي ومراكش...)؛

– استغلال الممتلكات العمومية لأغراض انتخابية (وسائل النقل، خيام المآتم...).

✓ **مرحلة الحملة**

– التوظيف الواسع للمال لشراء ذمم الناخبين وعقد المآدب والولائم (تزنيت، غفساي، فاس، البيضاء، الرباط...)؛

– تجنيد عشرات العاطلين والقاصرين في الحملة مقابل مبلغ يومي يتفاوت حسب المرشح والدائرة...؛

– تسجيل حوادث عنف واعتداء أثناء الحملة بين المرشحين ومناصريهم (دائرة إفران، أزرو، البيضاء وغيرها)؛

– تعليق الملصقات والإعلانات الانتخابية في أماكن غير قانونية في كل الدوائر الانتخابية؛

– استغلال مسؤولي ورؤساء بعض الجماعات لموظفيهم في التعبئة الانتخابية؛

– انخراط عدد من رجال وأعوان السلطة في الدعوة إلى التصويت على مرشحي أحزاب معينة؛

– استغلال المساجد والزوايا والأضرحة لأهداف انتخابية (دائرة سيدي قاسم، مراكش، فاس...)؛

– استغلال الفقر والحاجة لأغراض انتخابية (شراء الأضاحي، تقديم وعود بالعمل للعاطلين، وعود بمنح رخص للسياقة...)؛

– ظهور سلوكات غير أخلاقية خلال الحملة (حفلات ماجنة بفاس...)؛

– امتناع السلطات العمومية عن تقديم المعطيات الخاصة باللوائح وبكل ما يهم الانتخابات التشريعية للصحفيين (تطوان، وجدة، قلعة السراغنة...).

✓ **يوم الاقتراع وعملية الفرز**

– تسريب ورقة التصويت خارج مكاتب التصويت (بنسليمان، البيضاء، الرباط، بوزنيقة...)؛

– عدم توصل العديد من المواطنين بالإشعارات في كل الدوائر الانتخابية؛

– استمرار الحملة يوم الاقتراع في المواقع الإلكترونية لبعض الأحزاب؛

– استمرار الحملة الانتخابية يوم الاقتراع قرب مكاتب التصويت، وأمام أعين رجال السلطة المحلية؛

– اتخاذ وزارة الداخلية قرارا "ملغما" باستعمال وسائل النقل العمومي لنقل الناخبين إلى مراكز التصويت واستغلال بعض المسؤولين لهذا القرار لدعم بعض المرشحين؛

– تحرك مكثف للمقدمين والشيوخ وأحيانا القائد نفسه لحث السكان المسجلين والذين لم يصوتوا على – – التوجه لمكاتب التصويت، بما في ذلك طرق البيوت لا سيما بعد صلاة العصر وحتى إغلاق مكاتب التصويت (إنزكان، أكادير، آسفي، سيدي قاسم...)؛

– تهديد أعوان السلطة للمقاطعين بالمنع من الوثائق الإدارية في عدد من المناطق كقرية بامحمد –غفساي بدائرة تاونات؛

– دخول بعض رجال الأمن بزي مدني إلى العديد من مكاتب التصويت كما حصل في دائرة الرباط المحيط مثلا؛

– اعترافات لمجموعات من أعوان السلطة بمختلف الدوائر الانتخابية بأن مجريات العملية الانتخابية كانت باهتة إلى حد كارثية، وإفادات لكثير من المقدمين بتلقيهم تعليمات صارمة لحث الناس على التصويت والمشاركة في الاقتراع وتأمين وسائل النقل لجلبهم؛

– استغلال المساجد وخطب الجمعة للدعوة إلى المشاركة في الاقتراع..؛

– من طرائف يوم الاقتراع حديث خطيب جمعة "مسجد راضية" بابن جرير في خطبته عن شهادة الزور وعن من يكتم الشهادة، مما أثار تساؤلات لدى المصلين هل يقصد الدعوة للمشاركة أم للمقاطعة؟

– استعمال المال لشراء الأصوات بشكل علني طيلة اليوم وسيما بعد صلاة العصر واستعمال البيوت بالقرب من مراكز التصويت من قبل الكثير من المرشحين والمنتمين لأحزاب متنوعة لشراء الأصوات، وذلك في مختلف الدوائر الانتخابية وأمام أعين

أعوان السلطة والأمن الوطني، واستغلال الفقر من أجل ذلك (مثل تجنيد خمس نساء لإقناع وإرشاء الناس للذهاب إلى التصويت بحي أناس بآسفي)؛

– طرق أبواب المواطنين من قبل ممثلي الأحزاب لدفعهم إلى التصويت (حي اوريدة بآسفي مثلا)؛

– استخدام المال الحرام لجلب أصوات المواطنين، وقد تراوح ثمن الصوت عموما بين 100 و200 درهم، وبلغ 500 درهم بسيدي بنور، وفاق ذلك في مناطق أخرى؛

– استعمال الهاتف النقال والتصوير داخل عدد من مكاتب التصويت رغم المنع، ومن الطرائف في هذا الصدد استعمال بعض الناخبين لنفس فيديو التصويت على مرشح ما، بعد نقله عبر "البلوتوت" بينهم، لعرضه على المرشح وحصولهم جميعا على مقابل ذلك؛

– غياب كبير لممثلي المرشحين في أغلب مكاتب التصويت؛

– التصويت بدون بطائق التعريف الوطنية في عدة مكاتب، أو الاعتماد فقط على نسخة من البطاقة الوطنية (اولاد تايمة بدائرة تارودانت الجنوبية، أما بمكتب التصويت "قروي" بدائرة سيدي قاسم، فثلث المصوتين صوتوا بالإشعار دون بطاقة التعريف الوطنية، ورصد حالتين صوتا بدون بطاقة ولا إشعار...)؛

– تسجيل حالات لغياب المداد داخل المكاتب (آسفي...)، واستعمال مداد قابل للمحو بسرعة داخل العديد من المكاتب لتسهيل تكرار عملية التصويت، حيث لوحظت مجموعات من الرجال والنساء يدخلون إلى مكتب التصويت أكثر من مرة بعد تغيير ملابسهم (مركز الجرف بإنزكان ومركز تادارت بأكادير كمثال)؛

– تم رصد حالات كثيرة في مختلف الدوائر وعلى صعيد أغلب مكاتب التصويت لعمليات نقل جماعي للناخبين من قبل مختلف المرشحين، فبدائرة تزنيت، على سبيل المثال لا الحصر، وفي الساعات الأولى من بداية التصويت، عاين المواطنون بمركز تافراوت وصول 8 حافلات سياحية صغيرة تقل عشرات الطلبة الذين يتابعون دراستهم بجامعة ابن زهر بأكادير للتصويت لصالح أحد المرشحين، كما عاينوا أيضا استعمال

عشرات السيارات لنقل المواطنين مجانا من عدة دواوير بمنطقة تافراوت إلى مكاتب التصويت وتوجيههم للتصويت على أحد المرشحين؛

– مواجهات وصدامات بين أنصار المرشحين أمام مكاتب التصويت؛

– حضور مكثف لأعوان السلطة "المقدمين" داخل مكاتب التصويت أثناء عمليتي التصويت الفرز (مثلا مركز تاراست بإنزكان)؛

– خروج ممثلي الأحزاب في العديد من المكاتب بين الفينة والأخرى لجلب الناخبين للتصويت (حي كاوكي بآسفي مثلا)؛

– انقطاع الكهرباء بمنطقة سبت جزولة واثنين الغياث إبان عملية الفرز؛

– تسجيل حالات لمسجلين لم يجدوا أسماءهم في مكاتب التصويت (دائرة إنزكان أيت ملول مثلا)؛

– تسجيل عدة حالات لمسجلين دخلوا للتصويت ليفاجئوا بأن أصواتهم تم الإدلاء بها مسبقا بسبب تطابق في الأسماء أو بدون معرفة السبب (مراكش...)؛

– تم تعيين العديد من المنتمين لأحزاب مشاركة في الانتخابات كرؤساء المكاتب ونواب الرؤساء كما في تافراوت وأربعاء الساحل ومدينة تيزنيت (نموذج:مركز ثانوية بن سليمان الرسموكي مكتب، ومركز أنزي ثانوية الجزولي...)؛

– تم تسجيل تزوير مباشر من أعوان السلطة في عدد من الدوائر الانتخابية؛

– تسجيل تضارب بخصوص التصويت بالوكالة فبعض رؤساء المكاتب كان يطلب وكالة أصلية مصادق عليها من طرف الجهات القنصلية، والبعض الآخركان يطلب فقط "الفاكس". كما تم تسجيل اللجوء إلى التصويت بالوكالة بجماعة الخوالقة بشكل كبيرو بدون توفر الوكيل على أية وثيقة مكتوبة ...

2. السلط الثلاث والسياسات العامة

1.2. أداء السلط الثلاث

1.1.2. العمل البرلماني

في ظروف اتسمت بغليان الشارع المغربي مع حركة 20 فبراير، وعرفت إسقاط أنظمة استبدادية في ما عرف بالربيع العربي، لم يستطع البرلمان المغربي أن يكون في مستوى اللحظة ويتجاوب مع هذا الحراك الشعبي، بل ظل حبيس منهجيته العقيمة في ما يوحي بثبات أدواره وانغلاق نسقه، وذلك لأن البرلمان المغربي ولد معاقا بنيويا ووظيفيا وأريد له أن يكون ممثلا أدنى للشعب أمام "الممثل الأعلى" الذي هو الملك، لكن ما لا يجب إغفاله أيضا هو أن هذا الوضع الهامشي للبرلمان ليس إلا انعكاسا لضعف الفاعلين الحزبيين والاجتماعيين ورجحان ميزان القوة لصالح المؤسسة الملكية. انطلاقا من هذا السياق، نسجل طابع الاستمرارية في أدوار البرلمان المغربي على مستوى التشريع والرقابة.

1.1.1.2. على مستوى التشريع: ضعف الحصيلة

ظل البرلمان المغربي وفيا لدوره كغرفة للتسجيل، حيث ظلت المبادرة التشريعية بيد الحكومة في أكثر الأحيان، وليست بيد النواب أو المستشارين، هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فإن عدد القوانين المصادق عليها لم يتجاوز 30 نصا في دورة أبريل و3 مقترحات و06 قوانين في الدورة الاستثنائية، وهي حصيلة هزيلة جدا، خصوصا إذا استحضرنا السياق الذي اشتغل فيه البرلمان خلال سنة 2011، وما عرفته هذه السنة من حركية سياسية وانتظارات للشارع. لقد كان بإمكان البرلمان أن يلعب دورا مهما يتجاوز به النظرة السلبية التي أصبحت لصيقة به، لكنه لم يستطع أن يبرح مكانه ودوره الهامشي، بل زاد من تكريس تبعيته للسلطة التنفيذية، بحيث لم يتجاوز عدد مقترحات القوانين المصادق عليها خلال السنة التشريعية الرابعة ثلاثة مقترحات، وهو

ما يبين هامشية البرلمان في مجال التشريع، ويؤكد ضعف المبادرة الاقتراحية للأحزاب السياسية. والجدول التالي يوضح لنا ذلك بجلاء:

الولاية التشريعية الثامنة 2007-2012

النصوص التشريعية	المحالة	الموافق عليها
مشاريع القوانين	173	147
مقترحات القوانين	105	7

كما نجد أن بعض الفرق النيابية لم تقدم ولو مقترحا واحدا طيلة الولاية التشريعية الثامنة، ربما لمعرفتها بعدم جدوى طرح مقترحات تعرف مسبقا أن الحكومة لن تبرمجها، والغريب أن حتى مقترحات فرق الأغلبية لا تقبل، وفي أحسن الأحوال تم قبول مقترحين من أصل 23 للفريق الاشتراكي.

مقترحات القوانين المحالة من بعض الفرق النيابية خلال الولاية التشريعية الثامنة- على سبيل المثال –

الفرق النيابية	المقترحات المحالة	الموافق عليها
فريق الأصالة والمعاصرة	1	0
فريق العدالة والتنمية	19	0
الفريق الحركي	16	0
الفريق الاشتراكي	23	2
مجموعة اليسار الديمقراطي	0	0
مجموعة الحزب العمالي	0	0
حزب النهضة والفضيلة	0	0
الفريق الاستقلالي	18	1
فريق التجمع الوطني للأحرار	4	1

بالنسبة للجان البرلمانية التي تعتبر هي روح العمل التشريعي داخل البرلمان، نجد أن فاعليتها ضعيفة نظرا لقلة القوانين المحالة عليها.

جدول يبين حصيلة عمل بعض اللجان خلال الولاية الثامنة – مشاريع القوانين المحالة عليها –

اسم اللجنة	عدد القوانين المحالة على مجلس النواب
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية	20
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	28
لجنة القطاعات الاجتماعية	14
لجنة القطاعات الإنتاجية	35
لجنة المالية والتنمية الاقتصادية	34
لجنة الداخلية واللامركزية والبنيات الأساسية	31

وإذا أضفنا مقترحات القوانين المحالة على هذه اللجان، وهي هزيلة، وقسمنا هذه المشاريع والمقترحات المحالة عليها على عدد أيام اشتغالها، سنجد أن المردودية ضعيفة.

أما عن نتائج التصويت على القوانين، فقد صادق البرلمان خلال السنة التشريعية الرابعة من الولاية الثامنة على 68 في المائة من القوانين بالإجماع، مقابل 32 في المائة تمت المصادقة عليها بالأغلبية، كما تمت المصادقة على القوانين من خلال القراءة الأولى بنسبة 72 في المائة، هذا الأمر قد يبدو عاديا في البرلمانات التي تتوفر بها الحكومة على أغلبية واسعة ومريحة، لكن عندما تكون الحكومة لا تتوفر على أغلبية مريحة ، فإن الحصول على الإجماع بالنسبة التي رأينا يبين أن منطق التوافقات لايزال هو المهيمن، مما يقدح في مصداقية المعارضة البرلمانية، ويطرح أكثر من سؤال حول حقيقة التمثيلية البرلمانية.

2.1.1.2. الرقابة: هيمنة الأسئلة على غيرها من الوسائل

أما الوظيفة الرقابية للبرلمان، والتي هي أهم وظيفة – على اعتبار أن العقلنة البرلمانية وإن كانت قلصت من الدور التشريعي للبرلمان فإنها فسحت المجال بعض

الشيء أمام الدور الرقابي– فإن مما يلاحظ في البرلمان المغربي أن البرلمانيين يفضلون الأسئلة الكتابية والشفوية، وذلك يرجع بالأساس إلى ما يلي:

- سلاسة المسطرة المعتمدة بشأنها؛
- عدم إثارتها المسؤولية السياسية للحكومة؛
- بث الجلسات المخصصة لها مباشرة عبر وسائل الإعلام العمومية.

ورغم الكم الهائل للأسئلة الشفوية والكتابية، فإن هذه الوسيلة تبقى قاصرة وقليلة الجدوى بوسائل رقابية أخرى، يبدو أن البرلمانيين المغاربة يفضلون عدم الاقتراب منها إلا عند الضرورة، بل يبدو أن الهدف من تفضيل الأسئلة على وسائل الرقابة الأخرى التي تنتج عنها مسؤولية هو فقط إرضاء المواطن المشاهد لجلسة البرلمان على التلفاز، وليس حل فعلي للمشاكل الحقيقية، وبذلك يصدق الرأي الذي يعتبر البرلمان المغربي مكانا للفرجة ليس إلا، ومكانا للتمثيل بمعناه المسرحي.

عدد الأسئلة الشفوية المجاب عنها خلال السنة التشريعة الرابعة

المجلس	العدد
مجلس النواب	690
مجلس المستشارين	420
المجموع	1110

المصدر: موقع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

عدد الأسئلة الكتابية المجاب عنها خلال السنة التشريعة الرابعة

المجلس	العدد
مجلس النواب	2523
مجلس المستشارين	119
المجموع	2642

المصدر: موقع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

إن هذا التهافت على هذا النوع من الوسائل الرقابية القليلة الجدوى، أفقد البرلمان المغربي، منذ نشوئه، دوره ووظيفته الثانية بعدما فقد وظيفته الأولى وهي التشريع لصالح الحكومة، وهو ما جعل الشعب يفقد كل أمل في أن يلعب البرلمان ببنيته ووظائفه الحالية أي دور في الحركية والتغيير الذي يشهده العالم العربي.

3.1.1.2. الدورة الاستثنائية

ما ميز هذه السنة هو عقد مجلس النواب دورة استثنائية، ابتداء من 13 شتنبر 2011 بمقتضى المرسوم رقم 540.11.2 الصادر في 9 شتنبر 2011، خصصت لدراسة ستة مشاريع قوانين والمصادقة عليها، تتعلق أربعة منها بما عرفه المغرب من انتخابات. ورغم أن الدعوة إلى الدورة جاءت من مجلسي البرلمان، إلا أن دورها كان هو مباركة السلطة التشريعية للإطار القانوني والتنظيمي للانتخابات.هذا ما يتأكد من خلال ملاحظة كيفية إعداد هذه القوانين وعرضها ومدارستها والتصويت عليها، وما نتج عن ذلك من ارتباك نتج عنه تعديل نصوص في أقل من شهر من تاريخ المصادقة عليها –القانون رقم 36.11 المتعلق بتجديد اللوائح الانتخابية العامة وضبطها بعد إخضاعها للمعالجة المعلوماتية والمرسوم التطبيقي له، تم تعديلهما بالقانون رقم 74.11 والمرسوم رقم 2.11.613–، مما أثرسلبا على العملية الانتخابية، وبالتالي على مصداقيتها.

إضافة إلى ما سبق عرف المشهد السياسي المغربي ارتباكا كبيرا وواضحا بدت تجلياته في مشروع قانون المالية لسنة 2012، الذي فجر التحالف الحكومي الهش أصلا، وبين حجم التناقضات داخله، كما بين طغيان الحسابات الانتخابوية على العمل الحكومي والحزبي. فقد وضع وزير المالية مشروع القانون قبل أن يضطر رئيس الحكومة إلى سحبه، بعد أن تمت برمجته ضمن جدول أعمال اللجنة المختصة، على أن تتم مناقشته وعرضه على البرلمان، وهو ما لم يتم. ثم اتخذ قرار الدورة الاستثنائية للبرلمان كحل لتقديم مناقشة قانون المالية إضافة إلى القوانين السالفة الذكر، وبرمج

قانون المالية ضمن أجندة الدورة الاستثنائية، قبل أن يتم سحبه مرة أخرى في نفس اليوم، بمبرر بروز آراء متعددة تناقش الجدوى من تقديم الحكومة للقانون المذكور، وهي في نهاية ولايتها، وأنه لا ينبغي إلزام الحكومة المقبلة بقانون مالي لم تعده، ويجب أن تكون هناك مسافة بين لحظة الانتخابات ولحظة مناقشة القانون المالي والمصادقة عليه.

4.1.1.2. التعديل الدستوري وبنية ووظائف البرلمان

شدد العديد من المطالبين بإصلاحات دستورية عميقة على أن الإصلاحات، التي تلت 9 مارس، لم ترق إلى الحد الأدنى من تطلعات الشعب المغربي، ولم تتجاوب مع الحراك الشعبي المطالب بالقطيعة مع المؤسسات الصورية، ومن بينها المؤسسة التشريعية، واعتبروا أن الإصلاح لم يأت بتغييرات جوهرية فيما يخص عمل البرلمان.

فقد كان مطلب توسيع الاختصاص التشريعي للبرلمان من أهم المطالب، حتى يرقى إلى مصاف البرلمانات الديمقراطية، ويصبح فعلا مشرعا أصليا لا مشرعا تابعا أو استثنائيا، غير أن التعديل الدستوري أضاف فقط بعض الاختصاصات التشريعية الطفيفة، بحيث يبدو أنه وسع مجال القانون من 9 إلى 30 مجالا. بل ذهب بعض الملاحظون إلى أنه تم فقط تفصيل المجالات الموجودة أصلا، مع إضافة قليلة. وقد نص الدستور المعدل على أن البرلمان يمارس السلطة التشريعية، لكنه احتفظ للحكومة بمكانتها كمشرع أصلي. فتحديد مجال القانون على سبيل الحصر يضرب مبدأ فصل السلط، إذ الأصل هو أن البرلمان هو المشرع وليس الحكومة.

أما على مستوى الرقابة، فعلى الرغم مما يبدو من توسيع الدستور المعدل للاختصاص الرقابي للبرلمان، ومحاولة التخفيف من الشروط التعجيزية لممارسة الوسائل الرقابية، كاشتراط خمس الأعضاء عوض الربع لقبول ملتمس الرقابة، وإقرار حق المعارضة في تشكيل لجان تقصي الحقائق، فإن هذه الأخيرة تبقى دون جدوى، نظرا لكيفية تشكيلها والاختصاصات المخولة لها. كما أن الواقع السياسي الذي يحكم

اشتغال مثل هذه اللجان، والذي يشتغل في إطاره البرلمان يجعل هذه اللجان ووسيلة ملتمس الرقابة وسائل معطلة. فمن خلال التجربة البرلمانية بالمغرب يتبين عدم استعمال ملتمس الرقابة رغم الاختلالات التي عرفتها جل الحكومات، وهذا أيضا لغلبة منطق التوافقات والصفقات السياسية، ولوجود قواعد فوق دستورية تتحكم في المشهد السياسي الرسمي، وهو ما كرسه دستور 2011 في المادة 88 التي تخضع لتأويلات عديدة، ثم لأن الحكومة هي في الواقع الأمر تابعة للملك الذي يجمع كل السلط. فكيف للبرلمان أن يسقط حكومة تابعة للملك؟ كما أن ضعف الفاعلين الحزبيين والاجتماعيين داخل البرلمان مقابل هيمنة السلطة الملكية يفرغ سلطة الرقابة البرلمانية من مضمونها وقوتها.

أما على مستوى البنية فقد احتفظ البرلمان بنفس البنية، حيث تم الاحتفاظ بنظام الغرفتين رغم المطالبة المتكررة بحذف الغرفة الثانية، نظرا لما تسببه من إعاقة في المسار التشريعي، وفقط تم الاكتفاء ببعض الإصلاحات الطفيفة في تمثيلية الغرفة الثانية – لتستجيب للجهوية الموسعة المنتظرة– كما تم تغيير عدد النواب وعدد المستشارين.

2.1.2. العمل الحكومي

كان من المفروض أن يعيد الحراك السياسي والاجتماعي النظر في أدوات العمل السياسي بالمغرب، خاصة الأداة التنفيذية ممثلة في الحكومة، إلا أن الذي يلاحظ هو استمرار مسلسل إضعاف مؤسسة الوزير الأول أو ما أصبح يسمى برئيس الحكومة، بالإضافة إلى غياب الانسجام الحكومي واستمرار وجود ما يطلق عليهم وزراء "سيادة".

1.2.1.2. تغييب مؤسسة الوزير الأول

بدت سنة 2011 رتيبة إلا من عمل روتيني سجنت فيه مؤسسة الوزير الأول، فالقرارات الاستراتيجية يتم اتخاذها بعيدا عن سلطته، وبات هذا الأخير يمثل صورة لمؤسسة عاجزة عن الفعل إلا في ظلال القصر، فصارت المؤسسة الملكية من حيث

لا تدري في مواجهة مع الشارع الذي ازدادت وثيرة احتجاجاته مع بروز حركة 20 فبراير.

لم يستطع السيد عباس الفاسي أن يخرج مؤسسة الوزير الأول من الرتابة التي طبعتها، خاصة وأن الحراك الاجتماعي والسياسي رفع مطالب إسقاط الاستبداد، بل ظل رئيس الحكومة متشبثا بمنطق صار متجاوزا في تدبير الشؤون العامة، و لم يخرج قيد أنملة عما جرى به العمل سابقا.

وهذا ما جعل إرهاصات تغيير الوزارة الأولى تطرح بشدة من خلال الأنباء التي تواترت عن وجود نية في تعديل حكومي مرتقب، لتشكيل حكومة تقنوقراطية تتكلف بتسيير الأمور والتحضير لانتخابات برلمانية في أفق 2012.

وبعد التعديلات الدستورية ازدادت محنة الوزير الأول الذي أصبح رئيسا للحكومة، لكن ذلك لم يغير من وضعيته شيئا، فالعديد من مشاريع القوانين تم إعدادها ومناقشتها خارج المجلس الحكومي، كما هو الحال بالنسبة للقانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، وبات عاديا أن نرى رئيس الحكومة يجتمع مع باقي الفرقاء السياسيين تحت رئاسة وزير الداخلية وداخل مقر وزارته، وذلك لمناقشة القوانين والمراسيم الانتخابية المحتكرة من طرف وزارة الداخلية، رغم أن الدستور الجديد يعطي لرئيس الحكومة موقعا أكبر.

2.2.1.2. بنية حكومية غير منسجمة

استمر طابع عدم الانسجام في العمل الحكومي بسبب التكوين الهجين للأغلبية الحكومية المشكلة من أحزاب ذات مشارب سياسية متناقضة، ناهيك عن وجود ما سمي بوزراء "السيادة" التابعين للقصر.

وقد شهدت سنة 2011 اضطراب بنية الحكومة؛ خاصة وأن الأحداث الاجتماعية والحراك السياسي الاجتماعي أربكها، وهذا ما جعلها تتعامل بتكتيكات مختلفة: فجزء من الحكومة كان ضد الحراك واعتبر أن المغرب محصن ويشكل استثناء في

المنطقة، في حين شارك جزء آخر في بعض الاحتجاجات رغم أن العديد من الشعارات كانت موجهة ضد الحكومة، أما الشق الحكومي المحسوب على القصر فتبنى الخيار الأمني من خلال وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية التابعة لها.

وقد زاد الرهان الدستوري من كشف تصدع بنية الحكومة، حيث رفضت وزارة الداخلية مناقشة التعديل الدستوري مع الأحزاب السياسية في اجتماع جمع الطرفين أواخر فبراير بعد أن اقترح الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية مناقشة التعديلات الدستورية في هذا الاجتماع، وذلك قبل أن يتدخل الملك لأخذ المبادرة من خلال تعيين لجنة استشارية تحت رئاسة عبد اللطيف المنوني، بحيث لم يبق أمام أحزاب الأغلبية الحكومية، التي استقبلت من طرف المنوني مثلها مثل جميع الأحزاب السياسية الأخرى، إلا أن تقدم مذكراتها التي تتضمن مقترحاتها.

كما أن الإعلان عن تاريخ الانتخابات البرلمانية في 25 نونبر زاد من تفكيك بنية الحكومة التي تحالف جزء منها ممثلا في حزب التجمع الوطني للأحرار مع المعارضة وشكل ما سمي بتحالف الثمانية، ووجهت انتقادات لاذعة لرئيس الحكومة وللحزب الذي يقود العمل الحكومي، في حين بقيت الأحزاب الحكومية مشتتة دون أن تستطيع تشكيل أية تحالفات.

3.2.1.2. هيمنة وزراء القصر

شهدت سنة 2011 استمرار ازدياد نفوذ وزراء السيادة في حين تحول الوزراء المنتمون للأغلبية إلى شبه تقنيين ينسق عملهم الوزير الأول، واستمر مسلسل سحب ملفات محددة من طرف القصر، فالملف الاجتماعي سحب مع الحراك الاجتماعي الذي يعيشه المغرب، حيث قام مستشار الملك محمد معتصم باستقبال النقابات وزف إليهم التدابير التي سوف تتخذ من أجل الاستجابة لبعض المطالب الاجتماعية خاصة الزيادة في الأجور.

كما أن وزارة الفلاحة استمرت في تطبيق مخططها الأخضر بعيدا عن الحكومة ومعها مجموعة من المخططات الأخرى التي هي من منتجات السياسات الإستراتيجية التي يقررها القصر دون الرجوع للبرلمان كالمخطط الأزرق مثلا.

وحافظت وزارة الداخلية على أدوارها التقليدية سنة 2011، حيث لم تتوان في استعمال العنف الممنهج في العديد من المناسبات للتعامل مع الاحتجاجات الاجتماعية، كما أن هيمنة الداخلية على ملف الانتخابات بات واضحا عندما احتكرت إعداد النصوص المتعلقة باقتراع 25 نونبر 2011 وقامت بمناقشتها خارج الحكومة والبرلمان وكان الأولى أن تقوم الحكومة بهذا العمل وتعد مشاريع القوانين وتقدمها للمناقشة.

إن موازين القوى المائلة لفائدة وزراء"السيادة" جعلت هؤلاء يشكلون حكومة مصغرة داخل الحكومة، لها برنامجها الخاص، بل إنها أحيانا تتخذ قرارات انفرادية كما حدث مع سحب مشروع القانون المالي من البرلمان من طرف الأمانة العامة للحكومة دون أن يعلم رئيس الحكومة بذلك السحب إلا بعد تنفيذ ذلك القرار.

في 29 نوفمبر 2011 عين الملك السيد بنكيران رئيسا للحكومة، هذا الأخير قدم تصريحات حدد فيها الضوابط التي سوف يتبعها في تشكيل الحكومة، وشكل توافقا مع أحزاب الاستقلال والحركة الشعبية والتقدم والاشتراكية على تشكيل الائتلاف الحكومي، الذي تعزز في 16 ديسمبر 2011 بالتوقيع على "ميثاق الأغلبية" وهو وثيقة تعاقدية للعمل المشترك لتجاوز معيقات الانسجام الحكومي.

إلا أن القصر كبح اندفاع رئيس الحكومة، فقام بتعيين مجموعة من المستشارين ابتداء من عالي الهمة وانتهاء بوزير الخارجية السابق الطيب الفاسي الفهري، كما أن الملك قام بمبادرات تجاوز بها سلطة رئيس الحكومة من خلال تعيين ثلاثين سفيرا وإحداث مؤسسة عمومية جديدة هي المؤسسة الوطنية للمتاحف.

وإذا كان القصر توفر سنة 2011 على وزراء السيادة، الذين كونوا حكومة داخل حكومة السيد عباس الفاسي، فإن الإرهاصات الأولى لا تدع مجالا للشك في أن القصر خلال هذه المرحلة استطاع تعزيز حكومة الظل بوزراء ومسؤولين سابقين

سيعملون كمستشارين لدى القصر، ناهيك عن وزراء السيادة الذين سوف يمارسون مهامهم من داخل الحكومة في تأكيد واضح لاستمرار النهج القديم.

هكذا يبدو أن الحكومة عانت مرة أخرى خلال سنة 2011 من أثر سحب هوامش تدخلها، كما أن الحراك السياسي والاجتماعي سرع في إبراز محدودية صلاحيتها، بحيث لم ينتظر القصر طويلا للتدخل من خلال مناسبات سواء عبر مبادرة التعديلات الدستورية أو عبر التفاوض الاجتماعي محليا ووطنيا والذي أشرفت عليه وزارة الداخلية عبر ممثلي السلطات المحلية.

كما أن ضعف الحكومة انعكس على أدائها حيث استمرت في العمل دون أن تتصدى للرهانات الاجتماعية والسياسية التي عرفها المغرب، مما فرض على القصر التدخل والإكثار من المبادرات لمحاولة الإجابة على الطلب الاجتماعي والسياسي المتزايد.

إن سحب الصلاحيات التي تتوفر عليها الحكومة لفائدة القصر تجعل هذا الأخير في الخط الأمامي لمواجهة تزايد الطلب الاجتماعي والسياسي، وهذا ما جعله يبحث مضطرا عن فاعل سياسي يملأ هذا الفراغ، وفي هذا السياق يمكن فهم قبول فوز العدالة والتنمية في انتخابات 25 نونبر وتعيين السيد عبد الإله بنكيران رئيسا للحكومة.

3.1.2. القضاء: استمرار الأزمة

لم يرق جهاز القضاء بعد إلى مستوى سلطة قضائية حقيقية مستقلة وقادرة على ضمان شروط المحاكمة العادلة، رغم إقرار مجموعة من التعديلات القانونية بشأن التنظيم القضائي (قضاء القرب . النظام الأساس الخاص بهيئة كتابة الضبط . محكمة النقض...)، وإطلاق الدستور الجديد على الجهاز القضائي وصف السلطة القضائية، وتغيير تسمية المجلس الأعلى باسم المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وإدخال تعديلات على تشكيلته، و رفع شعار "القضاء" في خدمة المواطن. ويمكن رصد أهم

مظاهر استمرار أزمة القضاء في استمرار الاعتقال السياسي وغياب شروط المحاكمة العادلة واستمرار التعذيب بالسجون المغربية وخرق مبدأ حرية الصحافة.

1.3.1.2. استمرار الاعتقال السياسي وغياب شروط المحاكمة العادلة

في سياق ما عرفته هذه السنة من ثورات للشعوب العربية ضد أنظمة الاستبداد وإسقاط بعضها، شهد المغرب موجة احتجاجية واسعة شملت جل مدنه وقراه، تزعمتها "حركة 20 فبراير"، ونظرا للتجاوب مع احتجاجات هذه الحركة، وتخوف النظام السياسي من تداعياتها، عمد هذا الأخير إلى شن حملة قمع وترهيب شرسة، انتهت باختطاف واعتقال العشرات من المواطنين ونقلهم إلى جهات مجهولة وتعريضهم للتعذيب وسوء المعاملة على يد قوات الشرطة القضائية وجهاز المخابرات والاستعلامات العامة، ليتم تقديم بعضهم في حالة اعتقال إلى المحاكمة.

وحسب الجمعيات الحقوقية وهيئات الدفاع عن هؤلاء المعتقلين، فقد تميزت هذه المحاكمات بغياب أبسط شروط المحاكمة العادلة، ويمكن إجمال أهم الخروقات فيما يلي:

- إكراه المعتقلين وإرغامهم تحت التعذيب على توقيع محاضر جاهزة من طرف أعضاء الشرطة القضائية وحرمانهم من حق المخابرة مع دفاعهم؛
- عرض المتهمين على المحاكم في حالة اعتقال رغم انتفاء حالة التلبس (إذ تم اختطاف واعتقال جل المتابعين بعد أكثر من أسبوع من تاريخ الاحتجاجات)، وتوفرهم على الضمانات القانونية الكافية للحضور؛
- عسكرة محيط المحاكم التي بتت في هذه القضايا وترهيب السكان والمارة وأسر المعتقلين ودفاعهم ومنعهم من حضور هذه المحاكمات؛
- تحكم النيابة العامة في سير جل الجلسات ورضوخ قضاة الحكم لتعليماتها وإملاءاتها؛

- عدم حيادية واستقلال قضاة التحقيق والحكم في جل هذه القضايا حيث كانوا يرفضون بشكل ممنهج وآلي كل الدفوع الشكلية والموضوعية والمطالب المشروعة لدفاع المعتقلين؛
- صدور أحكام قاسية في حق المتهمين بناء على محاضر باطلة وإجراءات محاكمة غير عادلة.

كما شهدت هذه السنة إصدار محكمة الجنايات بسلا المختصة بقضايا الإرهاب حكمها بالإعدام في حق المسمى عادل العثماني أحد المتهمين الرئيسيين في قضية تفجير مقهى أركانة بمراكش والسجن المؤبد في حق شريكه، وقد اتسمت هذه المحاكمة بغياب شروط المحاكمة العادلة وبخرق سافر لقرينة البراءة حين أنكر المتهم الرئيسي الفعل المنسوب إليه ونفى كل علاقة له بمدينة مراكش التي لم يزرها إلا حين إرغامه، بناء على تعليمات أمنية، على إعادة تمثيل وقائع جريمة لم يرتكبها حسب تصريحه.

كما رفضت بعض مكونات المجتمع . الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام . هذه العقوبة واعتبرتها غير إنسانية ومتنافية مع العهود والمواثيق الدولية التي تضمن الحق في الحياة لكل إنسان.

وشهدت هذه السنة استمرار اعتقال المواطنين ومتابعتهم بتهم المس بالمقدسات والإخلال بالاحترام الواجب للملك دون مراعاة لسنهم وظروفهم الاجتماعية، مما يتعارض وحقوق الإنسان ومبادئ دولة الحق والقانون (اعتقال المسن عبد السلام مجيط بوجدة بتهمة الإخلال بالاحترام الواجب للملك ومعاقبته بسنة حبسا نافذة)، بالإضافة إلى العديد من المحاكمات السياسية التي لحقت بسكان المناطق الجنوبية بعد أحداث مخيم "أكديم إزيك" بالعيون واحتجاجات مدينة الداخلة وغيرها، والتي تميزت كلها بخروقات سافرة لأبسط شروط المحاكمة العادلة.

2.3.1.2. استمرار التعذيب بالسجون المغربية ومطالب بالإفراج عن المعتقلين الإسلاميين

كما عرفت هذه السنة استمرار أشكال التعذيب وسوء المعاملة ضد المعتقلين بالسجون المغربية وخاصة الإسلاميين (المسمون بالسلفية الجهادية). فحسب التقرير الصادر عن تنسيقية هؤلاء المعتقلين، أقدمت المندوبية العامة للسجون بإيعاز من الأجهزة الأمنية يوم 16 ماي 2011 على اختطاف خمسة سجناء منهم، من داخل سجن الزاكي بسلا (على رأسهم بوشتى الشارف)، في حين قامت مجموعة من موظفي السجن بالصعود إلى السطح حاملين العصي والهراوات في عملية استباقية فهم منها المعتقلون قرب تدخل الأجهزة الأمنية لتجريد السجناء من مكتسباتهم السجنية والانتقام منهم.

وحماية لأنفسهم، لم يجد السجناء من بد سوى تسلق الأسوار العالية للسجن والاعتصام بها لثني الإدارة عن مخططها، واستمر هذا الاعتصام إلى صبيحة يوم الثلاثاء تحت التهديد والوعيد بالتصفية الجسدية للمعتقلين من طرف حراس السجن ومختلف الأجهزة الأمنية، التي هرعت إلى عين المكان مدججة بمختلف أنواع الأسلحة.

كما قامت مروحية بالتحليق فوق السجناء لساعات طويلة، تدخل على إثرها أحد كبار المسؤولين الأمنيين لتخيير السجناء بين النزول الفوري أو التصفية الجماعية بالرصاص، ووعدهم في حالة فك الاعتصام بعدم تعريضهم للتعذيب والاكتفاء بترحيلهم، ليقرر هؤلاء السجناء النزول ويتم تصفيدهم لساعات طويلة قبل أن يتم ترحيلهم.

وأدان التقرير في الختام الاستخدام المفرط للقوة في حق السجناء واستنكر تحيز الإعلام الرسمي ضد أبناء الشعب المقهور. كما اتهمت زوجة المعتقل الإسلامي السلفي محمد الشاذلي إدارة السجن بمكناس بتعذيب زوجها، وعرضت في فيديو نشر

على "موقع يوتوب" قطعا لما قالت أنها أطراف أظافر زوجها التي تم تقليعها، وطالبت بفتح تحقيق في الموضوع والسماح لدفاع زوجها بزيارته في السجن.

هذا وقد عرفت هذه الأحداث اهتماما ومساندة كبيرة من طرف المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية، كما تمت مناقشتها خلال الدورة 47 للجنة مناهضة التعذيب بجنيف أثناء تقديم الوفد الحكومي المغربي للتقرير الوطني الدوري الرابع يومي 1 و2 نونبر 2011.

وقد أبرزت المنظمات غير الحكومية المشاركة في الدورة (منتدى الكرامة لحقول الإنسان. الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. المنظمة المغربية لحقوق الإنسان. الائتلاف المغربي ضد عقوبة الإعدام. جمعية مرصد السجون. مؤسسة الكرامة بجنيف...) حجم الخروقات التي مارستها الدولة المغربية ومختلف أجهزتها الأمنية في مواجهة المواطنين المغاربة عموما والسجناء السياسيين ومعتقلي الرأي على وجه الخصوص.

3.3.1.2. محاكمة رشيد نيني وخرق مبدأ حرية الصحافة

وإلى جانب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عرفت سنة 2011 حملة ممنهجة ضد حرية الإعلام والصحافة، كان من أبرز عناوينها اعتقال العديد من الصحفيين المغاربة بتهم جنائية، استنادا إلى فصول القانون الجنائي، وخروجا عن قانون الصحافة، ويمكن أن نورد بعض الأمثلة لهذه المحاكمات كالتالي:

- ✓ **محاكمة رشيد نيني: المدير المؤسس لجريدة المساء**

تعود وقائع هذه المحاكمة إلى شهر أبريل 2011 عندما تم اعتقال الصحفي الشهير رشيد نيني المدير المؤسس لجريدة المساء المستقلة، ومتابعته بتهم المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين وتحقير مقررات قضائية والتبليغ عن جرائم غير حقيقية...، وذلك على خلفية مقالات صحفية تم نشرها بالجريدة المذكورة، كما تم إصدار أمر

بإغلاق الحدود في وجهه، استنادا إلى فصول القانون الجنائي وخروجا عن قانون الصحافة.

وقد حظيت محاكمة رشيد نيني باهتمام وتتبع ومساندة واسعة على الصعيد الوطني والدولي. ورغم إقرار الجميع بالطابع السياسي لهذه القضية وخرقها لكل شروط المحاكمة العادلة قضت المحكمة الابتدائية بالبيضاء عليه بالحبس سنة نافدة وغرامة قدرها عشرة آلاف درهم. وتم تأييد حكمها استئنافيا.

وقد لقي إصدار هذا الحكم القاسي استنكارا كبيرا من لدن جل المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية الذي اعتبرته انتقاما من صحفي مشهور نذر حياته وقلمه لفضح الفساد والمفسدين.

وعبرت شبكة "مراسلون بلا حدود" في رسالة بعثت بها إلى وزير العدل المغربي يوم 20 ماي 2011 عن خيبة أملها لصدور هذا الحكم، واستغربت من إخضاع قضايا النشر للقانون الجنائي، وليس لقانون الصحافة، واعتبرت ذلك إساءة كبيرة لحرية التعبير.

كما صرحت منظمة "هيومن رايش ووتش" الأمريكية التي تعنى بحقوق الإنسان على لسان مديرتها التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأنه: "يوجد واحد من الصحفيين الأكثر شهرة في المغرب وراء القضبان بسبب ما كتبه عن مسؤولين حكوميين...". وأضافت بأن "سجن رشيد نيني يجعل من سد الفجوة القائمة بين دستور المغرب الإصلاحي الجديد وقوانينه التي تحرم حرية التعبير أمرا ملحا. كما أن استمرار سجنه يؤدي إلى الشك في التزام الحكومة المغربية بضمان الحريات العامة". كما نددت النقابة الوطنية للصحافة المغربية، وجل مكونات المجتمع المدني، بهذا الحكم واعتبرته جائرا.

- ✓ **متابعات أخرى**

وإلى جانب محاكمة رشيد نيني، شهدت سنة 2011 عدة متابعات واستنطاقات لصحفيين (إدريس شحتان وعبد العزيز كوكاس عن جريدة المشعل الأسبوعية . ويونس

مسكين ومصطفى العلوي عن أسبوعية الأسبوع الصحفي...)، بسبب نشر تحقيقات ومقالات عن قضايا فساد انتخابي ولائحة بأسماء الولاة والعمال المتورطين بحسب هذه الجرائد في توجيه العمليات الانتخابية لصالح حزب الأصالة والمعاصرة المؤسس من طرف صديق الملك، والذي احتل المرتبة الأولى في الانتخابات المحلية الأخيرة التي عرفها المغرب سنة 2009.

كما شهدت السنة عمليات تضييق على المواقع الإلكترونية بسبب إقدامها على نشر استطلاعات للرأي بشأن الانتخابات التشريعية لسنة 2011. ناهيك عن تعنيف قوات الأمن للعديد من الصحفيين أثناء تغطيتهم للوقفات الاحتجاجية.

2.2. السياسات العامة

1.2.2. السياسة الدينية

1.1.2.2. المؤسسة الملكية: تثبيت وتقوية حقل إمارة المؤمنين

إن أهم ما تميزت به هذه السنة بخصوص المؤسسة الملكية هو النقاش حول مسألة إمارة المؤمنين والاختصاصات الدينية للملك، بشكل غير مألوف، وذلك في سياق الإعداد للدستور الجديد، حيث تباينت آراء الفاعلين السياسيين والدينيين والباحثين بين داع إلى الحفاظ على الصفة الدينية للملك، بل وتقويتها وبين داع إلى مراجعتها وتحديد مجال تحرك الملك بصفته "أمير المومنين".

وفي هذا الإطار، فإن المبادرات الملكية انصبت على تقوية "حقل إمارة المؤمنين"، فتم الاحتفاظ في الدستور الجديد في الفصل الواحد والأربعين (41) بالصفة الدينية للملك، بل وإضافة مقتضيات جديدة لم تكن في دستور 1996، كاعتباره الضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية، ودسترة المجلس العلمي الأعلى الذي يترأسه الملك ويعتبر الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى التي تعتمد رسميا.

2.1.2.2. المؤسسات الدينية الرسمية: وظيفة تصريف الخطاب الرسمي الديني والسياسي

هذه المؤسسات هي التي تسهر على الشأن الديني في الدولة، وهي أساسا وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجلس العلمي الأعلى، وقد وظفت خطابها، بشكل ملحوظ هذه السنة، لتقوية الصفة الدينية للملك/ إمارة المومنين، وظهر ذلك أساسا في:

- خطبة الجمعة الموحدة التي عممت على جميع المساجد ليوم الجمعة 24 يونيو حول موضوع الدستور الجديد، والتي دعت المغاربة إلى "المشاركة الفعالة في عملية الاستفتاء والاستجابة لذلك بقول نعم تأدية لشهادة مطلوبة شرعا" وطاعة لولي الأمر أمير المؤمنين. وفي ذات الموضوع تم إعفاء الخطيب عبد المالك البريكي بمدينة القنيطرة بسبب رفضه إلقاء هذه الخطبة حسب قرار الإعفاء؛
- الدرس الحسني الذي ألقاه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، في شهر رمضان لسنة 2011 حول موضوع "الأبعاد التعاقدية للبيعة في تاريخ المغرب" ، والذي اعتبر فيه أن مسألة الدستور في المغرب والمراجعة الأخيرة ليست إلا آلية لضبط علاقة البيعة بين "الرعية" وأمير المؤمنين؛
- البيان الشهير حول الدستور الجديد، الذي أصدره المجلس العلمي الأعلى، وأكد فيه أن "العلماء من مقامهم في الالتزام الشرعي بالبيعة لأمير المؤمنين، ومن حيث إنهم من القوى المؤثرة في المجتمع ماضيا وحاضرا... ومن حيث إنهم شهود أمام الله وأمام الناس على ما يجري حولهم... أصدروا هذا البيان" الذي يباركون فيه "كل ما جاء في الدستور الجديد" و"أنهم معتزون بحكمة أمير المومنين وتبصره".

3.1.2.2. الزوايا: الاستمرار في الوظيفة التقليدية

بخصوص عمل الزوايا سنة 2011، سنركز على نموذج الزاوية البودشيشية باعتبار حجم إشعاعها وأدوارها السياسية، وقربها من الدولة.

فأهم الأنشطة التي قامت بها الزاوية انصبت على دعم الدولة في استحقاقاتها، خاصة الاستفتاء على الدستور والانتخابات التشريعية، حيث أصدر الشيخ حمزة، شيخ الزاوية، بيانا يدعو فيه إلى التصويت بنعم على الدستور، كما نظم أنصار الزاوية مسيرة شعبية بمدينة الدار البيضاء يوم 26 يونيو تأييدا للدستور وضدا على مسيرات 20 فبراير، وأحيوا ليلة دينية بمناسبة المصادقة على الدستور الجديد.

2.2.2. السياسة الأمنية

إن السياسة الأمنية ظلت محتكرة من طرف القصر، الذي تتبع له مختلف الأجهزة الأمنية. وتعتبر إدارة الأمن الوطني الجهة الرسمية المكلفة بتدبير الأمن الحضري، وتساهم قوات الدرك الملكي في تدبير الأمن على المستوى القروي وبالمراكز شبه القروية، كما أن الإدارة الترابية تساهم في تدبير بعض الجوانب الأمنية، والحفاظ على الأمن العام من خلال ممثلي وزارة الداخلية (القياد والباشوات والولاة والعمال).

وتعتبر سنة 2011 سنة نموذجية لتقييم السياسة الأمنية، حيث برز للواجهة هذا الجهاز، خاصة مع الحراك السياسي والاجتماعي، فقد لوحظ استعمال الأمن كأداة قمعية لمواجهة الاحتجاجات الواسعة من خلال مقاربة أمنية ضيقة. وانعكس هذا الواقع على مردود الأجهزة الأمنية، بحيث أنتج انفلاتات أمنية وانحرافات في استعمال القوة العمومية، أدت إلى سقوط ضحايا.

1.2.2.2. الانفلات الأمني

شهدت سنة 2011 العديد من المظاهر التي تدل على سيادة نوع من الترهل الأمني المتحكم فيه، خاصة وأن قوات الأمن تتدخل بسرعة، كلما استشعرت أن توترا

اجتماعيا بإمكانه أن يهدد الأمن العام بالمفهوم الضيق، وفي المقابل، لا تتعامل بمثل تلك الصرامة مع المظاهر غير السليمة التي تهدد أمن المواطنين.

ورغم الزيارة التي قام بها مدير الأمن الوطني لست ولايات أمن كبرى على رأسها الدار البيضاء، لم يطرأ أي تغيير على النهج الأمني المتبع، بل ازداد شعور المواطنين بغياب رجال الأمن في محيطهم الخاص، وأدى ذلك إلى خروج المغاربة في عدة مدن في مظاهرات، احتجاجا على الانفلاتات الأمنية التي ظهرت للعيان، كما حدث في كل من سلا وفاس وأيت ملول ووزان.

ولوحظ أن قوات الأمن لم تتدخل عندما كانت بعض السلوكات العنيفة تلاحق المتظاهرين في مظاهرات 20 فبراير، وكثيرا ما وقفت الصحافة الوطنية على مظاهر 'اللاأمن' وانتشار الجريمة في بعض المدن.

2.2.2.2. خلل في العقيدة الأمنية

يلاحظ أيضا اعتبار "النظام العام" بالمعنى الضيق أساسيا وجوهريا ومقدما على كل الاعتبارات الأخرى، فأمن النظام مقدم على أمن المواطن. هذا ما يظهر من خلال الاهتمام المفرط بتأمين الزيارات الملكية بشكل مبالغ فيه، ولعل قطع الطرقات العامة، التي يكون من المفترض أن يمر منها الملك، بغض النظر لما يسببه ذلك من متاعب للمواطنين، يعتبر أحد المؤشرات الدالة على حقيقة هواجس الجهاز الأمني.

فمفهوم أمن المواطن يعتبر عنصرا ثانويا، وهذا ما ظهر من خلال تدخل الأجهزة الأمنية لفض المظاهرات السلمية بقوة، في حين يتم استعمال وسائل تقليدية ومتجاوزة في تأمين الأمن، كما هو الحال في تنظيم السير ومراقبة حركة الأمن في الشارع العام، حيث يقتصر هذا العمل على دوريات لا يمكن أن تقوم بتلك المهمة، في ظل عدم تعبئة الإمكانات البشرية اللازمة.

كما ساهم سوء استعمال الموارد البشرية التي تتوفر عليها مديرية الأمن الوطني في تزايد حالات التسيب الأمني، التي أضحت واقعا ظاهرا للعيان، فقوات التدخل السريع

لا تستعمل إلا في قمع الاحتجاجات الاجتماعية، في حين تظل في حالة عطالة عندما لا تقوم بهذا الدور.

كما أن احتكار الفرقة الوطنية للشرطة القضائية للعديد من الملفات ولد إحساسا بالتهميش لدى مختلف الأجهزة الأمنية، حيث لم يقف اختصاص هذه الفرقة عند ملفات ما سمي "بالإرهاب"، بل أصبحت تتدخل في ملفات ذات طبيعة سياسية أو مالية، كلما طلب منها التدخل.

ومن خلال تتبع سيرورة المنظومة الأمنية خلال سنة 2011 يمكن أن نسجل الملاحظات الآتية:

- هناك خلل في منظومة السياسة الأمنية بالمغرب، حيث لا يزال المفهوم التقليدي للأمن هو السائد في التعامل مع الاحتجاجات السياسية والاجتماعية المتصاعدة وغياب ملفت لرؤية أمنية احترافية؛
- هناك خلل على مستوى قواعد استعمال القوة العمومية، فقد سجلت العديد من المواقع الإلكترونية استعمال الحجارة في رشق المتظاهرين، ناهيك عن السب والشتم والإهانة، بل يتم في العديد من المرات ضرب المتظاهرين بشكل عنيف قصد إيذائهم وليس فقط بهدف تفريقهم، وهذا ما أدى بالفعل إلى سقوط ضحايا في كل من آسفي وصفرو والحسيمة ...؛
- تحول إدارة الأمن الوطني، في بعض الأحيان، إلى مؤسسة للبوليس السياسي تصدر بيانات سياسية، كما حدث عندما تم استعمال العنف ضد المتظاهرين في يوم 13 ماي في الدار البيضاء، حيث صرح والي أمنها أن التدخل الأمني كان يستهدف مجموعة معينة. كما أن الاستنطاقات الأمنية التي خضع لها العديد من النشطاء السياسيين كثيرا ما كانت تدور حول نشاطهم السياسي وليس عن وقائع قانونية محددة؛
- قصور النظام الأمني المغربي على تقديم خدمات عمومية تستجيب حقيقة لحاجات الساكنة. فرغم أن إدارة الأمن الوطني شيدت العديد من المراكز

والولايات الأمنية، وحاولت تحسين صورتها لدى الرأي العام عبر العديد من البرامج التلفزية، فيبدو من خلال كثرة مظاهر العنف المادي والمعنوي التي يعاني منها المواطنون أن زمن الحكامة الأمنية لا يزال بعيدا.

3.2.2. السياسة الحقوقية

تميزت سنة 2011 بانطلاق حركة 20 فبراير، المطالبة بدستور ديمقراطي ودولة الحق والقانون وإسقاط الاستبداد والفساد، في مناخ يعرف استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وانتهاك الحريات الفردية والجماعية والتراجع عن بعض المكتسبات التي تحققت في هذا المجال.

1.3.2.2. المجلس الوطني لحقوق الإنسان: التأسيس والإقصاء..

في خضم الربيع العربي، ومن أجل تهدئة الأوضاع الداخلية، عقب تظاهرات 20 فبراير المطالبة، ضمن مطالب أخرى، بإحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان، قام الملك بإدخال تعديلات على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان للتخفيف من الانتقادات الكثيرة التي وجهت له، بحيث أصبح يسمى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتوسعت بعض الشيء اختصاصاته، كما تغيرت تركيبته.

- ✓ **اختصاصات المجلس**

أصبح المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتوفر على اختصاصات أوسع، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، نذكر منها رصد انتهاكات حقوق الإنسان، مع إمكانية إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها، وإعداد تقارير تتضمن خلاصات ونتائج الرصد والتحقيقات ورفعها إلى الجهات المختصة مشفوعة بتوصياته لمعالجة هذه الانتهاكات، وتلقي الشكايات المتعلقة بحالات خرق حقوق الإنسان ودراستها ومعالجتها وتتبعها، وزيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية ومراكز حماية الأطفال وإعادة الإدماج والمؤسسات الاستشفائية الخاصة بمعالجة الأمراض العقلية والنفسية وأماكن الاحتفاظ بالأجانب في وضعية غير قانونية وإعداد تقارير عن الزيارات،

وبحث ودراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الوطنية مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي صادقت عليها المملكة واقتراح التوصيات التي يراها مناسبة في هذا الشأن ورفعها إلى السلطات المختصة، والمساهمة، كلما اقتضت الضرورة، في إعداد التقارير التي تقدمها الحكومة لأجهزة المعاهدات والمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى المختصة، وتقديم المساعدة والمشورة إلى البرلمان والحكومة بناء على طلبها، ورفع تقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب وحصيلة أنشطته وأفاق عمله وتقارير موضوعاتية مرتبطة بحقوق الإنسان. ويقدم رئيس المجلس أمام كل مجلس من مجلسي البرلمان في جلسة عامة ملخصا تركيبيا لمضامين التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان، كما يتم نشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية. ومن اختصاصات المجلس أيضا المساهمة في تعزيز البناء الديمقراطي، من خلال النهوض بالحوار المجتمعي التعددي وتطوير كافة الوسائل والآليات المناسبة لذلك، بما فيها ملاحظة العمليات الانتخابية...

وعلاوة على ذلك، يمارس المجلس اختصاصات جهوية من خلال اللجان الجهوية لحقوق الإنسان التي ستسهر على رصد ومراقبة حالة حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي، وتلقي وفحص الشكاوى والانتهاكات التي تعرض عليها وإعداد التقارير الخاصة أو الدورية حول التدابير المتخذة لمعالجة القضايا والشكاوى بالجهة...

✓ **تركيبة المجلس**

عين الملك إدريس اليزمي رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومحمد الصبار أمينا عاما له لمدة 6 سنوات. كما عين مجموع تركيبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان البالغ عددهم 30 عضوا لمدة أربع سنوات (الجريدة الرسمية، عدد 5982 المؤرخ في الـ29 من شتنبر)، وتضم هذه التركيبة 8 أعضاء معينين من قبل الملك، 11 عضوا مقترحين من قبل "المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان" بتعبير ظهير التعيين، 4 أعضاء مقترحين من قبل رئيس مجلس النواب و4 آخرين مقترحين من قبل رئيس مجلس المستشارين، عضوين مقترحَين من لدن الهيئات المؤسسية

الدينية العليا، وعضواً مقترحا من طرف الوداية الحسنية للقضاة. إضافة إلى المسؤول عن المؤسسة المكلفة بتنمية التواصل بين المواطن والإدارة ورؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان البالغ عددهم 13 المعينين من قبل الملك.

✓ **ملاحظات**

بعد إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سارعت عدة أقلام وأصوات، كما جرت العادة، إلى مباركة هذا المولود الجديد على اعتبار ما حمله ظهير التأسيس من تطور إيجابي على مستوى الصياغة القانونية، غير أن المتأمل في اختصاصات وتركيبة ومدى استقلالية هذا المجلس سيتوقف لا محالة عند مجموعة من الملاحظات:

إن المشكلة في المغرب ليست إنشاء مؤسسات لحقوق الإنسان أو غيرها من المؤسسات (ديوان المظالم، مؤسسة الوسيط، المرصد الوطني لحقوق الطفل، المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وقبلها وزارة بكاملها مكلفة بحقوق الإنسان..)، بقدر ما هي انعدام الإرادة السياسية لاحترام هذه الحقوق. وما فشل هذه المبادرات إلا دليل على ذلك، لأن الهدف من إنشاء هذه الهيئات لم يكن خدمة حقوق الإنسان والسير في طريق إصلاحات ديمقراطية حقيقية بقدر ما كان ذر الرماد عن العيون وتلهية المواطنين والالتفاف على مطالبهم والتستر على ما يحدث حقيقة في الداخل ومحاولة تسويق صورة "براقة" عن النظام المغربي دوليا؛

إن قيام أي هيأة لحقوق الإنسان بمهامها على أحسن وجه يستوجب توفر جملة من الشروط أهمها أن تكون هذه الهيأة مستقلة تماما عن السلطة الحاكمة وهو الشرط المنتفي، فالملك هو من أنشأ المجلس ووضع اختصاصاته بظهير وهو من يتحكم في تعيين أعضائه إما بشكل مطلق أو باقتراح من جهات هو من حددها سلفا بظهير كذلك، ومن المتعارف عليه ضمن منطق التعيينات المبنية على معايير الولاء والزبونية أن الجهات المعيَّنة تعمل على إرضاء الجهة المعيِّنة، ما يعني أن السلطة الملكية تريد أن تتحكم بأي شكل من الأشكال في سير هذا المجلس ليكون مجرد

مصلحة ملكية تابعة له، وبالتالي ستتواصل الانتهاكات إلى حد يستعصي معه تدارك الوضع وإصلاحه عند توافر شروط الانفجار الاجتماعي وانفلات الأمر من يد الحاكم.
إن الظهير المؤسس للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يتعارض مع ميثاق باريس المعتمد من طرف الأمم المتحدة، الذي يؤكد على توافر معايير الشفافية والتعددية والشرعية الشعبية في تعيين أعضاء المؤسسات الوطنية، كما يؤكد على إبعاد أي دور للسلطة التنفيذية (الملك هو السلطة التنفيذية الحقيقية بالبلد) في هذا التعيين. فكان على الأقل على الحاكم مراعاة للظروف الراهنة الداخلية والإقليمية أن يمنح اختصاص تشكيل وتنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى البرلمان بصفته "ممثل الشعب"..
على مستوى الصياغة القانونية، يجب منح قوة أكبر للمجلس وجعل توصياته تتصف بالإلزامية وليس فقط الإبلاغ أو الاقتراح، فالجهاز الحاكم لا بد أن يكون ملزما بقوة القانون بمعالجة كل الملفات التي يثيرها المجلس وعدم الاكتفاء بكتابة التقارير والتوصيات ورفعها إلى الجهات المختصة دون التوصل إلى حل ملف واحد من الملفات المثارة. وإلا فنتائج التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة الذي قدم للملك منذ 30 نونبر 2005 حتى وإن لم ترق لمستوى الحد الأدنى لمطالب الحركة الحقوقية المغربية، فإنه بعد مرور ست سنوات، لم يتم تطبيق هذه النتائج بعد حل الهيئة وتكليف السلطة التنفيذية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قبل حله بدوره وتعويضه بالمجلس الوطني بتطبيق قرارات وتوصيات الهيئة (عدم الكشف عن مصير سائر المختطفين: المهدي بنبركة، الحسين المانوزي..، عدم تحديد هوية الرفات وتسليمها للأسر الراغبة في ذلك، عدم استكمال كشف الحقيقة بالنسبة لمجمل الانتهاكات، ضعف الغلاف المالي المخصص لجبر الأضرار، عدم اعتذار الدولة الرسمي والعلني للضحايا وللمجتمع، استمرار الانتهاكات الجسيمة كما كانت في السابق..).
إن انفراد الملك بسلطة التعيين يتعارض مع الحكامة الجيدة والشفافية التي أحدثها الدستور الجديد كما يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان، فكان من نتيجة هذا التعيين

السلطوي أن احتجت مجموعة من الهيئات المدنية من مكونات حقوقية وجمعوية وثقافية وفنية على إقصائها من عضوية المجلس كاتحاد كتاب المغرب، والعصبة المغربية لحقوق الإنسان، ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ناهيك عن مقاطعة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

يبقى أهم مظهر هذا الاستبداد في التعيين إقصاء الصوت الإسلامي، فتركيبة المجلس لا تعكس حقيقة المجتمع المغربي ولا تعكس حقيقة المشهد الحقوقي والثقافي والجمعوي بمكوناته المؤثرة ذات المرجعية الإسلامية وذات الامتداد في المجتمع المغربي، وهو ما شكل مسا بمبدإ التعددية الفكرية والثقافية والحقوقية، التي يؤكد عليها حتى الظهير المحدث للمجلس؛ مما يؤكد لنا منذ البداية عدم توفر إرادة حقيقية لاحترام حقوق الإنسان.

2.3.2.2. تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

إن غياب خطة تنموية شاملة ومندمجة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، مع استمرار النهب السافر للمال العام والثروات الوطنية بموازاة استمرار الإفلات من العقاب بشأن الجرائم الاقتصادية كما الجرائم المرتبطة بالقمع السياسي، أدى إلى استمرار تراجع المغرب في سلم التنمية البشرية. فحسب التقرير الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للتنمية البشرية فقد اندحر المغرب إلى المرتبة 130 في ذيل السلم حيث تراجع بِ 16 درجة في هذا السلم الذي يضم 181 دولة، بعدما كان يحتل المرتبة 114 عام 2010، كما وضع تقرير 2011 المغرب في المرتبة 15 من بين 20 دولة عربية مصنفة، مسبوقا بالجزائر ومصر وسورية وفلسطين. هكذا يواصل المغرب اندحاره في سلم التنمية البشرية رغم انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لأزيد من ست سنوات ونصف والتي قدمت كوصفة ملكية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مما يفرض كحد أدنى تقييم ما كلفته هذه المبادرة من ميزانية

وافتحاص للمشاريع التي مولتها والنتائج المحصل عليها في ظل تدهور المؤشرات في هذا المجال .

إن استمرار اندحار التنمية البشرية يؤدي إلى استمرار تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تجلى ذلك من خلال عدة مؤشرات، منها:

- ✓ **انتهاك الحق في الشغل**

استمر الانتهاك الخطير لهذا الحق، وهو ما يتجسد بالخصوص في بطالة نسبة كبيرة من المواطنين والمواطنات بمن فيهم الآلاف من حاملي الشهادات العليا. وعوض تكثيف الجهود لخلق فرص شغل كافية تلجأ السلطات إلى قمع الاحتجاجات السلمية المطالبة بحق الشغل (الاعتداءات المستمرة ضد احتجاجات الأطر العليا المعطلة وأعضاء الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين الذين تم اعتقال ومحاكمة بعضهم..).

- ✓ **انتهاكات حقوق العمال**

هذه الانتهاكات عديدة ومتنوعة، فرغم ضعف مدونة الشغل إلا أن جل الحقوق المنصوص عليها في هذه المدونة لم تجد طريقها بعد للتطبيق من طرف الأغلبية الساحقة من المشغلين في العديد من القطاعات. وهذا ما يتجسد بالخصوص في إغلاق المعامل والتسريحات الجماعية التعسفية، وعدم احترام الحد الأدنى للأجور ومدة العمل والضمان الاجتماعي ومختلف العطل الأسبوعية والسنوية، والحرمان من ممارسة الحقوق والحريات النقابية، وغياب شروط الصحة والسلامة داخل أماكن العمل. كل هذا تسبب في انتهاك حقوق وكرامة العمال والعاملات، بل بلغ حد انتهاك الحق في الحياة. وهذه الانتهاكات تمس قطاعات وازنة مثل الفلاحة والنسيج والسياحة والبناء والأشغال العمومية والصناعات الغذائية، ناهيك عن القطاعات غير المنظمة. كما أن الدولة ما فتئت تتخلى عن دورها في فرض احترام القانون وتنحاز للمشغلين في نزاعات الشغل عبر الاعتداء على الحق النقابي وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح العمال.

✓ **انتهاك الحقوق النقابية**

أصبح انتهاك الحريات النقابية عملا مكشوفا على مستوى المقاولة مما أدى إلى ترهيب فئات واسعة من عمال القطاع الخاص وابتعادهم عن العمل النقابي.

وقد عرفت هذه السنة سلسلة من الانتهاكات للحقوق النقابية، بدءا بالتراجع الكبير عنها في الدستور المعدل، ثم من خلال إغلاق المعامل وطرد العمال والعاملات بسبب الانتماء والنشاط النقابيين وتدخل السلطات ضدهم وتعنيفهم خلال النزاعات الشغلية، ويتجلى ذلك بالخصوص في استمرار معاناة العمال الزراعيين في العديد من المناطق خاصة مع تنامي التشغيل بالمناولة وتملص أرباب العمل من أية مسؤوليات اتجاه تطبيق قانون الشغل لفائدة عمالهم، وإلى استمرار تجاهل مطالب العديد من الفئات الاجتماعية التي تخوض إضرابات عديدة، وتذبذب الدولة في الالتزام بالوعود والاتفاقات المبرمة مع النقابات من ذلك بنود اتفاق الحوار الاجتماعي ل26 أبريل 2011 التي لم تنفذ إلى حد الآن.

✓ **انتهاك الحق في التعليم**

لا مناص من التذكير بمعاناة التعليم العمومي، وما يعرفه من مشاكل، نتيجة الاكتظاظ وقلة الأساتذة والإمكانات، ناهيك عن ضعف مردوديته بالنسبة لولوج سوق الشغل، الأمر الذي يدفع الأسر المغربية وبوتيرة مرتفعة إلى التوجه نحو التعليم الخصوصي، ذي التكلفة العالية. لم يسلم من ذلك حتى الأسر محدودة الدخل، مما يتسبب في معاناة اجتماعية كبيرة.

على مستوى آخر، لازالت الأمية في المغرب جد مرتفعة، فنسبتها بخصوص من يبلغون 10 سنوات فما فوق تصل إلى 40%، وحوالي 8 ملايين من المغاربة الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة أميون.

✓ **انتهاك الحق في الصحة**

على غرار التعليم، تتعدد مشاكل المواطن مع الصحة العمومية، بدءًا بضعف نظام التأمين الإجباري عن المرض (AMO) والعراقيل التي تحول دون تطبيقه، مرورا بتعثر

دخول نظام التأمين عن المرض للمعوزين (RAMED) حيز التطبيق، وصولا إلى الكوارث التي يعرفها هذا القطاع كوفاة عدة نساء عند الوضع بسبب بعد مراكز الاستشفاء أو الإهمال وانتشار أمراض خطيرة في العديد من المناطق...

وإجمالا، يترنح المغرب ضمن البلدان الأضعف من حيث مؤشرات التنمية على المستوى الدولي بسبب ضعف المؤشرات الصحية، مما يصعب معه تحقيق ولو نسبة 30% من أهداف الألفية الثالثة للتنمية ل2015.

✓ **انتهاك الحق في السكن**

على هذا المستوى تعاني فئات واسعة من المواطنين مشاكل حقيقية، فبعض المدن عرفت تزايد عمليات هدم المساكن بشكل تعسفي من دون توفير بدائل مرضية للضحايا، والعديد من المواطنين يعيشون في منازل آيلة للسقوط، كما لم تتم بعد تسوية أوضاع الكثير من ضحايا فيضانات السنة الماضية، وانضافت إليهم أسر جديدة. كل هذه الفئات تعيش أوضاعا متدهورة في غياب توفير سكن لائق. علاوة على بقاء السكن الصفيحي بل وتزايده في بعض المناطق، وهو الذي كان من المفترض أن يكون قد تم القضاء عليه في آخر سنة 2010. كل هذه المشاكل دفعت السكان إلى خوض سلسلة من الحركات الاحتجاجية في كل من البيضاء والمحمدية وفاس والحسيمة وتازة والصخيرات ...

✓ **قضايا الهجرة**

تتفاقم مآسي المهاجرين من أصل مغربي بالخارج سيما في البلدان الغربية نتيجة العطالة والاضطهاد العنصري والربط التعسفي بين الهجرة والتطرف الديني والإرهاب. وزادت معاناتهم بسبب انعكاسات الأزمة الاقتصادية، وكذا التراجعات الأوربية المتتالية على المستوى التشريعي في مجال الهجرة، كما تم ترحيل العديد منهم وإرجاعهم إلى المغرب، من ضمنهم القاصرين غير المرافقين في خرق سافر للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، مازالت الهجرة غير النظامية للمغاربة وغيرهم نحو الخارج تؤدي إلى مآسي حقيقية، من بينها وفاة العديد من المواطنين في قوارب الموت، ناهيك عن الشروط اللاإنسانية للعمل والإقامة عند وصولهم لبلدان المهجر.

وفيما يخص ملف الهجرة غير النظامية للأفارقة الوافدين من جنوب الصحراء لبلادنا بنِيَة العبور نحو أوربا، فلازالت المعالجة القمعية هي السائدة ضدا على مبادئ حقوق الإنسان.

✓ **الفقر**

في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية سجل المغرب، مع بين عشر دول أخرى، أدنى نسبة من أوجه الحرمان البيئي في الفقر المتعدد الأبعاد حيث بلغت 45 %، وبلغت نسبة السكان المعرضين لخطر الفقر 12,3 %.

ولا بد من الإشارة في هذا المجال إلى استفحال ظاهرة الرشوة وضعف الآلية الوطنية للوقاية منها وعدم ملاءمتها مع ما تنص عليه الاتفاقية الدولية لمحاربة الفساد، مما جعل رتبة المغرب في سلم الشفافية العالمية يتراجع إلى الرتبة 80.

✓ **انتهاكات حقوق المرأة**

بهذا الخصوص، تم تسجيل استمرار أشكال التمييز ضد المرأة، واستمرار ظاهرة العنف ضدها، والتحرش الجنسي بها في ظل تساهل القضاء، وضعف تطبيق مقتضيات مدونة الأسرة الإيجابية نظرا للعراقيل المتعددة في هذا المجال، وخصوصا تلك التي ترتبط بالقضاء. ومن أبرز الانتهاكات العدد الكبير من حالات زواج القاصرات.

وبصفة عامة فإن التدهور الذي تعرفه مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يمس النساء بشكل أكثر...

✓ **انتهاكات الطفولة**

مع تفاقم ظاهرة الفقر تعددت مظاهر انتهاكات الطفولة، فظاهرة استغلال الأطفال في الحقول والمعامل والصناعة التقليدية وكخادمات في البيوت ظلت منتشرة، رغم الرفع

قانونا للحد الأدنى لسن تشغيل الأطفال إلى 15 سنة في مدونة الشغل. وقد طفت على السطح هذه السنة بشكل خاص قضية الخادمة الصغيرة خديجة بالجديدة التي كانت ضحية استغلال بشع من طرف مشغليها وتعرضت لتعذيب أدى إلى وفاتها. كما استمرت معاناة الأطفال من سوء التغذية والصحة والتعليم ومن الهدر المدرسي وتهميش المدرسة العمومية حيث مئات الآلاف من الأطفال دون تمدرس. وأدت هذه الظروف إلى تفاقم ظاهرة أطفال الشوارع وأيضا هجرة القاصرين غير النظامية. كما سجلت هذه السنة تزايدا ملفتا لجرائم اغتصاب الأطفال وتساهل القضاء مع المتورطين فيها، علاوة على وجود مؤشرات تؤكد تفاقم الاستغلال الجنسي للأطفال في إطار ما يسمى بالسياحة الجنسية حيث تنشط الشبكات الإجرامية المتاجرة في أجساد الأطفال..

3.3.2.2. انتهاك الحقوق المدنية والسياسية

عرفت الحقوق المدنية والسياسية بالمغرب خلال سنة 2011 تراجعات ملموسة وتوالت وتيرة الانتهاكات والخروقات، التي طالت ممارسة الأفراد والجماعات لحقوقهم. نبرز فيما يلي أبرز الانتهاكات:

- ✓ **انتهاك الحق في التنظيم**

حيث تواصل السلطات حرمان العديد من الهيآت من حقها في التنظيم خاصة عبر الامتناع عن تسليمها وصول الإيداع القانونية. ومنها الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، حزب البديل الحضاري الذي تم حله تعسفا، حزب الأمة، مجموعة العمل حول التنمية والهجرة، الهيأة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب، والعديد من المكاتب النقابية والفروع الجمعوية والجمعيات المحلية، سيما تلك التي تضم أعضاء من جماعة العدل والإحسان...

ولازالت المسطرة لوضع الملفات القانونية للجمعيات والنقابات والأحزاب تتميز بالعبث البيروقراطي، وبالتماطل في تسليم وصول الإيداع، كما تساهم بعض مضامين قانون الجمعيات إضافة إلى التأويل السلبي لها في التضييق على الحق في التنظيم.

✓ **انتهاك حرية الرأي والتعبير**

تجلى ذلك بالخصوص في القمع الممنهج الذي مارسته الدولة ضد الداعين لمقاطعة استفتاء دستور فاتح يوليوز، وبشكل أشد بالنسبة للداعين لمقاطعة الانتخابات التشريعية ل25 نونبر 2011، من مناضلي حركة 20 فبراير الذين ووجهوا بالاعتقالات والتعنيف والمنع من الإعلام العمومي، وبمصادرة الأوراق ووسائل الدعاية والمنع من القاعات العمومية وتهديد المطابع التي تتعامل معهم... كما التجأت السلطات إلى خدمات بعض المنحرفين وذوي السوابق للاعتداء والتضييق على مناضلي حركة 20 فبراير. وفي هذا السياق يطرح على قتل كمال الحساني ببني بوعياش أكثر من سؤال.

✓ **انتهاكات حرية الصحافة**

تتجلى من جهة في هيمنة الدولة على الإعلام العمومي وتوظيفه للدعاية لبرامجها السياسية بعيدا عن الخدمة العمومية وعن دوره الطبيعي في التثقيف والترفيه والإخبار. ومن جهة أخرى في استعمال القضاء لتصفية حسابات السلطات مع المنابر الصحفية المستقلة. وقد تميزت هذه السنة باعتقال ومحاكمة مدير جريدة المساء رشيد نيني، ومحاكمة عدد من المدونين، والهجوم على جريدة "أخبار اليوم" بإيعاز من السلطة، والاعتداء الجسدي على الصحافيين أثناء أداء مهامهم خاصة أثناء الهجمات القمعية ضد مسيرات حركة 20 فبراير، كما حدث للصحافي منير الكتاوي من جريدة الوطن الآن، وتقييد الحق في الوصول إلى المعلومة. وهو ما يستدعي مراجعة شاملة لقانون الصحافة في اتجاه إلغاء المقتضيات المعرقلة لحرية التعبير وإلغاء العقوبات السالبة للحرية وجعل حد للغرامات والتعويضات الباهظة التي قد تؤدي إلى القضاء على الجرائد.

✓ **انتهاكات الحق في التجمع والتظاهر السلمي**

حيث عرفت هذه السنة تزايد التدخلات العنيفة للقوات العمومية لقمع وفك الاعتصامات والوقفات والمسيرات السلمية بالقوة في العديد من المدن، سواء المنظمة

من طرف حركة 20 فبراير أو من طرف المعطلين، أو السكان المطالبين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية أو ضد الاستيلاء على أراضيهم، أو العمال والعاملات المحتجين ضد انتهاك حقوقهم. في هذا الصدد نذكر حركة النساء السلاليات، والوقفات التضامنية مع المعتقلين، ووقفة الأطباء والطبيبات في ماي 2011 بالرباط، والعديد من وقفات نساء ورجال التعليم... وقد سجل في هذا الإطار استعمال القنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه الساخنة والرصاص المطاطي والعصي الكهربائية والقضبان الحديدية لقمع المحتجين.

وبشأن الحق في الإضراب، لازالت السلطات وكذا المشغلون يواصلون الإجهاز على هذا الحق، في القطاع الخاص أساسا، عبر استعمال الفصل 288 من القانون الجنائي لاعتقال ومحاكمة وإدانة المضربين. وقد عرفت هذه السنة عدة حالات لمتابعات بسبب ممارسة الحق في الإضراب أو لأسباب نقابية بشكل عام في مناطق متعددة من المغرب، منها على الخصوص وسط العاملات والعمال الزراعيين، عاملات النسيج بعدد من المدن...الخ

✓ **استمرار الاعتقال السياسي**

ما يلفت الانتباه على هذا المستوى تعاطي السلطة لسياسة المد والجزر في حركية الاعتقال السياسي، فأحيانا تضطر تحت الضغط الداخلي والخارجي إلى إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين (كما حصل مع العفو الملكي في حق 190 من المعتقلين في أبريل 2011، ومنهم بعض المعتقلين السياسيين فيما يعرف بخلية بلعيرج)، وأحيانا أخرى تلجأ إلى اعتقال آخرين أو متابعتهم في حالة سراح.

وبشكل عام، لا يزال العديد من المعتقلين السياسيين قابعين في السجون المغربية، وفي مقدمتهم عدد من النشطاء الحقوقيين، والطلبة مناضلو الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وعدد كبير من المعتقلين في إطار ما يعرف بملف "مناهضة الإرهاب" والمعتقلين الصحراويين. بل وتم في هذه السنة تسجيل العديد من الاعتقالات والمحاكمات لأسباب سياسية كمحاكمة نشطاء حركة 20 فبراير والنشطاء الحقوقيين

ومحاكمة مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وعدد من الصحافيين، ومناضلي الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب والمجموعات الأخرى للأطر المعطلة، والنقابيين، ومعتقلي الحركات الاحتجاجية الاجتماعية التي شهدتها عدة مناطق كمعتقلي آسفي وضحايا الفيضانات...

وقد عرفت هذه السنة استمرار المحاكمة الاستئنافية بفاس ضد أعضاء جماعة العدل والإحسان السبعة الذين سبق وتمت تبرئتهم ابتدائيا في دجنبر 2010، من خلال محاكمة سياسية غير عادلة، ودون فتح تحقيق حول التعذيب الشديد الذي مورس عليهم من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بعد اعتقالهم في يونيو 2010.

✓ **انتهاك حق حماية المدافعين عن حقوق الإنسان**

عرفت هذه السنة انتهاكات وتجاوزات كبيرة من طرف الدولة للإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 دجنبر 1998، وذلك من خلال المضايقات والاعتداءات الجسدية والاعتقالات والمحاكمات، التي طالت العديد من النشطاء الحقوقيين والعديد من نشطاء حركة 20 فبراير كالفنان معاد بلغوات المعروف بالحاقد..

✓ **تردي أوضاع السجون**

لم تكن السجون استثناء هذه السنة، حيث عرفت تدهورا في أوضاع السجناء بشكل عام، مع حرمان أغلب السجناء من حقوقهم الأساسية المنصوص عليها بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، سواء في مجال الإقامة أو التغذية أو التطبيب أو الزيارة أو الاستحمام أو الفسحة أو التعليم والتكوين..إضافة إلى المعاملة المهينة لكرامة النزيل ولأسرته واستمرار التعذيب والاعتداءات الجسدية على المعتقلين، وتدهور أوضاع المعتقلين في إطار قضايا ذات طابع سياسي، بشكل خاص، والتي أدت إلى تنامي مختلف أشكال الاحتجاج الفردية والجماعية ووقوع وفيات كما أدت إلى عدد من الإضرابات عن الطعام من ضمنها إضراب المعتقلين السياسيين الصحراويين المطالبين بالإسراع بمحاكمتهم أو إطلاق سراحهم. وقد عرفت أوضاع معتقلي ما

يسمى بالسلفية الجهادية بمختلف السجون المغربية ترديا كبيرا وانتهاكا مستمرا لحقوقهم الأساسية من تعذيب وعقاب جماعي خاصة بعد أحداث سجن سلا يومي 16 و17 ماي 2011، مما جعلهم يخوضون إضرابات متعددة عن الطعام.

وعلاقة بنفس الموضوع، تم تسجيل الظروف اللاإنسانية للمعتقلين في إطار الحراسة النظرية وهم في انتظار أن تبث المحكمة في ملفاتهم..

من جهة أخرى، ومنذ إحالة قطاع السجون على المندوبية العامة للسجون وتكليف رجل أمن سابق بها تم منع، تقريبا، كل المكونات الحقوقية ووسائل الإعلام، الوطنية والدولية، من ولوج المؤسسات السجنية للقيام بواجبها في الاطلاع عن ظروف الاعتقال ومدى احترام حقوق السجناء في محاولة لإخفاء المزيد من التدهور الذي تعرفه السجون..

وبخصوص العفو وبغض النظر عن مدى صحة هذا الإجراء، فإن تطبيقاته المتخذة في عدد من المناسبات تتسم بضعف الشفافية بشأن معايير اختيار المستفيدين وعدم استفادة المعتقلين السياسيين منها...

- ✓ **انتهاكات مرتبطة بملف الصحراء**

بموازاة الإفراج عن النشطاء الصحراويين السبعة المعتقلين في شهر أكتوبر 2009، فقد تميزت هذه السنة بمواصلة اعتقال نشطاء صحراويين بسبب آرائهم أو نشاطهم السياسي وكذا إجراء اعتقالات جديدة في صفوفهم، واعتصام العسكريين المغاربة الأسرى سابقا لدى البوليساريو، ونتائج لجان التقصي حول الأحداث التي عرفتها مدينة العيون خلال اعتصام سكانها في مخيم "كديم إزيك" وما عرفته من خروقات لحقوق الإنسان، من ضمنها العديد من الاعتقالات التعسفية والتعذيب وإحالة بعض المعتقلين على المحكمة العسكرية في خرق سافر لحقهم في المحاكمة العادلة.

- ✓ **الانتهاكات المرتبطة بالحق في الحياة**

شهدت سنة 2011 عددا من الممارسات السلطوية التي أدت إلى انتهاك الحق في الحياة، سواء في ضيافة السلطة أو في الشارع العمومي وفي مقدمتهم عدد من شهداء

حركة 20 فبراير (أكثر من 7 شهداء) الذين لازالت إلى الآن لم تتم معاقبة المتورطين في ما تعرضوا له من اعتداء مفضي إلى الموت، وقد برز بشكل خاص وفاة الشهيد كمال عماري من شباب جماعة العدل والإحسان، الذي توفي بتاريخ 01 يونيو 2011، بعدما كان ضحية عنف من طرف عناصر من القوة العمومية بتاريخ 29 ماي 2011، بعد تفريق تظاهرة سلمية احتجاجية لحركة 20 فبراير بآسفي. ولحد الآن لم يتم كشف الحقيقة بشأن ظروف وفاته وتقرير المسؤوليات الفردية والجماعية بهذا الخصوص مع معاقبة كل المتورطين بعد محاكمة علنية توفر جميع ضمانات المحاكمة العادلة، وتعويض المتضررين من هذه الجريمة بما يجبر الضرر الذي لحقهم، علما أن الجناة الذي اعتدوا على الشهيد كمال عماري ارتكبوا جناية التعذيب نظرا لكون الاعتداء تم بعد تفريق التظاهرة السلمية، واستهدفوه شخصيا عن طريق العنف والإيذاء وبالغوا في الاعتداء عليه بوحشية وبدون أي رحمة.

وعلاوة على انتهاك حق الحياة في الشارع العام من قبل السلطة، تم تسجيل حالات الوفاة في السجون بسبب الإهمال والظروف اللاإنسانية للاعتقال، وفي المستشفيات بسبب انتهاك الحق في العلاج...

- ✓ **استمرار جرائم التعذيب**

رغم نشر القانون القاضي بتجريم التعذيب بالجريدة الرسمية منذ ما يناهز خمس سنوات، لا يزال التعذيب يمارس بشكل ممنهج مع إفلات المسؤولين عنه من العقاب في أغلب الحالات، فالانتهاكات التي تمس الحق في السلامة البدنية والأمان الشخصي أصبحت ممارسات تتكرر باستمرار من طرف السلطة، يتجلى ذلك من خلال مظاهر العنف والتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة والمهينة التي تمارسها مختلف القوات العمومية على المواطنين أثناء التظاهرات والوقفات الاحتجاجية، أو إبان خضوعهم للحراسة النظرية أو بمجرد توقيفهم من طرف دوريات الأمن... وبذلك تصر الدولة المغربية عمليا على عدم تنفيذ التوصيات الصادرة في تقرير خبراء اللجنة الأممية المعنية بالحماية من التعذيب، ونشير بصفة خاصة للتعذيب الذي تعرض له

عدد من النشطاء الحقوقيين ومن الطلبة سيما الاعتداء الجسدي والوحشي الذي تعرض له الطلبة المعتقلون بسجن عين قادوس بفاس من طرف الحراس، والتعذيب الوحشي والمتكرر الذي يمارس ضد سجناء ما يعرف بالسلفية الجهادية والمعتقلين الآخرين المحكومين في إطار مكافحة الإرهاب، والعنف الذي تتعرض له العديد من الوقفات السلمية للمواطنين في مختلف المناطق...

وعموما تعتبر سنة 2011 سنة التراجع عن بعض المكتسبات في مجال حقوق الإنسان، من خلال الاعتقالات والاختطاف ومحاولة الاختطاف والاعتداء والضرب والتعنيف، والركل والرفس والمطاردات، والسب والشتم والإهانة، واقتحام المنازل، والانتقام من المناضلين باعتقالهم ونقلهم خارج المدينة بكيلومترات والرمي بهم ليلا في الخلاء بعد سلب أحذيتهم وهواتفهم ونقودهم (آسفي والجديدة والقنيطرة) ومنع الاحتجاج السلمي من وقفات ومسيرات واعتصامات، ومحاولة تشويه سمعة نشطاء حركة 20 فبراير والداعمين لها وتلفيق التهم لهم وترهيب عائلاتهم، وسرقة وإتلاف واحتجاز المعدات من كاميرات ومصورات وحواسيب وهواتف ومكبرات صوت ولافتات وأعلام ولوحات. وشاركت عدة جهات بشكل مباشر في هذه الانتهاكات من قوات التدخل السريع قوات "الأمن" بزي مدني رجال الدرك الملكي وحدة الصقور، قوات مكافحة الشغب، قوات البلير، القوات المساعدة، شرطة المرور، عناصر من الاستعلامات العامة، و"بلطجية" المخزن، مستعملة عدة وسائل كالعصي بمختلف أنواعها (منها الكهربائية) والدراجات النارية والسيارات والرصاص المطاطي والغازات المسيلة للدموع.

4.2.2. السياسة الخارجية

في ظل متغيرات إقليمية أدت إلى سقوط أنظمة عربية استبدادية، حافظت الخارجية المغربية على رهانات غير واضحة، فقضية الصحراء لم تبرح مكانها رغم عقد ثلاث جولات من المفاوضات، كما أن الاتحاد المغاربي بقي جامدا بفعل الصراع المغربي الجزائري. أما إفريقياً وبعد غيابه عن الاتحاد الإفريقي منذ قبول عضوية جبهة

البوليساريو، حاول المغرب الحضور في الساحة الإفريقية عبر مبادرات لا تمر من خلال المنظمة الإفريقية، بينما استمر المغرب في المحافظة على علاقات تفضيلية مع المحيط الأوربي، و خاصة مع فرنسا...

1.4.2.2. قضية الصحراء

✓ **المفاوضات**

عقدت ثلاث جولات من المفاوضات غير الرسمية بين كل من المغرب والبوليساريو، ابتداء بالجولة الخامسة من هذه المحادثات غير الرسمية التي جرت في الفترة من 21 إلى 23 يناير 2011 بمقاطعة "ويست شيستر" قرب نيويورك، والجولة السادسة من المحادثات غير الرسمية في مالطة، في الفترة من 7 إلى 9 مارس 2011، وانتهاء بالجولة السابعة من تلك المفاوضات بمنهاست من 5 حتى 7 يونيو 2011.

وأشار الأمين العام في تقريره إلى الخلاصة التي خرج بها من خلال مسلسل التفاوض هذا والمتمثل في استمرار الطرفين في رفض مقترحات بعضهما البعض كأساس وحيد للمفاوضات، ولاحظ سيادة جو من عدم الثقة بين الطرفين في الجولات العديدة التي أشرفت عليها الأمم المتحدة، وقد قدم توصيات محددة بإمكانها المساعدة في تقدم المفاوضات وهي المسطرة في المادة 120 من تقرير الأمين العام كالتالي:

أولاً: أن يجد الطرفان وسيلة لضم ممثلين يحظون بالاحترام لقطاع عريض من السكان في الصحراء الغربية داخل الإقليم وخارجه، سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية، للنظر في المسائل المتصلة بالوضع النهائي وممارسة الحق في تقرير المصير ومناقشتها؛

ثانياً: أن يواصل الطرفان تعميق دراستهما للمقترحات المتبادلة، وبوجه خاص، أن يسعيا إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن نقطة الالتقاء الرئيسية في مقترحيهما، أي ضرورة الحصول على موافقة السكان على أي اتفاق كان. ومن المفيد في هذا الصدد

ملاحظة أن مقترحَي الطرفين معاً يتوقعان، رغم الاختلاف في الشكل، إجراء استفتاء سيكون بمثابة ممارسة حرَّة للحق في تقرير المصير؛

ثالثاً: أن يكرِّس الطرفان طاقة إضافية لتحديد ومناقشة مجموعة واسعة من مسائل الحكم بما يلبِّي احتياجات سكان الصحراء، وإتاحة إمكانية مناقشة الكثير من جوانب هذه المسائل دون الإشارة إلى طبيعة الوضع النهائي للإقليم، ومن بينها مثلاً كيفية هيكلة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وكيفية تنظيم وإجراء الانتخابات، وكيفية تصميم التعليم الابتدائي والثانوي.

وبالفعل صدر قرار مجلس الأمن رقم 1979 في 29 أبريل 2011 ليؤكد في لغة دبلوماسية "التزامه بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده" ويدعو جميع الأطراف إلى بذل الجهد من أجل "وضع حد للمأزق الراهن وإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي". ولإرضاء الطرفين، دعا القرار إلى أهمية تحسين حالة حقوق الإنسان في الصحراء ومخيّمات تندوف، وشجع الطرفين على العمل مع المجتمع الدولي لوضع وتنفيذ تدابير تتّسم بالاستقلالية والمصداقية لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان، مع مراعاة كل منهما لما عليه من التزامات بموجب القانون الدولي، "وذلك استجابة للدعوات التي أطلقتها الجبهة في هذا الصدد. كما طالب مفوضية شؤون اللاجئين أن تواصل نظرها في عملية تسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف للاجئين".

ولم يتبن مجلس الأمن مقترحات الأمين العام المقررة في المادة 120، بل دعا الأطراف إلى إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية، من خلال الاهتمام بالوسائل التي أشارت إليها المادة السابقة من تقرير الأمين العام.

وبموجب هذا القرار جددت مهمة بعثة المينورسو العاملة في الصحراء حتى أبريل 2012، مع دعوة الطرفين إلى مواصلة التعاون مع جهود الأمم المتحدة بغية إيجاد حل سياسي يتماشى وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها السابقة.

ورغم عدم إحراز أي"تقدم جوهري" في طريق حل قضية الصحراء بفعل فقدان الإرادة السياسية لحل النزاع، فإن الطرفين واصلا دراسة المقترحين المعروضين، واللذين سبق تقديمهما من لدن طرفي النزاع منذ 2007، لكن لم يحظ أي منهما بالقبول كإطار "وحيد" للتسوية كما أوضح كريستوفر روس في ختام الجولة السابعة من تلك المفاوضات في7 يونيو 2011، وشرع الطرفان أيضا في بحث طريقة "مقاربة" مواضيع المباحثات التي حظيت بالقبول في الجولات السابقة، خاصة الموارد الطبيعية وإزالة الألغام وتوسيع برنامج تدابير الثقة، لكن الأمم المتحدة طالبت المساعدة قصد اقتراح إطار للتفكير من أجل التبادلات مستقبلا، بحسب الدبلوماسي الأمريكي روس.

- ✓ **استراتجيات المناورة**

استعمل البوليساريو الورقة الحقوقية خاصة في ظل الأخطاء التي ترتكبها السلطات المغربية في التعامل مع النشطاء الصحراويين، وطالب في هذا السياق بتقرير آلية تابعة للأمم المتحدة لمراقبة تطبيق تعهدات المغرب فيما يخص حقوق الإنسان بالصحراء، وقد أصبحت هذه الاستراتيجية مزعجة للمغرب، خاصة بعد أن أشار قرار مجلس الأمن رقم 1979 في 29 أبريل 2011 لهذا الملف، ناهيك عن الإحراج الكبير الذي يواجه الدبلوماسية المغربية داخل الاتحاد الأوربي.

بالمقابل، حاول المغرب من جهته نقل معركة حقوق الإنسان إلى مخيمات البوليساريو، حيث طالب بإجراء تعداد للساكنة الصحراوية في تندوف فوق التراب الجزائري، وطالب بإشراف المفوضية السامية للاجئين على تسجيلهم، ومن تمة معرفة هل يريدون العودة للمغرب أم البقاء في تندوف.

حاول المغرب استعمال الورقة الحقوقية من خلال اتهام البوليساريو بخرق حقوق الصحراويين الموجودين في تندوف، وسعى إلى ترميز أحد المسؤولين الأمنيين

السابقين في الجبهة مصطفى ولد سلمى، وحاول تشجيع تيار مناهض للبوليساريو في المخيمات، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل بعد منع ولد سلمى من البقاء في تندوف.

لقد ضم الوفد الذي يتفاوض مع البوليساريو كلا من الطيب الفاسي الفهري وزير الشؤون الخارجية والتعاون، ومحمد ياسين المنصوري المدير العام للدراسات والمستندات، وماء العينين خليهنا ماء العينين الأمين العام للمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية. وهذا ما يعبر عن استمرار احتكار القصر لتدبير هذا الملف.

2.4.2.2. المغرب والاتحاد المغاربي

يعيش الاتحاد المغاربي في ظل جمود من جراء القطيعة بين قطبين إقليمين، المغرب والجزائر، وقد أربك المحيط الجهوي الذي عرف تطورات سياسية كبرى أدت إلى تغيير نظامين سياسيين حسابات الصراع الإقليمي بين المغرب والجزائر، وساهم اهتمام الغرب بوجود مجموعات مسلحة تنشط في منطقة دول الساحل في زيادة الضغوط على دول المنطقة، وهذا ما أدى إلى تململ حذر في المواقف توج بالعديد من اللقاءات بين دول المنطقة.

ورغم جمود عمل الاتحاد المغاربي، فإنه حاول الحفاظ على حد أدنى من النشاط من خلال القيام ببعض الأنشطة ذات الطبيعة التقنية؛ من قبيل ورشة تشاورية حول المساهمة المغاربية في الإعداد لقمة ريو+20 حول التنمية المستديمة وورشة مغاربية حول البرنامج الإفريقي لتطوير البنية الأساسية كعامل لتسهيل الاندماج الجهوي في أكتوبر 2011.

إن تعدد اللقاءات وتوقيع بعض الاتفاقيات بين المغرب والجزائر ساهم في بث جو من التفاؤل عكسه توقيع مذكرة تفاهم بينهما في أبريل لمدة خمس سنوات، تهدف إلى دعم التعاون في مجال الصحة الحيوانية وسلامة الإنتاج الغذائي ومكافحة التصحّر ومبادرات أخرى في قطاع الزراعة. وقد ثمنت هذا التوجه بعض التصريحات الرسمية،

حيث صرح وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي عند وجوده بالمغرب بمناسبة عقد منتدى التعاون العربي–التركي: "قريبا جدا سنجد طريقا يقودنا إلى شيء كلنا نحلم به، ليس فقط العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب، بل أيضا هذا الطموح الذي يحدونا للمغرب الكبير".

إلا أن تطورات الملف الليبي ألقت بظلالها على السجال المغربي الجزائري، حيث صرح رئيس الوزراء الجزائري أويحيى في 29 ماي أن المغرب كان وراء الترويج بأن الجزائر تقوم بإرسال مرتزقة إلى ليبيا لدعم نظام العقيد معمر القدافي ضد الثوار، واتهم اللوبي الرسمي المغربي بأنه "يقيم قيامة بواشنطن حول إرسال مرتزقة وأسلحة نحو الجارة ليبيا"، كما أغلق باب التفاؤل الذي بدا يلوح في أفق فتح الحدود وتطبيع العلاقات بين البلدين، وقال إن هذه المسألة «غير مدرجة تماما في جدول الأعمال في المرحلة الحالية»، واعتبر أن"الاتهامات المغربية ليست ضمن الاتجاه الصحيح للمناخ الضروري بين الجيران الأشقاء". وكان الرد المغربي في نفس الاتجاه السجالي من خلال تصريحات كل من الناطق الرسمي للحكومة ووزير الدولة بالحكومة المغربية.

في 31 يوليوز سوف يوقع المغرب والجزائر على اتفاقية تعاون على مدى عشر سنوات لنقل الغاز الطبيعي من الجنوب الجزائري إلى محطات عين بني مطهر وتاحضارت لتوليد الطاقة في المغرب.

وفي نونبر، دعا الملك محمد السادس إلى التعاون مع الجزائر من خلال تأكيده أن "المغرب يجدد استعداده للقيام بكل ما هو ممكن... خاصة مع الشقيقة الجزائر لتحقيق نظام مغاربي جديد" سيكون بمثابة "محرك حقيقي للوحدة العربية"، ويساعد على ضمان الاستقرار والأمن في منطقة الساحل، وهي إشارة إلى رغبة المغرب في العمل داخل تكتل دول الساحل والذي يضم الجزائر وبعض دول الساحل.

إن العديد من الإرهاصات، التي جعلت الانفراج في العلاقات المغربية الجزائرية يبدو قريبا، ما لبثت أن اضمحلت على أرض الواقع الذي لم يتغير، خاصة وأن المغرب

يعتبر فتح الحدود مسألة أساسية، في حين أن الجزائر تعتبرها نتيجة حل مجموعة من الملفات العالقة بين البلدين، والتي يجب دراستها داخل لجان تقنية من بينها مسألة المخدرات والتهريب.

أما بخصوص علاقات المغرب مع باقي دول المغرب الكبير، فقد لوحظ ارتباك في التعامل مع الملف الليبي، من خلال التردد الذي أبداه المغرب في التعامل مع المجلس الوطني وعدم إغلاق الباب على نظام القذافي، ولوحظ جفاء بين موريطانيا والمغرب، كان من أهم مظاهره طرد مدير مكتب وكالة المغرب العربي بموريطانيا واتهامه بالقيام بأنشطة تجسسية لفائدة المغرب. والذي يبدو أن عدم رضا موريطانيا عن دور المخابرات المغربية في الساحل الصحراوي، خاصة وأن العديد من المنابر الإعلامية لا تخفي علاقة رجل الأعمال المعارض للنظام الموريطاني المصطفى ولد الإمام الشافعي بالاستخبارات المغربية الخارجية، كما أن منافسة المغرب لموريطانيا للحصول على مقعد غير دائم بمجلس الأمن ساهم في توتر العلاقات البينية مع الجار الجنوبي. وهذا ما دفع إلى تطور التقارب الموريطاني الجزائري الذي أثمر مشروع الطريق، الذي سوف يربط تيندوف بمدينة شوم الموريتانية.

إن المغرب تعامل ببراغماتية مفرطة مع الملف الليبي حيث تغيرت مواقف الخارجية المغربية حسب ميزان القوى السائد على الساحة الليبية والدولية، فقد شارك المغرب في الاجتماع الأول لمجموعة الاتصال حول ليبيا في العاصمة القطرية الدوحة في 13 أبريل، وأوضحت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في بيان لها أن المغرب يهدف من خلال هذه المشاركة إلى المساهمة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم 1973. وأشار إلى أن مساهمة المغرب ذات طبيعة إنسانية فقط. واستقبل ممثلي النظام الليبي في 18 أبريل بالرباط، وصرح وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي، خلال مباحثات أجراها عند زيارة مبعوث القدافي نائب وزير الشؤون الخارجية الليبي عمران بوكراع، بأن الحل لا

يمكن أن يكون عسكريا إذ يتعين بالضرورة استخدام الحل السياسي المنفتح على المستقبل.

وأصدرت الخارجية المغربية بلاغا، على إثر مشاركة المغرب في الاجتماع الثالث لمجموعة الاتصال حول ليبيا، المنعقد يوم 9 يونيو 2011 بأبي ظبي، أكدت فيه أن "المملكة المغربية، التي تؤكد على احترام الوحدة الترابية والوطنية لليبيا، تدعو إلى وضع مقاربة شمولية تدمج الأبعاد الأمنية والسياسية والإنسانية، وتمكن مختلف مكونات الشعب الليبي، بما في ذلك عبر فترة انتقالية، من تخطي تداعيات الأزمة ورسم معالم مستقبل يتماشى مع تطلعاته المشروعة في الحرية والعدالة والاستقرار."

وفي 22 غشت 2011 أعلنت الخارجية المغربية اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي، حيث قام الطيب الفاسي الفهري بزيارة لليبيا تأكيدا لذلك في 23 غشت 2011.

3.4.2.2. المغرب والعلاقات العربية

حافظ المغرب على علاقاته التقليدية مع جل الدول العربية رغم تراجع حضوره العربي، والذي بدا واضحا في القضية الفلسطينية، التي وإن ظل يحتكر رئاسة لجنة القدس فيها، إلا أن عملها بات مشلولا باستثناء بعض التحركات المحتشمة من قبيل بيانات أو نداءات للمحافظة على الوضع القانوني للقدس، كالنداء الصادر في 25 شتنبر 2011. كما أن وكالة بيت مال القدس تحولت بفعل عجزها إلى مؤسسة خيرية صغيرة معزولة تقوم ببعض الأنشطة المحدودة ذات البعد الخيري فقط، دون أن تتمكن من لعب دور ما في الصراع حول عملية تهويد القدس.

وتميزت هذه السنة بدعوة مجلس التعاون الخليجي المغرب للانضمام إلى صفوفه بشكل مفاجئ إثر قمة تشاورية في الرياض في 10 ماي، وفي السياق نفسه، عبر وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي عن تفاؤله بهذه الخطوة وصرح بمناسبة الزيارة التي قام بها للسعودية "نحن منفتحون على هذه الخطوة... ونرى أن ما تم هو

عبارة عن خطوة إستراتيجية موفقة، ونحن في المغرب نقدرها وننظر إلى أنها تخدم مصالح الأمة العربية جمعاء". إلا أن هذه الدعوة لم تترجم على أرض الواقع نتيجة اعتراضات ظهرت وكانت بالمرصاد للتفاؤل المغربي، فوزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الذي برر صعوبة التحاق كل من المغرب والأردن بمجلس دول الخليج إلى عدم الاستقرار الاقتصادي بالبلدين وشبه عضويتهما بالعبء الاقتصادي المشابه للعبء اليوناني على الاتحاد الأوربي وأزمته المالية.

ويفهم أن الرجة التي أحدثتها أحداث الربيع العربي أصبحت تهدد أنظمة سياسية ملكية خاصة المغرب والأردن، وهذا ما دفع دول الخليج إلى التفكير في دعم هذه الأنظمة لأن سقوطها يعني تهديد الأنظمة الملكية في الخليج. إنه نفس الهاجس الذي دفع إلى تشكيل قوات خليجية تدخلت عسكريا في البحرين، مما أحرج الدول التي دعمت هذا التدخل وجعلها تفكر في البحث عن الموارد البشرية الضرورية لتعبئتها لدعم الأنظمة الملكية مستقبلا، فكان الاختيار على المغرب والأردن.

وبخصوص العلاقات المغربية السورية، قام المغرب باستدعاء السفير المغربي بدمشق بعد الهجوم على مقر السفارة المغربية، رغم أن العديد من السفارات العربية والغربية تعرضت لما تعرض له المغرب لكن لم يقوموا بالتصعيد كما فعل المغرب.

4.4.2.2. المغرب وإفريقيا

استمر غياب المغرب عن الاتحاد الإفريقي مند انسحابه، وقد حاولت الدبلوماسية المغربية احتواء هذا المعطى من خلال البحث عن فضاءات جهوية أو ملتقيات ذات طبيعة تقنية لتعويض هذا الغياب.

وهكذا نظم المغرب الملتقى الدولي الثاني للأمن بإفريقيا بمراكش بمشاركة مسؤولين مدنيين وعسكريين وقادة المنظمات الدولية وخبراء الأمن من 70 بلدا من إفريقيا وأوربا وأمريكا وآسيا في مراكش في 20 يناير 2011. وفي نفس الاتجاه شارك المغرب في

الندوة الرابعة للجنة الاقتصادية من أجل إفريقيا المنعقدة في أديس أبابا في أواخر مارس 2011.

كما اتفقت الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر على تأسيس قوة أمنية قوامها 75 ألف رجل لحفظ الأمن في منطقة الساحل الصحراء برئاسة الجزائر، وقد استبعد المغرب من هذا التكتل الأمني مند بداية عمله، إلا أن تغييرا طرأ على الموقف الجزائري الذي كان رافضا لضم المغرب إلى هذه الهيئة، حيث وجهت له الدعوة للمشاركة في اجتماعاته من طرف الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل، على هامش مؤتمر الساحل في بروكسيل يوم 8 دجنبر 2011.

5.4.2.2. المغرب وأوربا

لتجاوز مشاكله مع الجزائر وفتور علاقاته الإفريقية، حاول المغرب أن يعطي لعلاقاته مع الاتحاد الأوربي أهمية خاصة، فلم يعد أمامه إلا خيار بناء علاقات مع دول الشمال والبحث عن الامتداد في الفضاء المتوسطي من خلال الرهان ومنذ اللحظات الأولى على الاتحاد المتوسطي الذي يرأسه المغرب منذ 25 ماي 2011.

وكانت التطورات السياسية سنة 2011 تصب في غير مصلحة المغرب، نتيجة الاختراقات التي حققها أنصار البوليساريو داخل المؤسسات الأوروبية ومنها البرلمان الأوروبي، نتج عنها رفض تجديد اتفاقية الصيد البحري من خلال الاستناد إلى الوضع القانوني للمياه البحرية بالصحراء.

إن التعويض الذي كان يحصل عليه المغرب بمقتضى اتفاق الصيد السابق لا يتجاوز 36 مليون أورو، مما يوحي بأن قرار البرلمان الأوروبي لم يستند فقط إلى أسباب اقتصادية، وإنما استند بالأساس إلى أسباب سياسية. الأمر الذي لم يذكر في بيانات وزارة الخارجية، أو في تصريحات وزير الفلاحة المغربي. فكيف اندحرت مكانة المغرب لدى الاتحاد الأوربي؟ وما هي الأسباب التي جعلت هذا القرار يمر بواقع أغلبية 326 صوت؟ إن هذا من مظاهر الخلل في تدبير علاقات المغرب مع الاتحاد

الأوربي. وسوف تزداد مصاعب المغرب بعد قبول طلب مناقشة إلغاء اتفاقية الشراكة أمام البرلمان الأوروبي، والتي تسمح للمنتجات الزراعية المغربية بالدخول إلى السوق الأوروبية؛ مما قد يهدد الامتيازات الزراعية والفلاحية التي يتمتع بها المغرب في علاقاته مع الاتحاد.

6.4.2.2. العلاقة مع كندا وأمريكا

شهدت هذه السنة بداية المفاوضات بين المغرب وكندا من أجل إقرار اتفاق التبادل الحر، حيث جرت الجولة الأولى من هذه المحادثات، بأوطاوا مابين 11 و 14 أكتوبر 2011، واتفق الطرفان على عقد جولة ثانية من المفاوضات بالمغرب خلال الشهور المقبلة من العام 2012. ولم تصدر أي توضيحات من الخارجية المغربية بخصوص المجالات التي سوف تكون موضوع التفاوض من أجل توقيع اتفاق التبادل الحر مع كندا.

كما وقع المغرب والولايات المتحدة الأمريكية يوم 31 أكتوبر 2011 بالرباط، على إعلان نوايا بشأن مبادرة الجسر التجاري المغربي عبر الأطلسي التي تندرج في إطار تنفيذ الإستراتيجية المغربية لتنمية الصادرات والمبادرة الأمريكية الوطنية للتصدير، وذلك للتغلب على إكراه بعد المسافة بين المغرب وأمريكا والاستناد إلى اتفاقية التبادل الحر المبرمة بين البلدين.

وقد وافقت الولايات المتحدة على مساعدة اقتصادية وتنموية موجهة "لمجموع جهات ومناطق المغرب"، في إطار القانون المتعلق بالتنفيذ الضريبي لسنة 2012، الذي وقعه الرئيس باراك أوباما، في أواخر سنة 2011 بعد المصادقة عليه من قبل الكونغرس، وهذا ما اعتبره المغرب انتصارا لسياسته الخارجية، رغم أن التقرير المصاحب للقانون المذكور أشار إلى أن الكونغرس الأمريكي يظل "منشغلا بنزاع الصحراء" كما لم يصدر عن الإدارة الأمريكية أي تغيير واضح لمقاربتها لملف الصحراء.

وانطلاقا من كل ما سبق يمكن إبراز الخلاصات الآتية بخصوص السياسة الخارجية للمغرب:

- تقوم السياسة الخارجية المغربية على أساس دفاعي مرتبط بملف الصحراء وهذه نقطة ضعفها الأساسية، مما ضيق هامش بناء سياسة خارجية قوية؛
- بدت حالة من السكون بين المغرب وجبهة البوليساريو، حيث بعد الجولة السابعة لم يتم تحقيق أي تقدم أو اختراق في المفاوضات. فالبوليساريو لا يرفض التفاوض وينتظر انهيارها في أي لحظة، خاصة وأن المغرب هو المعني بإقناع الجبهة بمقترحاته للتخلي عن تقرير المصير؛ كما أن حالة الجمود ليست في صالح المغرب الذي بدأ في تغيير تكتيكي من خلال قبول مناقشة مسألة ثروات الصحراء، وكذا من خلال محاولة إشراك أطراف صحراوية أخرى في المفاوضات، وهذا ما حاول به المغرب زعزعة الموقف التفاوضي للبوليساريو من خلال مناقشة أحقية الجبهة للتفاوض باسم الصحراويين، إلا أن الأفق المسدود لمستقبل المفاوضات يسير في صالح جبهة البوليساريو، خاصة وأن المغرب فشل في نقل التوتر إلى مخيمات تندوف؛
- تبدو استراتيجية المغرب مع الجزائر غير مفهومة، فقد أثار المغرب سنة 2011 مسألة فتح الحدود مرارا واعتبر أن الاستمرار في إغلاقها غير مبرر، وأنه مستعد للتعاون مع الجزائر من أجل إحياء اتحاد المغرب العربي، إلا أنه من جهة أخرى يشن حملات إعلامية على النظام الجزائري ويتهمه بعرقلة جهود المغرب للتوصل لحل ملف الصحراء، كما اتُهم المغرب بشن حملات ضد النظام الجزائري من خلال اتهامه بدعم القدافي؛
- الوجود الاستخباراتي المغربي في الساحل يقلق موريتانيا التي تسعى للحياد في الصراع المغربي الجزائري، لاعتبارات تاريخية مرتبطة بآثار تورطها في الحرب مع جبهة البوليساريو في الماضي؛

- لم تستفد الدبلوماسية المغربية من المتغيرات الإقليمية والدولية، وأصرت على الرهان على تقوية علاقاتها مع هرم السلطة في العواصم الكبرى مثل واشنطن وباريس ومدريد، للتحاور مع المؤسسات الدولية وحتى الأوربية، وهذا مرتبط باحتكار القصر لتدبير السياسة الخارجية المغربية ومنع أي دور فاعل للسياسيين، مما يضعف الدبلوماسية المغربية الموازية؛
- ضعف حضور المغرب داخل الهيئات المتكونة من تمثيليات سياسية واسعة يحرمه من الدعم الضروري لقضاياه لأن المعطى السياسي القوي لا يوجد عند مدبري السياسة الخارجية المغربية، وقد بدا ذلك واضحا داخل البرلمان الأوربي، حيث لم يستطع المغرب تكوين شبكات علاقات سياسية قوية؛
- تقتصر الدبلوماسية المغربية على مجهود تديره وزارة الخارجية كمخاطب رسمي للفاعلين الدوليين، في حين يبقى البرلمان عاجزا عن الفعل والعمل، سواء داخل المنتظم الإفريقي أو الدولي، ولم تبق له إلا بعض الأدوار البروتوكولية من قبيل استقبال بعض المسؤولين الدوليين الذين يزورون المغرب.

الباب الثاني: المغرب الاقتصادي

ابراهيم بركات – إدريس شكربة – بوعمار عفيف – حسن أيت علي – الحسين إكو – خالد صبوري – خلاف اوجادر – زكرياء بناني – سمير حمليري – عادل شفيق – عبد الخالق بوزيان – عزيز بنصباحو – عيسى شخيشخ – محمد الهاشمي – محمد الصغير الشيك – المصطفى العلوي – نور الدين اومنصور – هشام ايحيى – هشام عطوش.

1. الظرفية الاقتصادية الدولية والإقليمية

كان من المتوقع أن تكون 2011 سنة النهوض بالاقتصاد العالمي والتخلص من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية، من قبيل تراجع معدلات النمو وتفاقم البطالة وارتفاع أسعار المواد الأولية، إلا أن ذلك لم يتحقق. وبالمقابل، عرف الاقتصاد العالمي انتكاسة واضحة في كل البلدان على حد سواء مع تفاوت طفيف من منطقة إلى أخرى.

حقق الناتج الداخلي الخام العالمي معدل نمو ناهز 3,8% بعدما قدر سنة 2010 ب 5,2%، علما أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات صرف العملات، فإن هذا المؤشر لم يتجاوز 2,8 %. أما التجارة العالمية فهي الأخرى لم تسلم من هذا الانخفاض، حيث بلغت نسبة نموها 6,9 % مقابل 12,7% سنة 2010. في مقابل ما سبق، ارتفع معدل التضخم بالدول المتقدمة إلى2,7 % وتجاوز كل التوقعات بالدول الصاعدة والنامية ببلوغه 7,2% (صندوق النقد الدولي، 2012).

لم تكن هذه النتائج السلبية إلا ترجمة للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، وعلى رأسها أزمة الديون السيادية بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان منطقة الأورو[3]، يضاف إليها استمرار غلاء المواد الأولية كالمحروقات والحبوب والمعادن وتذبذب معدلات الصرف للعملات الرئيسية (الدولار والأورو والين). وهذه المشاكل أفرزت تعقيدات أخرى من قبيل انحباس الإقراض وتراجع الطلب الداخلي ومعدلات الادخار والاستثمار في مجموعة من الدول.

إقليميا، نلاحظ بعض التباينات بين المناطق الاقتصادية الكبرى رغم سمة التراجع التي طبعت كل الاقتصاديات. في الولايات المتحدة الأمريكية، لم يتجاوز معدل نمو الاقتصاد 1,8% وهو تقريبا نفس الرقم المحقق بمنطقة الأورو (1,6%). أما باليابان،

[3] منطقة الأورو تتكون من البلدان المنضمة للعملة الأوربية الموحدة "الأورو" ويضاف لها اقتصاديا باقي دول الاتحاد الأوربي.

فإن النسبة المسجلة كانت سلبية (0,9-%) من جراء المشاكل المشار إليها أعلاه وأيضا بسبب الظرفية الصعبة التي مر بها البلد من جراء الزلزال الذي ضرب منطقة نووية حيوية.

بالرجوع إلى منطقة الأورو التي تشكل الشريك الأول للاقتصاد المغربي في مجالات التجارة الخارجية والسياحة والاستثمار وتحويلات العمال بالخارج، يلاحظ أنه باستثناء ألمانيا التي حققت معدل نمو ناهز 3% فإن باقي بلدان المنطقة سجلت معدلات متدنية.. فنجد دولا بما في ذلك فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، وبلدان أخرى لم تتعافى بعد من أزمة مديونيتها الخانقة التي جعلتها تنتهج برامج تقشف وتقبل بالإعانات الدولية للسداد الجزئي لديونها كالبرتغال واليونان.

أما بخصوص الدول الصاعدة، خاصة الصين والهند والبرازيل، فقد حققت تباعا مستوى نمو في حدود 9,2% و7,4% و4,6% مقابل معدلات مرتفعة على الأقل بنقطتين خلال سنة 2010. هذا التراجع يجد تفسيره في انتكاس التجارة العالمية بسبب انخفاض الطلب الخارجي ولولا الاستهلاك الداخلي المرتفع لهذه الدول لكانت نسب النمو أدنى.

وتشير إحصائيات صندوق النقد الدولي لسنة 2012 إلى أن منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط عرفت تراجع معدل النمو من 4,3% سنة 2010 إلى 3,1% سنة 2011. و يعزى ذلك أساسا إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة من الأزمة ولما أفرزه الربيع العربي من عدم استقرار اقتصادي في مجموعة من الدول على رأسها تونس ومصر وليبيا.

2. الوضع الاقتصادي المغربي

سجل الاقتصاد المغربي سنة 2011 نسبة نمو قدرت ب 3,8% مقابل 4% سنة 2010، و4,9% سنة 2009، و5,6% سنة 2008. وقد ساهم إلى حد كبير في هذه النتيجة المتدنية، التي تظل غير كافية لتلبية رغبات المواطنين في العيش الكريم،

الطلب الداخلي، خاصة الاستهلاك النهائي للأسر المدعوم أساسا بتدابير الموازنة وكذا المساعدات الموجهة للقطاعات الأساسية، والتي كانت من الأسباب التي فاقمت عجز الميزانية ليبلغ 6,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2011. (وزارة الاقتصاد والمالية، 2012).

وإذا كان للظرفية الدولية والإقليمية تأثير ملحوظ على الأداء العام للاقتصاد المغربي، فإن مميزات كل قطاع على حدة تستوجب تحليلا قطاعيا.

1.2. الفلاحة

تجدر الإشارة في البداية إلى أن الموسم الفلاحي[4] المنصرم تميز بظرفية دولية متقلبة من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق الدولية مع صعوبة التنبؤ بتقلباتها، والتحول التدريجي للأزمة الاقتصادية العالمية إلى أزمة مالية عمومية، وكذلك الدينامية الاجتماعية والسياسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

1.1.2. الظروف المناخية

عرف المغرب خلال الموسم 2010-2011 تساقطات مطرية مهمة سجلت فائضا على مستوى أغلب الأحواض المائية للبلاد، وبالرجوع إلى معدل التساقطات المسجل حسب المناطق نسجل ما يلي:

- عرفت أحواض ورغة ولوكوس تساقطات مطرية تجاوزت في المعدل 800 ملم في السنة؛
- سجلت أحواض سبو وسوس وماسة وأم الربيع وأبو رقراق والأحواض المتوسطية معدل تساقطات سنوي ما بين 400 و 800 ملم؛
- عرفت أحواض ملوية وتانسيفت معدل تساقطات ما بين 200 و 400 ملم؛
- أحواض بأقل من 200 ملم في السنة كحوض زيز وغريس ودرعة.

[4] نقصد بالموسم الفلاحي الفترة الممتدة من فاتح شتنبر 2010 إلى 31 غشت2011

ويمثل المبيان أسفله كميات التساقطات المسجلة خلال الموسم 2010-2011 بمختلف الأحواض المائية:

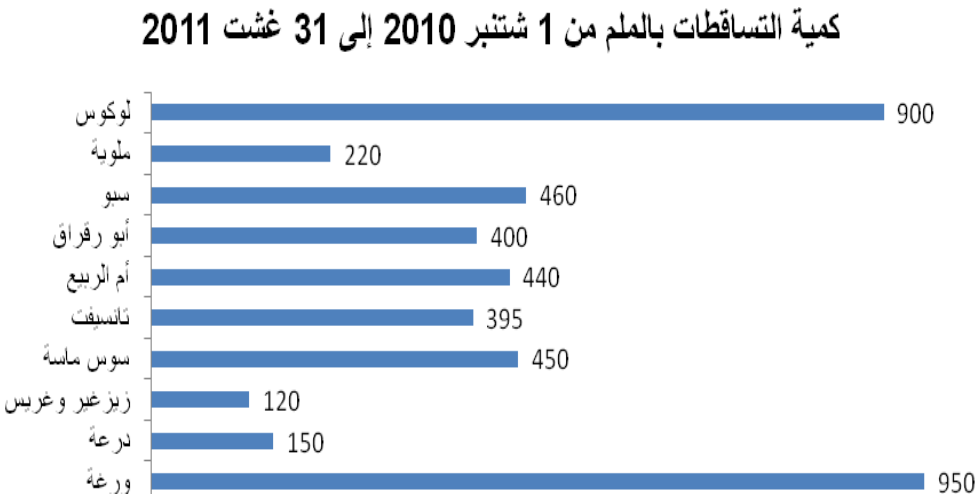

المصدر: كتابة الدولة في الماء؛ 2011؛ وثيقة غير منشورة.

كان لهذه التساقطات المهمة أثر إيجابي، حيث وصلت حقينة السدود إلى 10.389 مليار متر مكعب، تم تحويل 23 % منها إلى السقي، أي ما مجموعه 2.360 مليار متر مكعب. كما عرف المستوى العام للفرش المائية بالمغرب ارتفاعا تراوح بين 0,25 و2,36 متر.

2.1.2. سياسة دعم الدولة للقطاع

✓ **التدابير المتخذة عند انطلاق الموسم الفلاحي**

قامت السلطات العمومية بمجموعة من التدابير نذكر منها:

- توفير وتسويق كمية من البذور وصلت إلى حوالي مليون قنطار منها 100 ألف قنطار من مخزون الموسم المنصرم بدعم يتراوح ما بين 150 و170 درهم للقنطار حسب الصنف؛

- تحديد برنامج للإكثار على مساحة 60 ألف هكتار يستفيد منها خصوصا الملاك الكبار منها 50% بالمناطق المسقية بهدف توفير ما يناهز 1,5 مليون قنطار من البذور المختارة للحبوب بالنسبة للموسم الفلاحي 2011-2012؛
- الرفع من أثمنة الأسمدة بحوالي 5% مقارنة مع الموسم الفارط، مع العلم أن الاستهلاك الوطني منها لا يتجاوز 16 كيلوغرام للهكتار الواحد المزروع بالحبوب.

فيما يخص الإنتاج الحيواني، قامت السلطات العمومية بتخفيض الرسوم الجمركية على استيراد الأعلاف وعجول التسمين مع مواصلة دعم استيراد الأبقار الحلوب. وفي المناطق التي عرفت نقصا في التساقطات المطرية قامت الدولة بدعم الأعلاف.

✓ **اتفاقية التأمين ضد المخاطر المناخية**

وقعت الدولة ممثلة في وزارة الفلاحة ووزارة الاقتصاد والمالية، والتعاضدية العامة الفلاحية (MAMDA) اتفاقية حول "التأمين ضد المخاطر المناخية" في 24 غشت2011. تأتي هذه الاتفاقية بعدما استنفد "برنامج ضمان الحبوب ضد الجفاف" والذي شهد فشلا ذريعا حيث تدنى عدد المؤمنين من 33.000 سنة 2000 إلى 3.848 سنة2011.

دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ خلال الموسم 2011-2012 وتشمل 300 ألف هكتار، على أن تصل إلى مليون هكتار في أفق 2015. وتشمل هذه الاتفاقية ستة أنواع من المخاطر وهي: الجفاف والبَرَد والصقيع والرياح القوية والعواصف الرملية وفائض المياه، وتغطي الحبوب والقطاني الغذائية.

- **مستويات التأمين**

يبين الجدول أسفله مستويات التأمين مع تحديد المساحات الدنيا وأنواع الزراعات التي يهمها التأمين:

مستوى الضمان	المساحات المؤهلة	نوع الزراعات
هكتار/المستوى الأول : 1450 درهم	جميع المساحات	جميع أنواع الزراعات المؤمنة
هكتار/المستوى الثاني : 2900 درهم	المساحات الأكبر من أو تساوي 3 هكتارات	جميع أنواع الزراعات المؤمنة
هكتار/المستوى الثالث : 4350 درهم	المساحات الأكبر من أو تساوي 5 هكتارات	القمح الصلب، القمح الطري، الذرة
مستوى 6000 و 8000 درهم / هكتار	في إطار بعض الشروط الخاصة	

المصدر: وثيقة الاتفاقية؛ 2011؛ وثيقة غير منشورة.

وللانخراط في مستوى الضمان الثاني لابد من التعشيب لكل المساحة المؤمنة. أما المستوى الثالث فيشترط التعشيب واستعمال البذور المختارة على الأقل في ثلث المساحة المؤمنة.

- **مبلغ التأمين ونسبة دعم الدولة**

يختلف مبلغ التأمين من مستوى لآخر ويبين الجدول التالي مبلغ التأمين مع نسبة الدعم المقدم من طرف الدولة:

مستوى الضمان	المبلغ الإجمالي للتأمين بالدرهم	نسبة دعم الدولة (%)	مبلغ اشتراك الفلاح بالدرهم
المستوى الأول : 1450 درهم/هكتار	260	90	26
المستوى الثاني: 2900 درهم/هكتار	522	65	183
المستوى الثالث: 4350 درهم/هكتار	783	53	368

المصدر: وثيقة الاتفاقية؛ 2011؛ وثيقة غير منشورة.

تكلف نسبة الدعم الدولة خلال موسم 2011-2012 120 مليون درهم (300 ألف هكتار) على أن يزيد هذا المبلغ كلما ارتفعت المساحة المؤمنة.

- **شروط التعويض**

للاستفادة من التعويض لابد من صدور إعلان رسمي للدولة على أساس تقارير منجزة من طرف المصالح الإقليمية لوزارة الفلاحة تثبت أن معدل الإنتاجية بالجماعة خلال الموسم يقل عن المردودية المرجعية. ويتم احتساب المردودية المرجعية لكل نوع من المحاصيل على أنها تساوي 60% من المتوسط الحسابي للمردودية المسجلة على مدى السنوات ال 10 الماضية بالجماعة.

يلاحظ أن التعويض لا يتم إلا في حالة إعلان الجماعة منكوبة، وبالتالي إذا تعرض عدد معين من الفلاحين للضرر بدون إعلان أن الجماعة منكوبة فإنهم لا يعوضون عن الخسائر التي قد تصيبهم. وقد يحصل هذا الأمر خصوصا مع البرَد الذي يصيب ممرات معينة (بدرجة عالية من الخسائر قد تصل إلى 100%) دون أن تتأثر المردودية المرجعية للجماعة بشكل كبير.

وتجدر الإشارة إلى أن ثمن المنتوج لا يدخل ضمن معادلة حساب التعويض مما يجعل من هذا الأخير مستقرا ولا يخضع لتقلبات السوق. كما أن التعاضدية تتمكن من ضبط توقعاتها بعيدا عن أي ارتفاع للأثمان خصوصا أثناء الجفاف أو الكوارث الأخرى.

لقد انطلقت الحملة الدعائية لهذا المنتوج من طرف التعاضدية الفلاحية بمشاركة مصالح وزارة الفلاحة في جو لا يتسم بالشفافية، حيث أنه يتم التغاضي عن الإشارة إلى أن الاستفادة من التعويض مرهونة بالإعلان الرسمي من طرف الدولة بأن الجماعة القروية منكوبة. هذا الأمر لا يخدم بالطبع مصلحة الفلاح، خصوصا الصغير، الذي يعاني الأمرين مع الأمية والتعتيم.

لذا، فإن أي منتوج من هذا القبيل، خصوصا إذا كان مدعما من طرف الدولة، لا بد أن يتعامل مع الفلاح على أساس الضرر الفردي وليس الجماعي.

✓ **البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري**

يروم هذا البرنامج حسب القائمين عليه إلى تحويل أنماط الري التقليدية إلى نمط الري الموضعي العصري للاقتصاد في مياه الري. وقد بدأ العمل بهذا البرنامج قبل انطلاق مخطط "المغرب الأخضر" ويهدف إلى:

- تحديث شبكة الري بالمدارات السقوية الجماعية على مساحة 217.940 هكتارا من أجل العمل على التحول إلى نمط الري الموضعي؛
- تحويل 170.000 هكتار خارج المدارات الجماعية إلى الري الموضعي؛
- تثمين المنتوجات الفلاحية؛
- تقوية الدعم التقني من أجل إبراز استشارة هندسية مغربية قادرة على انجاز الدراسات اللازمة لمشاريع الري بالتنقيط.

كما يهدف هذا البرنامج أيضا إلى تحويل 700.000 هكتار من الري التقليدي إلى الري بالتنقيط في أفق 2020 أي ما يعادل نصف المساحة المسقية بالمغرب.

وصلت المساحات المسقية بالري بالتنقيط إلى حدود شهر دجنبر 2011 حوالي 140.000 هكتار أي ما يعادل 20% من المساحات المروية بالمغرب. وقد تم صرف حوالي 980 مليون درهم برسم سنة 2011 مساعدة للفلاحين من أجل التخلي عن أنماط الري التقليدية، استفاد منها كبار الفلاحين لتوفرهم على مساحات شاسعة داخل المدارات السقوية. ويمكن إجمال معيقات هذا البرنامج الطموح في:

- قلة الكفاءات التخصصية في هذا الميدان من أجل مواكبة هذا البرنامج من حيث إنجاز ومراقبة الدراسات التقنية وجودة المنشآت المعدة من طرف

الشركات وجودة المواد والأجهزة المستعملة والثمن المرجعي الذي يجب احتسابه في تكلفة المشاريع؛

- ضعف استفادة الفلاحين الصغار من الدعم المقدم في هذا الإطار.

3.1.2. نتائج الموسم الفلاحي

✓ **الإنتاج النباتي**

تعتبر سلسلة الحبوب أهم سلاسل الإنتاج النباتي، حيث بلغ إنتاجها حوالي 84 مليون قنطار على مساحة 5,1 مليون هكتار. وبلغت مردودية الحبوب 20 قنطار للهكتار كمعدل وطني بينما بلغت في بعض المناطق البورية مابين 10 إلى 30 قنطار للهكتار و45 قنطار للهكتار بالمناطق السقوية.

وقد تم اعتماد سعر مرجعي لتسويق المحصول الوطني من القمح اللين بلغ 290 درهم عوض 280 درهم للقنطار خلال الموسم المنصرم. لكن هذا السعر لم يعمل به نظرا لتدني جودة المحاصيل بسبب أمطار شهر ماي 2011.

بالنسبة للمزروعات الأخرى، عرفت الزراعات السكرية ارتفاعا بلغ 18 % (3,7 مليون طن) والبواكر ارتفاعا ب 1% (1,73 مليون طن) والحوامض ارتفاعا ب 14 % (1,7 مليون طن). أما الزيتون فقد حافظ على نفس مستوى الإنتاج.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع السكريات يعرف مجموعة من الاختلالات منذ تحريره، نذكر منها تراجع المساحات المزروعة من الشمندر السكري بسبب امتناع الفلاحين عن ممارسة هذه الزراعة نظرا للعلاقة المتوترة بين المزارعين ومعامل إنتاج السكر بكل من دكالة وتادلة والغرب.

ويبين الجدول أسفله إنتاج المغرب من أهم المحاصيل الزراعية:

المحصول	إنتاج موسم 2010-2011	مقارنة بموسم 2009-2010
الحبوب	8,4 مليون طن	+12%
الزراعات السكرية	3,7 مليون طن	+18%
السكر	367 ألف طن	- 4,3%
البواكر	1,73 مليون طن	+1%
الحوامض	1,7 مليون طن	+14%
الزيتون	1,5 مليون طن	1,5 مليون طن

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري، اللقاء التواصلي لانطلاق الموسم الفلاحي ، فاس، 24 شتنبر 2011

✓ الإنتاج الحيواني

عرفت النتائج المسجلة لدى سلاسل الإنتاج الحيواني ارتفاعا تراوح بين 2% و 8% مقارنة مع الموسم الماضي. وتبقى منجزات هذا القطاع مهددة بسبب غلاء الأعلاف. إذ تميز هذا الموسم بارتفاع في أثمنة أعلاف الماشية بنسب تتراوح مابين 15 إلى 34 % مقارنة مع الموسم الفارط. كما تعدت المستويات المسجلة في الموسم 2008-2009 وذلك ناتج عن ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

ويبين الجدول أسفله إنتاج سلاسل الإنتاج الحيواني:

السلسلة	إنتاج موسم 2011	مقارنة بموسم 2010
الحليب	2,27 مليار لتر	+ 8%
اللحوم الحمراء	444 ألف طن	+ 2%
اللحوم البيضاء	590 ألف طن	+ 5%
البيض	4,7 مليار وحدة	+ 4%

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري، اللقاء التواصلي لانطلاق الموسم الفلاحي ، فاس، 24 شتنبر 2011

2.2. الصيد البحري

✓ أداء القطاع

تحتل صناعة تحويل السمك مكانة مهمة في المشهد الاقتصادي المغربي، إذ تساهم بـ 50 % من صادرات الصناعة الغذائية، و12 % من مجموع الصادرات المغربية، ويصدر القطاع 85 % من إنتاجه تجاه ما يقارب 100 سوق أجنبية بالقارات الخمس. ويشغل هذا القطاع أكثر من 100.000 عاملا في قطاع الصيد و52.000 في قطاع الصناعات المرتبطة بالصيد البحري، إضافة إلى أكثر من 480.000 منصب شغل غير مباشر.

حسب الإحصائيات الرسمية، عرف إنتاج الصيد سنة 2011 تراجعا كبيرا، حيث بلغت نسبة هذا النقص 16 % بالمقارنة مع السنة الماضية، وهذا راجع إلى قلة الثروة السمكية بالمصايد وخاصة الرخويات مما جعل إنتاج الأسماك يعيش حالة استثنائية على المستوى الوطني.

ويبين الجدول الآتي تطور إنتاج الصيد:

النوع	2010		2011		التطور (%)
	الكمية (الطن)	القيمة (ألف درهم)	الكمية (الطن)	القيمة (ألف درهم)	الكمية	القيمة
إنتاج الصيد في أعالي البحار	59 023	2 273 067	55 276	2 758 315	−6	21
إنتاج الصيد الساحلي والتقليدي	1 086 249	4 225 388	908 258	5 010 757	−16	19
المجموع	1 145 272	6 498 455	963 534	7 769 072	−16	20

المصدر: قطاع الصيد البحري؛ 2011؛ وثيقة غير منشورة.

وقد دفع النقص الكبير المسجل في إنتاج الأحياء المائية إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية سنة 2011. وقد تم تحديد عدة أهداف في أفق سنة

2020 أهمها بلوغ إنتاج 11 % من الإنتاج السمكي أو ما يعادل 200 ألف طن، إضافة إلى تحقيق رقم معاملات يقدر ب25 مليار درهم، إلى جانب إحداث 400 ألف منصب شغل إضافي.

- ✓ **اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوربي**

تميزت سنة 2011 برفض البرلمان الأوربي تجديد معاهدة الصيد البحري، التي يتلقى المغرب بموجبها 36,1 مليون أورو سنويا فقط كتعويض له عن سماحه للقوارب الأوروبية بالصيد في المياه الإقليمية المغربية رغم حصوله على صفة الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوربي.

ونذكر هنا أن شرط المفوضية الأوروبية للصيد البحري لتجديد الاتفاقية هو مطالبتها للمغرب بتقديم بيانات، تثبت فيها أن عائدات اتفاقية الصيد البحري الموقعة عام 2007 بين المغرب والاتحاد الأوروبي والتي انتهت صلاحيتها عام 2011 تستثمر على الوجه المتفق عليه بين الطرفين، ومنها تخصيص مبلغ 13,5 مليون أورو لتطوير قطاع الصيد البحري التقليدي في المغرب عامة.

وقد عطل النواب الأوروبيون تمديد العمل باتفاق الصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب داعين إلى أخذ مصالح المناطق الجنوبية في الاعتبار حسب زعم الاتحاد الأوروبي. ورفض البرلمان الاتفاق الساري المفعول ب326 صوتا مقابل 296 نائبا يؤيدون تمديد العمل بالاتفاق وامتناع 58 عن التصويت، معارضا بذلك الحكومات الأوروبية التي كانت تؤيد استمرار العمل بذلك الاتفاق.

يجب التذكير بأن المعاهدة تشمل حوالي 138 باخرة صيد تتوزع إلى ستة أصناف حسب حجمها وطرق صيدها والأسماك التي تستهدفها. وتتضمن هذه الاتفاقية بعض البنود السلبية التي تم التغاضي عنها طيلة هذه المدة.

يبلغ المقابل المالي لتوقيع اتفاقية الصيد حوالي 36 مليون أورو كل سنة، أي ما يناهز 396 مليون درهم. وتندرج هذه الاتفاقية في سياق مبدأ "الصيد مقابل المال" حيث تستغل الدول الكبرى حاجة دول الجنوب إلى التمويل من أجل تنظيم سلبها للثروات المحلية.

والملاحظ هنا أن المقابل المالي لتوقيع اتفاقية الصيد لا يعادل غير القيمة النقدية لحوالي 20 ألف طن من الأسماك المصطادة، في حين أن الأسطول الأوربي يملك قدرات صيد صناعي تقدر بملايين الأطنان في السنة الواحدة. وهل يكفي هذا المبلغ ل:

- تعويض الخسائر البيئية التي تكبدتها مناطق الصيد المغربية؟
- تعويض استنزاف المخزونات السمكية بالصيد المفرط؟
- تعويض رمي آلاف الأطنان من الأسماك في البحر لعدم تطابقها مع معايير التسويق؟
- تدمير موطن عيش وتوالد الأسماك بالشعب المرجانية؟
- تعريض مصدر أساسي لغداء الساكنة المحلية للسلب؟

لقد تبين، بعد ثلاثة سنوات من التطبيق، أن بواخر الصيد الأوربية لا تبالي بمضمون الاتفاقية باعتراف اللجنة المشتركة لمتابعة تطبيق الاتفاقية التي أكدت عدم وجود التزام بإجبارية الإفراغ في الموانئ المغربية.

بالنسبة للبواخر من الصنف الأول فقد أفرغت في سنة 2009 حوالي 65 طن من السمك من أصل كمية مصرح بها تبلغ 1112 طن، أي بنسبة تبلغ فقط 6%. في حين أن بروتوكول الاتفاقية ينص على إفراغ نسبة 30% من الحمولة في السنة الثانية من الصيد. ونشير أن الكميات المصرح بها تقل عشرات المرات عن الكميات الحقيقية.

أما بالنسبة للبواخر من الصنف الثاني، فإن الكميات المفرغة في الموانئ المغربية تفوق تلك المصرح بها، وهو ما يدل على غياب أدنى مصداقية بالنسبة للتصريحات التي تدلي بها هذه البواخر. والأمر نفسه ينطبق على بواخر الصيد من الصنف السادس فكمياتها المفرغة في الموانئ في سنة 2009 لا تتجاوز 13%، وهي نسبة تقل كثيرا عن النسبة الإجبارية المدرجة في نص الاتفاقية والتي تبلغ 25%.

إن نص اتفاقية الصيد يلزم تشغيل ما بين بحارين إلى ثمانية بحارة مغاربة في البواخر الأوربية حسب حجمها وصنفها، ما عدا البواخر التي يقل وزنها عن 150 ألف طن. وفي حالة عدم الامتثال لهذه الإجبارية، تؤدي بواخر الصيد 20 أورو عن كل يوم صيد. وفي حالة التكرار يمكن للسلطات المغربية سحب رخصة الصيد من الباخرة التي لم تلتزم بشروط الاتفاقية.

بعد ثلاثة سنوات من العمل تبين بالفعل أن البواخر المعنية لا تحترم بنود الاتفاقية. فقد جاء في محضر الاجتماع الخامس للجنة المشتركة أن معظم بواخر الصيد الأوربية لا تصرح بلوائح البحارة المغاربة ولا بعقود شغلهم.

وتنص اتفاقية الصيد على خضوع بواخر الصيد الأوربية لأنظمة تفتيش ومراقبة دقيقة ومتكاملة في مختلف الأطوار سواء خلال الإبحار أو الصيد أو الإفراغ، كما تنص على إجبارية إبحار مراقبين علميين يمثلون السلطات المغربية على ظهر بواخر الصيد الأوربية. ويكون إبحار المراقب العلمي دائما بالنسبة لبواخر الصيد الصناعي في الأعماق ولبواخر الصيد بالجر (chalutiers)، في حين يكون مؤقتا للأصناف الأخرى، خاصة ذات الوزن الصغير. ويقوم المراقب العلمي بكل مهام المراقبة والتفتيش، ولكن يبقى حضوره منحصرا في صفة ملاحظ.

إن نص الاتفاقية لا يضم أي تحديد لحصة الصيد لكل البواخر ما عدا الصنف السادس (19 باخرة) الذي حددت حصة صيده في 60 ألف طن في السنة. ويعد ذلك

أحد تجليات هذه الاتفاقية التي تخدم بالدرجة الأولى أرباب مراكب الصيد الصناعي الأوربي، كما يمكنهم الصيد في المناطق المغربية بدون تحديد أي سقف.

إن بواخر الصيد الأوربية تتوفر على قدرات تكنولوجية كبيرة، سواء على مستوى محركاتها أو معدات صيدها أو المعدات الإلكترونية لكشف أمكنة وجود السمك مما يمكنها من صيد آلاف الأطنان في مسار صيد واحد. وتعد الكثير من هذه البواخر معامل سمك عائمة مزودة بطاقة إنتاج و تخزين كبيرة جدا.

وخلاصة القول هي أن طريقة المغرب في التعامل مع المعاهدات، سواء من حيث المفاوضات الأولية أو من حيث مراقبة تطبيق الاتفاقية –نظرا لضعفه سياسيا–، تجعله الطرف الخاسر كلما وقع على معاهدة جديدة تفضي إلى تنازلات كبيرة ستضر لا محالة بمستقبل الأجيال القادمة.

3.2. الصناعة التقليدية

تشكل الصناعة التقليدية بكل أصنافها قوة اقتصادية مهمة بالمغرب، حيث تساهم ب 19 % في الناتج الداخلي الخام، وتمثل مصدر عيش لثلث الساكنة المغربية، كما أنها تمثل ثاني أكبر قطاع مشغل لليد العاملة بعد الفلاحة.

كانت حرف الصناعة التقليدية بمغرب ما قبل الحماية تساهم في ضمان دينامية اقتصادية ونوع من التكافل الاجتماعي، إلا أن السلطات الاستعمارية إبان الحماية، اختزلت القطاع في بعده الثقافي وحاولت تحجيم بعديه الاقتصادي والاجتماعي.

فبالإضافة إلى اعتبار الصناعة التقليدية متحفا حيا لتاريخ وذاكرة المغاربة، فإن القطاع لا يزال يفتقر للبنيات التحتية والتجهيزية القادرة على ترصيص وتقوية مؤهلات الصانع التقليدي الكبيرة والمتنوعة وتثبيت مقومات الرفع من مردوديته ودخله المادي وتثمين منتوجه اليدوي. كل ذلك دون إغفال استثمار الرأسمال الرمزي والمادي للحرف المهددة بالانقراض كالتفنن في السباكة والحدادة والنجارة ونحت خشب الليمون

والعرعار المستنزف والمستغل بشكل بشع، وصناعة حلي الفضة والذهب الذي عرف خلال هذه السنة ارتفاعا في أسعاره فاق القدرات الشرائية للصانع البسيط ليفسح المجال أمام الوسطاء والمضاربين والمكدسين للثروات على حساب حرمان وعرق فئات عريضة من الحرفيين التي أبدعت في صياغة الحلي ومختلف أصناف المجوهرات، دون أن يثمن عملها اقتصاديا أو تعطى لها مساحتها المستحقة سياسيا أو أن يعترف لها بذلك لا بمنطق براءة الابتكار أو بمنطق المكافأة.

والجديد خلال سنة 2011 هو أن هذه الأزمة باتت تهدد وجود العديد من حرف القطاع الذي يمر بفترة صعبة للغاية جعلت المهنيين يتحدثون عن قرب "اندثار مهارة متوارثة عبر قرون"، وذلك بالنظر إلى الصعوبة التي أصبح يجدها في استقطاب اليد العاملة الشابة التي أصبحت تفضل المهن والحرف ذات الدخل المرتفع.

وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 350 ألف فقط من الصناع التقليديين الذين يحافظون على هذا الموروث الثقافي، من خلال نقل هذه المهارات، يعانون بشكل أو بآخر، فأغلبهم يشتغل في محلات ضيقة للغاية وبأدوات عتيقة تحت ضغوط ناتجة عن تنامي السلع المستوردة، والتي ستزداد استفحالا مع متطلبات العولمة وتطور تقنيات التسويق والعلاقات التجارية العابرة للقارات.

وفي هذا الصدد، ذهب المهنيون والسلطات العمومية، على حد سواء، إلى التأكيد على ضرورة تأهيل القطاع، وأساسا صناعة المنتوج التقليدي التي تضم 70 حرفة وتحقق 800 مليون درهم من حجم الصادرات. فتطوير حرف الصناعة التقليدية من شأنه المساهمة في توفير العديد من فرص الشغل وإنشاء دينامية كبيرة ورافعة الاقتصاد الوطني، مع العلم أن الحرف لا تزال تمثل بالنسبة للعديد من الأسر مصدر دخل أساسي وتمثل قوة وقائية للاقتصاد من الأزمات.

كما أن المنتوجات التقليدية العريقة لا تتطلب التأهيل فقط، بقدر ما تستدعي أيضا النهوض بها وجعلها قادرة على المنافسة الدولية المرتكزة على الجودة، مع إبراز

الخصوصية المحلية، وهو ما يتطلب تحسين وسائل الإنتاج مع مراعاة الطابع التقليدي والأصيل للمنتوج الذي يحمل بصمات الصانع التقليدي المغربي، مع وضع نظام للتمويل يتلاءم وحاجيات الفئات العريضة من الصناع التقليديين المتمثلة أساسا في تخفيض أسعار المواد الأولية والتكوين لضمان استمرارية مجموعة من الحرف المتدهورة وإحياء المنقرض منها.

4.2. التجارة الداخلية

سجلت التجارة الصغرى والمتوسطة سنة 2011 نموا متواصلا بلغ 6%. وساهمت التجارة ب 11% من الناتج الداخلي الخام الوطني بقيمة مضافة تصل إلى 65 مليار درهم. ووفر القطاع في السنة ذاتها 1,2 مليون منصب شغل، مشكلا مصدر دخل ل 12,8% من السكان النشيطين[5].

وقد شهد القطاع، في العقدين الأخيرين، بروز نمطين جديدين للتجارة هما التوزيع الكبير وشبكات التحرر الاقتصادي. وتشهد العلامات التجارية للتوزيع نجاحا حقيقيا لدى المستهلكين كما تدل على ذلك معدلات نموها، التي تتجاوز 20% سنويا.

في غياب معطيات رقمية رسمية ومعتمدة تثبت مدى فشل أو نجاح برنامج "رواج" بعد ما يناهز أربع سنوات منذ انطلاقه، نكتفي بإبداء الملاحظات التالية:

- إن البرنامج هو نتاج دراسة قام بها مكتب أجنبي للدراسات مما يطرح التساؤل عن وجود كفاءات وطنية وجدوى اللجوء إلى الخبرة الأجنبية وكلفته المالية؛
- تعقد مسطرة الاستفادة من إعانات"صندوق رواج" في ما يخص الضمانات المالية والتقنية والقانونية التي يجب أن يتوفر عليها حاملو المشاريع؛
- مدى استعداد الجماعات المحلية للتدخل الفعلي في إعادة تأهيل وتهيئة الفضاءات التجارية.

[5] Interface : مجلة فصلية تصدرها وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة.

5.2. البناء والأشغال العمومية واللوجستيك

1.5.2. البناء والأشغال العمومية

يمكن أن تعتبر سنة 2011 سنة جيدة بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية. ففي هذا الصدد عرف استهلاك الإسمنت مثلا ارتفاعا قدر ب 10,3% في قطع تام مع المنحى المستقر الذي عرفته سنة 2010. وهو الارتفاع الذي يتماشى مع تسارع وتيرة المشاريع الكبرى في المدن، وكذلك بالخصوص مع تنامي البناء العشوائي والذي تزامن مع موعدين انتخابيين مهمين (الاستفتاء الدستوري والانتخابات التشريعية) تحت تأثير الربيع العربي، إذ يقدر عدد الوحدات غير المرخص لها التي تم إنشاءها سنة 2011 ب 80.000 وحدة على الأقل بنسبة أوفر في جهة سوس ماسة درعة.

- **ملاءمة عرض السكن**

يقدر عدد الوحدات المرخصة والمنشأة سنة 2011 ب100.000 وحدة تخص أساسا السكن الاجتماعي بنسبة الثلثين. وبموازاة ذلك، يقدر ارتفاع عدد الأسر في المجال الحضري ب 130.000 أسرة جديدة سنويا ويزداد هذا الفرق بين العرض والطلب للعجز السابق المقدر بمليون وحدة، إذ بلغ في سنة 2004 عجز السكن 800.000 حسب الإحصاء العام. كما يلاحظ أن جزءا كبيرا من العقار في المجال الحضري يقدر بمليون سكن شاغر. وإذا ما تمت ملاءمة الترسانة القانونية المؤطرة للكراء من أجل السكن التي لا تشجع الملاكين على اكتراء منازلهم، فإن هذا الخزان كفيل بسد العجز المسجل.

ويضاف إلى هذا التفاوت الكمي تفاوت نوعي بين طبيعة العرض وطبيعة الطلب. وهكذا يتركز غالب العرض في المدن الكبرى على السكن الاجتماعي أو بنسبة أقل على السكن ذو الجودة العالية مما لا يفي بحاجات غالب الأسر.

وبالنظر للأسعار، نشير إلى أن أسعار العقار الموجه للسكن تبقى جد مرتفعة إذا ما قورنت بالقدرة الشرائية للأسر. ففي المناطق التي تعرف نشاطا اقتصاديا، كالبيضاء والرباط ومراكش وطنجة وفاس ومكناس وأكادير، تضطر أسرة مثلا ذات دخل يعادل الحد الأدنى للأجور إلى تخصيصه برمته لتمويل سكن اقتصادي ثمنه 250.000 درهم لمدة 20 سنة، في حين يعتبر مستحيلا على الأسر ذات دخل أقل من 20.000 درهم شهريا الحصول على سكن مساحته 100 متر مربع ثمنه مليون درهم. أما قلة عرض الكراء وغلاؤه فيعقدان إمكانية الحصول على سكن لائق في المدن الكبرى.

- **الولوج إلى العقار وهامش الربح في قطاع البناء**

يتوفر المغرب على رصيد عقاري مهم مقارنة بالدول ذات كثافة سكانية مهمة، غير أن الولوج إلى العقار قرب المدن الكبرى يبقى محصورا في عدد محدود من المنعشين العقاريين المقربين من مراكز القرار. وهكذا وفي المناطق القريبة من المدن الكبرى قلما تمنح رخص البناء، وغالبا ما تأخذ المساطر الإدارية وقتا قد يصل إلى عشرات السنين إذا ما تعلق الأمر بالفاعلين العاديين أو التعاونيات السكنية. أضف إلى ذلك أن الفاعلين القلائل الكبار غالبا ما تمنح لهم الأراضي بمقابل هزيل قد يصل إلى 50 درهم للمتر المربع مقارنة ب 7000 درهم كمعدل بالنسبة لباقي الفاعلين. يضاف هذا الفرق إلى هامش الأرباح دون أن تتم ترجمته على مستوى ثمن البيع للمواطن. وهكذا يوضح تحليل بنية الأثمنة هيمنة هامش الربح على التكلفة الإجمالية، إذ يبلغ هامش الربح بالنسبة لسكن اقتصادي يسوق ب 250.000 درهم 150.000 أي 60 % من الثمن النهائي.

ونجمل ختاما مشاكل القطاع في العجز على مستوى العرض وعدم ملاءمته لحاجات الأسر تتسبب فيه ترسانة قانونية غير مؤهلة واستئثار عدد قليل من الفاعلين بإمكانية

استغلال الوعاء العقاري والحصول على رخص البناء، مما يؤدي إلى أزمة السكن في المغرب، وهي مرشحة للتفاقم ما لم يتم إعمال إجراءات بنيوية لإنهاء أسباب الأزمة.

2.5.2. اللوجستيك والنقل

✓ **اللوجستيك ونقل البضائع**

لتقييم أداء قطاع اللوجستيك والنقل في المغرب لا بد من التذكير بالاستراتيجية المغربية للوجستيك والتي بدأ العمل بها منذ سنة 2010 وجاءت كنتيجة لمجموعة من التقارير، خصوصا تقرير الوزارة الوصية والبنك الدولي لسنة 2006. وكان هذا التقرير قد لخص مشاكل القطاع فيما يلي:

- ارتفاع نسبة قيمة النفقات اللوجستيكية بالنسبة للناتج الوطني الخام بنسبة تفوق 20%؛
- إجراءات جمركية معقدة ومكلفة؛
- بنيات تحتية ضعيفة وغير مؤهلة؛
- ضعف العرض والطلب فيما يخص الخدمات اللوجستيكية ذات القيمة المضافة؛
- ضعف وتشتت الفاعلين في ميدان النقل وغلبة القطاع غير المهيكل مما يعيق إمكانية ولوج مستثمرين قادرين على تقديم خدمات ذات جودة عالية للسوق المغربية؛
- شح وغلاء العقار الموجه للخدمات اللوجستيكية؛
- عدم احترام معايير السلامة والأمن من طرف الفاعلين في القطاع؛
- قلة الكفاءات المتخصصة في تسيير سلسة التموين.

وقد قدم التقرير عدة اقتراحات لخصتها الاستراتيجية الوطنية فيما يلي:

- ضرورة توفير الوعاء العقاري: وقد عمدت الدولة إلى الاعتماد على مؤسسات القطاع العام (الشركة المغربية للنقل والتوزيع والمكتب الوطني للسكك الحديدية) لتطوير محطات اللوجستيك للتحكم في تدفق السلع، مما دفع الدولة إلى استعمال جزء من وعائها العقاري أو اللجوء إلى إجراءات نزع الملكية؛
- الاستمرار في تعزيز البنيات التحتية: كالطرق السيارة والمحطة الثانية لميناء طنجة المتوسط؛
- تحرير قطاع نقل البضائع للسماح بدخول مستثمرين جدد.

وبالنظر لما سبق نسجل ما يلي:

على مستوى التخطيط:

- التركيز على اللوجستيك الموجهة للتجارة الخارجية وخصوصا المبادلات مع الدول الأوروبية وضعف الاهتمام باللوجستيك الداخلية التي يمكن أن تخدم دينامية الشركات الصغرى والمتوسطة والقطاع غير المهيكل؛
- غياب أي استراتيجية لمرافقة الشركات المغربية لتحسين أداء عملياتها على مستوى سلسلة التموين؛
- التركيز على الشركات المندمجة في سلسلات التموين العالمية، كشركات النسيج والسيارات والطائرات ... إلخ، مع العلم أن الشركات المحلية تجد نفسها دائما مضطرة للالتزام باستراتيجية الشركات القوية على مستوى السلسلة (Channel Masters)؛
- التركيز على الجانب القانوني الردعي لمحاربة خروقات قانون السير دون إجراءات المواكبة، خصوصا بالنسبة للشركات الفاعلة في الميدان مما يدفعها دائما لمحاولة التهرب من احترام مدونة السير، خصوصا فيما يخص ساعات

العمل وساعات السياقة والحد الأقصى للوزن واحترام قانون العمل وتمتيع السائقين بالحقوق الاجتماعية.

على مستوى التنزيل والإنجاز:

- استمرار تطوير شبكة الطرق السيارة بفتح الطريق السيار الرابط بين فاس ووجدة وانطلاق أشغال الطريق السيار الرابط بين برشيد وبني ملال، فيما شهدت أشغال توسيع الطريق السيار الرابط بين البيضاء والرباط تأخرا عن الموعد المحدد مع ما صاحب هذا التأخر من ضعف على مستوى التواصل مع مستعملي هذا المقطع أو التعويض الناجم عن الإزعاج، بل واستمرت الشركة المكلفة في استخلاص أداءات المرور؛
- استمرار ضعف مستوى الحكامة والشفافية في عمليات تفويت الصفقات واستمرار استفادة نفس الجهات في الاستفادة منها خصوصا منها الشركات الفرنسية والجهات المقربة من مراكز القرار؛
- إطلاق المحطة الثانية لطنجة المتوسط في وقت لم يتأكد فيه مدى جدوى المحطة الأولى خصوصا في ظل الظرفية الاقتصادية الدولية الحالية؛
- ضعف مستوى التكامل مع البرامج القطاعية الموازية في قطاعات الفلاحة والسياحة والتجارة الداخلية؛
- استمرار معانات جل السائقين من غياب التغطية الصحية والاجتماعية في ظل تملص أرباب العمل من المسؤولية وغياب مراقبة الدولة وهو ما يحد من إمكانية ولوج مستثمرين منظمين لسوق النقل نظرا لعدم توفر شروط المنافسة؛
- استمرار ضعف الميزانية المخصصة لفك العزلة عن المناطق النائية مما يجعل جزءا كبيرا من الحرفيين والفلاحين غير قادرين على الوصول إلى الأسواق بسهولة وفي ظروف جيدة؛

- عدم قدرة الدولة على تطبيق بعض بنود مدونة السير، خصوصا فيما يخص ساعات العمل وساعات السياقة والحد الأقصى للوزن واحترام قانون العمل وتمتيع السائقين بالحقوق الاجتماعية مع استمرار ارتفاع نسبة الحوادث؛
- عدم تفعيل الوكالة الوطنية للوجستيك والمرصد الوطني للوجستيك في ظل استمرار الحاجة الماسة لإحصائيات وأرقام دقيقة خصوصا في ظل الظروف التي مر فيها إنجاز تقرير البنك الدولي لسنة 2006. كما تجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة 2006 لم تصدر أية جهة أي إحصاء أو رصد لمدى تطور القطاع.

كما عرفت سنة 2011 حالات متتالية للعجز المالي بالنسبة لشركة الخطوط الملكية المغربية للطيران وشركات النقل البحري ناتجة عموما عن سوء التدبير المزمن وضعف الحكامة.

✓ **نقل الأشخاص**

عرفت سنة 2011 استمرار العشوائية وتفشي اقتصاد الريع في مجال نقل الأشخاص والناتج أساسا عن عدم تحرير القطاع واستمرار أصحاب الامتيازات ورخص النقل في تأزيم أداء القطاع وذلك على عدة مستويات:

- استمرار عدم احترم قانون العمل بالنسبة للسائقين وعدم توفر معظم العاملين على التغطية الصحية والضمان الاجتماعي؛
- استمرار خرق قانون السير وارتفاع عدد الحوادث؛
- الحالة السيئة للحافلات وسيارات الأجرة مما يسبب في تدني جودة الخدمة وخطورة عمليات النقل؛
- عدم احترام حقوق المستهلك خصوصا على مستوى احترام المواعيد والعدد المسموح به للراكبين؛

- استمرار ظاهرة الرشوة بالنسبة للمراقبة الطرقية؛
- استمرار حالات التخبط في فترات الأعياد والعطل والنقص في كمية العرض مقارنة مع الطلب؛
- ضعف عرض خدمات النقل بين القرى والمدن الصغرى.
- كما عرفت هذه السنة استمرار تركيز الدولة على تعزيز البنيات التحتية للنقل بين المدن الكبرى في تجاهل تام للطرق الجهوية والإقليمية في حين تطرح تساؤلات حول الميزانيات المخصصة لمشاريع كبرى مثل القطار فائق السرعة.

كما عرفت سنة 2011 على مستوى النقل الحضري بدء العمل بتراموای الرباط والذي يفترض أن يقلل مشاكل التنقل داخل المدينة، كما تم البدء بأشغال تراموای البيضاء وما صاحبه من اضطرابات على مستوى حركة السير بالمدينة.

كما استمرت مشاكل النقل الحضري في المدن الكبرى والمتعلقة بقلة وضعف جودة العرض (شيوع العمل بسيارات أجرة متقادمة لا تتوفر على الحد الأدنى لشروط السلامة) وعدم مواكبة خطوط النقل للتوسع العمراني.

6.2. تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تعتبر شركات الاتصالات المهيمن الرئيس على القطاع، حيث إن هذه الشركات حققت لوحدها 82,5% من رقم معاملات القطاع خلال سنة2011، بينما ناهزت هذه النسبة 75% خلال سنة 2010. ومع استثناء شركات الاتصالات، تمثل شركات التطوير وتوزيع المعدات المعلوماتية 80% من عدد شركات القطاع.

1.6.2. سوق الاتصالات

✓ **الهاتف النقال والثابت**

عرفت حظيرة المشتركين في الهاتف النقال خلال سنة 2011، نسبة نمو قدرت ب 14,29%، أي ما يعادل 36,5 مليون مشترك. وانعكست هذه النتيجة إيجابا على نسبة الولوج والانتشار، حيث حققت هذه الأخيرة تقدما ب 12 نقطة في غضون سنة واحدة مستقرة في 113,57% سنة 2011، بعدما كانت تناهز 101,49% في عام 2010.

وعلى مستوى الأثمان، سجل الثمن المتوسط للدقيقة بالنسبة للهاتف النقال تراجعا بنسبة 34% من 1,12 درهم للدقيقة إلى 0,74 درهم للدقيقة.

بالنسبة لحصص السوق في قطاع الاتصالات سنة 2011، انفردت شركة "اتصالات المغرب" ب 46,85%، في ما بلغت حصة شركة "ميديتيلكوم" 32,92% و20,23% بالنسبة لشركة "وانا"؛ مقابل على التوالي 52,81% و33,74% و13,45% سنة 2010.

بالنسبة لسوق الهاتف الثابت، سجل هذا الأخير تراجعا بنسبة 4,89% في عام 2011 لتستقر نسبة الولوج في 11,08% وحظيرة المشتركين في 3,56 مليون مشترك.

✓ **الانترنيت**

الخط التصاعدي الذي سلكته نسبة نمو سوق الانترنت بالمغرب لم يعد يفاجئ أحدا، إذ عرفت في سنة 2011 ارتفاعا ب70,44% مقارنة مع سنة 2010 لتبلغ حظيرة المشتركين 3 ملايين.

أما بالنسبة لحصص السوق في قطاع الانترنيت، فقد انفردت شركة "اتصالات المغرب" ب 53,19% في ما بلغت حصة شركة "ميديتيلكوم" 28,48% و18,33% بالنسبة لشركة "وانا".

وتحتل انترنيت الجيل الثالث المرتبة الأولى بنسبة 81,41% من السوق، متبوعة بانترنيت (أ.د.س.ل) بنسبة 18,53% خلال سنة 2011.

وعلى مستوى أثمنة الانترنيت، فقد سجل معدل الفاتورة الشهرية لكل زبون تراجعا بنسبة 34% مستقرا في 53 درهم في سنة 2011 عوض 80 درهم في سنة 2010.

بالنسبة لانترنيت الجيل الثالث، سجل معدل الفاتورة الشهرية لكل زبون تراجعا بنسبة 33% مستقرا في 37 درهم في سنة 2011 عوض 55 درهم في سنة 2010. أما انترنيت (أ.د.س.ل)، فقد سجل معدل الفاتورة الشهرية لكل زبون تراجعا بنسبة 17% مستقرا في 116 درهم في سنة 2011 عوض 139 درهم في سنة 2010.

وبالنسبة لعرض النطاق الترددي الدولي، فقد حقق نموا سنويا ملحوظا بنسبة 65,87% حيث بلغ 124.400 بالمقارنة مع سنة 2010 حيث كان مستقرا في 75.000.

2.6.2. سوق التجارة الإلكترونية

سجلت التجارة الالكترونية نموا بنسبة 90% خلال سنة2011. من جهته، سجل الأداء عبر الانترنيت تقدما ملحوظا مقارنة مع سنة 2010. وسجل التجار الرقميون المنتسبون لمؤسسة "مغرب تيليكمرس" رقم معاملات قدر ب 513 مليون درهم مقابل 298 مليون درهم سنة 2010 أي بزيادة قدرت ب 72%.

أما عدد العمليات، فقد سجل بدوره تقدما بنسبة 116% مقارنة مع 2010 مستقرا في 714.000 عملية شراء وأداء عبر الانترنيت.

وسجلت عمليات سحب النقود والدفع عن طريق بطائق الائتمان (محلية وأجنبية) بالمغرب خلال 9 أشهر الأولى من سنة 2011، 138 مليون عملية لمبلغ يناهز 116,7 مليار درهم أي بزيادة قدرت ب 15% مقارنة مع سنة 2010. ووصل عدد البطائق البنكية المطروحة في الأسواق 7,82 مليون بطاقة مسجلا بذلك زيادة 10,6% مقارنة بسنة 2010. كما تحمل 6,74 مليون بطاقة من مجموع البطائق المطروحة في السوق المغربية إحدى العلامات التجارية الثلاث: "فيزا"، "ماستركارد" أو علامة مركز النقديات المغربي.

وصل عدد عمليات الأداء بواسطة بطائق الائتمان خلال التسع أشهر الأولى من سنة 2011 عند التجار المسجلين عند مركز النقديات المغربي 9 مليون عملية بمبلغ 5,5 مليار درهم، مسجلة بهذا الإنجاز زيادة تصل إلى 20,2% مقارنة مع سنة 2010.

هذا وقد تضاعفت مبيعات التجارة الإلكترونية تقريبا لمدة ثلاث سنوات. وتبقى القطاعات المهمة المساهمة في هذه الزيادة هي التسوق (30٪) ودفع الديون (40٪) والسفر (20٪).

3.6.2. تحديات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المغرب

استنادا لمؤشر"قياس تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" في طبعة 2011 من تقرير "قياس مجتمع المعلومات" للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، احتل المغرب المرتبة 90 من بين 152 دولة إلى حدود أواخر سنة 2010, مسبوقا بتونس (المرتبة 84) ولبنان (المرتبة 79) والأردن (المرتبة 73) وعمان (المرتبة 60) وتركيا (المرتبة 59).

واستنادا لمؤشر"سلة الأسعار" من نفس التقرير، احتل المغرب المرتبة 117 من بين 165 دولة إلى حدود أواخر سنة 2010 مسبوقا بعمان (المرتبة 39) وتونس (المرتبة 65) والجزائر (المرتبة 71) ولبنان (المرتبة 72) ومصر (المرتبة 78) وتركيا (المرتبة 80) والأردن (المرتبة 84).

ووفقا لمؤشر"الجهوزية التشبيكية" المستخدم لقياس مدى استعداد الدول لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو فعال، احتل المغرب المرتبة 83 من بين 138 دولة في تقرير 2010–2011 للمنتدى الاقتصادي العالمي. مقارنة بطبعة التقرير لفترة 2009–2010 استطاع المغرب التقدم بخمس درجات في التصنيف العالمي. ورغم هذا التقدم لا يزال تصنيف المغرب ضعيفا، فهو لا يزال مسبوقا بتونس (المرتبة 35) ومصر (المرتبة 74).

على الرغم من الجهود المبذولة، إلا أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المغرب لم يوفق بعد من أجل الرفع من تنافسيته ونجاعته، حيث لا يزال الطريق طويلا قصد تيسير تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر تسريع وتيرة تخفيض كلفة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعدات والبنية التحتية دون إهمال تطوير الرأس المال البشري.

7.2. القطاع المالي

1.7.2. سوق الأبناك

في سياق اقتصادي وطني متوتر ومطبوع بتفاقم عجز السيولة لدى الأبناك وتمديد آجال الأداءات وارتفاع خطر عدم الأداء وتباطؤ نمو الاستثمارات استمر القطاع البنكي في النمو في سنة 2011.

تظهر أرقام بنك المغرب[6] نهاية دجنبر2011 أن جاري القروض البنكية بلغ 686,097 مليار درهم بارتفاع قدره 10,4% مقارنة بنسبة 2010، فيما بلغت الودائع البنكية 669,087 مليار درهم بارتفاع قدره 6%.

[6] Bank Al -Maghrib. Statistiques monétaires ; janvier 2012 et Bank Al-Maghrib. Statistiques monétaires ; décembre 2011

ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع نسبة نمو مستحقات الحسابات المدينة والقروض النقدية ب 20% مقابل 6% سنة 2010 وذلك بسبب ضعف السيولة لدى الشركات وتمديد آجال التسديد. كما أن القروض العقارية عرفت تحسنا بنسبة نمو 10,1% مقابل 8,7% سنة 2010 مما رفع المستحقات إلى 207 مليار درهم. وتعزى هذه النتيجة إلى القروض عند الشراء والتي ارتفعت بنسبة 10,7% (137 مليار درهم) رغم أن بعض المهنيين يعزون هذه النتيجة إلى قيمة معدل المستحقات لكل ملف وليس لارتفاع عدد الطلبات على القروض. واتسمت الاعتمادات الممنوحة للمروجين العقاريين بزيادة 6,7% أي بمجموع 68,3 مليار درهم.

أما فيما يخص قروض الاستهلاك فقد ارتفعت كذلك بنسبة 10,5% بمجموع مستحقات إجماله 35,8 مليار درهم. وتستفيد الأبناك من شروط أحسن لإعادة التمويل مما يجعلها أكثر تنافسية مقارنة بشركات القروض الصغرى.

وحدها قروض التجهيز عرفت تباطؤا مقارنة بسنة 2010، حيث كانت قد بلغت نسبة نمو 17% بمجموع 142,2 مليار درهم مقابل 5,1% سنة 2011 بالنظر إلى الظرفية الاقتصادية التي دفعت بالعديد من الشركات إلى تأجيل استثماراتها.

كما ارتفعت الودائع ب 8,5% بمجموع 990 مليار درهم مقابل 5% سنة 2010. وتعزى هذه التطورات إلى استراتيجية الأبناك الكبرى والمتمثلة في فتح عدد كبير من الوكالات (100 وكالة جديدة في السنة بالنسبة للتجاري وفا بنك والبنك الشعبي). في حين أن الودائع لأجل عرفت تراجعا سنة 2011 لتصل إلى 150 مليار درهم. وتعزى هذه الحالة إلى تراجع الودائع إلى أجل للشركات المالية والمؤسسات العمومية (شركات التأمين وصناديق التقاعد أساسا).

كما عرفت حسابات الدفتر بما فيها دفاتر التوفير لبريد المغرب والتي تشمل، منذ إنشاء بريد المغرب، الكتب الوطنية للمدخرات ارتفاعا بنسبة 3,4% أي بمجموع 102,8 مليار درهم مقابل 7,3% سنة 2010. وتفسر هذه الوضعية جزئيا برفع

سقف حساب الدفتر من 300.000 درهم إلى 400.000 درهم خلال الفصل الثالث من السنة.

يزيد التطور المتسارع للتوظيفات مقارنة مع الموارد من الضغط على السيولة؛ إذ عرف عجز السيولة 37,7 مليار درهم خلال الفصل الرابع من السنة، أي بزيادة 30 % عن الفصل الثالث و140,6% بالنسبة لبداية السنة حيث كان العجز محصورا في 15,6 مليار درهم. وفي هذا الصدد تدخل بنك المغرب عدة مرات لتوفير السيولة لدى النظام البنكي مما مكن من الحفاظ على استقرار نسبة الفوائد، في حين أن مستوى التوظيف (القروض للاقتصاد بالنسبة لموارد الزبائن) تجاوز 106% سنة 2011. وبذلك أصبحت متطلبات رأس المال في تزايد نظرا للقيود التنظيمية التي تفرضها قواعد اتفاقية بازل الثانية.

أما بالنسبة للأبناك، فإن الاستراتيجية المتبعة لتلافي الضغط على السيولة تتمثل فيما يلي:

- الرفع من معدل الاستبناك: حسب بنك المغرب، فإن معدل الاستبناك هو 50 % في حين أن المعدل الحقيقي يقارب 23 %، إذ أن هذه المؤسسة تأخذ كقاعدة للحساب عدد الحسابات بالنسبة لكل الساكنة. وباعتبار هذا المنطق فإن المعدل سيكون في فرنسا مثلا 200 %، إذ لا تأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبار تعدد الحسابات وكذالك الحسابات الغير النشيطة التي يكون عددها مهم في بعض المؤسسات. وللرفع من هذه المعدلات لجأت الأبناك إلى فتح عدد كبير من الوكالات وطرح عروض مكيفة لذوي الدخل المحدود وغير المنتظم. فمثلا أنشأ البنك الشعبي "الحساب الشعبي" سنة 2008 ويتوفر على 418.000 زبون جديد إلى حدود شهر غشت 2011.
- المنتوجات البديلة: بعد تطور متذبذب منذ انطلاقها سنة 2008 عرفت التعاملات المتعلقة بهذه المنتوجات تراجعا في سنة 2011، إذ بلغت قيمة

المستحقات 744 مليون درهم أواخر يوليوز في الوقت الذي لم تتجاوز 900 مليون درهم سنة من قبل. وقد احتكر منتوج "مرابحة للتمويلات العقارية والتجهيز المنزلي" جل قيمة المستحقات في حين لم يتجاوز نصيب منتوج "إجار" 9 مليار درهم مما دفع البنك الشعبي مثلا إلى إيقاف تسويق هذه المنتوجات. وتعاني المنتوجات البديلة من عدة إكراهات؛ كعدم احترام العروض لمعايير التمويلات الإسلامية وسلبية نظرة المستهلك لهذه العروض وضعف التزام الأبناك لإنجاح هذه التجربة.

- برامج التمويل المعفاة من الضرائب: والتي بدأ العمل بها إثر قانون المالية لسنة 2011 بهدف تشجيع التوفير على المدى الطويل. لكن ومنذ أن بدأ العمل بها لم تتمكن هذه العروض من استقطاب سوى 34,1 مليار درهم، تخص 79.000 حساب مما يشكل مبلغا ضعيفا مقارنة ب101 مليار درهم تهم حساب الدفتر.

2.7.2. سوق البورصة

تأثر سوق البورصة بالسياق الاقتصادي الوطني إذ تراجع مؤشر"مازي" (المؤشر الذي يضم كافة المؤشرات المطروحة) ب 13,2 % خلال سنة 2011. وهو أكبر تراجع خلال الأربع سنوات الأخيرة.

ويعزى هذا التراجع إلى الظرفية الاقتصادية الدولية غير الملائمة وإلى الوضعية الجيوسياسية الجهوية المتوترة مما دفع المستثمرين إلى نوع من الاحتراز حتى تتضح الرؤية. وتؤكد حركة تعاملات السوق المركزية هذا الجمود، إذ انخفضت قيمة التعاملات ب 40 % مقارنة بسنة 2010.

ورغم هذا التراجع بقي، مستوى الأسعار بالنسبة للأرباح (PER) مرتفعا ب16 ضعفا مقارنة ب9 أضعاف في البرازيل و12 ضعفا في الصين.

وتجدر الإشارة إلى أن أداء الشركات المدرجة في بورصة البيضاء كانت جد متباينة وتراوحت بين 70 و130- %. وبلغ معدل الأرباح 11,6 % وحقق قطاع المناجم أهم الأرباح في حين حصد قطاعا العقار و تكنولوجيا المعلوميات أكبر الخسائر.

وقد عرفت سنة 2011 إدراج أربع شركات في سوق البورصة مقابل شركتين سنة 2010 ليبلغ عدد الشركات 81 شركة. غير أن الأمر تعلق إثر هذه السنة برسملة ذات قيمة ضعيفة مما بقي دون تأثير على السوق. و تجدر الإشارة إلى أن الشركات الصغرى والمتوسطة لا تمثل سوى 2 % من قيمة الرسملة.

وكما هو الحال بالنسبة للقطاع البنكي فإن برنامج التوفير بالأسهم (PEA) المعروض منذ بداية السنة لم يحقق نتائج تذكر إذ لم يتجاوز عدد الحسابات المفتوحة خلال النصف الأول من السنة 15.000 حساب. و على مستوى القوانين لم يعرف القطاع أية تطورات مهمة خلال السنة.

8.2. الاقتصاد غير الرسمي والأنشطة غير الشرعية

1.8.2. الاقتصاد غير الرسمي

بداية لابد من التمييز بين الاقتصاد غير الرسمي الذي يشمل كافة أشكال الدخل التي لا تدرج رسمياً وتكون لسبب أو لآخر غير مرخصة من الدولة، كالمصانع الصغيرة التي تدار من البيوت أو الباعة الجائلون والأعمال اليدوية والبدائية وبين ما يسمى الاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة والذي يشمل أنشطة غير مشروعة منها: الغش والتستر التجاري، وتجارة السلع المسروقة، والبضائع المهربة، وتجارة المخدرات، وغسيل الأموال، والاختلاسات (بودلال، 2012).

ويشكل القطاع غير الرسمي تحديا كبيرا للاقتصاد الوطني على اعتبار أن حجمه كبير للغاية. وقد وصلت نسبة الأسر التي تعتمد في مدخولها عليه إلى 14,3% سنة 2007 و18% سنة 1999. وبلغ حجم القطاع 44 % من الناتج المحلي الإجمالي،

(المندوبية السامية للتخطيط، 2007) في حين بلغ في مصر وسوريا 34% وفي تونس 30% وفي الأردن 24%. وقد بلغ رقم معاملات الاقتصاد غير الرسمي في المغرب حوالي 280 مليار درهم سنة 2007 مقابل 166 مليار سنة 1999 أي بزيادة تقدر ب 68,3 % وبمتوسط سنوي يبلغ 6,72% وهو معدل أسرع من معدل نمو الاقتصاد الوطني. وبهذه المستويات المرتفعة من المؤشرات يستنزف الاقتصاد غير الرسمي ملايين الدراهم من المغرب كل سنة.

2.8.2. الأنشطة غير الشرعية: "القنب الهندي"

رغم الجهود المبذولة في مجال محاربة زراعة القنب الهندي لا يزال المغرب حسب تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات لسنة 2011 أكبر منتج ومصدر للحشيش لدول الإتحاد الأوربي وشمال إفريقيا بمساحة تقدر ب 47.500 هكتار حسب آخر تصريح للمغرب في سنة 2010 ولم تقم الدولة بإتلاف أي مساحات مزروعة بالقنب الهندي طيلة هذه السنة نظرا لتأثرها بالربيع العربي وخوفا من رد فعل المزارعين الممارسين لهذا النشاط.

وفي غياب أي رقم رسمي تشير بعض المصادر أن سنة 2011 عرفت انتعاشا جديدا لهذه الزراعة لتصل إلى حوالي 100.000 هكتار وقد دعت هذه الهيئة الأممية المغرب مجددا إلى أن يبادر في أقرب وقت ممكن إلى إجراء الدراسة الاستقصائية لزراعة نبتة القنَّب وإنتاج مخدر الحشيش التي كان من المقرّر أن تجريها الحكومة بالتعاون مع المكتب المذكور في عام 2010.

ويتراوح مردود الهكتار من القنب الهندي في الأراضي السقوية ما بين 1500 و 2000 كيلوغرام، في حين أن المردودية في الأراضي البورية لا تتعدى في المعدل 400 كيلوغرام . و يظل دخل الفلاحين البسطاء من هذه الزراعة متواضعا يتراوح ما بين 25 إلى 30 ألف درهم سنويا للهكتار، في حين أن المستفيد الأكبر من هذا النشاط هم مروجو المخدرات ومستخرجو "الحشيش" من القنب الهندي، والشبكات

العالمية للمخدرات. إذ تقدر إحصائيات مكتب الأمم المتحدة لمحاربة المخدرات والجريمة رقم معاملات تجارة الحشيش ذات الأصل المغربي بحوالي 10 ملايير أورو، أي ما يعادل تقريبا 116 مليار درهم. جل هذا الرقم يتم تحقيقه عبر شبكات الترويج بالبلدان الأوربية، فهذه الشبكات هي التي تستفيد من القسط الأكبر من العائدات (مثلا ثمن الكيلوغرام الواحد من الحشيش المغربي في لندن يصل إلى 10 أضعاف ثمنه في كتامة بالمغرب).

3. الربيع المغربي والتفاعل الاقتصادي للدولة

1.3. مطالب الحراك الشعبي والانتظارات الاقتصادية

تميزت سنة 2011 بظهور حركات احتجاجية شملت العالم العربي برمته بلغت مداها لما تكللت بسقوط أنظمة كانت إلى وقت قريب من أعتى الأنظمة استبدادا وتجبرا. شكل هذا الحدث منعطفا تاريخيا ونقلة نوعية في العلاقة التي تربط الحكام العرب والشعوب التواقة للحرية والكرامة والعيش في أحسن الظروف.

لم يكن المغرب استثناءا، حيث بادر شباب عبر الشبكة التواصلية الاجتماعية إلى الدعوة للاحتجاج السلمي عبر تنظيم مسيرات ووقفات أسبوعية حتى تحقيق المطالب العادلة والمشروعة. وتم تأسيس حركة 20 فبراير.

تعددت مطالب الحركة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وزاد من أهمية هذه المطالب دعم حركات وأحزاب وجمعيات المجتمع المدني في الداخل وفي الخارج. وتلخصت مطالب حركة 20 فبراير في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. ويمكن الجزم أن هذه المطالب كانت محل إجماع رغم التباعد الحاصل بين مكونات الحركة سياسيا وإيديولوجيا.

ويمكن إجمال المطالب الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي :

- فصل الثروة عن السلطة؛

- محاربة اقتصاد الريع والفساد والاحتكار؛
- محاربة المفسدين ومحاكمتهم؛
- محاسبة المسئولين عن الجرائم المالية والاقتصادية خاصة ناهبي المال العام؛
- بناء اقتصاد قوي؛
- إقرار مبادئ المساواة في جميع المناحي الاقتصادية؛
- إقرار العدالة بين الفاعلين الاقتصاديين.

ويمكن القول أن الحالة الاقتصادية للمغرب كانت حاسمة في نشأة حركة الشارع عامة وحركة 20 فبراير بالخصوص. ومن خلال إطلالة سريعة على المعطيات الإحصائية الرسمية الخاصة بالبطالة والتضخم يتبين حجم الانتظارات الاجتماعية والاقتصادية.

تميز سوق الشغل خلال سنة2011، بتراجع التشغيل على مستوى القطاعات المنتجة في ظل تزايد الساكنة النشيطة ب 0,8 %. إذ فقد قطاع الصناعة 31.000 منصب شغل وقطاع الفلاحة والغابات والصيد 9.000 منصب شغل.

وأحدث قطاع البناء والأشغال العمومية 30.000 منصب شغل، وهو ما بقي دون المعدل السنوي خلال الفترة 2000 –2010 الذي وصل 48.000 منصب شغل.

وفي هذا السياق، تراجع عدد العاطلين ب 0,9 % أي 9.000 شخص وانخفض بشكل طفيف معدل البطالة ب 0,2 نقطة. وهكذا، انتقل معدل البطالة من 9,1 % سنة 2010 إلى 8,9 % سنة 2011. وحسب وسط الإقامة، انتقل هذا المعدل من 13,7 % إلى 13,4 %بالوسط الحضري، واستقر في 3,9 % بالوسط القروي.

إلا أن معدل البطالة عرف ارتفاعا ملحوظا بالوسط الحضري في صفوف النساء (1,4+ نقطة) وحاملي الشهادات العليا (+1,5 نقطة) والشباب المتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة (0,9+ نقطة).

وقد سجل الشغل الناقص، الأكثر انتشارا بقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة والصيد والغابات تراجعا قدر ب 1,1 نقطة خلال سنة 2011.

هذا وتعكس هيمنة العمالة الضعيفة التأهيل بنية الاقتصاد الوطني ومستوى إنتاجية قطاعاته. وبذلك تبقى مساهمة قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية في توظيف العمالة المؤهلة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ضعيفة رغم توظيفها المكثف للعمالة. ففي المتوسط، تمثل اليد العاملة بدون مؤهلات 65 % من العمالة المتراكمة بهذه القطاعات وتظل 30 % منها متمثلة في المساعدين العائليين.

وتبقى قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، إذ تساهم بنسبة 80 % من القيمة المضافة الإجمالية. إلا أن التحسن في النمو لم يصاحبه تغييرا ملموسا للبنيات الاقتصادية لصالح الأنشطة ذات التكنولوجيا العالية التي تشغل العمالة المؤهلة (المندوبية السامية للتخطيط، 2012).

وعلى مستوى آخر، سجل الرقم الاستدلالي السنوي للأثمان عند الاستهلاك (أساس 100: 2006) والذي يهدف إلى قياس مستوى و تطور أثمان التقسيط في الزمان والمكان ب 0,9 % سنة 2011 مقارنة بسنة 2010. وقد نتج هذا الارتفاع عن تزايد كل من أثمان المواد الغذائية ب 1,3% والمواد غير الغذائية ب 0,6 %.

وقد عرف مؤشر التضخم الأساسي، الذي يستثني المواد ذات الأثمان المحددة والمواد ذات التقلبات العالية، خلال سنة 2011 ارتفاعا ب 1,3 % بالمقارنة مع سنة 2010.[7]

[7] مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط: الرقم الاستدلالي للاثمان عند الاستهلاك لسنة 2011

2.3. التفاعل الاقتصادي للدولة مع الحراك الشعبي

1.2.3. إعانات صندوق المقاصة

كانت الفلسفة من وراء إحداث صندوق المقاصة ترمي لأن تجعل منه أداة فعالة في القضاء على الفقر والحد من المخاطر التي تمس بالقدرة الشرائية عبر الحد من ارتفاع أسعار المواد البترولية والمواد الأساسية وبصفة عامة تحقيق التوزيع العادل للثروة المنتجة. وفي الوقت الراهن كثر الحديث عن سلبيات سياسة الدعم وعن انزلاق المبالغ المرصودة عن الأهداف المعلنة، فأصبح من الضروري إعادة النظر في هذه الآلية.

رصد قانون المالية لسنة 2011 ميزانية لصندوق المقاصة في حدود 17 مليار درهم سرعان ما تمت مراجعتها بإضافة مبلغ 15 مليار درهم[8]. ومع نهاية السنة وصلت تكلفة الصندوق إلى حدود 48,9 مليار درهم (وزارة الاقتصاد والمالية، 2011). هذا الارتفاع الصاروخي يشكل خطرا كبيرا على ميزانية الدولة على المدى البعيد في غياب أي إصلاح (Baranger, 2011). ويبين الجدول التالي ارتفاع مصاريف الصندوق منذ سنة 2001.

تطور تكلفة صندوق المقاصة ما بين 2001 و 2011 بالمليار درهم

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التكلفة	5,5	3,9	5,2	7,8	11,8	12,2	16,2	31,5	17,2	42	48,9

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة ووزارة الاقتصاد والمالية

[8] CDG Capital Recherche et Analyse. Analyse Macroéconomique - Maroc. Déficit 2011: Quelles solutions pour le Trésor ? Avril 2011

ما يتم إغفاله هو أن الشركات والأسر الميسورة هي الأكثر استفادة من ميزانية الصندوق. فكما هو معروف تعتمد شركات عدة على تحويل المواد المدعمة كالدقيق وغاز البوطان والسكر قصد إنتاج مواد مصنعة أخرى.

فمن بين 4,5 مليار درهم مرصودة لإعانة منتج الفيول سنة 2011 فإن 1,5 مليار درهم ذهبت إلى الصناعيين في القطاع الخاص وإلى المكتب الشريف للفوسفاط و3 مليارات درهم إلى المكتب الوطني للكهرباء. وفي إطار الدعم المخصص للسكر، شركة واحدة ذات امتداد عالمي وهي كوكا كولا حصلت في سنة 2011 على مبلغ قدره 1,2 مليار درهم. الامتياز ذاته استفادت منه شركات عديدة تصنع منتوجات البسكويت والحلويات والعصير.

ولا تتوقف دائرة الاستفادة من أموال الدعم، بطريقة غير مباشرة، على القطاع الصناعي، بل تمتد أيضا إلى القطاعين الفلاحي والخدماتي. كما لا تنحصر الرقعة الجغرافية التي تتوزع عليها هذه القطاعات المستفيدة على الحواضر وأحيائها الصناعية، بل تمتد أيضا لتشمل العالم القروي خصوصا في الأنشطة الفلاحية. وعلى هذا الأساس، تزداد قيمة الاستفادة مع ارتفاع نسبة المواد المدعمة الداخلة في عملية الإنتاج. وهو ما يعني أن الشركات الكبرى، ذات القوة الإنتاجية القصوى، هي أكبر مستفيد من أموال الدعم.

ومن المعلوم أن القانون يلزم الشركات، التي تدخل المواد المدعمة في عمليات إنتاجها، سواء كانت مواد أولية أو وسائل إنتاج، بإرجاع أموال الدعم التي استفادت منها إلى خزينة الدولة. غير أن هذه القاعدة القانونية لا تسري على جميع الشركات في المغرب.

من جهة أخرى فإن الفقراء هم الفئة الأقل استفادة من نظام الدعم في المغرب. ويرجع ذلك لضعف القدرة الشرائية لهذه الفئة الاجتماعية الأقل يسرا. فالأغنياء يتمتعون بقدرة شرائية قوية لوفرة مداخيلهم، مما يرفع حصتهم من أموال الدعم. وفي المقابل، تكون

القدرة الشرائية للفئات المعوزة ضعيفة، مما يضعف حصتهم من أموال موجهة إليهم من الناحية المبدئية.

وتبين الأرقام المتوفرة فارقا كبيرا بين الفقراء والأغنياء على مستوى الاستفادة من أموال الدعم حيث تقدر استفادة الفرد في الفئات الفقيرة، بما لا يزيد عن 280 درهما، مقابل ما يناهز 885 لدى الفرد في الطبقات الميسورة.

2.2.3. رفع الأجور والمعاشات و توظيف حاملي الشواهد

تم رفع أجور موظفي الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ب 600 درهم صافية ابتداء من فاتح ماي2011 بكلفة إجمالية قدرت ب 8,4 مليار درهم (7,2 مليار درهم للزيادة الصافية و 1,2 مليار درهم للمصاريف الاجتماعية). كما تم الرفع من الحد الأدنى القانوني للأجر بقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات و الفلاحة ب 10% ابتداء من فاتح يوليوز 2011 والحد الأدنى للمعاش من 600 درهم إلى 1000 درهم ونسبة حصيص الترقي من 28% إلى 30% ابتداء من فاتح يناير 2011.

على إثر المحطات النضالية التي خاضها حاملو الشهادات العليا منذ مدة، تم إدماج 4304 إطارا في إطار الوظيفة العمومية. وقد عرفت عملية التوظيف تأخيرا وارتجالا بسبب إلزام القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية بتشغيل أعداد من الأطر أكبر من حاجياتها أو في تخصصات لا تحتاج إليها ليظل قطاع التعليم آخر ملاذ للتشغيل.

3.2.3. التعديلات المؤسسية

غداة مسيرات 20 فبراير 2011 تم تنصب المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الذي ضم 99 عضوا منهم 24 نقابيا و6 مهنيين و5 أعضاء يمثلون التعاونيات و10

أعضاء من جمعيات المجتمع المدني و24 خبيرا و11 ممثلا للمؤسسات العمومية و19 ممثلا للقطاعات الوزارية.

حددت مهام المجلس في تقديم المشورة والدراسات للحكومة والبرلمان في القضايا الاقتصادية والاجتماعية بطلب من رئيس الحكومة أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين كما يعطي رأيه في كل القوانين ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي باستثناء قانون المالية. كما تم تحديد تعويضات كل عضو في 20.000 درهم شهريا و 2000 لكل اجتماع مما يشكل كلفة إضافية لميزانية الدولة.

كما أصبح مجلس المنافسة مؤسسة دستورية له شخصية معنوية واستقلال مالي ومنح وضعا قانونيا يمكنه من حق التدخل والزجر في انتظار صدور القانون التنظيمي الخاص بذلك.

لكن هذا المجلس قد تتداخل مهامه مع مؤسسات أخرى كبنك المغرب بالنسبة للأبناك ومجلس القيم المنقولة بالنسبة للبورصة والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بالنسبة لقطاع الاتصالات و الهيئة العليا السمعية البصرية بالنسبة للقطاع السمعي البصري.

إن الإجراءات الترقيعية من قبيل رفع نفقات صندوق المقاصة وتنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإعادة صياغة مهام المجلس الوطني للمنافسة والرفع الجزئي للأجور وللحد الأدنى للمعاشات فيما يخص الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فقط وتشغيل بعض حاملي الشهادات العليا إذا ما قورنت بكلفة قمع المظاهرات والمسيرات السلمية وبتكاليف تعديل الدستور والانتخابات التشريعية المبكرة وبملايير الدراهم الموظفة في الصناديق السوداء ناهيك عن النفقات العمومية المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بتدشين المشاريع العمومية لا تكفي للرد على مطالب الحراك الشعبي.

4. إنتاج الثروة واقتصاد الريع

1.4. إعادة التموقع في القطاع الخاص

1.1.4. العائلة الملكية في قلب الاقتصاد

في حدود سنة 2009 تضاعفت ثروة الملك محمد السادس خمس مرات ليحتل بذلك المرتبة السابعة عالميا بثروة تقدر ب 2,5 مليار دولار، وذلك في الوقت الذي عرف فيه العالم وكل الأثرياء أزمة مالية خانقة (Gracier et al, 2012).

وتعتبر هذه الوضعية حالة متناقضة مع الوضع الاقتصادي المغربي؛ فحسب التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، فقد احتل المغرب المرتبة 126 من بين 177 دولة، وهذا يجسده عدد المغاربة الذين يعيشون دون عشرة دراهم في اليوم، والذي يفوق 5 ملايين فرد.[9]

وقد لجأت العائلة الملكية منذ عهد الملك الحسن الثاني إلى تدبير الثروة وعمليات الاستثمار عبر شبكة عملاقة من المؤسسات وعبر التداخل القوي وغير الواضح بين هذه المؤسسات من حيث نسب امتلاكها لأسهم الرأسمال في بعضها البعض. وتعتبر SIGER المؤسسة التي من خلالها تدير العائلة الملكية بالمغرب جزء من ثروتها واستثماراتها وذلك منذ عهد الملك الراحل.

فالشركة الوطنية للاستثمار والتي تم تأسيسها منذ سنة 1966، فهي تعتبر بالإضافة إلى مجموعة SIGER–ERGIS المساهمين الأساسيين في الهولدينغ الملكي ONA، كما تعتبر هذه المؤسسة التي خرجت من سوق البورصة أواخر سنة 2010 وتم دمجها وشركة ONA تحت مسمى SNI الدراع المالي والصناعي للهولدينغ الملكي.

[9] Fédoua Tounassi. «Mohammed VI, un roi en or massif », Courrier international, nº 975, 9 juillet 2009

كما تعتبر مجموعة COPROPAR المساهم الأكبر في رأسمال الشركة الوطنية للاستثمار بنسبة 60,4%، والتي تعتبر هي أيضا شركة تابعة بشكل كلي للهولدينغ SIGER.[10]

هذا وترتبط مجموعات اقتصادية أخرى بالعائلة الملكية وتتداخل معها على مستوى الرأسمال والتبعية في التسيير والهيمنة على القطاعات المهمة والاستراتيجية والتي تدخل في نطاق اقتصاد الريع.

2.1.4. العائلات الثرية بالمغرب

حسب إحصائيات 2011 لمجلة Forbes[11] ، يوجد على قائمة العائلات الثرية بالمغرب رجل الأعمال ميلود الشعبي، سادس أغنى رجل في إفريقيا بثروة تصل إلى 3 مليار دولار، متبوعا برجل المال عثمان بن جلون، والذي يحتل المرتبة الحادية عشرة في إفريقيا بثروة تقدر ب 2,4 مليار دولار. فيما يأتي أنس الصفريوي مالك مجموعة الضحى العقارية، في المرتبة الثالثة بالمغرب والثانية عشرة على المستوى الإفريقي بثروة تقدر ب 1,75 مليار دولار، متبوعا بعلمي الأزرق في المرتبة الثانية والعشرون بثروة تقدر ب 575 مليون دولار، ومحمد بنصالح بثروة إجمالية قدرها 270 مليون دولار, وهكذا يحتل المغاربة مراتب متقدمة على الصعيد الإفريقي .

هذا فقط نموذج لبعض العائلات التي راكمت ثروة مهمة، بالإضافة إلى مجموعة أخرى تدير مجموعات كبرى (holding et groupe) والتي تجسد استمرار اعتماد كل ملوك المغرب خلال القرون الأخيرة على طبقة مهمة من الأثرياء، بالإضافة إلى منحهم مجموعة من الامتيازات والتسهيلات ليسهل تأثيرهم على الحياة السياسية والاقتصادية.[12]

---

[10] - www.capitaltrust.ma, consulté le 30/03/2012.

[11] www.forbes.com consulté le 30/01/2012

[12] Dominique Lagarde, Souleiman Bencheikh et Myriem Khrouz : Les grandes familles du Maroc. L'express, publié le 01/10/2011

2.4. المشاريع الكبرى: المتدخلون والحصيلة

1.2.4. مشروع القطار فائق السرعة

شهدت سنة 2011 استمرار مشروع القطار فائق السرعة الذي عرف عدة انتقادات بخصوص الجدوى وترتيب سلم الأولويات. ولاستكمال الرؤية حول المشروع لا بد من تحديد الإطار العام الذي تم فيه تقرير إنجازه:

- عانت ألستوم من أزمة مالية منذ سنة 2003؛
- تستحوذ شركة ألستوم على السوق المغربية فيما يتعلق بصفقات القطارات والترامواى والطاقة؛
- تعتبر شركة بويكس (Bouygues) أحد أهم المساهمين في شركة ألستوم؛
- تستحوذ شركة بويكس على الصفقات المتعلقة بالمشاريع الكبرى مثل مسجد الحسن الثاني وميناء طنجة المتوسط؛
- لم يخضع المشروع لأي نقاش عمومي وطني قبل إقراره؛
- يسير المشروع خارج المؤسسات الحكومية مثله في ذلك مثل مشروعات التراموای وميناء طنجة المتوسط وغيرها من المشاريع الكبرى؛
- إن ضعف المردودية التجارية المتوقعة للمشروع تدفع لطرح أكثر من سؤال حول طريقة سداد الديون المترتبة عن المشروع.

2.2.4. مشاريع الطاقات المتجددة

✓ **البرنامج الوطني للطاقة الشمسية**

يرجع أصل المشروع في مجمله إلى دراسة قام بها مركز الأبحاث الألماني DLR [13] في 2005[14]. وقد تم تبني هذه الدراسة ذات الطابع العلمي في إطار تطوير السياسة

[13] DLR : Agence Spatiale Allemande

[14] MED CSP Concentrating Solar Power for the Mediterranean Region', by German Aerospace Center (DLR), Study commissioned by Federal Ministry

الطاقية الألمانية والتي ترتكز على ثلاثة سيناريوهات من أجل إنتاج كهرباء خالي من ثاني أكسيد الكربون[15] وهي:

- الاكتفاء الذاتي؛
- الاعتماد على شبكة جهوية تضم الدول الاسكندينافية؛
- الاعتماد على شبكة أوربا– شمال إفريقيا في إطار خطة شراء 15 % من الكهرباء المنتجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم المغرب.

ويبقى الاحتمال الأكثر ترجيحا هو التزود من سوق أوربا الشمالية لوفرة الإنتاج الكهرومائي بدلا من الاعتماد على دول الجنوب. ولتقوية الأمن الطاقي للاتحاد الأوربي، فقد كان مشروع الطاقة الشمسية المتوسطي[16] الذي تمت الموافقة عليه في إطار الشراكة بين الدول التي توجد على الساحل المتوسطي والاتحاد الأوربي.

ونظرا لصبغته التقنية والواقع السياسي[17]الجديد للمنطقة فقد أصبح مشروع الطاقة الشمسية من أهم المشاريع التي يعتمد عليها الاتحاد من أجل المتوسط المسير من طرف فرنسا لبلوغ أهدافه.

وانطلاقا من رؤية ألمانية مدعومة بمبادرة فكرية سياسية وصناعية ألمانية والتي تندرج في إطار السياسة الأوربية للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وباعتباره مشروعا حساسا للاتحاد من أجل المتوسط فقد وصل مشروع الطاقة الشمسية إلى المغرب.

---

for the Environment, Nature Conservation and Nuclear Safety of Germany Stuttgart, 16th of April 2005

[15] "Pathways towards a 100 % renewable electricity system", SRU German Advisory Council on the Environment, January 2011

[16] إنشاء في أفق 2020، 20.000 ميكاواط من محطات لإنتاج الكهرباء ذات انبعاث ضعيف للكربون وخصوصا الطاقة الشمسية في دول الجنوب و شرق حوض الأبيض المتوسط وشبكة وصل تمكن من تصدير جزء من هذا الإنتاج إلى الاتحاد الأوربي.

[17] « La politique étrangère de l'Allemagne vis-à-vis du Maghreb est en train de changer », Interview du Dr Wernfels Associée Senior au SWP think thank allemand, Institut Amadeus.

وعلى المستوى الوطني، فقد تمت برمجة إنتاج الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية في البرنامج الوطني للمشاريع الاستعجالية لسنة 2008 ولكن حتى أفق 2020– 2030 ريثما تتأكد إمكانية إنجازه اقتصاديا وتقنيا على المستوى العالمي. غير أن هذه الشروط لم يتم انتظار توفرها، فتم الدفع بمشروع الطاقة الشمسية المندمج الذي خرج إلى حيز الوجود فجأة ليتم إنشاء بعد ذلك الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية[18] (MASEN) التي كلفت بإنجاز مشروع منشأة شمسية.

بطاقة إنتاجية تصل 2000 ميكاواط وبتكلفة تصل إلى 9 مليار دولار في أفق 2020، تعتزم هذه الوكالة من خلال هذا المشروع توجيه جزء من الكهرباء الخضراء المنتجة للاستهلاك المحلي وتصدير الجزء الآخر إلى أوربا في إطار المبادرة الصناعية ديزرتك.

ونظرا للتكلفة الباهظة لإنتاج الكهرباء ذات المصدر الشمسي، فإن هذه المحطات سيتم إنشاءها بواسطة منتجين خواص تربطهم بالمكتب الوطني للكهرباء عقود بيع للكهرباء المنتجة طويلة الأمد وبثمن جد مرتفع سيتحمل الفارق الذي يوجد بين ثمن شراء المكتب لهذه الكهرباء وثمن بيعها للمواطن إما المستهلك نفسه أو خزينة الدولة[19].

[18] "Moroccan Agency for Solar Energy" شركة مساهمة مع إدارة وهيئة للرقابة أنشئت بموجب القانون رقم 57-09 سنة 2010. رأس مالها 500 مليون درهم بمساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمكتب الوطني للكهرباء والدولة. تهدف هذه الوكالة في إطار اتفاقية مع الدولة، إلى إنجاز برنامج لتنمية المشاريع المندمجة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية.

[19] « Les partenariats énergétiques entre l'UE et ses voisins du Sud et de l'Est », Palimpsestes N°10 Novembre 2011, IPEMED Institut de Prospective économique du monde Méditerranéen.

ويحمل هذا المشروع في طياته مخاطر كبيرة[20] تتجلى في ضعف النضج التكنولوجي لتقنية تركيز القدرة الحرارية للشمس المستعملة في المشروع بالإضافة إلى ضعف التنسيق لدى الشركاء الماليين في المشروع. و مما أكد هشاشة بنية هذا المشروع الجو العام الذي تميزت به سنة 2011 وما تخللها من أحداث، حيث أن أزمة السيولة ساهمت بشكل كبير في التأخير الذي عرفه انطلاق أشغال هذه المحطات (إلى حدود دجنبر 2011 لم يتم التعرف على الشراكة التي سيتم اختيارها لانجاز المحطة الأولى بطاقة 125 ميكاواط)، بالإضافة إلى المخلفات الاجتماعية والاقتصادية للربيع العربي والمتغيرات التي يشهدها العالم والتي تدفع المستثمرين إلى المطالبة بضمانات أكبر.

وقد جاءت الجهود المالية والمؤسساتية التي أبان عنها البنك الدولي اتجاه المغرب في 2011 في هذا السياق حيث تمت المصادقة على قرض بحوالي 297 مليون دولار خصيصا لتمويل مشروع المحطة الشمسية بتقنية تركيز القدرة الحرارية في ورزازات.

وقد أظهرت دراسة لوكالة تابعة للبنك الدولي[21] عن ضعف اندماج المشروع في النسيج الاقتصادي للمغرب وأنه على المدى القريب غير قابل للاندماج في النسيج الصناعي المحلي لعدم تواجد صناعة ذات قيمة مضافة عالية. كما أن فرص الشغل ستكون قليلة وفي أحسن الأحوال مؤقتة، الشيء الذي سيشجع أكثر الصناع الأوربيين على الاستثمار في المغرب وبفوائد إضافية.

- ✓ **الطاقة الريحية**

خلافا لتقنية التركيز الحراري للشمس، تعد تقنية إنتاج الكهرباء من الطاقة الريحية وسيلة أبانت عن فاعليتها بالنظر إلى قلة المخاطر التقنية والمالية التي تحتوي عليها.

---

[20] CTF Trust Fund Committee, Joint AfDB-WB Submision document: Morocoo: Ouarzazate I Concentrated Solar Power Project “, CTF/TFC. 7/5 June 8,2011

[21] Middle East and North Africa Region Assessment of the local Manufacturing potential for concentrated solar Power (CSP) Projects”, ESMAP, January 2011, Ernst and Young, Fraunhofer Institute.

وتقدر تكلفة إنتاج الكهرباء من الطاقة الريحية بحوالي 0,88 درهم/kwh مقارنة بتكلفة الطاقة الشمسية. ولكي تكون هذه التقنية منافسة لباقي التقنيات فمن الضروري تدعيمها.

وعلى العموم، وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية فمن السهل حصول مثل هذه المشاريع على التمويل اللازم، وذلك من خلال "آلية التنمية النظيفة" حيث أنه يمكن للمشروع الريحي أن يسترجع تمويلا يكافئ قيمة طن من ثاني أكسيد الكربون التي يتم تفادي انبعاثها بالإضافة إلى أن العائدات على الاستثمار جد مغرية بالنسبة للمستثمرين والتي تصل إلى 15%.

وقد كان من أهداف البرنامج المندمج للطاقة الريحية الذي أطلق سنة 2010 أن يستكمل إنجاز قدرة 2000 ميكاواط في أفق 2020 يرجى من خلالها تدارك التأخر المسجل في إنجاز المشاريع الخاصة بالطاقة الريحية (لم تتعد القدرة المتراكمة إلى غاية 2011، 280 ميكاواط في حين كان من المرتقب أن يتم إنجاز 1440 ميكاواط في أفق 2012).

أغلب هذه المشاريع تم انجازها في إطار مشروع ENERGIPRO لسنة 2006 والتي يمكن أصحاب المصانع من الإنتاج الذاتي للكهرباء المستهلكة بالاستفادة من تعريفات مشجعة إذا كانت المحطات الريحية بعيدة عن موضع الاستهلاك.

وقد تموقعت شركة NAREVA التابعة للهولدينغ الملكي كفاعل رئيسي في هذا القطاع بعدما أمنت اتفاقيات مع شركات خاصة وعمومية (المكتب الوطني للسكك الحديدية، المكتب الوطني للمطارات، لاسامير، لافارج ...) لتكون الموزع الرئيسي للكهرباء ذات المصدر الريحي لزبنائها[22] .

[22] « Power Sectror Financial Vulnerability Assessment », ESMAP, 20 Janvier 2011

وعلى سبيل المثال كانت نتيجة المناقصة التي أطلقت سنة 2007 من أجل إنشاء مشروع الطاقة الريحية بمدينة طرفاية بطاقة 300 ميكاواط من نصيب NAREVA والمجموعة الفرنسية INTERNATIONAL POWER أعلن عنها في 2010، وهي السنة التي كان من المنتظر أن يتم تشغيلها فيها. وتتوفر NAREVA في محفظتها الاستثمارية على 500 ميكاواط أي 40% من الطاقة الإجمالية ذات المصدر الريحي.

إن مشاريع الطاقة الخضراء تعتبر بمثابة اختيار مناسب بالنسبة للدول المتقدمة التي تتوفر على القاعدة التكنولوجية ومؤهلات البحث العلمي و التطوير والتي كسبت أمنها الطاقي فتخول لهذه الدول أن تزيد من ثرائها من خلال صناعة كهربائية خضراء. أما التزام المغرب في هذه المشاريع فلن يزيد إلا من ثقل الثمن الذي يجب أداؤه لتلبية الطلب المتزايد للحصول على الطاقة لساكنة في نمو مستمر بينما تخول مثل هذه المشاريع فرص لريع مضمون من نوع جديد.

3.2.4. مخطط المغرب الأخضر

لقد مرت أكثر من ثلاث سنوات على إعطاء الانطلاقة لمخطط "المغرب الأخضر". وقد تحددت الأهداف الإجرائية المسطرة لهذا المخطط في:

- تهيئ 70.000 هكتار من الأراضي سنويا للاستثمار في المجال الفلاحي؛
- الزيادة في الاستثمارات الفلاحية ب 10 ملايير درهم سنويا؛
- إنجاز ما بين 1000 و1500 مشروع في إطار 16 مخطط جهوي.

وبعد مضي هذه المدة على انطلاق المخطط، يمكن القول أنه لم يحقق ما كان منتظرا منه بالنظر إلى الأهداف المعلنة في بدايته. فإذا كان المطلوب تهيئ 210.000 هكتار في 3 سنوات، فإنه حتى الآن لم يتم عرض سوى 15.000 هكتار على المستثمرين.

أما بالنسبة للاستثمارات، فالاعتمادات المالية المرصودة للمخطط برسم ميزانية 2011 عرفت زيادة تتجاوز 6,5 مليار درهم عوض 10 ملايير درهم المصرح بها في أبريل 2008. هذه الاعتمادات رصدت في أغلبيتها لكبار الملاكين.

وبالمقابل، تم التركيز على إعادة هيكلة وزارة الفلاحة، حيث تم إحداث عدد من الإدارات المركزية الجديدة والمديريات الجهوية والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية، مما أفرغ المديريات الإقليمية ومراكز الأشغال التابعة لها من الأطر والطاقات القادرة على إنجاز مخطط "المغرب الأخضر".

إن التصريح الرسمي يذكر أن 224 مشروعا يخص الدعامة الثانية من أصل 545 مشروعا قد تم الشروع فيها وهو ما يمثل 41% بميزانية تقدر ب 8,8 مليار درهم وتشمل 402.015 فلاحا من أصل 855.000 المستهدفة من هذه الدعامة أي بمبلغ 21.900 درهم لكل فلاح مستفيد وهو مبلغ هزيل.

لكن تبقى محدودية النتائج المسجلة في إطار مخطط "المغرب الأخضر" مرتبطة بالنقائص التالية:

- غياب سياسة تشاركية فعلية في إعداد المشاريع وإنجازها تضع الفلاح وتطوره في صلب السياسة التنموية؛
- قلة الأطر بوزارة الفلاحة لتتبع تنفيذ هذه المشاريع مما يؤثر على آجال إنجاز المشاريع؛
- عدم قدرة المقاولات المغربية على تلبية العرض المتوفر في إنجاز المشاريع.

وإذا كانت الدعامة الثانية (الفلاحة التضامنية) لمخطط "المغرب الأخضر" والتي يتم تقديمها على أنها الحل السحري لمشاكل الفلاحين الصغار فإن المتتبعين يعتبرونها تلميعا لصورة الدولة القاتمة والمهملة لهذه الفئة من الفلاحين والتغطية على الأموال الطائلة التي تصرف لكبار الإقطاعيين.

أما بالنسبة للدعامة الأولى والتي ترتبط بفلاحة عصرية وذات قيمة مضافة عالية، ورغم صدور قانون التجميع في سنة 2010، فإنها تعرف انطلاقة متعثرة. فعدد مشاريع التجميع الناجحة لا يزال ضعيفا باعتبار أن التجميع يدعم المجمع على حساب المجمعين حيث يمكنه القانون من التحكم في وسائل الإنتاج وفي ثمن المنتوج وهو ما يهدد الفلاحين الصغار ويزيد من تخوفهم.

5. التبعية الاقتصادية للخارج

1.5. التجارة الخارجية والتدفقات المالية

ارتفعت واردات المغرب من السلع والخدمات في سنة 2011 إلى 399,22 مليار درهم مقابل 338,3 سنة 2010، مسجلة بذلك ارتفاعا قدر ب 18%. ويعزى هذا الارتفاع إلى حركية الاستهلاك الداخلي المرتكز أساسا على المديونية وارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية. (مكتب الصرف، 2012).

هذا وقد بلغت قيمة الواردات من المواد البترولية حوالي 89,83 مليار درهم أي 22,5% من مجموع الواردات وحققت ارتفاعا بأكثر من 31% مقارنة مع 2010. أما الواردات من الحبوب فقد ارتفعت إلى 16,2 مليار درهم سنة 2011 مقابل 11,5 سنة 2010 أي بارتفاع قدر بأكثر من 41% (وزارة الاقتصاد والمالية، 2012).

إضافة إلى المواد الطاقية والحبوب، تشكل واردات السكر عبئا كبيرا على فاتورة المغرب من المواد الغذائية، وهو عبء مرشح للارتفاع مع التقلبات التي تعرفها الأسعار والتقاليد الاستهلاكية على الصعيد العالمي، ومع عدم تمكن شركة كوسمار التي تهيمن على سوق السكر من تحقيق الأهداف التي سبق أن التزمت بها دون إغفال عنصر مهم يتعلق بارتفاع حجم الاستهلاك الفردي في بلادنا التي تصنف ضمن الدول الأكثر استهلاكا لمادة السكر في العالم، ذلك أن متوسط استهلاك الفرد المغربي يفوق 35 كلغ سنويا مقابل 10 كلغ بالنسبة للفرد الصيني و25 كلغ كمتوسط عالمي. ويعتبر المغرب خامس أكبر مستهلك ورابع مستورد للسكر بافريقيا.

هذا وقد ارتفعت واردات السكر من السوق الخارجية بحوالي 11% من حيث الكمية و46% من حيث القيمة خلال سنة 2011 مقارنة مع سنة 2010 (مكتب الصرف، 2012).

ويؤكد الباحثون والخبراء أن الطاقة الإنتاجية لبلادنا، بالنسبة لقطاع السكر لم تعرف تطورا مهما لمدة طويلة، سواء على مستوى إنتاج السكر الخام أو على مستوى التكرير، ويوضح هؤلاء الباحثون أن معدل تغطية الاستهلاك عن طريق الإنتاج الوطني من الموارد المحلية عرف نوعاً من التقهقر، حيث بلغ هذا المعدل خلال الفترة مابين 1976 و1985 حوالي 61% وانخفض إلى حوالي 45% في الوقت الراهن، وهو ما يعني أن تلبية جزء كبير من الحاجيات الوطنية من السكر يبقى رهينا بالخارج.

في المقابل، ارتفعت صادرات المغرب من 255,1 مليار درهم سنة 2010 إلى 282,58 مليار درهم سنة 2011 مسجلة ارتفاعا قدر ب 10,8%. ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن صادرات الفوسفاط ومشتقاته التي ارتفعت بأكثر من 52,77% سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 وكذلك إلى التطور الإيجابي لصادرات الخيوط والكابلات الكهربائية (9,2+%) والقشريات والرخويات(5,5+%) والسيارات الصناعية (65,3+%).

وقد سجلت المبادلات التجارية للسلع عجزا قدر ب 185,48 مليار درهم سنة 2011 مقابل 148,38 سنة 2010 أي أنه تفاقم ب 25% في غضون سنة واحدة. كما بلغ معدل تغطية الصادرات للواردات حوالي 48% مقابل 50,2% سنة 2010.

هذا العجز المتزايد والهيكلي في المبادلات التجارية للسلع يجد تفسيره في تبعية الاقتصاد المغربي للخارج من حيث حاجياته من المواد الطاقية والحبوب. إذ تصل فاتورة هذه المواد من مجموع الواردات إلى أكثر من 26% وأن 70% من العجز

التجاري تعزى إلى واردات المغرب من المنتوجات الطاقية (58%) والحبوب (11%) (وزارة الاقتصاد والمالية، 2012).

ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للمغرب حيث بلغت المبادلات التجارية مع دول الاتحاد خلال سنة 2011، 46% مقابل 48% سنة 2010.

أما من حيث البنية الجغرافية للتجارة مع الاتحاد الأوربي، لا تزال فرنسا الشريك الأول للمغرب من حيث الصادرات ب 20,3% والواردات ب 13,5% متبوعة بإسبانيا (18,2% من الصادرات و10,9% من الواردات) وإيطاليا (4% من الصادرات و5,2% من الواردات).

أما مداخيل الأسفار بما فيها السياحة، فقد سجلت سنة 2011 حوالي 58,66 مليار درهم مقابل 56,42 سنة 2010 مسجلة بذلك ارتفاعا قدر بحوالي 4% (مكتب الصرف، 2012).

أما تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، فقد سجلت سنة 2011، 58,5 مليار درهم أي بارتفاع قدر ب 7% مقارنة مع سنة 2010 (54,38 مليار درهم). ويرجع هذا الارتفاع إلى الانتعاش الذي عرفته اقتصاديات بعض دول الاستقبال (فرنسا وإيطاليا وإسبانيا) بعد الأزمة المالية العالمية.

في حين انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2011 إلى 23,99 مليار درهم بعدما حققت 35,06 مليار درهم سنة 2010 أي بمعدل انخفاض قدر ب 31,57%.

2.5. التبعية الطاقية

لقد تزايدت تبعية المغرب الطاقية للخارج منذ الاستقلال، وضعية تعمقت مع مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في إطار سياسة الجوار لسنة 2004. وهذه التبعية ستتعمق أكثر إذا ما فشل التوصل إلى اتفاق لما بعد كيوطو الذي ستنتهي صلاحيته في أواخر

2012. بروتوكول تم تدارك فشله بتمديده من أجل التوصل إلى اتفاق شامل في سنة 2015 يضم جميع الدول المصنعة.

- ✓ **فاتورة التبعية للمنتجين الخواص للكهرباء**

مع بداية الثمانينيات، تسارعت وتيرة شراكة المنتجين الخواص في مشاريع إنتاج الكهرباء. ولم يكن المغرب استثناءا من هذه الموجة العالمية (Chen,1994)، حيث تم إصدار قانون لإنتاج الكهرباء سنة 1994، تبنى المغرب بمقتضاه استراتجية الإنتاج المفوض؛ إذ تصل حصة إنتاج الكهرباء تحت هذه العقود إلى 68%. هذه الاستراتيجية تم توقيف العمل بها في تونس بسبب عدم توفر شروط التنافسية وتحمل الدولة لكل المخاطر التجارية (Keramane, 2010) .

وفيما يخص محطات الإنتاج، تعرف المشاريع التي التزم المغرب بإنجازها تأخرا كبيرا كمشروع المحطة الحرارية لأسفي ومشاريع إنتاج الكهرباء بالاعتماد على الطاقة الريحية أو الشمسية. هذا التأخر يزيد من ثقل الفاتورة الطاقية للكهرباء على ميزانية الدولة مع تزايد متسارع للطلب على الكهرباء، حيث وصلت هذه النسبة إلى 8% سنة 2011 (بلغت فاتورة الكهرباء 2 مليار درهم في 2011 مقابل 1,8 مليار درهم سنة 2010 أي بزيادة تقدر ب 56%). كما ينتج عن هذا التأخير زيادة الارتباط بالخارج من خلال الاستيراد المتزايد من إسبانيا عبر أسلاك الربط التي تربط بين البلدين، وقد بلغت نسبة الاستيراد 4,5% سنة 2005 في حين وصلت إلى 17% سنة 2011. ومن جهة أخرى، فإن الاستعمال المفرط للمنشآت ذات المردودية الضعيفة وخصوصا تلك التي تستعمل الفيول والكازوال سيؤدي إلى تقادم هذه المنشآت وإثقال ميزانية صندوق المقاصة.

إلى حدود نهاية 2011، لم تتجاوز قدرة إنتاج الكهرباء من خلال الطاقات المتجددة (بدون احتساب الطاقة المائية) 300 ميكاواط أي 5% من القدرة الإجمالية الوطنية. و قد عرفت سنة 2011 إعادة نظر المؤسسات المالية العالمية في مردودية هذه

المشاريع وخصوصا مع استفحال الأزمة العالمية، حيث أن هذه المؤسسات أصبحت تبحث عن ضمانات أكبر من أجل دخول غمار هذه المشاريع.

إن إنشاء 4000 ميكاواط من القدرة المتناوبة أي 28% من إمكانيات إنتاج الكهرباء في أفق 2020 من خلال تقنيات مكلفة ومدعومة والتي ستفقد تنافسيتها في حالة فشل الاتفاق على بروتكول بديل لبروتكول كيوطو في غضون سنة 2015، مما سيعمق تبعيتنا الطاقية بل الأكثر من ذلك سيزيد من إضعاف البنية الطاقية الوطنية.

يعتبر الفحم أهم مكون لباقة إنتاج الطاقة الكهربائية. وقد عرف موعد تشغيل المحطة الحرارية بأسفي بطاقة 1220 ميكاواط تأجيلا إلى غاية 2015 بعدما كان من المنتظر أن يتم التشغيل في 2013، حيث أنه لم يتم التعرف على الشراكة التي ستتكلف بإنجاز هذا المشروع حتى يناير 2011 وهي شراكة مغربية فرنسية (NAREVA و International Power) والتي ستقوم بتغطية 27% من الطلب الإجمالي بتكلفة 3 ملايير دولار. هذا المشروع الذي يندرج تحت عقود الإنتاج المفوض سيموله كلا من التجاري وفا بنك والبنك الشعبي بنسبة 75%. ويأتي هذا النوع من الاستثمار المحلي إجابة على معوقات الأزمة المالية وتوقع وفرة السيولة المحلية[23].

أما الغاز الطبيعي، فيبقى استعماله لإنتاج الكهرباء خاضعا لشروط الوفرة والإمداد. فقد عرفت سنة 2011 خصاصا في هذه المادة لتشغيل المحطة الحرارية عين بني مطهر (472 ميكاواط) والتي تم تدشينها في ماي 2010. كما عرفت المستحقات التي يحصل عليها المغرب مقابل الغاز المنقول إلى إسبانيا عبر الأنبوب الذي يربطها بالجزائر مرورا بالمغرب ارتفاعا طفيفا بلغ 7,65%.

[23] « Power Sector Financial Vulnerability Assessment », ESMAP, 20 Janvier 2011

وبعد مرور 16 سنة على انطلاق استعمال هذا الرابط، تم التوقيع على عقد تجاري في 31 غشت 2011 في الجزائر العاصمة بين سوناطراك والمكتب الوطني للكهرباء ستزود الجزائر المغرب بمقتضاه و على مدى 10 سنوات بحوالي 640 مليون متر مكعب من أجل تشغيل كلا من المحطتين عين بني مطهر وتاحضارت. وإلى حدود نهاية 2011 لم يخرج هذا العقد إلى حيز التنفيذ.

ومن جهة أخرى، تعتبر الطاقة الكهرونووية بمثابة بديل في استراتجية تنويع وسائل الإنتاج الكهربائي في المغرب ولكن حتى أفق 2020-2030. وأمام النقاش الذي عرفته الساحة العالمية بعد حادثة فوكوشيما في 11 مارس 2011 باليابان وكذلك ضعف الإمكانيات المالية وقلة الكفاءات، ظل المغرب صامتا مما يؤكد انعدام مسلسل وطني ديمقراطي لحوار سياسي وعمومي حول مواضيع حساسة كالسياسة الطاقية الوطنية. وقد ازداد تدهور القدرة المؤسساتية الطاقية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للاستقلالية الطاقية، حيث استمرت هجرة الكفاءات من القطاع العام إلى القطاع الخاص مع تنامي برامج التعاون والتوأمة مع الوكالات الأجنبية.

- ✓ **اندماج استبق بخصاص منشآتي وغضب المستهلكين**

أمام الخصاص الكبير في موارد تمويل الاستراتجية الطاقية الوطنية، عرف شهر شتنبر 2011 المصادقة على القانون رقم 40.09 الذي يخص اندماج المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب. وقد كانت من بين الأهداف المعلنة لهذا الاندماج هو إعادة هيكلة حقول الإنتاج والنقل والتوزيع وتسويق الماء والكهرباء وذلك من أجل توحيد فوترة الماء والكهرباء في كل المدن على غرار المدن الكبرى مثل الدار البيضاء والرباط والتي يستعمل فيها التدبير المفوض لهذا الشأن.

وقد كانت سنة 2011 السنة التي ظهرت فيها مدى هشاشة منشآت توزيع الماء والكهرباء. فقد أثرت التجاوزات التي تم رصدها ضد LYDEC في تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2009 على الاقتصاد الوطني، حيث أن عدم إنشاء قناة

مصب غرب بوسكورة كان سببا مباشرا للفيضانات التي عرفتها الدار البيضاء في أواخر 2010، وهي الفيضانات التي شلت العاصمة الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، انكشف استبداد شركة LYDEC (فرع للمجموعة الأم SUEZ) المكلفة بملف التدبير المفوض لمدينة الدار البيضاء والتي عرفت كيف تستفيد من سوء التدبير البلدي للتهرب من إنجاز المشاريع الهيكلية المتعاقد عليها.

✓ **السلسلة النفطية في أزمة**

شهدت سنة 2011 الإعلان عن عدة اكتشافات متواضعة للغاز الطبيعي بحقول توجد غرب المغرب. وتبقى مردودية التنقيب داخل التراب الوطني جد هزيلة (0,04 بئر/$100km^2$) وتعكس الجهود المبذولة من طرف الجهة الوصية من الناحية المالية والتقنية للنهوض بهذا القطاع الذي لا يزال يعرف تعتيما كليا. ورغم معدل التنقيب المتدني فإن مساهمة الدولة قد وصلت مداها، حيث أن الدولة ملتزمة بمقتضى قانون الهدروكاربورات لسنة 2000 بالمساهمة ب 25% في تمويل مشاريع التنقيب، والتي لم تلتزم بها لحد الآن. ولعل اللجوء سنة2011 إلى الكفاءات الأجنبية من أجل إعادة هيكلة المكتب الوطني للهدروكاربورات والمعادن، يمكن تحليله على ضوء الإمكانيات المالية الضعيفة لتمويل مشاريع التنقيب.

وفيما يخص التوزيع، تتواصل أشغال تحديث "لاسامير" في حين تعرف المصفاة الوحيدة على الصعيد الوطني أزمة مالية خانقة تصل إلى حد رجوع الشركة إلى أشكال مختلفة لتأمين مشترياتها من النفط الخام. وقد تم إعادة هيكلة ديون "لاسامير" من طرف كل من التجاري وفا بنك والبنك الشعبي. وعلى مستوى التوزيع، فإن الشركة الملكية الهولندية (SHELL) تنسحب تدريجيا من السوق الوطنية، حيث تم تفويت 80% من مساهمتها إلى شركة VITOL مدعومة بصندوق استثماري إفريقي

HELIOS[24]؛ وهي من كبرى الشركات العالمية للتجارة في المواد البترولية ذات حضور وازن داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط .

وأمام ضرورة تدبير الاحتياطي الإستراتيجي وتكلفة الشراء، فإن المغرب مدعو لإعادة النظر في سياسة تموين المواد البترولية، وذلك أخذا بعين الاعتبار الفاعلين الجدد واستراتجياتهم.

3.5. اتفاقيات التبادل الحر

وقع المغرب عدداً من اتفاقيات التبادل الحر مع بلدان من قارات مختلفة، وذلك ضمن سياسة الانفتاح التي ينهجها ومن أجل تنويع علاقاته ومبادلاته التجارية مع الخارج. لكن هذه الاتفاقيات لم تنعكس إيجابا على وضعية المغرب في الأسواق الدولية، بل كانت لها انعكاسات جد سلبية على ارتفاع العجز التجاري. ويتعلق الأمر خصوصا باتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا واتفاقية أكادير[25].

لقد تفاقم العجز التجاري مع الاتحاد الأوروبي ب 9% مرتفعا بذلك إلى 57,7 مليار درهم خلال العشر الأشهر الأولى لسنة 2011 مقابل 53,14 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2010. كما وصل العجز التجاري مع بلدان اتفاقية أكادير إلى 3,65 مليار درهم خلال العشر الأشهر الأولى لسنة 2011 مقابل 3,04 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2010 أي بارتفاع يقدر ب 19%.

وتجدر الإشارة إلى أن وضعية التجارة الخارجية المغربية مع الاتحاد الأوربي تتميز بالارتفاع المهول للواردات الإجمالية من الاتحاد الأوربي مع نمو أقل بكثير للصادرات الإجمالية، وهذا ما ضاعف العجز في الميزان التجاري للمغرب مع الاتحاد الأوربي .

[24] Revue de presse. Ministère de l’énergie et des mines

[25] هذه الاتفاقية تشمل بلدان المغرب و مصر والأردن وتونس

ومن جهة أخرى، سجل الميزان التجاري المغربي عجزا مع الولايات المتحدة الأمريكية قدر ب 18,2 مليار درهم خلال العشر الأشهر الأولى لسنة 2011 مقابل 13,3 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2010 أي أنه تفاقم بنسبة 37%.

أما فيما يتعلق باتفاقية التبادل الحر الموقعة مع تركيا، فقد استفادت المقاولات التركية بشكل كبير من رفع حجم صادراتها للمغرب من 2,5 مليار درهم سنة 2004 إلى 7,7 مليار درهم خلال العشر الأشهر الأولى لسنة 2011. في المقابل، نمت صادرات المغرب لتركيا بشكل بطيء جداً لتصل بالكاد إلى 1,4 مليار درهم سنة 2010. هذه المعادلة أفضت إلى عجز في الميزان التجاري بين البلدين، اللذين يتشابهان في نوعية صادراتهما، لصالح الشريك التركي بحيث بلغ 5,2 مليار درهم في العشر الأشهر الأولى لسنة 2011.

تطور العجز التجاري للمغرب مع الدول التي وقع معها اتفاقيات للتبادل الحر

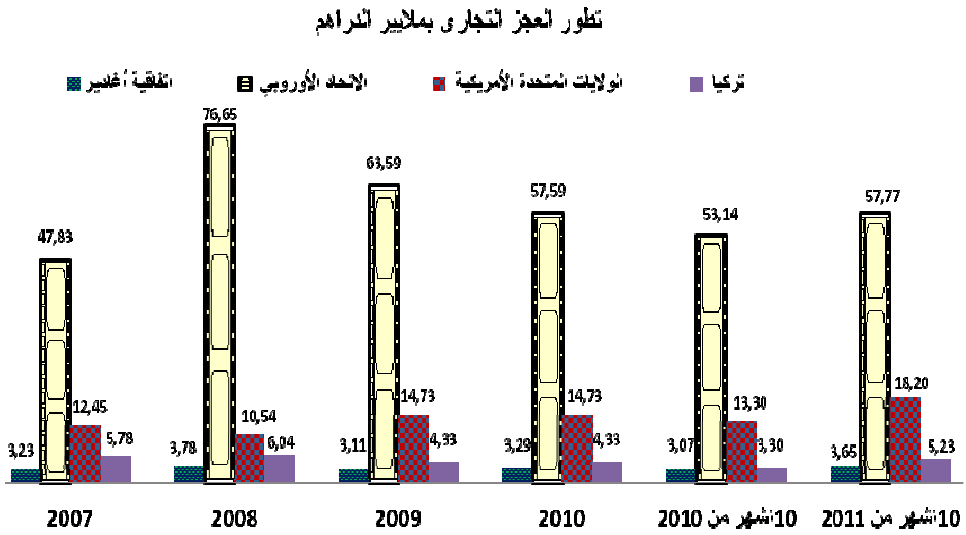

المصدر: مكتب الصرف؛ 2011

ويعزى العجز الذي يسجله المغرب مع كل الدول التي دخل معها في اتفاقيات للتبادل الحر إلى ضعف تنافسية المقاولة المغربية وارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج والنقص في

الابتكار وضعف الترويج التجاري علما أن المغرب استفاد من الإعفاء الجمركي لصادراته بمجرد التوقيع في حين أن الحواجز الجمركية على الواردات لم ترفع إلا تدريجيا. كما أن هذه الدول وجدت في المغرب ممرا للأسواق الأخرى، ولها قدرة على تسويق المنتجات الأكثر جودة وبأثمان جيدة، عكس المغرب الذي لم يستطع تصدير نفس المنتوجات بنفس الشروط. ومن جهة أخرى، فإن قرار المغرب للانضمام لهذه الاتفاقيات لم يؤسس على دراسات حول إمكانية وقدرة النسيج الاقتصاد المغربي على الدخول في اتفاقيات للتبادل الحر مع الدول قبل الخوض فيها.

4.5. الدين العمومي الخارجي

بلغ جاري الدين الخارجي للمغرب أعلى مستوى له، منذ سنة 2005، حيث وصل إلى 181,9 مليار درهم خلال التسع الأشهر الأولى لسنة 2011 (وزارة الاقتصاد والمالية، 2011). وتأتي دول الاتحاد الأوروبي في مقدمة الدول المقرضة للمغرب، إذ تصل حصتها إلى 24,9%، بينما تمثل ديون المؤسسات الدولية أكثر من 51% من المديونية العمومية. أما الدول العربية فلا تتعدى نسبتها 3,8%.

وتشكل عملة الأورو النسبة الأكبر من حجم المديونية العمومية الخارجية، حيث تمثل وحدها 71,2%. ويأتي الدولار الأمريكي في المرتبة الثانية في تصنيف العملات المشكلة لمديونية المغرب الخارجية بنسبة 8,3%.

ومن جهة أخرى، فقد شكلت ديون الخزينة خلال الفترة المذكورة أكثر من 52% من المديونية العمومية الخارجية. أما الديون المضمونة من طرف الدولة لفائدة المؤسسات العمومية فقد بلغت 47,9% من جاري الدين العمومي الخارجي.

المراجع

المندوبية السامية للتخطيط .2012. مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2011

المندوبية السامية للتخطيط .2011. مذكرة إخبارية: الرقم الاستدلالي للاثمان عند الاستهلاك لسنة 2011

بودلال، ع.2012. "محاولة للاقتصاد الخفي: حالة الجزائر"، مجلة معالم وآفاق. عدد 13-14؛ 2012، المغرب.

مكتب الصرف.2012. المؤشرات الشهرية للمبادلات الخارجية رقم 2011/12.

صندوق النقد الدولي.2012. توقعات الاقتصاد العالمي: تحيين التوقعات الرئيسية، يناير 2012، واشنطن.

صندوق النقد الدولي. 2011. "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان"

وزارة الاقتصاد والمالية.2012. النتائج الأولية للاقتصاد المغربي خلال سنة 2011. نشرة فبراير 2012

وزارة الاقتصاد و المالية.2011. النشرة الإحصائية للدين العام الخارجي.شتنبر 2011

المندوبية السامية للتخطيط.2007. البحث الوطني حول القطاع غير المنظم 2006 -2007.

Bank Al -Maghrib. Statistiques monétaires ; janvier 2012

Bank Al-Maghrib. Statistiques monétaires ; décembre 2011

CHEN, X.1994. « La privatisation des industries électriques en Asie du Sud-Est : causes, modalités et modèle » ; Revue d'économie industrielle. Vol. 69 ; 1994.

Fédoua Tounassi. « Mohammed VI, un roi en or massif », Courrier international, nº 975, 9 juillet 200

Baranger, F.2011. « Déficit public : le Maroc dans la tourmente ? » INSTITUT AMADEUS. 28 Juillet 2011

Graciet C, Laurent E : le Roi Prédateur, ÉDITIONS DU SEUIL, MARS 2012

Keramane, A.2010. « La boucle électrique et le marché Euro-méditerranéen de l'électricité » IPEMED N°11 Septembre 2010.

الباب الثالث: المغرب الاجتماعي

احمد فايز – جميلة منصوري – عادل بوشارب – عبد الحميد البارودي – عبد العزيز حنون – علي مالكي – لحسن باعسو – محمد الشباني – محمد الصافي

1. وضعية المرأة

تعاني المرأة المغربية من وضعية هامشية حبلى بالتناقضات في ظل علاقات اجتماعية غير متكافئة ترجع أساسا إلى طبيعة البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، وذلك بالرغم من البرامج التي تعلن عنها الجهات الرسمية بين الفينة والأخرى. وتبقى المؤشرات المرتبطة بتقييم وضعية المرأة بالمغرب بعيدة كل البعد عن المعايير الكونية للتنمية البشرية. ويتبين ذلك من خلال ملامسة الواقع الذي يبرز بشكل جلي أن المرأة لا تزال أسيرة وضعية تطبعها الهشاشة والتراتبية والسيطرة الذكورية، ونستشف ذلك من خلال استقراء بعض المعطيات والمؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والسوسيو اقتصادية.

1.1. الخصائص الديمغرافية والاجتماعية

تشكل النساء بالمغرب نسبة تتجاوز نصف ساكنة البلاد (50,34%). ويبين توزيع هذه الساكنة حسب الوسط أن 57,5% من النساء تستقر بالمدن، في حين يبرز التوزيع حسب السن أن 64,4% من النساء هن في سن النشاط (ما بين 25 و59 سنة) و27,1% يقل عمرهن عن 15 سنة و8,5% فقط يتجاوز سنهن 65 سنة، مما يضفي صفة الفتوة على الساكنة النسائية.

كما تسجل ظاهرة تأخر الزواج لدى الساكنة عموما ولدى النساء خصوصا مظهرا من مظاهر التغيير التي عرفها المجتمع المغربي نتيجة "التحديث" الناجم أساسا عن الارتفاع التدريجي في نسبة التمدرس والتمدن وكذا الصعوبة المتنامية للاندماج الاقتصادي والاجتماعي. فقد انتقل متوسط سن الزواج الأول عند النساء من 17,5 عاما سنة 1962 إلى 25,8 عاما سنة 1994 ثم إلى 26,4 عاما سنة 2009، مقابل، على التوالي: 24 و25,8 و31,5 عاما لدى الرجال. وترتبط هذه الظاهرة بالارتفاع الملحوظ لنسبة العزوبة التي أصبحت حاليا تتجاوز 60% لدى النساء اللواتي يتراوح عمرهن ما بين 20 و24 سنة مقابل 6% سنة 1960.

2.1. الفقـر والعنـف

1.2.1. الفقر

يعتبر الفقر ظاهرة قروية بامتياز تمس النساء أكثر من الرجال، فقد بلغ معدل الفقر بالوسط القروي 14,5% لدى النساء و14,2% لدى الرجال مقابل على التوالي 4,8% و4,7% فقط بالوسط الحضري، لتصبح المرأة القروية مرة أخرى ضحية الإقصاء المركب الذي يتقاطع فيه الجنس والوسط.

وبغض النظر عن الاعتبارات المجالية، يمكن الحسم في كون ظاهرة "تأنيث الفقر" ترتبط بظاهرة "تأنيث الأمية" و"تأنيث البطالة"، وهو تأنيث أضحى يشكل تهديدا حقيقيا لمنظومة القيم، ومدخلا آمنا لمختلف ظواهر الفساد والانحراف.

2.2.1. العنف

كشفت نتائج البحث حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط بتاريخ 10 يناير 2011 عن أرقام مخيفة تعكس خطورة هذه الظاهرة، وتبرز مدى تفشيها داخل المجتمع المغربي، حيث يتبين أن من بين 9,5 مليون امرأة تتراوح أعمارهن ما بين 18 و64 سنة، تعرضت ما يقارب 6 ملايين امرأة، أي 62,8% لشكل من أشكال العنف خلال الاثني عشر شهرا التي سبقت البحث. وحسب وسط الإقامة، تعرضت 3,8 مليون امرأة للعنف بالوسط الحضري و2,2 بالوسط القروي. وحسب أشكال العنف يشكل العنف النفسي النسبة الأكبر:

أشكال العنف	نسبة الانتشار (%)	عدد المعنّفات
العنف النفسي	48	4,6 مليون
انتهاك الحريات الفردية	31	3 ملايين
العنف المرتبط بتطبيق القانون	17,3	1,2 مليون
العنف الجسدي	15,2	1,4 مليون
العنف الجنسي	8,7	827 ألف
العنف الاقتصادي	8,2	181 ألف

وحسب مكان حدوث العنف الممارس ضد المرأة، فإن لإطار الزوجية يبقى المكان الأكثر احتضانا لهذه الظاهرة ب 55% مقابل 47,4 خارج بيت الزوجية :

مكان وقوع العنف	نسبة الانتشار (%)	عدد المعنّفات
إطار الحياة الزوجية	55	3,7 مليون
خارج إطار الحياة الزوجية	47,4	403 ألف
الأماكن العمومية	32,9	3,1 مليون
مؤسسات التعليم والتكوين	24,2	81 ألف متعلّمة
الوسط الأسري	13,5	1,3 مليون
الوسط المهني	16	280 ألف

✓ **العنف الجسدي**

يشمل العنف الجسدي كل الأفعال التي تلحق أضرارا جسدية تؤثر بشكل مباشر على السلامة البدنية للمرأة. فقد صرحت 15% من النساء المستجوبات بتعرّضهن لعنف جسدي خلال الأثني عشر شهرا السّابقة.

ويطال هذا العنف 35,3% من النساء، أي 3,4 مليون امرأة، منذ أن بلغن سن الثامنة عشر، وهو ظاهرة حضرية بالأساس بنسبة تمثل ضعف ما هو عليه بالوسط القروي (2,2 مليون مقابل 1,1 مليون).

ينتشر هذا العنف بشكل أكثر في الأماكن العمومية حيث يهم ما يقرب مليون امرأة، بنسبة انتشار تبلغ 9,7%، وهو ما يمثل امرأتين من بين كل ثلاث نساء من المعنّفات جسديا، ويفوق معدل الانتشار المسجل بالوسط الحضري بخمسة أضعاف مثيله بالوسط القروي (14,2% مقابل 3,1%).

في ما يتعلّق بضحايا هذا العنف، وهنّ بالأساس:

- عاطلات عن العمل وعددهن 80 ألف امرأة، أي بنسبة انتشار 23%؛
- نشيطات مشتغلات، عددهن 248 ألف، بنسبة انتشار 14,1%؛

- متعلّمات، عددهن 65 ألف، بنسبة انتشار 19,2%؛
- نساء ترتدين ملابس عصرية قصيرة عددهنّ 76 ألف، بمعدّل انتشار 32%، مقابل 7,5% من بين اللّواتي يرتدين الحجاب أو ما يقابله من اللّباس المحلّي.

وفي ما يتعلّق بمرتكبي هذا الشكل من العنف، فإنّ 60% منهم شبّان تقلّ أعمارهم عن 35 سنة.

وفي إطار الحياة الزوجية، يمسّ العنف الجسدي 430 ألف امرأة متزوجة، (6,4%) دون احتساب آثار العنف على أطفالهن البالغ عددهم 925 ألفا.

وفي ما يتعلق بالضّحايا، يتعلّق الأمر أساسا ب:

- النساء اللواتي يعشن في مساكن مكتظّة: 12,6% من بين الأسر التي يعيش فيها 5 أفراد فأكثر في غرفة واحدة، مقابل 3% بالنسبة للأسر التي يعيش فيها شخص واحد على الأكثر في نفس الغرفة؛
- المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 18 و24 سنة: 8,3% مقابل 6,1% بالنسبة للواتي تزوجن برضاهن.

وتختلف نسبة انتشار العنف الجسدي الممارس في إطار الحياة الزوجية لدى النساء المتزوجات حسب نوع الأزواج:

- بدون مستوى دراسي: 6,8%، مقابل 3,9% بالنسبة للذين يتوفّرون على مستوى تعليم عالي؛
- عاطلون: 9,8%، مقابل 5,8% بالنسبة للنشطين المشتغلين؛
- مزاولون لعمل موسمي: 13,1%، مقابل 5,2 بالنسبة للذين يتوفّرون على عمل قار؛

أما في مؤسسات التعليم والتكوين فتتعرض 19 ألف تلميذة أو طالبة لعنف جسدي (5,7%) ويصدر هذا العنف في حالتين من بين كل ثلاث حالات، من زملاء ذكور

وفي 15% من الحالات من الطاقم الإداري للمؤسسة، وفي حالة واحدة من بين 5 حالات من أعضاء هيئة التدريس.

في الوسط المهني، تتعرض ما يقارب 32 ألف امرأة نشيطة مشتغلة للعنف الجسدي (1,8%). ويهم النشيطات المشتغلات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و24 سنة بمعدّل انتشار 5,8%). وتفوق نسبة انتشار هذا العنف لذى المشتغلات البالغات بين 35 و39 سنة 1%.

ويصدر هذا العنف في 40% من الحالات عن المشغّل أو المسؤول المباشر، وفي 20% من قبل زملاء في العمل.

وفي الإطار الأسري، تتعرض للعنف الجسدي 202 ألف امرأة، أي 2,1% ويتعلّق الأمر على الخصوص ب:

- النساء اللواتي يقمن في منازل مكتظّة: 3,6% من بين الأسر التي تعيش فيها ما بين 4 و5 أفراد في الغرفة الواحدة، مقابل 0,8% لدى الأسر التي يعيش فيها شخص واحد على الأكثر في الغرفة الواحدة؛
- النساء البالغات من العمر 18 إلى 24 سنة بنسبة انتشار تبلغ 6,6%، مقابل 0,9 % بالنسبة للنساء المتراوحة أعمارهن ما بين 5 و39 سنة؛
- النساء العاطلات بنسبة انتشار تبلغ 5,1%، مقابل 2,8%من بين النشطات المشتغلات؛
- ويمارس هذا العنف من طرف الإخوة في 42,3% من الحالات من طرف الأب ، في حين يمارس من طرف الأم في حالة واحدة من بين أربعة.

✓ **العنف النفسي**

أما فيما يخص العنف النفسي، فيعرف على أنّه "كل فعل يهدف على السيطرة على المرأة أو عولها عن محيطها وإذلالها أو جعلها في وضعية غير مريحة".

ويعتبر هذا النوع من العنف الأكثر انتشارا بنسبة 48,4% وهو ما يمثل 4,6 مليون ضحية (3 ملايين بالوسط الحضري و1,6 مليون بالوسط القروي). وتعتبر الشابات الأكثر عرضة لهذا العنف، حيث ينتقل معدله من 48,4% بالنسبة للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 35 و39 سنة، إلى 57% بالنسبة للبالغات من العمر ما بين 18 و24 سنة.

ويطال هذا العنف 2,6 مليون امرأة متزوجة خاصة العاطلات منهن بنسبة 53,9% مقابل 43 % في صفوف النشيطات المشتغلات.

في الوسط المهني تتعرض امرأة واحدة من بين خمس نساء بالوسط الحضري وواحدة من كل 20 بالوسط القروي لهذا النوع من العنف و تشكل المطلقات أهم ضحاياه بنسبة انتشار 20,5% مقابل 10,7% لدى المتزوجات.

- ✓ **العنف الجنسي**

تعرضت لهذا النوع من العنف 2,1 مليون امرأة (2,2 مليون بالوسط الحضري مقابل 712 ألف بالوسط القروي). وينتشر هذا النوع من العنف أكثر في صفوف المتزوجات حيث يطال 444 ألف امرأة متزوجة أي بنسبة انتشار 6,6%، ويتعلق الأمر في غالب الأحيان برغبة الزوج في القيام ببعض الممارسات الجنسية التي لا ترغب فيها المرأة.

أما في الأماكن العمومية، فتقع ضحية هذا العنف 372 ألف امرأة أي بمعدل 3,9% و4,9% بالوسط الحضري و2,5% بالوسط القروي) وينتشر بالأساس:

- في صفوف المطلقات (10,8%) أو العازبات (9,2%) أكثر من المتزوجات (2,2%)؛
- الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و24 سنة، بنسبة7,1%، مقابل 3,6 % بالنسبة للبالغات من العمر بين 35 و39 سنة؛

- التلميذات والطالبات بنسبة 10,9%؛
- في صفوف النساء اللواتي يرتدين ملابس عصرية قصيرة أكثر من اللواتي يرتدين الجلباب أو ما يقابله من لباس محلي (14% مقابل 3%).

أما في الوسط المهني، فيصل عدد ضحايا العنف الجنسي إلى 32 ألف امرأة وينتشر في القطاع الخاص أكثر من القطاع العام (3,8% مقابل 1,2%) كما يهم المطلقات أكثر من المتزوجات (7% مقابل 0.8% فقط).

يتبين إذن أننا أمام ظاهرة متشعبة ومركبة، وقد جاءت هذه الأرقام لتطرح إشكالية من نوع فريد، فهل هي أرقام تستوجب تصحيح نظرة المجتمع وإسقاط الصورة النمطية التي تربط بين الرجل القروي وبين ممارسة العنف، أم هي أرقام تجد تبريرا لها في ظاهرة الهجرة القروية نحو المدن وما تحمله من سلوك وممارسات، خصوصا وأن العنف ينتشر مع تدني المستويات التعليمية وتفاقم الهشاشة الاجتماعية؟

3.1. التدابير والبرامج

تم اتخاذ عدة إجراءات لتحسين وضعية المرأة وتكريس مبدأ الإنصاف والمساواة، أهمها:

- المصادقة على الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) سنة 1993؛
- المصادقة على أهداف الألفية من أجل التنمية سنة 2000؛
- اعتماد اللائحة الوطنية سنة 2002؛
- إقرار مدونة الأسرة سنة 2004؛
- إدماج مقاربة النوع في الميزانية سنة 2005؛

- إصلاح قانون الجنسية الذي أقر حق انتقال الجنسية من أم مغربية لأطفالها سنة 2006؛
- رفع الحكومة تحفظاتها عن مجموعة من بنود CEDAW سنة 2005 و2006 و2008؛
- اعتماد استراتيجية وطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين؛
- وضع استراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد النساء؛
- وضع برنامج "تمكين" الرامي إلى محاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وهو برنامج مدعم من طرف ثمان وكالات تابعة للأمم المتحدة في إطار صندوق تسريع أهداف الألفية من أجل التنمية، وتدخل في إطار هذا البرنامج عدة ورشات أهمها: إصلاح القانون الجنائي والقانون الخاص بالعنف الزوجي، ويمتد ما بين سنة 2008 و2011؛
- وضع برنامج استراتيجي متوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع التشغيل والتكوين المهني (للفترة 2011-2015) سنة 2010.

كل هذه الإصلاحات المتعاقبة أبانت عن الارتجالية وعدم الملاءمة للخصوصيات الوطنية في جوانبها الاجتماعية والتاريخية والثقافية وغيرها. فمعظم هذه الإجراءات جاءت استجابة لإملاءات دولية وظلت محكومة بهاجس الالتزامات الخارجية، مفتقدة بذلك إلى إرادة حقيقية وخطة شمولية واضحة المعالم، لتصطدم على مستوى التنزيل والتصريف بواقع يطبعه الفساد وغياب جميع مضامين الحكامة الجيدة، مما أسفر عن فشل حقيقي يبرز بشكل جلي من خلال معاينة الواقع.

انطلاقا مما سبق، وتحديدا من خلال الوقوف على معايير "المعرفة" و"القيمة" و"السلطة"، يمكن استخلاص مدى تدني وهشاشة وضعية المرأة عموما والقروية على وجه الخصوص. فالوقوف عند معيار "المعرفة" يبرز وضعية الجهل. والوقوف عند

معيار "القيمة" يبرز وضعية الفقر والهشاشة الناتجة عن استفحال البطالة والتهميش الاقتصادي. أما معيار "السلطة" فيكشف، من جهته، عن وضعية التمييز والدونية. ويضاف إلى ذلك كله ظاهرة العنف بكل تجلياته، لتصبح المرأة بذلك أسيرة ثالوث "الفقر والجهل والعنف"، وهو وضع يعكس مدى محدودية السياسات والبرامج المعتمدة التي عمدت إلى معالجة قضية المرأة بمعزل عن باقي القضايا المجتمعية. فوضعية المرأة لا يمكن أن تعالج إلا من خلال اعتماد مقاربة شمولية تتناول القضية النسائية ضمن منظور مجتمعي شمولي ومندمج على اعتبار أن المرأة جزء لا يتجزأ من الكيان المجتمعي. مقاربة يكون من شأنها رد الاعتبار للمرأة والارتقاء بها من "الدونية" ليس إلى "الندية"، بل في اتجاه إقرار علاقة تكاملية يطبعها الإنصاف واحترام الخصوصيات وتصان فيها الكرامة.

2. الانحرافات الاجتماعية

بالرغم من تأكيد المغرب الرسمي وترديده في كل مناسبة وبدونها انخراطه في أهداف الألفية الأممية من أجل التنمية، واعتبارها المرجعية في مجال إعداد السياسات والاستراتيجيات العمومية، وإعلانه عن العديد من المخططات والاستراتيجيات والبرامج في هذا السياق، منها إعلان انطلاق "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" في 18 ماي 2005 وإعلان "الإستراتيجية الوطنية لمحاربة المخدرات" سنة 2005 و"المخطط الخماسي لتقوية قدرات الإدارة الترابية والمصالح الأمنية 2008-2012" و"الاستراتيجية الوطنية لخطة عمل الصحة لفترة 2008-2012" و"المخطط الاستراتيجي للفترة الممتدة ما بين سنتي 2008 و2012" لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن وانطلاق "استراتيجية محاربة التسول" سنة 2006. وبالرغم من ذلك، فإن المتتبعين والباحثين يؤكدون جميعا ما يعيشه المجتمع المغربي من تنامي ملفت للعديد من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي تهدد حاضره ومستقبله مما يطرح السؤال حول هذه المخططات والاستراتيجيات التي يبدو أنها معدة لمجرد الاستهلاك

والتسويق الخارجي، وهو ما تؤكده العديد من المؤشرات، مثل استفحال ظاهرة التفكك الأسري وارتفاع وتيرة الجريمة كما ونوعا وتفاقم ظاهرة التسول والتشرد وانتشار المخدرات والخمور والدعارة والاستغلال الجنسي للأطفال والشذوذ ...

1.2. التفكك الأسري

بعد مرور 8 سنوات على إقرار مدونة الأسرة سنة 2004 والحملات الدعائية التي رافقتها، التي جاءت – بحسب الجهات الرسمية – لتأهيل مؤسسة الأسرة باعتبارها النواة الأساسية لبناء المجتمع، وضمان استقرار مؤسسة الزواج في ظل علاقة التكافؤ والمساواة والعدل والمعاشرة بالمعروف، وفضلا عن اتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة إلى النهوض بوضعية المرأة وتأهيلها لممارسة حقوقها وأداء واجباتها وتحريرها من كل أشكال الحيف الذي تعاني منها (الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، برنامج "تمكين" الرامي إلى محاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي...)، فإن المتتبعين للشأن المغربي يؤكدون استمرار واستفحال ظاهرة التفكك الأسري وعجز مؤسسة الأسرة عن أداء الوظائف المنوطة بها، مما ينعكس سلبا على الأبناء ويجعل شريحة واسعة منهم عرضة للانحراف بجميع أشكاله (التشرد، تعاطي المخدرات، الإجرام، الاستغلال الجنسي...)، مما يطرح أكثر من سؤال حول مصداقية وفعالية السياسات المتبعة في هذا المجال، والتي تتسم بالارتجالية وعدم مراعاتها للخصوصيات الوطنية، فضلا عن كونها غير مبنية على تشخيص دقيق للواقع المغربي ومحكومة بهاجس الالتزامات الخارجية.

2.2. الطلاق والتطليق

استمرت وتيرة "انحلال ميثاق الزوجية" في الارتفاع مقابل التراجع المستمر في وتيرة الزواج، فبحسب إحصاءات وزارة العدل عرفت قضايا الطلاق والتطليق تسجيل 55.255 خلال سنة 2009، في حين بلغت 56.016 برسم سنة 2010، حيث بلغت قضايا الطلاق 22.452، وقضايا التطليق 33.564.

3.2. تفشي العنف

تؤكد الدراسات والتقارير الصادرة في الآونة الأخيرة ارتفاع نسب العنف اتجاه النساء، ففي هذا السياق أكد "تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي" في مشروع قانون مالية سنة 2011 أن عدد النساء ضحايا العنف ارتفع سنة 2009 إلى 27.000، حيث تتعرض 80% منهم للعنف من قبل الزوج، وتعد الفئة العمرية للنساء ما بين 18 و27 سنة، حسب ذات المصدر، هي الأكثر تعرضا للعنف، تليها الفئة العمرية ما بين 25 إلى 35 سنة، وتتصدر حالات العنف النفسي حسب نفس المصدر حالات العنف المسجلة بـ40%، يليه العنف الجسدي بنسبة 98%.

4.2. تنامي ظاهرة العزوف عن الزواج

بالرغم من تزايد عدد السكان، وفي مقابل تزايد نسبة الطلاق والتطليق يلاحظ تنامي ظاهرة العزوف عن الزواج، فبحسب إحصائيات وزارة العدل فإن رسوم الزواج المسجلة خلال سنة 2008 بلغت 330.965 وفي سنة 2009 بلغت 328.362، لتسجل بذلك تراجعا بنسبة 0,79%، في حين بلغت 325.212 خلال سنة 2010 مسجلة بذلك تراجعا آخر بنسبة 0.96% عن سنة 2009.

ومن جهة أخرى، بلغ مجموع قضايا الأطفال المهملين سنة 2009، حسب وزارة العدل، 5.274 قضية، في حين بلغت 5.592 برسم سنة 2010.

وفي نفس السياق، سجل ما بين 500 و600 عملية إجهاض تجرى يوميا في مختلف المصحات الطبية من طرف أطباء ومتخصصين بمبالغ تتراوح بين 1500 و10 آلاف درهم، في حين أن 150 إلى 200 عملية تجرى خارج الإطار الطبي وقد تؤدي إلى الوفاة. ومعلوم أن أغلب هذه الحالات تقع للتخلص من الحمل غير المرغوب فيه لنساء خارج العلاقة الزوجية أو بسبب الاغتصاب.

5.2. التسول بين الحاجة والاحتراف

يعتبر التسول من الآفات الاجتماعية التي استفحلت بشكل كبير ومقلق في بلادنا في السنوات الأخيرة. وهناك العديد من المؤشرات التي تبين مدى انتشار هذه الظاهرة والأبعاد الخطيرة التي أصبحت تتخذها، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ظهور شبكات للمتسولين أكثر تنظيما وأكثر نشاطا؛
- استغلال أكبر للأطفال والأشخاص المسنين والأشخاص المعاقين في التسول الاحترافي؛
- تزايد أشكال التسول المصحوبة بالعنف والإجرام.

وحسب وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، قدر عدد المتسولين بالمغرب بحوالي 195.950 شخصًا، منهم 48,9% ذكورًا، و51,1% نساء، و62,4% منهم يمارسون التسول الاحترافي، ويشكل الأطفال 11,5% (حوالي22.618 طفلا)،والبالغون أكثر من 60 سنة 9,6% (حوالي57.931)، والنسبة المهمة تعود إلى المتسولين الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و50 سنة حيث يشكلون 34,6%.

ومن حيث التقسيم الجغرافي، تحتل العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء الصدارة في عدد المتسولين، إذ تضم جيوشًا جرارة من هاته الفئة الاجتماعية، حيث بلغ المتسولون في البيضاء نسبة 17,8%، أي 34.868 متسولاً، ثم تأتي في المرتبة الثانية جهة مكناس تافيلالت وفاس بولمان بـ14,4%، والمناطق الشرقية 11,5%، ثم منطقة سوس ماسة درعة بـ9,9%، (حوالي 13.255 متسولا).

كما أفادت الدراسة أن 76% من المتسولين في العاصمة الرباط يفوق سنهم 35 عاما، 6% منهم أطفال، و57% نساء، و63% من أصول قروية، و37% من أصول حضرية، و71% منهم أميون، و44% لهم سكن عشوائي، وتتراوح مداخليهم المالية بين 50 و200 درهم (16 و32 دولارا) في اليوم الواحد.

وحددت الدراسة أسباب التسول في الفقر والمشاكل الصحية واستغلال العائلة للأطفال والمسنين في التسول.

6.2. الجريمة: استمرار حالة انعدام الأمن، وتزايد النقط السوداء.

رغم إشراف "المخطط الخماسي لتقوية قدرات الإدارة الترابية والمصالح الأمنية 2008-2012" على الانتهاء، فإن المتتبعين يجمعون على قصور المقاربة الأمنية وعجزها عن الحد من استفحال الظاهرة، كما يلاحظون التحولات التي تعرفها الظاهرة الإجرامية، سواء من حيث الكم والنوع أو من حيث الطرق الوحشية والمروعة لارتكاب الجرائم ...

فالجريمة تضاعفت خلال السنوات الأخيرة، وبات المواطن بشكل يومي يسمع أو يرى حالات الجريمة، وهذا ما تؤكده الجهات الرسمية، فإحصاءات الجريمة بالمدار الحضري وحده بحسب الإدارة العامة للأمن الوطني بلغت 321.077 خلال سنة 2008 و335.528 خلال سنة 2009 أي بزيادة نسبتها 5,4%، في حين بلغت 329.332 قضية سنة 2010.

أما جرائم القتل المسجلة بالمدار الحضري التي تقع بين أفراد الأسرة الواحدة فقد بلغت 24 جريمة قتل عائلية سنة 2008 و46 حالة تم تسجيلها سنة 2009، أما سنة 2010 فقد ارتفعت فيها الجرائم من هذا النوع إلى أكثر من 50 جريمة، في حين عرفت خمسة أشهر الأولى من سنة 2011 جرائم مروعة تعدت 24 جريمة.

كما تفيد التقارير أن أغلب الجرائم ارتكبت تحت تأثير المخدرات والحبوب المهيجة. ولم تسلم من هذه الظاهرة حتى المؤسسات التعليمية، حيث تم تسجيل 1016 قضية تتعلق بترويج المخدرات في محيط المؤسسات التعليمية خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2010، قدم بموجبها أمام القضاء 1122 مشتبها به، كما تم حجز 35 كلغراما و762 غراما من مخدر الشيرا، و22 كلغرام و393 غرام من مخدر الكيف الممزوج بطابا، و14 كلغراما و501 غرام من مادة المعجون، و1239 قرصا طبيا مخدرا،

و97 غراما من مخدر الكوكايين، و18 غرام من الهيروين كما تم توقيف 1239 شخصا من أجل جرائم مختلفة.

من جهة أخرى، تؤكد التقارير المحلية والدولية عجز المؤسسة السجنية بـ "سياستها الإصلاحية، واستراتيجيتها لإعادة التقويم والإدماج من أن تحذف ظاهرة العود" وبأن السجون المغربية أصبحت مرتعا لتعاطي المخدرات وللحصول على الشهادات العليا في الإجرام، بحيث يلجها الشخص هاويا ويخرج منها محترفا. ف "تعدد حالات العود وظهور ما يعرف بمحترفي الجريمة، إضافة إلى قصر الأمد الزمني الذي يفصل بين يوم إطلاق سراح السجين وتاريخ الرجوع إلى السجن بنفس التهمة أو تهمة أخرى، يطرح أكثر من علامة استفهام حول مدى نجاعة السجن كمؤسسة إصلاحية وفضاء للتهذيب، وإعادة التقويم، خاصة مع الإمكانيات المادية واللوجيستيكية التي رصدت وترصد لها"

لقد وضعت المنظمة العربية للإصلاح الجنائي السجون المغربية على رأس القائمة، على مستوى عدد السجناء التي قالت إنها تتجاوز أربعة أضعاف الطاقة الاستيعابية المقررة لها.

7.2. التدخين

أعلنت منظمة الصحة العالمية في تقريرها الأخير أن التدخين سيقضي خلال 2011 على حياة 6 ملايين إنسان. كما أكدت أن عدد المدخنين في صفوف البالغين بالمغرب يتراوح ما بين 10 و15%. ويدخل المغرب بحسب تقرير منظمة الصحة العالمية ضمن أهم منتجي السجائر، إذ تبلغ مساحات إنتاج التبغ به ما بين 1000 و5000 هكتار.

من جهة أخرى وفي دراسة ميدانية أعدتها "الجمعية العالمية للبحوث والمعلومات حول الصحة" حول التدخين في بعض دول إفريقيا والشرق الأوسط، أشارت النتائج إلى أن

المدخن المغربي ينفق على التدخين أكثر مما ينفق على التربية والتعليم، إذ يمكن أن ينفق حتى 50 دولارا شهريا (حوالي 400 درهم).

كما أورد تقرير صادر عن المفتشية العامة للتربية والتكوين التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي أن 33,33% من الثانويات التأهيلية يوجد في محيطها باعة للسجائر، وأن 26,19% من الثانويات تحيط بها مقاهي، و21,43% توجد في محيطها قاعة للألعاب، ويضيف التقرير إلى أن 17% من الثانويات الإعدادية توجد في محيطها باعة السجائر. أما النسبة فتبلغ 6,1 بالنسبة للمركزيات والمدارس المستقلة و0,7 بالنسبة للفرعيات.

8.2. المخدرات

لايزال المغرب محافظا على رتبته الأولى فيما يتعلق بزراعة الكيف والشيرا والرابع في استهلاكه (نحو 4,2% من المغاربة مدمنون على الكيف ومشتقاته) بحسب التقرير العالمي للمخدرات لسنة 2011 الذي يصدره مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، في الوقت الذي لا يبرح مكانه في مؤخرة الترتيب في التصنيفات الأممية الأخرى. فالمغرب أول مصدر لمادة القنب الهندي (أكثر المواد غير المشروعة إنتاجا واستهلاكا على نطاق العالم) الذي تفوق أرباحه بكثير ما تدره تجارة الأفيون في أفغانستان، أو غلال الخشخاش في منطقة جنوب شرق آسيا (ارتفعت مداخيله بين سنتي 2008 و2010، من 57 مليار دولار إلى 63 مليار دولار) بحسب نفس المصدر.

كما يعتبر المغرب حسب نفس التقرير المزود الأول لأسواق أوروبا الغربية وشمال إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. وأورد هذا التقرير أن المغرب حجز سنة 2009 نحو 188 طن، وهو أعلى مستوى له على الإطلاق خلال الفترة ما بين 1999 و2009، في حين حجزت السلطات الإسبانية نحو 445 طن فوق أراضيها. وصرح المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، يوم الاثنين 24 يناير

2011 بالرباط، خلال الندوة الصحفية الذي عقدها من أجل عرض "حصيلة عمل الجمارك لسنة 2010، وتطلعاتها لسنة 2011 ومشاريع الإصلاح" بأن المحجوزات من مخدر الكوكايين سنة 2010 بلغت 58 كيلوغراما مقابل 22 كيلوغراما سنة 2009. وتم خلال نفس الفترة حجز ما يزيد عن 90.000 وحدة من الحبوب المهلوسة مقابل 61.000 وحدة سنة 2009، كما بلغت كمية المحجوزات من مخدر الشيرا سنة 2010 أكثر من 118 طن.

وقد سبق لدراسة وطنية أجرتها وزارة الصحة المغربية استهدفت عامة السكان أن أشارت إلى أن نسبة المدمنين على المخدرات في المغرب بلغت 2,8%.

9.2. الخمور بين المقاربة الاقتصادية والتكلفة الاجتماعية

بالرغم من تأكيد العديد من الدراسات والأبحاث والتقارير على التداعيات السلبية والخطيرة للمشروبات الكحولية على المستوى الفردي والاجتماعي، فإن المتتبعين يؤكدون استمرار وتيرة إنتاج هذه المشروبات بالمغرب في الارتفاع مما يطرح أكثر من سؤال حول السياسات التي تنهجها الدولة في هذا المجال.

فإذا كان البند 28 من ظهير 1967 يقضي بمنع بيع المشروبات الكحولية للمغاربة المسلمين أو منحها لهم مجانا، والقانون الجنائي يعاقب على السكر العلني، فإن الترخيص لبيع الخمور في الأسواق والمراكز التجارية يعطي انطباعا مغايرا (سبق لوزير الداخلية المغربي السابق أن أكد في يناير من سنة 2008 بأن عدد المحلات المرخص لها ببيع الخمور تبلغ 414 محلا).

وتوجد أكبر نسبة لإنتاج العنب الموجه لصناعة الخمر بالأراضي الفلاحية بجهات الحاجب والخميسات ومكناس والغرب وملوية، وهي الجهات التي تستقطب أزيد من 88% من المساحة الإجمالية لهذا النوع من الزراعة.

كما أن المخطط الفلاحي الجهوي للشاوية ورديغة يسعى إلى تنفيذ مشروع لتحويل زراعة الحبوب إلى زراعة الكروم بإقليم بنسليمان، وذلك على مساحة تمتد إلى 1500 هكتار بكلفة إجمالية تبلغ 143 مليون و240 ألف درهم، وتستهدف 500 فلاح.

وقد سبق لهوليدنغ الخمور بالمغرب أن نظم مهرجانات لتذوق الخمور بمدينة مكناس والدار البيضاء نظمته شركات الخمور المغربية، وشركات خمور أجنبية. كما سبق لوكالة الأنباء الفرنسية أن أوردت بأن المغرب ينتج ما بين 30 و40 مليون لتر من المشروبات الكحولية، حسب مصدرها من القطاع. وأن الاستهلاك الوطني يبلغ حوالي 85% من إجمالي الإنتاج. وهو ما يعني أن المغاربة يستهلكون سنويا ما بين مليونين و550 ألف لتر و3 ملايين و400 ألف لتر. ولاحظ ذات المصدر أن الأجانب لا يمكنهم استهلاك كل هذه الكميات من الخمر.

وتستحوذ مدينة مكناس على 70% من إنتاج مختلف أنواع الخمور بالمغرب، حسب دراسة قامت بها البعثة الاقتصادية الفرنسية بالمغرب.

وتؤكد محاضر الضابطة القضائية أن التحولات التي عرفتها الجرائم كما ونوعا تعود إلى انتشار الخمور والمخدرات وأن الجرائم الوحشية والمروعة التي ارتكبت في الآونة الأخيرة تعود إلى نفس السبب.

وفي نفس السياق سبق لدراسة ميدانية شملت 1259 سائقا قامت بها لجنة حوادث السير نشرت تفاصيلها في يناير 2008 أن كشفت بأن الخمر والمخدرات احتلا المرتبة الثانية في أسباب حوادث الطرق التي وقعت خلال 2007.

يضاف إلى ذلك ارتفاع الإصابة بالسرطان في المغرب (مابين 35 ألفا و50 ألف مصاب جديد كل سنة بحسب التقديرات المتداولة، وهي تقديرات لدراسة أنجزتها جمعية محاربة داء السرطان)، والحصيلة مفتوحة .

10.2. الدعارة وصورة المرأة المغربية في العالم

أكدت العديد من وسائل الإعلام الغربية، ومن ضمنها التقرير الذي نشرته وكالة الأنباء الفرنسية عن السياحة الجنسية بالمغرب وألقت فيه الضوء على إصابة الكثير من ممارسيها بمرض الايدز. وذكرت أن المغرب يستقطب قرابة ثمانية ملايين سائح كل سنة، ويعتبر قطاع السياحة من أهم ركائز الاقتصاد المغربي، فالسياحة تُدر على البلاد مليارات الدولارات، وتعتبر مراكش قلبها النابض ببيئتها المميزة وبما تعرضه من سياحة جنسية بما في ذلك تلك التي مع الأطفال، حسب ما أوردته فرنس 24.

من جهة أخرى، كشف تحقيق صحفي، نشرته مجلة "شوك" الفرنسية، منتصف سنة 2010، أن مدينة مراكش تتجه إلى إزاحة تايلاند من على عرش السياحة الجنسية العالمي، بعد أن ضاعفت من عدد العاهرات إلى 20.000، اللواتي يستقطبن مليوني سائح سنويا، وأضاف معدو التحقيق أن أغلب السياح الغربيين تستقطبهم ممارسة الجنس مع المراهقين الذكور من المغاربة.

ومن جهة أخرى، تؤكد المنظمات العاملة في مجال مكافحة داء السيدا في المغرب، بأن المرض في ازدياد مستمر، وأن 81% من المصابين انتقل إليهم المرض عبر الاتصال الجنسي. وقد سبق لتقرير برنامج الأمم المتحدة الخاص بداء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) أن أكد بأن عدد المصابين بهذا الداء في المغرب يقدر بـ28.000 شخص في سنة 2010، منهم 78% يعيشون في المدن. وتمثل النساء نسبة 48%.

3. النشاط والبطالة والتشغيل

تشكل البطالة إحدى أكبر المشاكل التي يعاني منها المجتمع المغربي، ويتسع وقعها ليشمل كل المجالات لما لها من آثار جانبية على التنمية الشاملة والمستدامة واستقرار الاقتصاد والمجتمع.

ويرجع مختصّون أسباب هذه الآفة إلى عجز القطاع العام عن استيعاب الأعداد المتزايدة للعاطلين، وعدم قدرة القطاع الخاص على القيام بدوره في هذا الصدد، بالإضافة إلى ضعف معدل النمو في القطاعات الأساسية بالمغرب بسبب عدم كفاية الاستثمارات. إلا أن المشكل أعمق من ذلك، فالبطالة ما هي إلا انعكاس للفشل العام والمركب، نتيجة الفساد العام الناجم عن واقع الاستبداد والتبعية على كافة الأصعدة الاستراتيجية واعتماد سياسة الهروب إلى الأمام والحلول الترقيعية، بدل معالجة أصل كل الأمراض الاقتصاية والاجتماعية التي تهدد كيان المجتمع، وعلى رأسها مشكل البطالة.

إن تناول مشكل البطالة بالمغرب بالرصد والدراسة والتحليل ليس بالأمر الهين للاعتبارات التالية:

- عدم وجود مؤسسات إحصائية مستقلّة ومزوّدة بالموارد المادية والبشرية، والاستقلال الإداري، كفيلة برصد الظاهرة وتزويد الباحثين والمتتبعين بالأرقام الحقيقية؛
- تحكم الدولة في الأرقام والمؤشرات التي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط، المصدر الأساس للمعطيات الإحصائية والذي لا يتمتع بأيّة استقلاليه مما يجعل منه أداة في يد الدولة، تبرز من خلالها الوضعية التي تشاء؛
- عدم تمكن الباحثين وفرق البحث من إجراء الأبحاث الميدانية لعدم توفّر الاعتمادات المالية لهذا الغرض من جهة، ولعدم إمكانية القيام بذلك في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بعيدة كل البعد عن مفهوم الاستقلالية، في هذا المجال؛
- نسبية التقارير الدولية في هذا الصدد لأنها محكومة بالاعتبارات السياسية، من حيث كونها أدوات تستعمل للضغط والابتزاز في بعض الأحيان، وأدوات

للدعم والمحاباة في أحيان أخرى، كما أنها تفتقر إلى الدقة العلمية لاعتمادها على مؤشرات توقعية وافتراضية عامة قد تقترب من الحقيقة وقد تجانبها.

لهذه الأسباب وللأمانة العلمية، آثرنا اعتماد البحوث الإحصائية الرسمية حول التشغيل الصادرة عن مديرية الإحصاء التّابعة للمندوبية السّامية للتخطيط مصدرا للأرقام والمعدلات، رغم تحفظنا على ذلك كما سبق.

وهكذا بلغ حجم السكان النشيطين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق 11.538.000 شخصا، خلال سنة 2011، مسجلا بذلك تزايدا بـ 0,8% مقارنة مع سنة 2010 (زيادة ب 1,6% بالمجال الحضري واستقرار بالمجال القروي). أما معدل النشاط فقد تراجع بـ 0,4 نقطة منتقلا من 49,6% خلال سنة 2010 إلى 49,2% خلال سنة 2011.

وفيما يتعلق بالتشغيل، فقد تم إحداث 74.000 منصب شغل مؤدى عنه خلال هذه الفترة، وذلك نتيجة إحداث 117.000 منصب بالمدن وفقدان 43.000 منصب بالقرى.

كما عرف الشغل غير المؤدى عنه ارتفاعا ب 45.000 منصب بالمناطق القروية وفقدان 14.000 منصب بالمناطق الحضرية، أي إحداث 31.000 منصب شغل جديد. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب مناصب الشغل المحدثة غير المؤدى عنها سجلت بقطاع "الفلاحة، الغابة والصيد" (45.000+ منصب مقابل تراجع ب 14.000 على مستوى القطاعات الأخرى).

أما معدل الشغل فقد انتقل، خلال هذه الفترة من 45,1% إلى 44,8%، وتراجع ب 0,1 نقطة بالوسط الحضري (من 37,6% إلى 37,5%) و ب 0,5 نقطة بالوسط القروي (من 56,2% إلى 55,7%).

وقد شكّلت قطاعات الخدمات" و"البناء والأشغال العمومية"، المصدر الوحيد لمناصب الشغل المحدثة حيث عرفت جميع قطاعات النشاط الاقتصادي فقدانا لمناصب شغل، وهكذا:

- أحدث قطاع "الخدمات 114.000 منصب جديد أي بتزايد حجم التشغيل بالقطاع بـ2,9%. ويرجع ارتفاع التشغيل بهذا القطاع أساسا إلى فروع التجارة بالتقسيط وإصلاح الأدوات المنزلية (40.000 منصب حصريا بالوسط الحضري منها 35.000 منصب في التجارة بالتقسيط خارج المتجر) والنقل البري (44.000 منصب، 26.000 منها بالوسط الحضري)؛
- أحدث قطاع "البناء والأشغال العمومية"، 30.000 منصب شغل (أي بزيادة قدرها 2,9%) مقابل متوسط سنوي قدر ب 63.000 منصب شغل خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2010؛
- "الأنشطة المبهمة"، أحدث 1.000 منصب؛
- أما قطاع "الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية" فقد أحدث 31.000 منصب (– 2,5%) وقطاع "الفلاحة والغابة والصيد"، 9.000 منصب (– 0,2%).

وهكذا بلغ معدل البطالة 9,8% سنة 2011، وحسب وسط الإقامة، بلغ هذا المعدل 13,4% بالوسط الحضري، واستقر في 3,9% بالوسط القروي. وقد سجلت أهم الارتفاعات في معدل البطالة لدى الشباب الحضريين البالغين من العمر 15 إلى 24 سنة (+3,3 نقطة) والنساء (+1,2 نقطة). ويعزى انخفاض معدل البطالة في الوسط القروي إلى احتساب شباب البوادي الذي يساعدون أهاليهم في الحقول خارج خانة العاطلين عن العمل، بغض النظر عن المؤهلات التي يمتلكونها وتفترض شغلا خارج هذا النطاق.

وهكذا تستثني هذه الأرقام فئات كبيرة من المجتمع رغم أنها لا تمارس شغلا، فالمتعلمون وذوو الاحتياجات الخاصّة والمسنون والمتقاعدون ومن يئس من العثور على عمل وأصحاب العمل المؤقت والقطاع غير المنظم وقاطنو الشوارع ومن لا حاجة له في العمل والعمال الموسميون ومن يساعدون الأهالي في الحقول وأصحاب الأعمال غير المؤدى عنها كالمتدرّبين ومن في حالة مساعدة أو اكتساب مهنة، كل هؤلاء لا تشملهم الأرقام الرسمية للبطالة.

وفيما يتعلق بالشغل الناقص لدى النشيطين المشتغلين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق، فقد انخفض حجمه، من 1.208.000 سنة 2010 إلى 1.106.000 شخص سنة 2011 (من 515.000 إلى 490.000 شخص بالمدن ومن 693.000 إلى 616.000 شخص بالقرى). أما معدل الشغل الناقص فقد انتقل من 11,6% إلى 10,5% (من 10% إلى 9,3% بالمدن ومن 13,2% إلى 11,8% بالقرى).

ويلخّص الجدول التّالي المؤشرات السنوية للنشاط والبطالة حسب البحث الوطني حول التشغيل الصّادر عن المندوبية السامية للتخطيط:

	حضري	قروي	المجموع
النشاط والتشغيل (15 سنة فأكثر)			
السكان النشيطون (بالآلاف)	6 090	5 448	11 538
نسبة الإناث ضمن السكان النشيطين(%)	21,5	32,5	26,7
معدل النشاط (%)	43,3	58,0	49,2
حسب الجنس			
ذكور	70,1	80,5	74,3
إناث	18,1	36,6	25,5
حسب السن			
15 – 24 سنة	25,6	46,0	35,0
25 – 34 سنة	59,4	65,5	61,8
35 – 44 سنة	57,5	70,0	62,0
45 سنة فأكثر	36,7	58,2	44,8
حسب الشهادة			
بدون شهادة	38,3	59,8	49,6
حاصل على شهادة	48,0	50,8	48,6
السكان النشيطون المشتغلون (بالآلاف)	5 273	5 237	10 510
معدل الشغل (%)	37,5	55,7	44,8
نسبة الشغل المؤدى عنه ضمن الشغل الكلي منها:	95,7	57,6	76,7
العمل المستأجر	67,1	38,9	56,6
الشغل الذاتي	32,9	61,1	43,4
السكان النشيطون المشتغلون في حالة شغل ناقص (بالآلاف)	490	616	1 106
معدل الشغل الناقص (%)	9,3	11,8	10,5
السكان النشيطون العاطلون (بالآلاف)	817	211	1 028
نسبة الإناث ضمن السكان النشيطين العاطلين (%)	34,0	17,7	30,6
معدل البطالة (%)	13,4	3,9	8,9
حسب الجنس			
ذكور	11,3	4,7	8,4
إناث	21,2	2,1	10,2
حسب السّن			
15 – 24 سنة	32,2	8,7	17,9
25 – 34 سنة	19,1	4,4	12,9
35 – 44 سنة	7,4	1,8	5,2
45 سنة فأكثر	2,7	0,8	1,8
حسب الشهادة			
بدون شهادة	7,0	2,3	4,0
حاصل على شهادة	18,3	11,2	16,7

وكشف تقرير حول تشغيل الشباب أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعرضه في ندوة صحفية الجمعة 23 دجنبر 2011، أن الشباب حاملي الشهادات هم الأكثر تضررا من البطالة، حيث بلغ مستوى العاطلين الحاصلين على المستوى العالي من التعليم 18,1% فيما المستوى المتوسط 16% أما بدون شواهد فقد بلغ 4,5%.

ويرجع الارتفاع المطّرد في أعداد المتعلّمين المعطّلين إلى انعدام المواءمة بين نوعية التكوين وحاجيات التنمية وسوق الشغل، ينضاف إلى ذلك سيادة أوضاع الهشاشة الاقتصادية و الفساد الذي يعيق الاستثمار الذي من شأنه توفير فرص الشغل الكافية لطالبي الشغل المحتملين، علاوة على سيادة القطاع غير المنظّم الذي يضم نسبة مهمّة من "إجمالي الساكنة النشيطة العاملة".

4. الحوار الاجتماعي

ظل الحوار الاجتماعي خاضعا لمنطق الهاجس الأمني ببلدنا منذ مدة، يتجلى ذلك في تدخّل وزارة الداخلية في مختلف فصول هذا الحوار، وكثيرا ما كانت لها اليد الطولى والكلمة الفصل بعد تهميش القطاعات الوزارية المعنية.

وأمام عجز النقابات عن مجاراة تيار المطالب الاجتماعية للطبقة العاملة بل والتحكم في هذه المطالب في احترام تام للخطوط الحمراء المرسومة لها من قبل السلطة بداعي الحفاظ على الاستقرار، تلجأ النقابات إلى رفع شعارات تمويهية من قبيل الشراكة والحوار والتفاهم بدل الاحتجاج والاحتكاك والمجابهة، مما مكن الدولة وحلفاءها من مزيد من المناورة وربح الوقت، من خلال تمييعها لمسلسل الحوار الاجتماعي العقيم الذي امتد لسنوات دون أن تتم خلاله الاستجابة للمطالب الأساسية للطبقة العاملة. ولعل قراءة بسيطة في نتائج هذا الحوار المعلن عنها في 26 أبريل 2011 تبين مجموعة من الحقائق :

- أن الحوار كان غاية في حد ذاته ولم يكن وسيلة لتحقيق المطالب المشروعة والملحة للشّغيلة؛

- أن الهاجس الأمني والخوف من تأثيرات الحراك الشعبي والاجتماعي خلال هذه الظرفية كان أكبر عامل ضغط ساهم في قطف بعض ما أمكن قطفه من ثمار محدودة؛
- أن ظمأ الطبقة العاملة لا يزال شديدا، ولن تستطيع الجرعات المتقطعة والمحدودة سده، وخاصة أمام موجة الغلاء وارتفاع الأسعار وانهيار المستوى المعيشي لمختلف الفئات الاجتماعية؛
- غياب الإرادة السياسية لدى الدولة في فتح ملفات الفساد داخل الصناديق الاجتماعية والتعاضديات، وهذه العملية لن تكلف أموالا ولا نفقات بل ستحد من النزيف والخسائر؛
- عجز الدولة عن إجبار الباطرونا على الخضوع للقوانين الجاري بها العمل.

1.4. توافقات الحكومة والمركزيات النقابية

اضطرت الدولة عقب تفجر الحراك الاجتماعي بالمغرب كامتداد طبيعي للربيع العربي، إلى الإنصات والاستجابة لبعض مطالب الطبقة العاملة من باب "مكره أخوك لابطل"، وهكذا أفضت الدورة الربيعية التي اختتمت بمقر الوزارة الأولى يوم 26 أبريل 2011 إلى توافق الحكومة و المركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب على اتفاق يضم مجموعة من الالتزامات منها على الخصوص:

✓ **في القطاع العام**

- زيادة 600 درهم صافية في أجور جميع موظفي الإدارة العمومية والجماعات المحلية ابتداء من فاتح ماي 2011؛
- رفع الحد الأدنى للمعاش من 600 درهم إلى 1000 درهم؛
- رفع حصيص الترقية إلى 33% على مرحلتين:
  - المرحلة الأولى: من 28% إلى 30% ابتداء من فاتح يناير 2011؛
  - المرحلة الثانية: من 30% إلى 33% ابتداء من فاتح يناير 2012؛

- فتح مجال الترقية الاستثنائية من خلال تحديد سقف الانتظار من أجل الترقي في أربع سنوات كاملة ابتداء من فاتح يناير 2012؛
- تعديل الأنظمة الأساسية للهيئات ذات المسار المهني المحدود التي لا تسمح أنظمتها بالترقية إلا مرة واحدة أو مرتين وذلك بإحداث درجة جديدة لتحفيزها؛
- مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية ومعاش الزمانة قصد الحماية الاجتماعية؛
- المراجعة الشاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية؛
- إصلاح منظومة الأجور؛
- إصلاح نظام التعويض عن الإقامة؛
- مراجعة منظومة التنقيط والتقييم والتكوين المستمر واللجان الإدارية المتساوية الأعضاء وتنظيم الأعمال الاجتماعية؛
- معالجة الإشكاليات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وطب الشغل والوقاية من الأخطار المهنية وتدعيم ولوج الخدمات الاجتماعية كالسكن والتنقل والترقية وكذا إصلاح أنظمة التقاعد.

في القطاع الخاص

– الرفع من الحد الأدنى للأجر بالقطاع الصناعي والتجاري والخدماتي والفلاحي والغابوي ب15% منها 10% ابتداء من فاتح يوليوز 2011 و5% ابتداء من فاتح يوليوز 2012؛

– توحيد الحد الأدنى القانوني للأجر في جميع قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والفلاحة على مدى ثلاث سنوات؛

– رفع الحد الأدنى للمعاش المؤدى من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من 600 إلى 1000 درهم ابتداء من فاتح يوليوز 2011؛

– مراجعة قانون الضمان الاجتماعي وإخراج مشروع نظام التعويض عن فقدان الشغل؛

– تعميم الضمان الاجتماعي على مهنيي النقل والصيد الساحلي التقليدي؛
– ملاءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية مع الاتفاقيات الدولية؛
– وضع جدولة زمنية لإبرام اتفاقيات شغل جماعية على مستوى القطاعات والمقاولات المؤهلة وذلك لتحسين دخل باقي الأجراء؛
– وضع برنامج للسكن الاجتماعي لفائدة الأجراء ذوي الدخل المحدود بالقطاع الخاص؛
– إيجاد الحلول النهائية للنزاعات الاجتماعية المستعصية.

2.4. أبرز مطالب النقابات التي لم يستجب لها

- رفع الحد الأدنى للأجور بالنسبة للعمال إلى 3000 درهم؛
- توفير السكن الاجتماعي لمن يقل دخلهم عن 5000 درهم في القطاع العام وشبه العام؛
- ترقية استثنائية تمتد من 2003 إلى 2011؛
- إصلاح التعاضديات وإصدار قوانين منظمة لها وإخضاعها للافتحاص.
- تفعيل دور رقابة جهاز الشغل وتزويده بصلاحيات وسلطات البث (الضابطة القضائية)؛
- الإسراع بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح الشغيلة؛
- توسيع التغطية الصحية والحماية من الحوادث والأمراض المهنية؛
- إحداث قانون للنقابات في شكل عصري متطور يجعل منها شريكا فعليا؛
- الزيادة في التعويضات العائلية وتعميمها؛
- تعميم وأجرأة التعويض عن المناطق النائية والصعبة (700 درهم)؛
- مراجعة الفصل 288 من القانون الجنائي؛
- إحداث ضريبة على الثروة؛

- تخفيض الضريبة على الدخل إلى 34%؛
- إحداث صندوق للتعويض عن البطالة؛
- تخفيض ثمن الأدوية والكهرباء والماء الصالح للشرب؛
- ملاءمة التشريع المغربي مع الاتفاقات الدولية ومنها :
  - الاتفاقية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية وحماية الحق النقابي؛
  - الاتفاقية رقم 102 المتعلقة بالضمان الاجتماعي؛
  - الاتفاقية رقم 141 المتعلقة بالعمال الزراعيين.
- اعتماد السلم المتحرك للأجور؛
- رفع السقف الخاضع للضريبة لما يفوق 36000 درهم.

5. الهجرة بالمغرب

لا يختلف المغرب عن غيره من البلدان بخصوص ظاهرة الهجرة لدى ساكنته منذ القدم، فقد كانت أقوام تقصده من مناطق وبلدان متعددة، وهناك من يغادره أيضا إلى بلد آخر. وحتى اليوم، لا تزال الظاهرة حاضرة بل لعلها في تنامٍ مستمر. قد يعاني من يعيشون مستقرين فرادى أو في تجمعات سكانية من مشاكل أمنية، أو طبيعية أو سياسية أو اجتماعية أو لأسباب اقتصادية أو علمية فيتم اللجوء للهجرة كحل لبعض المشاكل، إما داخل البلد الواحد، بين قراه ومدنه، وإما خارج البلد.

كانت الهجرة الخارجية في السابق يسيرة و سهلة، أما اليوم فوجود الحدود السياسية والجمارك وفرض بعض الدول للتأشيرة، جعل أمر الهجرة مقيدا وعسيرا؛ و لذلك تقلصت الهجرة القانونية لتحل محلها الهجرة السرية.

1.5. الهجرة الخارجية

كشفت تقارير متعددة أن الهجرة أخذت وزنا كبيرا من الناحية الاقتصادية، ولكنها تشهد تهميشا من الناحية السياسية بعدما فشلت السلطات المغربية في تأطير المهاجرين. وتبرز الدراسات، سواء الصادرة عن الحكومة المغربية أو نظيراتها الأوروبية أو

المؤسسات الدولية، أن الهجرة بالمغرب أصبح لها وزن كبير، بحيث تشكل 12% من مجموع سكان المغرب. وتتراوح مساهمة المغاربة ما بين 10% و13% من قيمة الناتج الإجمالي الخام بفضل التحويلات المالية التي تتجاوز ثلاثة مليارات يورو، كما أن عودة المهاجرين المغاربة إلى المغرب في العطل تشكل أكبر دعامة للسياحة المغربية بعدما بدأ تصنيف المهاجر بمثابة سائح أجنبي.

وتفيد الإحصائيات الصادرة عن الحكومة المغربية ومعاهد الهجرة، رغم بعض الاختلاف النسبي بينها، أنه خلال العشر سنوات الأخيرة غادر قرابة مليون مغربي وطنهم نحو الخارج بحثا عن فرص العمل تشمل الهجرة السرية وهجرة الأدمغة. وتصدرت اسبانيا قائمة مستقبلي المغادرين بعدما احتضنت حوالي 400.000 مغربي جديد، تلتها إيطاليا بحوالي 300.000، فكندا وبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبلجيكا وهولندا والولايات المتحدة وكذا دول الخليج. وتختلف طرق الهجرة نحو الخارج بين الطرق القانونية، من خلال الحصول على التأشيرة، أو من خلال الهجرة السرية المعروفة ب"الحريك" أو قوارب الموت.

2.5. وضعية المغاربة المقيمين بالخارج

يؤكد المسؤولون أن أزمة الديون السيادية بأوروبا وأحداث الربيع العربي أثرتا تأثيرا كبيرا على العمالة العربية المهاجرة، سواء من جهة اختلال أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية أو من ناحية ارتفاع موجة العداء والإقصاء والعنصرية ضدها. لكنهم مع ذلك استبعدوا أن تشهد الفترة المقبلة عودة مكثفة لهذه العمالة نحو بلدانها.

وقد مست الأزمة بالأساس الفئات الأكثر هشاشة، وفي مقدمتهم المهاجرون غير الشرعيين والعاطلون عن العمل والمتقاعدون. كما تضررت العمالة المغربية المهاجرة التي تقدر بنحو 5 ملايين نسمة من تداعيات أزمة الديون السيادية وأحداث الربيع العربي خاصة في ليبيا التي رجع منها نحو 10.000 مغربي من بين 120.000 يعملون هناك.

3.5. الهجرة والتهجير

إذا كانت الهجرة بصفة عامة تطرح مشكلات خاصة بها تتعلق أساسا بالاندماج وتمتع المهاجرين بكافة الحقوق وفقا للقوانين المحلية والدولية، فإن الظاهرة الأكثر إثارة للقلق تتعلق بالهجرة غير الشرعية أو السرية.

1.3.5. الهجرة السرية

لم تعد حالة الهجرة السرية في المغرب تعكس الصورة التقليدية التي كانت سائدة في بداية التسعينات والتي كانت تتميز بهيمنة المحاولات المعزولة التي كان يقوم بها مواطنون مغاربة، وقد أصبحت عمليات الهجرة السرية تعتمد على شبكات منظمة ومهيكلة حول شبكات متداخلة تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه.

2.3.5. تهجير المغربيات لأغراض مشبوهة

قدر تقرير اسباني صدر في أواخر 2011 أن عدد ممارسات الدعارة من المغربيات، بأزيد من 30.000 فتاة. وأشار التقرير إلى أن تجارة الجنس في اسبانيا، تعود على أصحابها ب 18000 مليون أورو سنويا، في حين ذكرت تقارير أخرى إلى أن 90% من عاهرات اسبانيا، من المهاجرات وتشكل المغربيات من هذه النسبة رقما مهما: 26% من المهاجرات المغربيات يمارسن الدعارة ببرشلونة، و32% من المغربيات يمارسنها في مدريد. وذهبت بعض الإحصائيات إلى أن أكثر من 36% يعرضن أنفسهن بنسبة أكبر للأمراض المتنقلة جنسيا. بالمقابل، حذرت أصوات حقوقية من استغلال المغربيات في دعارة الملاهي الليلية بمدينة سبتة المحتلة، والجنوب الاسباني.

وتهجر المافيا الدولية المشار إليها المغربيات إلى تركيا تحت غطاء السياحة، وبعد دخولهن إلى التراب التركي تستغللن في الدعارة في دور مخصصة لذلك بمنطقة "لاليلي" بإسطنبول أو يهجرن إلى اليونان وقبرص بطرق غير شرعية للاشتغال في

الدعارة وكذلك في تسجيل أشرطة إباحية تبث على قنوات إباحية مقراتها في الجزيرة القبرصية ومدن يونانية.

كما أن العديد من الدول من بينها لبنان وسوريا والأردن ودول الخليج رحلت خلال السنوات الأخيرة عشرات الفتيات المغربيات لاتهامهن بامتهان الدعارة والإقامة بطريقة غير شرعية فوق أراضيها[26].

3.3.5. هجرة الأفارقة: المغرب دولة عبور أو استقرار

أصبح المغرب، بحكم الموقع الجغرافي وإغلاق أوربا لحدودها بشكل محكم، ليس فقط بلد عبور، بل أيضا بلد استقبال لأفواج المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، مهاجرون حالمون بالفردوس الأوربي، يبتغون بالمملكة حظا من الحياة الدنيا، وأعينهم شاخصة على الشمال، القريب البعيد.

وتقر المنظمات الأممية المعنية بشؤون اللاجئين والهجرة بالصعوبة البالغة لحصر أعداد الأفارقة القادمين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الذين يختارون الاستقرار بالمغرب، في انتظار "الانقضاض" على الحلم الأوربي، سواء عبر ما تطلق عليه الصحافة العربية والعالمية "قوارب الموت" أو عبر تسلق السياج التي تحيط به السلطات الإسبانية مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين.

وتفيد ذات المنظمات أن الأغلبية المطلقة من هؤلاء المهاجرين تفد من أنغولا والسينغال والكونغو وكوت ديفوار وليبيريا وبلدان إفريقية أخرى. ومن المعروف أن أسبابا تتعلق بالحروب الطاحنة والنزاعات المسلحة، إلى جانب السياسات الليبرالية المتوحشة وتوالي سنوات الجفاف وغياب سياسات تنموية طموحة، معطوفة على

[26] http://www.bninsarcity.net

تدهور الاقتصاد وهشاشة البنيات التحتية، تدفع هؤلاء الأفارقة إلى خوض غمار هذه الرحلة الطويلة، والمخاطرة بكل شيء في سبيل دخول أي بلد أوربي.

وقدرت مديرة مكتب التنسيق للمتوسط التابع للمنظمة الدولية للهجرة، أن ما يقارب 2.000 شخص لقوا حتفهم خلال سنة 2011، أثناء سعيهم للوصول إلى الشواطئ الإيطالية فقط.

وفي هذا السياق، ذكر تقرير لصحيفة "لوموند" الفرنسية أعدته بالتعاون مع وكالة الصحافة الفرنسية، في نونبر 2011، أن حوالي 400.000 مهاجر تم منعهم من الالتحاق ببلدان الاتحاد الأوربي في العام الماضي).

6. الإسكان والتعمير

عرف المغرب خلال العقود الأخيرة العديد من التحولات، لعلّ أهمّها تنامي الظاهرة الحضرية واتساع حجم المدن أضعافا عديدة، ممّا نجم عنه العديد من المشاكل، وعلى رأسها مشكل السكن الاجتماعي الكثيف في الضواحي أو في المدن العتيقة. لكن، ومع إدراكها التام لحجم وخطورة الوضع فقد آثرت السلطات العمومية التركيز على مشكل السكن الاجتماعي الكثيف في الضواحي والمدن العتيقة.

1.6. المؤسسات الحكومية

1.1.6. الوكالات الحضرية

أصبحت سياسة التعمير وتهيئة المجال إحدى الركائز الأساسية التي تمكن الدولة من بلورة سياساتها التنموية، ويشكل التخطيط الحضري الهادف إلى التنمية المستدامة الضمان القوي لإنجاح سياسة التمدين. وحتى يتأتى للوكالات الحضرية التي تعنى بهذا الميدان لمواكبة دينامية التطور وتوسع المدن، بادرت الوزارة بدعم هذه المؤسسات وذلك بتعميم الوكالات الحضرية من أجل تغطية التراب الوطني حيث يبلغ عددها حاليا 26 وكالة بما فيها الوكالة الحضرية للدار البيضاء. فقد تم إحداث 6 وكالات

في سنة 2004 و5 في سنة 2006 بالإضافة إلى 31 ملحقة تعمل على تدبير ملفات التعمير وتقوم مقام الوكالة الأم. كما عمدت الوكالات على إحداث 103 شباك وحيد من أجل تبسيط المساطر وتقليص آجال دراسة الملفات وإبداء الرأي المطابق.

وبخصوص الجانب التمويلي، تعززت ميزانية الوكالات حيث ارتفعت الموارد من 200 مليون درهم سنة 2003 إلى 434 مليون درهم سنة 2010.

إلا أن هذه الجهود تبقى قليلة بالنظر للرهان الذي ينتظرها. فعوض أن تضطلع بالأدوار المنوطة بها في مجال التعمير والتنمية العمرانية، لا زالت اختصاصاتها خاضعة لنصوص تشريعية عمومية وغامضة.

إن القانون المنظم لهذه الوكالات، لا زال يتضمن عبارات عامة ولا يرقى إلى تحديد الدور الدقيق الذي يمكن أن تلعبه في مجالي التعمير والتنمية المجالية، ناهيك عن غلبة انشغالاتها اليومية المرتبطة بمراقبة تنفيذ القوانين والسعي لضبط ترشيد استعمال المجال الحضري والحد من الاستغلال العشوائي له على حساب البعد الاستراتيجي. إن تركيز هذه المؤسسات على المهمات المرتبطة بالمواطن مباشرة، والتي تتلخص في دراسة طلبات رخص التعمير (رخصة البناء، رخصة التجزئة، رخصة إقامة المجموعات السكنية، رخصة التقسيم، استفادة المشاريع الاستثمارية من استثناءات في مجال التعمير، زجر المخالفات،...)، جعل حصيلة مردوديتها في المهمات الأساسية الأخرى ضعيفة مما يقلل من أهميتها المؤسساتية.

إن هوية الوكالات الحضرية تواجهها إشكالية التذبذب في استمرارية تطوير مهماتها. مما جعلها في النهاية تواجه اليوم إشكالية تموقعها الإستراتيجي داخل مجالات مؤسساتية وأخرى ترابية متفاعلة. وهذا الأمر، يفرض إعادة التفكير في هويتها ودورها بارتباط مع الأدوار الجديدة للدولة في المجالات الترابية وعلاقتها مع الجماعات والسياسات المحلية. تحتاج هذه الوكالات إلى نظام أساسي جديد يمكنها من فرض الاعتراف بها كفاعل أساسي في الدراسات الحضرية.

2.1.6. مجموعة التهيئة "العمران"

تعتبر مجموعة «العمران» الدراع العملي للسياسات الحكومية في مجال الإسكان. فقد تشكلت المجموعة سنة 2004 من خلال اندماج ثلاث شركات عمومية متخصصة، وهي "الشركة الوطنية للتجهيز والبناء" و"الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق" وشركة "التشارك"

ويندرج تكوين مجموعة «العمران» ضمن السياسة الجديدة للدولة في المجال العقاري والسكني، التي تتجه إلى تخلي الدولة عن قطاع البناء لفائدة القطاع الخاص، وتخصصها في تهيئة وتجهيز الأراضي العمومية وتجزئتها وتفويتها للقطاع الخاص من أجل تطويرها.

ويقدر الرصيد العقاري الذي أوكلت الدولة إدارته لمجموعة «العمران» في إطار هذه السياسة بنحو 15,8 ألف هكتار، أكملت منها إنجاز 5,4 ألف هكتار، ويوجد منها 1,5 ألف هكتار في طور الإنجاز.

2.6. البرامج الحكومية

1.2.6. السكن الاجتماعي والعجز المسجل

إن أزمة السكن في المغرب لم تجد بعد طريقها إلى الحل نتيجة للسياسة التي تتبعها الدولة في معالجة هذا الملف. ولا زالت معضلة العجز في هذا الميدان تتفاقم وبأرقام مهولة، فقد اعتبرت مجموعة من التقارير ومن بينها تقرير منظمة الوسيط حول قطاع السكن أن العجز في هذا القطاع وصل 80.000 وحدة سكنية سنويا في الوقت الذي أعلنت فيه الوزارة الوصية أنه سوف يتم إنتاج 150.000 وحدة سكنية سنويا، و بقيت وثيرة الإنتاج مستقرة في 70.000 وحدة سكنية.

فخلال سنتي 2010 و2011، وفي إطار برامج السكن الاجتماعي، لم تنجز الدولة إلا 110.000 وحدة سكنية مخصصة للسكن الاجتماعي ذو التكلفة 250.000

درهم، أما بالنسبة للمنتوج الاجتماعي ذو التكلفة 140.000 درهم و خلال 3 سنوات لم تتمكن الدولة إلا إنتاج 45.000 وحدة سكنية، هذا ما يبين ضعف الدولة في التعامل مع أزمة السكن المتزايدة سنة بعد أخرى.

وفي هذا السياق، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- لقد أثبت منتوج السكن الاجتماعي محدوديته، لأنه لا يمكن لعائلة مكونة على الأقل من 4-5 أفراد أن تسكن في شقة لا تتعدى مساحتها 50 متر مربع وبثمن 250.000 درهم أي 5.000 درهم للمتر المربع وهو ثمن باهض جدا إن كنا نتحدث عن السكن الاجتماعي، حيث تم اعتماد دفتر تحملات لا يستجيب للحد الأدنى للعيش الكريم، فمساحة 50 متر مربع وكما جاء في هذا الأخير تحتوي على الأقل على غرفة كبيرة بمساحة 9 متر مربع وغرفة صغيرة بمساحة 7 متر مربع وصالون بمساحة 12 متر مربع و مطبخ بمساحة 5 متر مربع وحمام، أما الصنف الثاني من هذه الشقق حسب نفس دفتر التحملات فلا يحتوي إلا على غرفة واحدة و صالون ومطبخ وحمام؛
- أصبح هذا النوع من السكن يولد تشوهات عمرانية غيرت من معالم المدن وشوهت الطابع المعماري للأحياء عبر تشييد مجموعة من الصناديق تقطن بها الآلاف من الأسر مما نتج عنه كثافة سكانية مهمة، الشيء الذي لن تتحمله البنيات التحتية من صرف صحي وماء وكهرباء وكذا غياب التجهيزات الأساسية من مدارس ومستشفيات ومساجد ففي الوقت الذي كان فيه المواطن البسيط يتطلع لسكن يضمن له ولأسرته عيشا كريما أصبح يعيش كابوسا في هذه المساكن؛
- لتبرير فشلها في تدبير ملف السكن الاجتماعي، تسوق الدولة مبرر غياب الوعاء العقاري الذي يعيق إنجاز هذا البرنامج، وهو كذلك مبرر يعطي الضوء الأخضر للخواص للزحف على الأراضي المجاورة للمدن لإقامة

مشاريعهم. فمعظم هذه الأراضي فلاحية يملكها الخواص أو هي في ملكية الدولة حيث يتم تفويتها لمافيا العقار بأثمنة زهيدة تذر عليهم أرباحا كبيرة. وبالرجوع للكيفية التي يتم بها الترخيص لهذه المشاريع فمعظمها يتم عن طريق ما يسمى بالإستثناء في ميدان التعمير .

ويبقى المستفيد الأكبر من أزمة السكن بالمغرب، هي مافيا العقار وبعض المنعشين العقاريين المحسوبين إما على الدولة المتمثلة في شركة العمران أو على بعض الشخصيات النافذة في المغرب مثل الشركة العامة العقارية (CGI) التابعة للشركة الوطنية للاستثمار (SNI) والتي تجني أرباحا طائلة من هذه البرامج، حيث تقدر نسبة الأرباح ب 30% من ثمن الوحدات السكنية المنجزة في إطار ما يسمى بالسكن الاجتماعي.

بالموازاة مع هذا العجز الدائم، قدرت قيمة المساكن الفارغة بأكثر من 360 مليار درهم بما مجموعه 1.000.000 وحدة سكنية فارغة وهذا نتيجة عدم تدخل الدولة لفرض ضريبة على هذه المساكن الفارغة.

2.2.6. برنامج معالجة السكن المهدد بالانهيار والسكن العشوائي

في غياب سياسة ناجعة للدولة لمحاربة ظاهرة الدور الآيلة للسقوط، ما زال هذا البرنامج يتخبط في مشاكله و ما زالت هذه البنايات تحصد أرواح الآلاف من المواطنين خاصة بالأنسجة العتيقة حيث تقدر عدد البنايات المهددة بالانهيار 144.000 بناية تتوزع على 20 مدينة، وذلك حسب إحصائيات الوزارة الوصية على هذا البرنامج، وبخصوص نوعية هذه البنايات فيمكن تقسيمها إلى قسمين:

- بنايات في المدن العتيقة والقصور والقصبات؛
- بنايات الأحياء غير القانونية أو ما يسمى بالسكن العشوائي.

ففيما يخص القسم الأول والذي يضم البنايات الآيلة للسقوط بالمدن العتيقة فالرقم المصرح به بعيد كل البعد عن الإحصاءات الحقيقية الصادمة، فالإحصاءات التي اعتمدتها الدولة ترتكز فقط على عدد الدور التي يبلغ عنها أصحابها كونها مهددة بالانهيار .

أما القسم الثاني من هذه البنايات والمتمثل في السكن العشوائي، فوتيرته عرفت ارتفاعا مهولا خلال سنة 2010 وهو سكن شيد خارج إطار القانون كما تعرفه الدولة. فمدينة أكادير لوحدها تضم أكثر من 6.000 سكن عشوائي حسب إحصاءات وزارة الداخلية وكذلك المدن الأخرى مثل آسفي التي تضم أكثر من 5.000 سكن عشوائي إلى جانب مدينة طنجة ومكناس ومراكش وفاس ...

وبالرجوع إلى أسباب تفاقم هذه الظاهرة، نجد أنه وبدعم من السلطات والمنتخبين حيث يتم تشجيع وغض الطرف على هؤلاء المستفيدين كي يقوموا ببناء هذه المساكن وذلك بابتزازهم و نيل أصواتهم بالاستفتاء على الدستور كذا الانتخابات البرلمانية لسنة 2011.

3.2.6. برنامج "مدن بدون صفيح"

أعلنت الدولة عن تاريخ 2007 كآخر أجل لإعلان المغرب بلد بدون صفيح ، وبعد مرور 6 سنوات على هذا الإعلان لا زالت هذه الظاهرة تتفشى في مدننا ولا زال الصفيح يغزو المدن الكبرى رغم الدعم غير المسبوق الذي تقوم به الدولة لمحاربة أحياء الصفيح والذي يفوق 1,5 مليار درهم في السنة. وتميزت سنة 2011 كونها سنة بيضاء بالنسبة لمحاربة هذا النوع من السكن، حيث لم تتمكن الدولة من الإعلان إلا على مدينة واحدة صغيرة بدون صفيح (الجماعة الحضرية لعين تاوجطات التابعة لإقليم الحاجب). في الوقت الذي برمجت فيه الوزارة الوصية على هذا البرنامج 26 مدينة بعدد ناهز 98.430 أسرة وذلك حسب برنامج عمل هذه الوزارة الصادر في

أوائل 2011، وهذا يعتبر من بين مؤشرات فشل الدولة في التعاطي مع هذا الموضوع.

ويوضح الجدول التالي توقعات الإعلان عن مدن بدون صفيح خلال الفترة: 2011-2012

تاريخ الاعلان	عدد المدن المعنية	عدد الأسر	نسبة التقدم
2011	26 مدينة	98.430	%76.30
2012	17 مدينة	164.040	%54.50
المجموع	**43 مدينة**	**124.568**	**% 63**

المصدر: التقرير السنوي للبرنامج الوطني" مدن بدون صفيح" يناير 2011

إن فشل الدولة في تحقيق أهداف البرنامج التي تعهدت بها يكشف زيف تلك الشعارات، فبعد مرور 7 سنوات على انطلاق هذا البرنامج، لم يتم الإعلان إلا على 43 مدينة من أصل 85 مدينة مبرمجة أي بنسبة 50% و تظل هذه النسبة لا تعكس حقيقة الواقع بالنظر إلى حجم ومكانة تلك المدن المعلنة والتي هي في الواقع إما مدن صغيرة أو قرى كبيرة .

3.6. سياسة المدن الجديدة

لاقت هذه السياسة انتقادا لاذعا من المهتمين بالمجال بحيث أن هذه المدن الفلكية أقيمت على أراضي فلاحية خصبة في بعض الأحيان، دون أن تحدد لها وظيفتها في الشبكة الحضرية، إلا ما كان من أراضي جديدة مفتوحة في وجه السكن والتعمير مما يشكل خطرا داهما لتوسيع نطاق أزمة المدن.

كما كان من الأولى، الاهتمام بالمدن المتربولية التي أصبحت تشكل القطب الحقيقي للتنمية سيما وأن هذه المدن الجديدة لن تراوح وظيفتها كمأوى للشغيلة التي تعمل بالمدن الرئيسية مما ستؤدي إلى إضعافها وكسر ديناميتها الحضرية المستقطبة.

7. قطاع الصّحة

1.7. نظام المساعدة الطبية (RAMED)

1.1.7. الحق في الصحة أم تسهيل الولوج

لا يزال المغرب يعاني من الخصاص المهول على مستوى العرض الصحي، فالذين يتوفرون على حماية اجتماعية وتأمين صحي يعانون من البيروقراطية أمام إدارات التعاضديات ومؤسسات التأمين الصحي من أجل الحصول على موافقة تمويل للعلاجات أو الحصول على تعويضات ما تم صرفه مسبقا على الصحة، لأن منتجي العلاج لم يعودوا يطيقون تأخرات وعراقيل صرف المستحقات من طرف التعاضديات. فأصبح المريض يؤدي مسبقا للعيادات والمستشفيات في انتظار التعويض بالإضافة إلى تحمل فارق الأثمنة بين منتجي العلاج ومنظمات التمويل. وإذا كان هذا هو حال من يتوفر على تأمين صحي فكيف سيكون من لا حماية لديه في ظل سياق دستوري لا يضمن الحق في الصحة ويتحدث فقط عن تسهيل الولوج.

وتقترح الدولة المغربية على فقرائها ومعوزيها قانون التغطية الصحية الأساسية من أجل تغطية حاجيات ما يزيد عن ثمانية ملايين مواطن ممن يعانون الحرمان. ويهدف هذا القانون المتعلق بمدونة التغطية الصحية الأساسية إلى إحداث:

- تأمين إجباري أساسي عن المرض قائم على مبادئ وتقنيات التأمين الاجتماعي لفائدة الأشخاص المزاولين نشاطا يدر عليهم دخلا والمستفيدين من المعاشات وقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والطلبة؛
- نظام للمساعدة الطبية قائم على مبادئ المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني لفائدة السكان المعوزين.

هذا التصنيف المعتمد لتمرير حكاية الأداء الجزئي من طرف الأقل فقرا يؤذن منذ البداية بنهاية عهد الخدمات المجانية إن كانت هناك مجانية أصلا.

2.1.7. المرحلة التجريبية

انطلق مشروع نظام المساعدة الطبية بجهة تادلة أزيلال ليمكن 420.000 من ساكنة الجهة من الفئات الفقيرة والهشة، من الولوج إلى العلاجات الأساسية في المراكز الصحية والمستشفيات العمومية وفقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.08.177 الصادر في 28 رمضان 1429 (29 شتنبر 2008) بتطبيق مقتضيات الكتاب الثالث من القانون رقم 65.00 المتعلق بنظام المساعدة الطبية (الجريدة الرسمية عدد 5672، 9 أكتوبر 2008)، الذي ضبط معايير تحديد الأشخاص المستفيدين من طرف لجن إقليمية ومحلية تمثل وزارة الصحة، وزارة الداخلية وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الفلاحة وإدارة الإنعاش الوطني.

هذا المرسوم يحدد ، بالإضافة إلى مسالك الولوج إلى العلاجات الأولية والاستشفائية، المستفيدين بحسب مستويات عيش الأشخاص الموجودين في وضعية الهشاشة وغير الخاضعين لأي نظام للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وغير المتوفرين على الموارد المالية الكافية لمواجهة النفقات المترتبة عن العلاجات الطبية هم وأزواجهم وأولادهم غير المأجورين الموجودون تحت كفالتهم والبالغون 21 سنة على الأكثر. ويمكن تمديد هذا السن إلى حدود 26 سنة في حالة متابعة الدراسة، شريطة إثبات ذلك وأولادهم المعاقون بغض النظر عن سنهم، والذين يستحيل عليهم بصورة كلية ودائمة القيام بعمل مأجور على إثر إصابتهم بعجز جسدي أو ذهني.

ويستفيد من الخدمات المضمونة برسم المساعدة الطبية أيضا الأطفال الذين مع الأشخاص المستفيدين المشار إليهم أعلاه، والذين يوجدون تحت كفالتهم الفعلية التامة والدائمة شريطة الإدلاء بما يثبت ذلك، طبقا لما تنص عليه المادة 117 من القانون 65.00

3.1.7. نتائج وتقييم التجربة

عرف المشروع صعوبات كبيرة عند محاولة تطبيقه واصطدم بالبنية التقليدية لوزارة الداخلية عبر الشيوخ والمقدمين والقياد حيث لوحظ أن شهادة الاحتياج التي تعتبر ركن الزاوية في الملف تمنح دون التقيد بشروط الأهلية. ونتيجة لذلك شهدت منطقة تادلة أزيلال

التي جربت فيها المساعدة الطبية حملة من الاحتجاجات من طرف بعض المواطنين بسبب التماطل في منح الملفات وحصول بعض الناس على بطاقة التغطية الصحية بالرغم من توفرهم على أملاك كثيرة واستفادة التجار الكبار من بطاقة التغطية. وبالمقابل، يوجد معدومون حرموا من البطاقة.

أظهرت تجربة تادلة أزيلال (2008) محدودية هذا النظام، ففي الوقت الذي كانت تستهدف 420.000 معوز لم تصل إلا إلى 34.333 مستفيد رغم تركيز الجهود من أجل إنجاح هذه التجربة. وقد كانت توقعات وزارة المالية أن تكون مساهمة المستفيدين من هذا النظام في حدود خمسة ملايين درهم، لم يتم التوصل إلا إلى مساهمة لم تتجاوز 300 ألف درهم، وهو ما يعني أن التوازن المالي المتوقع لنجاح التجربة لم يتم بلوغه في حدوده الدنيا، فكيف سيكون الأمر بالنسبة لتعميم التجربة وطنيا بناء على نفس التوقعات المالية التي أعدتها مكاتب للدراسات؟

4.1.7. انطلاق إجراءات تعميم التغطية التكميلية

أضحى غياب تعميم التغطية الصحية الشماعة التي يعلق عليها مسؤولو القطاع الصحي الكثير من المشاكل التي يعاني منها المواطن كنقص الدواء والأسرة في المستشفيات وجودة الخدمات ونقص التمويل. واعتبر الكثير أن نظام المساعدة الطبية سيكون العلاج الأنجع. وبذلت التدابير وأعطيت الوعود الكثيرة من أجل التعميم. وقد أعطي موعد لتعميم النظام مع بداية سنة 2010، لكن شيئا من ذلك لم يحدث.

وبعد تأخر سنتين على هذا الموعد بدأت في شهر مارس 2011 أولى إجراءات مسلسل التعميم بإحداث ثلاث لجان تقنية تسهر على سير الأشغال التحضيرية لتعميم نظام المساعدة الطبية وهي: اللجنة المكلفة بتحديد الشريحة المستهدفة، واللجنة المكلفة بمقتضيات الولوج إلى العلاجات، وكذا اللجنة المكلفة بالتدبير والحكامة وتمويل نظام المساعدة الطبية.

هذا ومن أجل تأهيل الموارد البشرية من أجل تدبير خدمات راميد داخل المؤسسات

الصحية، انطلق في شهر مارس 2011 برنامج تكويني لفائدة مهنيي الصحة. وقد قدرت الاعتمادات المرصودة لهذا البرنامج ب 8.500.000 درهم، تشمل تكوين 5100 من الأطر الصحية ويشمل برنامج التكوين مجموعة من المواضيع التي تهم بالأساس تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية الأساسية، وخاصة منها تنظيم الاستقبال ومسالك العلاج داخل شبكة المؤسسات الصحية.

5.1.7. عقبات التعميم

مضت سنتين على موعد تعميم نظام المساعدة الطبية ولا يزال أمر التفعيل بعيد المنال رغم الوعود الرسمية و يرجع ذلك للاعتبارات التالية :

- غياب الإرادة السياسية والاهتمام الفعلي بالمنظومة الصحية بشكل عام والبنية التحتية للصحة في المغرب بشكل خاص؛
- ضبابية مصادر تمويل متطلبات نظام المساعدة الطبية ناهيك عن كلفة تجهيز وتهيئة البنية التحتية خاصة وأن أغلب المستشفيات توجد في حالة مزرية ويزيد عمرها عن 30 سنة؛
- شكوك حول قدرة وزارة الداخلية على مسايرة هذا المشروع نظرا للاعتبارات السالفة الذكر ولنتائج تجربة بني ملال ونظرا خاصة أنها المرخص الأساس في المشروع، وصاحبة القرار في تحديد من لهم الحق في الحصول على بطاقة التغطية الصحية؛
- شكوك حول قدرة الوكالة الوطنية للتأمين الصحي على إصدار بطاقات المساعدة الطبية في الوقت المحدد (ثلاثة أشهر) نظرا لنقص الموارد البشرية لديها، ولعل العوائق التي وجدتها في جهة تادلة أزيلال لخير دليل على صعوبة التعميم على الصعيد الوطني؛
- عدم جاهزية أغلب المستشفيات لتطبيق نظام المساعدة الطبية؛
- غياب بنية تحتية متكاملة تتطلبها تعميم نظام المساعدة الطبية؛

- قلة الموارد البشرية والطاقات المؤهلة في المستشفيات؛
- التفاوت الكبير على مستوى الوضعية الصحية بين الوسطين الحضري والقروي وبين الجهات؛
- غياب عدد كبير من الأدوية المشمولة بنظام المساعدة الطبية؛
- صعوبة تحديد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية يشكل عائقا، نظرا للوضعية المادية الهشة للكثير من الشرائح والتي لا تصنف في البداية كشريحة مستفيدة ولكن مرورها ببعض الأزمات الاقتصادية يدخلها في خانة الفقر دون الاستفادة من النظام؛
- عدم إشراك المهنيين والنقابات في بداية صياغة أسس نظام المساعدة الطبية يقلل من مساهمتهم في إنجاح المشروع؛
- عدم إشراك القطاع الخاص يقلص خيارات العلاج.

2.7. تدبير النفايات الطبية والصيدلية

إن تدبير النفايات الطبية و الصيدلية يندرج تحت إشكالية تدبير النفايات بشكل عام، كما يشكل أحد التحديات المحورية التي تواجهها المنظومة الصحية، نظرا لخطورة هذه المخلفات على الصحة العامة، وآثارها السلبية على الوسط البيئي، واعتبارا لطبيعة العناصر المتنوعة التي تدخل في تكوينها، والتي قد تشمل المواد العضوية كما قد تهم المخلفات الكيماوية المحتوية على المعادن الثقيلة. ولعل خطورة هذه النفايات، يجعل من اعتماد منهجية ناجعة لتدبيرها، إحدى الأولويات لكل منظومة صحية تحترم نفسها وتروم الحفاظ على الصحة العامة

1.2.7. الإطار القانوني

عانى تدبير النفايات الطبية والصيدلية من مشكل الفراغ القانوني لمدة طويلة، على الرغم من أن المغرب صادق سنة 1995 على الاتفاقية الدولية "بال" المتعلقة بالنفايات الخطرة (1989)، حتى تم إصدار القانون رقم 00-28 (2006) والمرسوم رقم 2-09-139

.(2009)

ويتعلق القانون رقم 00-28 بتدبير النفايات والتخلص منها، ويرمي إلى وضع الإطار التشريعي بهدف إيجاد حلول لمشاكل البيئة الناجمة عن النفايات بمختلف أنواعها وتحديد مسؤوليات الجهات المعنية بتدبيرها على المستويين الوطني والمحلي. وتتمثل أهدافه في الوقاية من خطر النفايات و التقليص من كميتها وخطورتها على البيئة ثم تنظيم جمع ونقل وتخزين ومعالجة النفايات والتخلص منها بطريقة عقلانية وإيكولوجية، ثم تشجيع تثمين النفايات من خلال التدوير. كما يهدف أيضا إلى التخطيط على المستوى الوطني والجهوي والمحلي في مجال التدبير والتخلص من النفايات وإخبار العموم بالآثار المضرة للنفايات ثم إجراءات الوقاية أو الحد من الآثار المضرة ووضع نظام مراقبة وزجر المخالفات في هذا المجال. كما يحدد هذا القانون مختلف أنواع النفايات كالنفايات المنزلية أو المماثلة لها ، والنفايات الهامدة والنفايات الفلاحية والنفايات النهائية والنفايات الصناعية غير الخطرة، والنفايات الخطرة والنفايات الطبية والصيدلية (المادة 38 إلى المادة 41). هذا فضلا عن المبادئ التي جاء بها القانون والتي يجب الالتزام بها كالتقليص من كمية وأضرار النفايات في المنبع وتزويد الإدارة بمعلومات حول خصائص النفايات ومنع إعادة تدوير النفايات لأجل إنتاج مواد تكون في تماس مباشر مع مواد غذائية ومنع حرق النفايات في الهواء الطلق والامتثال لنظام تدبير النفايات وتوفير النظافة والوقاية والتكوين للعمال.

2.2.7. إنتاج النفايات

تخلف المستشفيات العمومية حوالي 21.000 طن في السنة من النفايات الشبيهة بالنفايات المنزلية (والتي تشكل ما بين 75 و80% من الحجم الكلي لهذه النفايات)، وما يقارب 5000 طن من النفايات الخطيرة (والتي تمثل ما بين 10 و25% من نفس الحجم الإجمالي). ويصطلح عليها بنفايات أنشطة العلاجات ذات الخطر المعدي، كما نلاحظ أن هناك تفاوت بين المؤسسات الاستشفائية فيما يخص إنتاج النفايات بمعدل يتراوح بين

كيلوغرام واحد وأربع كيلوغرامات للسرير يوميا. وتجدر الإشارة إلى أهمية الفرز بين النفايات المنزلية والنفايات الطبية الخطيرة لأن كيلوغرام واحد من النفايات الطبية الخطيرة إذا اختلط مع طن من النفايات المنزلية سنصبح أمام طن من النفايات الخطيرة، وهنا تتضح الأهمية الجوهرية لعملية الفرز بين النفايات المنزلية والنفايات الطبية أو الاستشفائية الخطيرة خصوصا وأنها كلها تودع بالمطارح العمومية في بعض المناطق وهكذا تكون سببا في أمراض مكلفة جدا، وبالتالي، فإن مرحلة الفرز مهمة تسبق كل تقنيات المعالجة مهما كانت حديثة.

وقد أضحى من الواضح الآن بالمغرب أن مشكل النفايات الطبية يتمركز بالأساس مابين القنيطرة والجديدة (أكثر من 70% من المشاكل) لأن هناك جهات بالمغرب لا تنتج نفايات طبية كثيرة وهي جهات مازالت محرومة من تجهيزات التطبيب والأنشطة البشرية المنتجة وبذلك يتبين أن الكثافة السكانية في محور 250 كلم بين القنيطرة والجديدة هو السبب في هذه النسبة العالية من مشاكل النفايات .

3.2.7. التأثيرات الصحية والبيئية للنفايات الطبية

جميع الأشخاص العاملين في المؤسسات الطبية من أطباء وممرضين وعمال معرضون للإصابة بالأمراض بسبب النفايات الطبية، وكذلك المرضى وزوارهم بالإضافة إلى عامة الناس خارج تلك المؤسسات الصحية. فمخاطر هذه النفايات على المستويين الصحي والبيئي كبيرة جداً وللذكر وليس الحصر نذكر:

- **المخاطر الصحية:** تتجلى في التسمم والحروق الناجمة عن النفايات الكيميائية، والعديد من الأمراض المعدية التي تنتج عن بعض النفايات التي تحمل خطر العدوى. والكثير من أنواع السرطانات التي تنتج عن النفايات المسممة للخلايا والنفايات المشعة؛
- **المخاطر البيئية:** تشمل تلوث التربة والهواء والماء وغيرها.

4.2.7. تدبير معالجة النفايات

تتلخص إشكالية معالجة النفايات في ضعف طرق التدبير الملموس عن طريق منهجية تضمن جميع شروط السلامة الصحية. فعلى المستوى النظري، تعتمد الوزارة الوصية في تدبيرها للنفايات الطبية والصيدلية، على مجموعة من الإجراءات، التي تتعلق بتحسين فرز النفايات، باعتبارها مرحلة أساسية تتيح خفض كميات النفايات الخطرة، وتخفيض تكاليف التخلص الآمن منها، وكذا استعمال ألوان محددة للأوعية والأكياس الخاصة بهذه النفايات، من خلال تخصيص اللون الأحمر للنفايات المعدية، والأصفر للنفايات الحادة والقاطعة، والبني للنفايات الكيماوية والصيدلية، واللون الأسود للنفايات العامة كما يتم في هذا الإطار، الحرص على إبقاء الأوعية المحتوية على أكياس النفايات مغلقة بغية الحد من تسرب العدوى، وعدم ملء أكياس النفايات أكثر من ثلاثة أرباع حجمها للحيلولة دون انسكاب المحتوى، وكذا تخصيص أماكن لتخزين النفايات الطبية بمواصفات تقنية خاصة.

ومن جهة أخرى، ورغم اعتراف الوزارة في تدبيرها لهذه النفايات بمجموعة من المبادئ، والتي تفيد بأن منتج النفايات هو المسؤول من الناحية القانونية والمالية عن التخلص منها بطريقة آمنة، في إطار الاحترام الكامل لسلامة البيئة وكذا الامتثال لمبدأ تحمل المسؤولية، فإن التحدي الذي يواجهها في هذا المجال هو التطبيق الضعيف للمساطر وغياب وضعف التجهيزات الضرورية، فأحيانا لا توجد حتى الأكياس البلاستيكية، هذا فضلا عن قلة اعتماد عمليات للمعالجة التي تقوم على تقنيات التعقيم الكيماوي والتعقيم بالضغط؛ مما يجعل من تدبير النفايات الطبية يشكل قضية محورية تتطلب رؤية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار نوعية هذه النفايات وآثارها السلبية على المنظومة البيئية، مع ضرورة إيجاد السبل الملائمة للتخلص منها في إطار سليم يراعي المعطى الإيكولوجي والسلامة الصحية.

3.7. المصحات الخاصة

تعتبر منظومة المصحات الخاصة بالمغرب ركيزة أساسية بالنسبة لمجموع العرض الصحي، وذلك نظرا لعددها ومستوى تجهيزاتها التي تفوق نظيرتها في القطاع العمومي.

فمعظم زبنائها من الفئة الاجتماعية ذات الدخل المرتفع ومن الطبقة المتوسطة التي تتوفر على نظام التغطية الصحية. إلا أن هذه المنظومة تعتريها اختلالات ومشاكل بنيوية وتنظيمية ابتداء من القوانين المنظمة لعملها ومرورا بعلاقتها بمؤسسات التغطية الصحية إضافة إلى ضعف مستوى التمويل والإدارة.

1.3.7. العرض الصحي

يتوفر المغرب على ما يناهز 200 مصحة خاصة تحتوي على ما يقارب 6.500 سرير يشتغل بها حوالي 4.000 طبيب و4.000 من أطر التمريض والإداريين والمصالح التقنية. وتتميز بنشاطها وسرعة تداول المرضى على الأسرة الشيء الذي يجعلها أكثر مردودية من المستشفيات العامة.

- ✓ **تمويل المصحات الخاصة**

حسب القانون المنظم للمصحات الخاصة، لا يحق لغير الأطباء أن يستثمروا في المؤسسات الصحية، وبناء عليه فإن على الأطباء أن يتكلفوا عناء التمويل، سواء باللجوء إلى مدخراتهم الخاصة أو الاقتراض من المؤسسات المالية. ونظرا للتكلفة العالية التي يتطلبها إنشاء وتجهيز مصحة خاصة يتم اللجوء غالبا إلى شراكة مساهمة بين مجموعة من الأطباء لإنشائها وغالبا ما تكون من الحجم المتوسط.

- ✓ **استخلاص الأتعاب**

إن المرضى الذين يتوجهون إلى المصحات الخاصة ولا يتوفرون على نظام للتأمين الصحي يؤدون فاتورة علاجهم بشكل مباشر. أما المرضى الذين يدخلون في إطار المساعدة الطبية فلا تخول لهم بطاقة الانخراط الحق في الاستفادة من الخدمات الصحية داخل المصحات الخاصة. أما المرضى الذين يتوفرون على التغطية الصحية وينتمون إلى الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي أو لمؤسسات التأمين الخاص بالنسبة للمهن الحرة يؤدون واجب استشفائهم على أن يتم تعويضهم حسب نسب التغطية من

المؤسسة المؤمنة على أن يتحمل المريض ثقل الفارق.

2.3.7. مشاكل القطاع

إن غياب سياسة صحية واضحة من الوزارة الوصية على القطاع الصحي بشكل عام يمثل جوهر الإشكالية باعتبارها هيأة منظمة للقطاع. ومن مهامها ضبط العلاقة التي تربط كافة مكوناته والمقصود بهم المستفيدون ومقدمو الخدمات الصحية والممولون أي التعاضديات وشركات التأمين. فعدم انسجام هذه المكونات أدى إلى عدة مشاكل نذكر منها:

- ✓ **الفراغ القانوني**

تعود معظم التشريعات في هذا المجال إلى فترة الستينات ولا تواكب التطور والحاجيات التي يعرفها القطاع، ومن بينها مثلا ضبط العلاقات بين أرباب ومؤسسات التأمين الصحي والعلاقة بين المرضى والمصحات وقانون الشغل وآليات مراقبة جودة الخدمات الصحية وتفعيلها.

- ✓ **نظام ضريبي جائر**

بالرغم من دورها الاجتماعي، فإن المصحات الخاصة تعتبرها الدولة كمؤسسات تجارية وتخضعها لنظام ضريبي يفوق أحيانا القطاعات الاقتصادية الأخرى بما في ذلك الضريبة على الدخل والضريبة التجارية والضريبة على القيمة المضافة وضريبة الأرباح، ناهيك عن التعريفة الجمركية التي تعتمدها الدولة فيما يخص استيراد المعدات الطبية مما يزيد في ارتفاع فاتورة الاستشفاء.

هذا السلوك يعتبره أرباب المصحات الخاصة حيفا ضدهم من طرف الدولة، حيث تعتمد سياسة الإعفاء الضريبي الجزئي أو الكلي بالنسبة للمستشفيات العمومية والمؤسسات الصحية المصنفة غير الربحية الشيء الذي يجعل القدرة التنافسية للقطاع الخاص على المحك.

✓ **قلة الأطر التمريضية المتخصصة**

تشكل هذه الفئة دعامة أساسية لضمان السير العادي للمصحات، ونخص بالإشارة التقنيين في مجال التخدير والإنعاش والأشعة والتوليد وغالبا ما يتم اللجوء إلى موظفي القطاع العام لسد هذا الخصاص رغم الفراغ القانوني في علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص. فواقعية التداخل التقني أصبحت معطى لا يمكن تجاهله، بل ينبغي تنظيمه في إطار من الشفافية.

✓ **قلة الأطر الإدارية**

نظرا للتطور الذي عرفه حجم المصحات الخاصة، بات من الضروري الاستعانة بالأطر المتخصصة في مجال إدارة المؤسسات الصحية التي تسند لها مهام المحاسبة وتنظيم العلاقة مع مؤسسة التأمين الصحي وتدبير القطاع اللوجستيكي وكذا مهام التخطيط الاستراتيجي والاقتصادي، ويتم سد هذا الخصاص بأطر صغيرة يتم تكوينها ميدانيا نظرا لكون تكوين الإداريين تحتكره المؤسسات الحكومية ولا يكفي حتى لسد حاجياتها

✓ **تسعيرة الاستشفاء**

تعتبر هذه النقطة محط خلاف واسع وجدل كبير بين أرباب المصحات الخاصة والمؤسسات المالية المؤمنة، ذلك أن الأولى ترى أن حجم التعويضات لا يرقى بتاتا إلى تكلفة العلاج والتي تشهد ارتفاعا مضطردا تمليه مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي وكذلك التكوين المستمر الذي يجب أن تخضع له الأطر الطبية لمواكبة المستجدات الحديثة. بينما تشتكي المؤسسات المالية من ضعف الاشتراكات والمداخيل بما لا يسمح لها بتلبية جميع الطلبات. وعليه، فإن المريض هو من يتحمل الفارق بين سعر الاستشفاء كما يطلبه المعالجون وما تستطيع دفعه منظمات التأمين الصحي.

✓ **الطابع التجزيئي للمصحات الخاصة**

من بين المشاكل التي يعاني منها قطاع المصحات الخاصة هو غلبة الطابع التجزيئي على مؤسساتها، إذ قلما نجد مصحة خاصة ترقى إلى مستوى مستشفى يضم جميع

التخصصات ويوفر خدمات متكاملة بما في ذلك المستعجلات والمداومة والأشعة والفحوصات البيولوجية وتكتفي جل المصحات بقاعة للجراحة ومصلحة للاستشفاء.

ولا ننسى التأكيد على المكانة التي تحتلها منظومة المصحات الخاصة لمساهمتها في تلبية طلب شريحة واسعة من المواطنين ومساهمتها الجزئية في التنافسية والجودة والتكوين على التقنيات الحديثة رغم الاختلالات التي تعاني منها ضمن الإطار العام غير المشجع لممارسة مهنة الطب بالمغرب.

4.7. الصيدلة والصناعة الدوائية

1.4.7. الصيدلة

لا زال قطاع الصيدلة بالمغرب يواجه تحديات كثيرة، فمن جهة وجد تقرير مجموعة بوستن للاستشارة (BCG) حول ثمن الدواء بالمغرب وما تمخض عنه من توصيات مهنيي القطاع ضالته في رفوف وزارة الصحة خاصة إذا علمنا أن القانون المنظم لتحديد ثمن الدواء يرجع إلى سنة 1969، ومن جهة أخرى يجمع جل مهنيي القطاع على أن المغرب لم ينعم بعد بسياسة دوائية شاملة أضف إلى ذلك أن مجموعة من المراسيم التطبيقية التي تخص مدونة الدواء و الصيدلة لم تر النور بعد.

كما تميزت سنة 2011 بصدور تقرير لمجلس المنافسة حول تنافسية قطاع الصناعة الدوائية بالمغرب الذي خلص إلى وجود اختلالات كثيرة في هذا المجال.

غير أن سنة 2011 عرفت رفع ميزانية شراء الدواء المخصصة من طرف الوزارة للقطاع العام حيث وصلت إلى 1,5 مليار درهم. كما أن الإدارة الأوروبية لجودة الدواء جدّدت اعترافها بمصداقية المختبر الوطني لمراقبة الدواء بالمغرب سنة 2011 .

فيما يخص الهيأة الوطنية للصيادلة، فقد أثير حولها نقاش كبير لأن الظهير رقم: 453 .75.1 الذي يؤطر عملها يعود إلى 17 دجنبر1976، حينها كان عدد الصيادلة لا يتجاوز 300 صيدلي، أما الآن فالعدد يفوق 10.000 صيدلي.

فقد أضحى هذا الإطار التنظيمي عاجزا تماما عن مسايرة تقدم المهنة بالمغرب لأن عمر الظهير المعمول به 35 سنة والهيأة بشكلها الحالي تقصي مكونات مهمة كصيادلة القطاع العام والصيادلة العسكريين والصيادلة الأساتذة والصيادلة الأجانب ... كما أن الهيأة لم يعد بمقدورها تغطية وتمثيل جميع الصيادلة سواء من ناحية العدد أومن ناحية التوزيع الجغرافي.

ورغم أن مدونة الدواء والصيدلة (قانون 04-17) الجديدة من خلال مرسوم 9 يوليوز 2008 أعطت للهيأة الوطنية 46 مهمة ومهام جديدة لكن الخصاص كبير في الطاقات مما يعيق السير العادي للمهنة وللخروج من هذا المأزق التنظيمي، ينبغي إعادة هيكلة الهيأة جهويا مما يسمح بتجاوز العقبات سالفة الذكر وتمثيل أشمل لمكونات المهنة تماشيا مع سياسة القرب التي تمكن من فعالية أكثر.

2.4.7. الصناعة الدوائية بالمغرب

- ✓ **الصناعة الدوائية في أرقام**

عرف المغرب ولادة الصناعة الدوائية خلال الستينات من القرن الماضي. وتعرف حاليا الصناعة الدوائية بالمغرب وجود 40 وحدة صناعية وتحتل المرتبة الثانية قاريا بعد جنوب إفريقا حيث تنتج 280 مليون وحدة دوائية في السنة وبرقم معاملات يناهز 10 مليار درهم. والتي توافق معاييرها مقاييس الجودة العالمية حيث صنفت الصناعة الدوائية بالمغرب من طرف منظمة الصحة العالمية ضمن المجموعة الأوروبية من حيث جودة منتوجاتها. وقد عرفت سوق الأدوية بالمغرب تطورا مهما حيث انتقل من إنتاج 15% سنة 1960 إلى 80% إبان الثمانينات ثم تراجع بعد ذلك لتبلغ نسبة الإنتاج المحلي 65% من الحاجيات الداخلية ويستورد الباقي من الخارج وخصوصا من فرنسا التي تستحوذ على نسبة 40% من نسبة الأدوية المستوردة. كما أن المغرب يصدر تقريبا 10% من صناعته إلى أوربا وإفريقيا وهي نسبة قليلة مقارنة مع بعض الدول كمصر والأردن وتركيا. وتوفر هذه الصناعة حوالي 40.000 منصب شغل.

✓ **الأصناف الدوائية الأكثر مبيعا**

تحتل أدوية الجهاز الهضمي والاستقلاب المرتبة الأولى بنسبة 17,8% (métabolisme) تليها أدوية التعفنات ب 17,3% وفي المرتبة الثالثة أدوية الجهاز العصبي المركزي ب11,1% وفي المرتبة الرابعة أدوية القلب والشرايين التي ستحتل مرتبة متقدمة مستقبلا بسبب شيخوخة الساكنة وارتفاع ظاهرة القل.

✓ **الأدوية الجنيسة**

تعتبر الأدوية الجنيسة ذات أهمية قصوى في السياسة الدوائية حيث تلعب دورا هاما في ولوجية العلاج والتغطية الصحية كما تلعب دورا استراتيجيا في تطوير وتأهيل القطاع إلا أن نسبتها في السوق المحلية الى حدود سنة 2011 لا تتجاوز 26% وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع الدول المتقدمة كفرنسا التي تصل فيها النسبة إلى أكثر من 40%.

✓ **معيقات تطور الصناعة الدوائية**

يواجه قطاع الصناعة الصيدلية بالمغرب عدة إكراهات أهمها:

- **ضيق السوق المحلي** : حيث لا يتعدى استهلاك الفرد من الدواء 380 درهم سنويا، ويمثل هذا الضيق حاجزا كبيرا أمام إمكانية اللجوء لاقتصاديات الأحجام التي تمكن من رفع الإنتاج وخفض السعر؛
- **ضعف التصدير** : حيث لا يتجاوز نسبة 10% من الإنتاج الوطني نظرا للمنافسة العالمية الشديدة في هذا الميدان؛
- **ضعف التنافسية:** كشف هذا الأمر تقرير لدراسة قام بها مكتب الدراسات (SIS–consultant) في نهاية 2011 لفائدة مجلس المنافسة، حيث أبرز أن أربع شركات الأولى فقط من بين 40 شركة تشتغل في هذا القطاع تستحوذ على 44% من حصة السوق وتتحكم الست شركات الأولى في 64% و20 الأولى في حوالي 95% . وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات حسب التقرير المعادلة الصعبة في سوق الدواء بالمغرب بسبب الضغوط التي تمارسها على المتدخلين

في الصناعة الدوائية، خاصة فيما يتعلق بتحديد الأسعار. بالإضافة إلى هذا، كشف تقرير مجلس المنافسة عن عدة خروقات كلجوء المصانع التي تنتج الأدوية الأصلية إلى عرقلة إنتاج و تطور الأدوية الجنيسة بالإضافة إلى مجموعة من التجاوزات المالية كالتهرب الضريبي وتحويل الأرباح بطرق غير مشروعة إلى الشركات الأم خارج المغرب و التلاعب في الحسابات.

وأخيرا، يؤاخذ على قطاع الصناعة الدوائية بالمغرب محدوديته واقتصاره في الغالب على إعداد الدواء والتعليب واعتماده بشكل شبه تام على الاستيراد، حيث يستورد جل المواد الأولية ووسائل التعليب، هذا بالإضافة إلى ضعف العلاقة بين قطاع الصناعة ومجال البحث العلمي الجامعي. كما أن معظم الأدوية الجنيسة هي غير مجنسة بالمغرب. كذلك يعاني القطاع من ضعف دعم الدولة مقارنة مع الجارتين الجزائر وتونس مما يتسبب في غلاء سعر الدواء. زد على ذلك التخوف الذي يسود لدى العاملين في القطاع جراء الاتفاقيات التجارية المبرمة مع مجموعة من الدول وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية والتي قد تؤثر سلبا على إنتاج الأدوية الجنيسة بالمغرب.

5.7. وضعية تحاقن الدم بالمغرب

1.5.7. الدم مادة حيوية للأمن الصحي

يعتبر الدم ومشتقاته مواد حيوية لا يمكن صنعها، وهي ضرورية للأمن الصحي، إذ بواسطتها يمكن إنقاذ الكثيرين من الموت المحقق وبفضلها يتم تحسين حياة العديدين من المرضى الذين يحتاجون للدم ومشتقاته. وبدون وجود دم يفارق الكثيرون الحياة حتى داخل المؤسسات الصحية المجهزة، ولو بوجود الأطر الصحية المدربة، فنزيف حاد مثلا لا ينفع معه إلا حقن الدم، وإلا فالنتيجة معروفة.

ففي المغرب حيث حوادث السير مرتفعة، خلال سنة 2011 تم تسجيل 4066 حالة وفاة و12500 من الضحايا، وهي أرقام تطرح السؤال حول الحالات الممكن تفادي موتها عبر التحاقن في مسرح الحادثة أو في الطريق إلى المستشفى، وهي أرقام أيضا تأشر على

حجم التدخل الطبي التحاقني الاستعجالي المفترض من أجل التقليص من حالات الوفيات في الحوادث وبشكل يغطي مختلف جهات المغرب حيثما تواجدت الشبكة الطرقية . وإذا أضفنا إلى ذلك حالات وفيات الأمهات التي تنتج عن الأنزفة يتضح مدى أهمية توفير الدم الكافي في بلدنا في الوقت المناسب لحماية أرواح الناس، وتتضح أهمية ومركزية الأمن التحاقني في كل سياسة صحية وطنية والذي لا يعني شيئا غير السهر على توفير الدم ومشتقاته لكل شخص يحتاجه في الوقت المناسب وبشكل آمن وبثمن معقول وبكميات كافية.

2.5.7. تطور بطيء

والمغرب، كغيره من بلدان المعمور، حاول تطبيق سياسته التحاقنية منذ عهد الحماية وإلى الآن بالامكانات المتاحة التي تتسم بالضعف عموما لضعف الميزانيات المرصودة للصحة برمتها، والتي تعتمد على المساعدات الدولية بالأساس. وقد توزعت شبكة ومؤسسات التحاقن وتطورت بالموازاة مع المستشفيات من حيث العدد والتوزيع الجغرافي وبضغط من ارتفاع الاحتياجات للتحاقن لتوفير الخدمات الضرورية لتأمين التدخلات الاستعجالية والعمليات الجراحية والقيصرية وغيرها من الحالات التي تحتاج إلى الدم ومشتقاته كأمراض الدم والسرطانات والقصور الكلوي ...

إن وضعية مراكز التحاقن لا تنفصل ولا تختلف كثيرا عن وضعية المستشفيات بالمغرب، سواء على مستوى المشاكل ذات الطبيعة التنظيمية البيروقراطية أو مشاكل التمويل والتجهيز وضعف الأرصدة والتجهيزات وغياب الصيانة المستمرة وضعف الموارد البشرية، حيث النقص العددي وتعدد المهام، كما أن العلاقة الإدارية بمديرية المستشفيات على المستوى المركزي وبالمندوبيات الجهوية لوزارة الصحة على المستوى المحلي يفرمل انطلاق البرامج نحو الأحسن رغم الحديث عن استقلالية هذه المراكز.

3.5.7. عزوف عن التبرع

يقدر عدد المتبرعين في المغرب ب0,75% من الساكنة[27]، وهو معدل ضعيف مقارنة بتوصيات المنظمة العالمية للصحة التي تعتبر 1% المعدل الضروري لضمان الحد الأدنى من الحاجيات االاستعجالية للدم[28]. كما أن الاحتياطي المتوفر وطنيا لا يكفي سوى لأسبوع واحد ولا يؤمن الحاجة في حالة وقوع كوارث غير متوقعة. كما يعرف فصل الصيف خصاصا ملحوظا في عدد أكياس الدم رغم أن عطلة الصيف تعرف ارتفاعا في حوادث السير نظرا لكثافة السير والجولان.

ويعزى هذا النقص إلى عدم ثقة المواطن في الصحة كما أن التبرع بالدم لا يدخل ضمن ثقافة المغربي دون أن ننسى أن عملية التحسيس ضعيفة ولا تمس سوى فئة قليلة من المجتمع كما تسجل حالات رفض بعض مدراء المدارس والمصانع الذين يمنعون عمليات التبرع في مؤسساتهم[29].

هذا العزوف عام، فالوحدات المتنقلة التي توجد في الشوارع الرئيسية بالمدن الكبرى لا تكاد تجمع إلا النزر اليسير، ومعدل استقبال الوحدات المتنقلة للراغبين في التبرع بدمهم بمدينة الدار البيضاء مثلا ضعيف جدا، وهذه الوحدات قد لا تستقبل أي متبرع طيلة أيام. إن هذا النقص الكبير الذي تشهده مراكز التحاقن بالدار البيضاء زاد من تفاقم المشاكل، وساهم في ارتفاع عدد الشباب الوافدين على المركز لبيع دمائهم لمن يحتاجها.

4.5.7. ظاهرة بيع الدم

رغم التقليل الرسمي من شأنها لكن المعاينة الميدانية تؤكد وجود سماسرة تجارة الدم بجانب مراكز التحاقن. ولعل الربورتاجات التي أنجزتها الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية التي تنقل الواقع من عين المكان، والتي قد توصف غالبا بالمبالغة والمشوشة

---

[27] انظر تصريح مدير المركز الوطني لتحاقن الدم لوكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة اليوم الوطني للتبرع بالدم.

[28] يتراوح معدل التبرع في الدول الغربية بين 5 و10 %.

[29] انظر جريدة Le matin عدد 18 دجنبر 2011.

على عملية التبرع بالدم، والدرددشات عبر الشبكة العنكبوتية التي تنقل التجارب الشخصية مع مراكز التحاقن وخصوصا في المدن الكبرى لما يجد المريض نفسه وجها لوجه مع واقع اجتماعي ومؤسسي لا يرحم خاصة أن بعض مراكز تحاقن الدم ونتيجة للخصاص الكبير في الدم، أصبحت تفرض شروطا على الراغبين في الحصول على كيسين من الدم، وذلك بإحضار أربعة متطوعين للتبرع بدمائهم، إضافة إلى إعطاء مبلغ 360 درهما للكيس الواحد من الدم. وفي حالة عدم وجود متبرعين متطوعين، يتم اللجوء اضطرارا إلى الفقراء الذين يبيعون دمهم للاسترزاق.

العزوف عن التبرع من جهة، وبيع الدم من جهة أخرى، عناوين بارزة لغياب التضامن وواقع يحتاج إلى دراسة سوسيولوجية ونفسية عميقة للبحث عن السبل كي يكون لنا إقبال تلقائي على جميع أشكال التطوع، ومن تمة الحصول على وفرة من الدم تغنينا عن الدم المدفوع الأجر.

5.5.7. ضعف التمويل وغياب الثقة

تكاد تكون كل مجالات التبرع في الصحة لا تتم الاستجابة لها من طرف المتبرعين إلا اضطرارا لغياب التقدير لمجهودات المتبرعين والشك في مصير التبرع. والشيء الآخر الذي فاقم هذا العزوف هو فرض تعريفة على من يحتاج الدم مما أدى إلى تقليص عدد المتبرعين الذين لا يفهمون كيف أنهم يقدمون دمائهم مجانا وفي حال الحاجة إليها يطلب منهم أداء مبلغ 360 درهما للكيس الواحد من الدم مما يخلف الإحساس بالجحود .

ورغم أن حملات التواصل للمركز الوطني لتحاقن الدم تؤكد أن الأثمنة المدفوعة تمثل فقط ثمن تهيئ الدم والتحليلات المصاحبة ، فالمواطن كما سلف يعتبر استخلاص كلفة المصاريف بيع لدم متبرع به. ورغم أن هذه الطريقة معمول بها على الصعيد العالمي حيث المريض يتحمل تكاليف معالجة الدم لكن ذلك يكون عندهم عادة على حساب التأمين الصحي الذي يتكفل بالأداء وهنا نعود إلى الحلقة المفرغة والسبب الرئيس في هذا التردي الذي هو ضعف تمويل الصحة في المغرب الذي هو أساس الفوضى التي يعانيها

القطاع ويكتوي بنارها مهنيو الصحة الذين يتركون في الواجهة مع المواطن في ضغوطات مستمرة لقلة الموارد البشرية إلى درجة الإرهاق والمتابعات القضائية في قضايا ذات طبيعة تنظيمية بالأساس والدولة منسحبة. وهذا يقتضي ضرورة مراجعة السياسة الصحية برمتها، بل السياسة الاجتماعية عموما عوض سياسات الترقيع.

المراجع

تقرير الوزارة حول الإسكان والتعمير والتنمية المجالية قطاع يتحرك ، نونبر 2011.

التصميم الوطني لإعداد التراب الوطني التقرير التركيبي 2002.

برنامج عمل وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية 2010: إنجازات النصف الأول من السنة وتوقعات النصف الثاني.

تقرير منظمة الوسيط حول قطاع السكن لسنة 2011.

تقرير وزارة السكنى والتعمير والتنمية المجالية حول مدن بدون صفيح لسنة 2011.

دليل بنظام المساعدة الطبية / للوكالة الوطنية للتأمين الصحي.

تقرير الدورة الأولى للمجلس الإداري للوكالة الوطنية للتامين الصحي / للوكالة الوطنية للتأمين الصحي 24 أكتوبر .2011

دليل تدبير النفايات الطبية / مديرية المستشفيات و العلاجات المتنقلة /وزارة الصحة/2008

La balance économique liant le secteur de la promotion immobilière à l'Economie Nationale ; Direction de la Promotion Immobilière, l'Observatoire de l'Habitat 2004.

Revue : Action oms Maroc du 05 juillet 2007

My Driss ZINE EDDINE EL IDRISSI : Service de l'économie sanitaire, Direction de la planification et des ressources financières, Ministère de la Santé

الباب الرابع: التعليم والثقافة

الحسن مبركي – خلاف اوجادر – عبد الحكيم حجوجي – عبد الرحمان العطار –
عبد الله الهلالي – مصطفى شكري – نور الدين الملاخ

1. التربية والتكوين والتعليم العالي

لقد خضعت منظومة التربية والتكوين مرة أخرى خلال العشرية الأخيرة إلى إصلاح حدد مجموعة من الأهداف وعد بتحقيقها مع نهاية 2010، بيد أن هذا الإصلاح عرف سلسلة إخفاقات أقر بها المجلس الأعلى للتعليم نفسه بعد أن صدرت العديد من التقارير الدولية التي تضع المغرب في أسفل الترتيب في سلم جودة التعليم.

من أجل تدارك ذلك، تم الاستنجاد ببرنامج استعجالي وضع نصب عينيه إنقاذ ما يمكن إنقاذه بإتمام الإصلاح والرفع من وتيرته، وذلك عبر مشاريع استهدفت تعميم التمدرس، وتوسيع وتأهيل العرض التربوي، ومواجهة المعيقات السوسيو اقتصادية للتمدرس، وتجديد النموذج البيداغوجي، وكذا تطوير حكامة المنظومة التربوية وحفز الموارد البشرية والرفع من دينامية التواصل والتعبئة.

وفي ما يأتي رصد للوضعية العامة لقطاع التعليم بالمغرب خلال سنة 2011 في مجالات مختلفة تهم مستويات متعددة من المنظومة التربوية والتكوينية.

1.1. التمدرس

يعتبر قطاع التربية والتكوين من القطاعات التي تتبوأ الصدارة ضمن الأوراش التي فتحها المغرب لتحقيق التنمية البشرية. وقد جاء البرنامج الاستعجالي في زعم مهندسيه ليعطي نفسا جديدا للإصلاح الذي نادى به الميثاق الوطني للتربية والتكوين من خلال اعتماد مقاربات ووسائل وعدة منهجية جديدة. وإذا كانت الوزارة المعنية بالقطاع، استطاعت خلال عشرية الإصلاح تسجيل تقدم معين على مستوى تعميم التمدرس، واعتماد مناهج دراسية جديدة تتبنى اختيار تعددية الكتاب المدرسي، واعتماد الجهوية في التدبير التربوي، فإن العديد من العوائق ما تزال تعرقل عجلة الإصلاح كما تدل على ذلك العديد من المؤشرات سواء على المستوى الكمي أو المستوى الكيفي.

في الموسم 2009–2010، سجلنا على صعيد الهدر المدرسي أن النسب المتوسطة للتكرار لازالت مرتفعة في حدود 12,3% بالتعليم الإبتدائي، و15,2% بالتعليم الثانوي الإعدادي، و 19,2% بالتعليم الثانوي التأهيلي.

أما النسب المتوسطة للانقطاع، فتقارب على التوالي 4,6% و13,1% و14,1%، في حين لم تتجاوز معدلات إنهاء الدراسة 76% في مرحلة التعليم الابتدائي، و52% في مرحلة الثانوي الإعدادي، و26% في مرحلة التعليم الثانوي التأهيلي.[30]

كما أن علامات الإخفاق في عدم تحقيق الأهداف التي رسمها الميثاق تبدو بارزة في مجال بطء تطور نسب التمدرس التي لم تعرف تقدما كبيرا في هذه السنة، ويبدو هذا البطء بجلاء إذا ما قورنت هذه النسب المحصلة بمثيلتها خلال الموسم الدراسي 2004–2005 ، هذا فضلا عن عدم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص الذي تتفاوت نسبه بين الوسطين الحضري والقروي من جهة، وبين الجهات والأقاليم من جهة أخرى.

على المستوى الكيفي، احتل المغرب نسبا متدنية حسب نتائج الدراسات التي شارك فيها، حيث إن التقرير الأخير الموضوعاتي للمجلس الأعلى للتعليم حول البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي أشار إلى أن النسب الإجمالية للتحصيل لم تتجاوز 36% في اللغة العربية و28% في اللغة الفرنسية و44% في الرياضيات و46% في العلوم في نهاية مرحلة التعليم الإبتدائي، بينما لم تتجاوز هذه النسب في نهاية مرحلة التعليم الثانوي الإعدادي 43% في اللغة العربية، و33% في اللغة الفرنسية، و29% في الرياضيات، و29% في علوم الحياة والأرض و35% في الفيزياء والكيمياء.

أما في الموسم 2010–2011 فقد بلغ عدد التلاميذ المتمدرسين بالأسلاك الثلاثة، الابتدائي والإعدادي والثانوي التأهيلي 6379689 تلميذا، مقابل 6030375 تلميذا

---

[30] انظر "حصيلة المستجدات التربوية لموسم 2009–2010"، إصدار وزارة التربية الوطنية، ص:3

في الموسم الدراسي 2007–2008 ، أي تحقيق نسبة تزايد بلغت 5,8%، وبعد سنتين دراسيتين متتاليتين من تنفيذ البرنامج الاستعجالي، وصل العدد الإضافي للتلاميذ إلى 140000 تلميذا. وتجدر الإشارة هنا إلى الزيادة الكبيرة في أعداد تلاميذ التعليم الثانوي التأهيلي، حيث بلغت نسبتها 29,1%، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الذي عرفته نسب تدفق تلاميذ التعليم الابتدائي والإعدادي في هذا السلك. أما أعداد التلاميذ بالتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي فقد سجلت زيادة طفيفة بلغت على التوالي 3,2% و1,3%.

وفيما يرتبط بالتعليم الأولي على الخصوص، تورد المعطيات الرسمية ما يلي:

"سجل عدد تلاميذ التعليم الأولي بين السنوات الدراسية 2007–2008 و2010–2011، زيادة قدرها حوالي 10,58% على الصعيد الوطني منتقلا بذلك من 669365 إلى740169 مستفيدا. وهذه الزيادة كانت بارزة في الوسط الحضري التي سجلت معدل 18,59% منتقلة من 446212 إلى 529148 تلميذا .بينما في الوسط القروي، سجل هذا المؤشر انخفاضا طفيفا يقدر بحوالي 5,42% منتقلا من 223153 سنة 2007–2008 إلى 211048 في 2010–2011.

وفيما يتعلق بتمدرس الفتيات بالتعليم الأولي، عرف عدد الفتيات بالتعليم الأولي تطورا إيجابيا بين 2007–2008 و2010–2011، 8,59% على المستوى الوطني، حيث انتقل بذلك من 278243 إلى 302155 فتاة متمدرسة وبزيادة 1,39% بالوسط القروي منتقلا من 63504 إلى 64389 فتاة متمدرسة"[31].

وإذا سلمنا بالتقدم المطرد لعدد المتمدرسين، فإنه تجب الإشارة إلى أن الهاجس المتحكم في ذلك هو الاستجابة لمؤشرات التنمية البشرية الدولية، وإلا فإن ظروف

[31] التقرير الوطني للحصيلة المرحلية للبرنامج الاستعجالي برسم سنتي 2009 و2010 والأسدس الأول من 2011 الرباط شتنبر 2011. ص 68-67 على التوالي

التمدرس من حيث البنية التحتية والبرامج الدراسية ومستوى التعليم لا تستجيب لشروط الجودة المطلوبة.

2.1. البرامج والمناهج

اعتبارا للوظيفة المهمة للمنهاج في أي إصلاح، فقد خصه البرنامج الاستعجالي بمجموعة من المشاريع منها:

- تطوير العدة البيداغوجية E1P8؛
- إعداد المنهاج الجديد E1P9؛
- إدماج تقنيات الإعلام والاتصال، وحفز روح الإبداع ضمن مجالات التعلمات E1P10؛
- تعزيز التحكم في اللغات E3P6؛
- تحسين نظام التقويم والإشهاد E1.P11؛
- تحسين جودة الحياة المدرسية E1.P12؛
- دعم الصحة المدرسية والأمن الإنساني E1.P13؛
- تشجيع التميز E2.P2؛
- وضع نظام ناجع للإعلام والتوجيه E3.P7.

وإذا كانت هذه المشاريع ذات ارتباط وثيق بالمنهاج، فإنها تتفاوت فيما بينها إن على مستوى وتيرة التنزيل أو على مستوى مجال التدخل مركزيا وجهويا ومحليا. وفي هذا الإطار عملت الوزارة على استكمال المناهج الحالية بإجراء دراسات وإنتاج وثائق مختلفة، ويتجلى ذلك حسب الأسلاك فيما يلي :

على مستوى التعليم الأولي، تم إعداد وثائق مرجعية خاصة بالمنهاج في التعليم الأولي، منها وثيقة إطار تتضمن التوجهات والاختيارات العامة للتعليم الأولي، والمواصفات الخاصة بطفل هذا السلك على شكل كفايات تنسجم مع التعليم الابتدائي، وأيضا وثيقة تنظيمية للتعلمات على المستوى السنوي والأسبوعي واليومي، ووثيقة

مرجعية تحدد المواصفات العامة للتكوين الخاص بالمربيات، فضلا عن وثيقة تحدد مواصفات العدة البيداغوجية.

وعلى مستوى التعليم الابتدائي، صدر دليل للتعلمات الأساس لمادة التربية البدنية. وتم في إطار جيل مدرسة النجاح اقتراح مشاريع دلائل التعلمات الأساس بالنسبة لباقي المستويات الدراسية.

أما على مستوى التعليم الثانوي الإعدادي، فقد تم إعداد التوجيهات التربوية الخاصة بالمواد التعليمية المدرسة بهذا السلك، كما تم إعداد منهاج المواد الإسلامية واللغة العربية بالتعليم الثانوي الإعدادي الأصيل، فضلا عن إعداد مذكرات مؤطرة لتدريس المواد.

إن هذا الركام الوثائقي يثير العديد من الأسئلة حول مدى تعميم هذه الوثائق التربوية للاستفادة منها، ومدى ملاءمتها وصلاحيتها لمستوى التلاميذ والمناهج، وكذا حول القيمة المضافة التي تقدمها.

على المستوى البيداغوجي، توخت الوزارة منذ الموسم الدراسي 2009-2010 إرساء مشروع تحسين العدة البيداغوجية من خلال تعميم بيداغوجيا الإدماج بالتعليم الابتدائي بجهات مكناس تافيلالت والشاوية ورديغة ووادي الذهب لكويرة باعتبارها الأكاديميات السباقة للتجريب،وتعميم التكوين على أساتذة التعليم الابتدائي بالأكاديميات الأخرى في أفق تعميم العمل بهذه البيداغوجيا في الموسم الدراسي 2010-2011.

وبالفعل، تم خلال الموسم الدراسي 2010-2011، تعميم هذه البيداغوجيا بالثانويات الإعدادية بأكاديميات التجريب، وتم تجريب العدة التربوية لبيداغوجيا الإدماج بست ثانويات إعدادية في كل أكاديمية من الأكاديميات المتبقية.

والجدير بالإشارة أن المركز الوطني للتجديد التربوي والتجريب استطاع، في مطلع الموسم الدراسي 2011-2012، أن يحقق تعميم بيداغوجيا الإدماج في جميع

مؤسسات التعليم الابتدائي، وفي أغلب المؤسسات الثانوية الإعدادية. وهو التعميم الذي قابله توجس العديد من الأساتذة من هذه البيداغوجيا، وعدم تقبل بعض المنابر النقابية للانخراط في تطبيقها في بعض الأقاليم[32] وذلك لأسباب متعددة منها: عدم صدور نتائج الدراسات التقويمية التي أجرتها الوزارة سلفا حول تطبيق هذه البيداغوجيا، وكذا الصيغة "المعقدة" للمذكرة 204 المرتبطة بتقويم التعلمات، هذا فضلا عن الإشكالات المرتبطة بالاكتظاظ والأقسام متعددة المستويات.

وقد تسببت المدد الزمنية المخصصة لتكوين الأساتذة في بيداغوجيا الإدماج في الإضرار بالغلاف الزمني المخصص لتمدرس المتعلمين.

والحاصل أنه تم الانشغال على مستوى البرامج والمناهج بإرساء بيداغوجيا الإدماج حتى سارت حديث القاصي والداني، فيما ظلت المشاريع الأخرى الداخلة في هذا النطاق حبيسة دورات تكوين يتيمة أو دلائل ورقية لم تتلمس طريقها بعد إلى واقع التنزيل العملي.

3.1. التوجيه التربوي

تميزت سنة2011 في مجال التوجيه التربوي بحالة من الجمود والانتظارية مردها إلى الأسباب التالية:

- محاولة أجرأة المذكرات الوزارية 17 و18 و19 الصادرة في 2010 في شأن تنظيم الإعلام والمساعدة على التوجيه؛
- انتظار ما ستسفر عنه الحركية النقابية ومسلسل الحوارات مع الوزارة الوصية في شأن تحسين أوضاع أطر التوجيه والتخطيط وتحقيق مطالبهم؛

[32] انظر مثلا "بلاغ مقاطعة بيداغوجيا الإدماج" الصادر بتاريخ 2012/01/15 عن النقابات الخمس الأكثر تمثيلية بإقليم تارودانت.

- الركود العام سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي الناتج عن الأزمات الاقتصادية والمالية المستعصية، وكذا وصول المخطط الاستعجالي إلى الباب المسدود.

1.3.1. مميزات السنة في مجال التوجيه التربوي

لقد انصبت الجهود هذه السنة على إحداث المراكز الجهوية والإقليمية للإعلام والمساعدة على التوجيه، وكذا بناء فضاءات للإعلام والمساعدة على التوجيه بالمؤسسات الإعدادية والتأهيلية. بيد أن ما يؤاخذ على هذه العملية القصور الواضح في إنشاء هذه الفضاءات وتجهيزها وفق المذكرات الصادرة في هذا الشأن منذ 2010 والتي لم يشرع في تنفيذها سواء على مستوى البنايات، بل حتى على مستوى ترميم ما اعتبر فضاء منها، أو على مستوى التجهيزات إلا في آخر سنة 2011. وحتى المراكز الجهوية والإقليمية التي تم إقرارها لم يعلن عن المسئولين عنها إلا في ثلاث أكاديميات فقط[33].

كان هذا التأخير كله على حساب جودة التوجيه التربوي والخدمات المقدمة من لدن أطره للتلاميذ وأوليائهم، مما جعل السنة التعلمية 2011 بامتياز سنة انتظارات وارتجال في العمل الذي لا يقبل الارتجال والاضطراب: مستقبل الناشئة والأجيال.

2.3.1. اختلالات عامة في مجال التوجيه التربوي

لقد تجلت الاختلالات التي طبعت مجال التوجيه التربوي في العناصر التالية:

- التأخير في إحداث الوكالة الوطنية للإعلام والتوجيه، بالرغم من دعوة الميثاق الوطني وكذا المجلس الأعلى للتعليم في دوراته الأخيرة إلى إحداثها باسم الوكالة الوطنية للتوجيه والتقويم. هذا التأخير جعل التوجيه التربوي يتخبط بين مطرقة مديرية الإعلام والتوجيه المحدثة مؤخرا وبين سنديان غزو

[33] التقرير الوطني للحصيلة المرحلية للبرنامج الاستعجالي الرباط شتنبر 2011.

الخواص لما يمتلكونه من قدرات مادية وتشجيع في شكل شراكات وتسهيلات عديدة فتحت مجالات التعليم العمومي للخواص مما أدى إلى تشويه صورة المدرسة العمومية عموما وعمل أطر التوجيه بالخصوص؛

- التأخر في تطبيق وتفعيل التوجيه النشيط، الذي كان يهدف حسب المذكرات الصادرة والتي تبقى غالبا حبرا على ورق أو مسوغا لصرف ميزانيات، كان يهدف إلى تسهيل اندماج التلاميذ في المحيط الجامعي ومساعدتهم على اختيار الشعبة والمسلك الملائم لقدراتهم ومؤهلاتهم، كما كان يهدف إلى إشراك الأساتذة في الجامعة في مساعدة التلاميذ المقبلين على ولوج الجامعة على التوجيه الأنسب، وهو ما لا يتحقق لأن المشاريع المشتركة بين أطراف لا تنسيق بينها (القطاع المدرسي وقطاع التعليم العالي) تلقى غالبا نفس المصير؛
- ضعف التغطية، حيث لا زالت مؤسسات تربوية غير مغطاة بخدمات التوجيه، حتى في الوسط الحضري، فبالأحرى الوسط القروي. فمثلا في هذه السنة هناك فقط 89 مستشارا في التوجيه التربوي بالسنة الثانية بمركز التوجيه والتخطيط التربوي[34]، علما أن أعدادا هائلة من أطر التوجيه تحال على التقاعد سنويا ،إضافة للحاصلين على الدكتوراه أو الماستر الذين يلحقون بالإدارات المركزية والإقليمية والجهوية، أضف إلى ذلك الذين يتوفون. وقد جاء في التقرير الوطني[35] أن نسبة الإنجاز لم تتعد 63 في المائة من حيث تعميم المستشارين في التوجيه على المؤسسات التعليمية. وقد كان مسطرا في المخطط المذكور بلوغ نسبة 100%؛
- ضعف متابعة كثير من المشاريع التي بقيت على ورق فقط. ومثال ذلك تعميم بلورة المشروع الشخصي لكل تلميذ الذي فشل لكثرة التلاميذ لكل إطار

[34] موجز إحصائيات وزارة التربية الوطنية 2011/2010 ص:246 .
[35] التقرير الوطني للحصيلة المرحلية للبرنامج الاستعجالي 2011.

في التوجيه، وضعف وغياب وسائل العمل من روائز مكيفة حسب الواقع المغربي وتمارين ذات مصداقية في مجال التعرف على السمات الشخصية. كما أن العزوف البين لانخراط الفاعلين في التوجيه التربوي في إرساء ثقافة المشروع يعد عاملا رئيسا لم تفلح الديباجات والمذكرات التنظيمية في إقناع هؤلاء الشركاء في بناء ومساعدة التلاميذ على بناء مشاريعهم الشخصية. كما أن عدم ملاءمة مخرجات التربية والتعليم لسوق الشغل وهيمنة اقتصاد الريع والمقاولات والشركات الاقتصادية العائلية وكذلك ضعف استيعاب المعاهد العليا والمدارس الوطنية للحاصلين على شهادة الباكالوريا، كان له الأثر الواضح في فشل هذه المقاربة؛

- قلة الفضاءات الخاصة بأنشطة التوجيه بالمؤسسات التعلمية: إذ جاء في التقرير السالف الذكر أن 858 مؤسسة فقط هي التي تتوفر على فضاءات خاصة بالتوجيه من بين 1158 المسطرة في المخطط الاستعجالي، ونسجل تلاعبا في هذه الإحصاءات، حيث يسجل جاهزا كل فضاء اعتبر من لدن الجهة واللجان المسئولة عن المشروع، علما أن القلة القليلة فقط هي التي في طور البناء أو الترميم، وأقل منها من جهز بوسائل العمل؛
- التجريب في حقل التوجيه التربوي، حيث أصدرت مديرية الإعلام والتوجيه دليلا لأنشطة في الإعلام والتوجيه ليجرب هذه السنة 2011-2012 في ثلاث أكاديميات وفي كل مستويات الإعدادي والتأهيلي وفي كل المؤسسات، مما جعل كثيرا من أطر التوجيه والمديرين والأساتذة يعزفون عن الانخراط في عمل لم يشركوا فيه بل كان امتدادا لما يسمى مشروع ألف: تنمية الحس المقاولاتي عند تلاميذ بعض المؤسسات الإعدادية، وكذا محاولة تجريب نظريات أجنبية يعتقد الكثير أن المدرسة المغربية لا زالت غير مؤهلة لتطبيقها والتفاعل معها: المدرسة الموجهة؛

- عدم تسوية الملف المطلبي: شهدت سنة 2011 احتقانا واسعا رغم قلة أيام الإضرابات مقارنة مع السنوات الفارطة نظرا للحراك الشعبي.ورغم الوعود وجولات الحوار لا زالت مطالب أطر التوجيه لم تلب وخصوصا الترقية الاستثنائية والتراجع عن النظام الأساسي 1985 ومعادلات الشواهد والديبلومات وتبسيط المساطر الإدارية والرفع من جودة التكوين والتكوين المستمر والتعويض عن التكوين.

4.1. منظومة التكوين الأساسي

يستهدف التكوين في منظور"الميثاق الوطني للتربية والتكوين" الرفع من المردودية وتحسين الجودة، وإرساء دعائم تكوين أساسي رفيع فعال ومستمر، وكذا تطوير البحث العلمي، وهي أهداف سيؤكدها "البرنامج الاستعجالي"، وذلك عند الحديث عن مراجعة أشكال التوظيف، وفتح مسالك جامعية تربوية، وبناء هندسة جديدة للتكوين تعتمد تفعيل المهننة من خلال مقاربة الكفايات، والتناوب بين التكوين النظري والعملي، وهيكلة التكوين وفق هندسة مجزوءاتية، وربط التكوين بالمناهج والمقررات الجاري بها العمل، وإدماج تكنولوجيا المعلوميات في التكوين الأساسي، وإدخال مواد في تقنيات التنشيط والتوثيق والتواصل والعلاقات ومشروع المؤسسة. [36]

و قد تم السعي إلى ترجمة هذه الأهداف عبر مجموعة من الإجراءات يمكن رصدها في :

- إصدار مراسيم وقرارات إعادة تنظيم مراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي، والمراكز التربوية الجهوية وتحديد لائحة الشهادات والدبلومات المطلوبة لاجتياز مباريات الولوج إليها؛

[36] الميثاق الوطني للتربية والتكوين الدعامة الثالثة عشرة: حفز الموارد البشرية, وإتقان تكوينها, وتحسين ظروف عملها, ومراجعة مقاييس التوظيف والتقويم والترقية. المواد 134-135-136.و البرنامج الاستعجالي، المجال الثالث المرتبط بمواجهة الإشكالات الأفقية للمنظومة التربوية عموما، وعلى الخصوص مشروع إصلاح منظومة التكوين الأساس لهيئة التدريس.

- اشتراط امتحان شهادة الكفاءة التربوية قبل الترسيم؛
- إلحاق المدارس العليا للأساتذة بالجامعات؛
- إعادة هيكلة مركز تكوين المفتشين الذي أعيد تنظيمه باعتباره مؤسسة لتكوين الأطر العليا غير التابعة للجامعة؛
- إعداد مشروع إصلاح منظومة التكوين الأساس لهيئة التدريس من خلال الدعوة إلى إرساء المسالك الجامعية للتربية (FUE) وإلى وإحداث المراكز الجهوية للتكوين (CRF).
- إعداد ورقة حول التصور العام لإصلاح منظومة التكوين؛
- إعداد مشروع اتفاقية شراكة مع الجامعة لإرساء المسالك الجامعية؛
- إعداد مواصفات الولوج والتخرج؛
- إعداد مرجعية المهنة ومرجعية الكفايات لهيئة التدريس بتأطير من مكتب الدراسات BIEF؛
- إعداد مشروع الإطار المرجعي للتكوين الخاص بالتعليم الأولي؛
- صياغة مجزوءات تكوينية في ديداكتيك المواد ومصوغات تكوين مختلفة[37].

ولعل أهم ما جاء به هذا التوجه التوظيف عبر العقدة مع الأكاديميات بعد التخرج من المراكز الجهوية للتربية لمدة لا تقل عن ثلاثة سنوات، قبل تجديد العقدة أو اجتياز شهادة الأهلية التربوية لولوج الوظيفة العمومية،.وكذا مقترح تكوين مدرس متعدد التخصصات من خلال القطب التدريسي الواحد[38].

[37] حصيلة المستجدات التربوية في مجال التكوين الأساس والمستمر 2011/2010 محمد دالي عن الوحدة المركزية لتكوين الأطر منشور بموقع وزارة التربية الوطنية.

[38] يراجع المجال 3 المشروع الأول من البرنامج الاستعجالي (E3P1) والملخص التركيبي في شأن اللقاءات الخاصة بتكوين المدرس متعدد التخصصات..

إن الحصيلة المسجلة لا ترقى إلى مستوى الأهداف المعلنة لاصطدام منظومة التكوين باختلالات بنيوية عميقة إن على مستوى الرؤية الموجهة، أو الاختيارات المنتهجة، أو الهندسة الإجرائية.

1.4.1. اختلالات بنيوية

تظهر هذه الاختلالات على الخصوص في:

- غياب استراتيجية واضحة في التعامل مع التكوين، وعدم القدرة على الأجرأة الفعلية للنوايا المعلنة في الوثائق المؤطرة للمنظومة التربوية، مع ما يصاحب ذلك من هدر فظيع للمال العام على تكوينات تفتقد للشروط العلمية والتنظيمية الملائمة ولشروط التنزيل المناسبة؛
- ينجم عن غياب هذه الرؤية الإستراتيجية اضطراب الاختيارات في ما يتعلق بسياسة التوظيف، إذ في الوقت الذي ترفع فيه الدولة شعار الجودة في التربية نراها تقلص عدد المقبولين في مراكز التكوين عاما بعد عام،ثم ما تلبث لسد حاجياتها من الأطر أن تلتجئ إلى التوظيف المباشر لحملة الشواهد العليا وإقحامهم في عمليات التدريس من دون تكوين، وهو ما يخلق مشاكل عديدة تؤثر في الجودة المرغوبة ،هذا في الوقت نفسه الذي تسعى فيه الدولة إلى فرض التوظيف عبر العقدة ثم خلق المدرس المتعدد التخصصات الذي يظهر أن المتحكم فيهما هو هاجس الحد من التوظيف في الوظيفة العمومية لإكراهات الكتلة الأجرية وهو ما ينم عن تخبط فعلي في الرؤية والوجهة؛
- افتقاد المقومات العلمية في هندسة التكوين، سواء على مستوى الحيز الزمني الذي يعرف تضخما في عدد الساعات المخصصة للتكوين(مثلا 32 ساعة في الأسبوع في مركز تكوين المفتشين بمعدل 8 ساعات في اليوم)، أو على مستوى المادة العلمية المقدمة التي يغلب عليها الطوابع النظرية، أو فيما يرتبط بطرائق المتابعة والتقويم؛

- عدم احترام علمية بنية المجزوءات التي تتحول في معظمها إلى مجرد عروض نظرية تلقى من طرف الطلبة مع التركيز على المضامين والمحتويات أكثر من التدريب والمهننة. مع تحويل بعض المجزوءات الاختيارية إلى إجبارية؛
- ضعف المدد التدريبية الميدانية وسيادة الارتجالية في تنظيمها والسرعة في تنفيذها، وعدم القدرة على المزاوجة الحقيقية بين التكوين النظري والتدريب الميداني؛
- غياب الانفتاح على المستجدات التكنولوجية في التكوين؛
- غياب البحث العلمي التربوي الذي هو من آكد وظائف مراكز التكوين.

2.4.1. مؤسسات التكوين

يتم تكوين مدرسي القطاع المدرسي في ثلاث مؤسسات تكوينية هي:

- مراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي ويبلغ عددها 34 مركزا؛
- المراكز التربوية الجهوية لتكوين أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي ويبلغ عددها 13 مركزا؛
- المدارس العليا للأساتذة ويبلغ عددها 8 مراكز؛

ينضاف إلى هذه المؤسسات، مركزان آخران واحد لتكوين مفتشي التعليم، هو مركز تكوين مفتشي التعليم، والثاني لإعداد أطر التوجيه والتخطيط التربوي هو مركز التوجيه والتخطيط التربوي، وكلاهما بمدينة الرباط.

وفيما يلي جدول إحصائي يرصد معطيات عن التدريب داخل هذه المراكز[39]:

[39] موجز إحصائيات التربية 2010-2011 صادر عن مديرية الإستراتجية والإحصاء والتخطيط بوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ص 215 وما بعدها.

الموسم التكويني	2003 2004	2004 2005	2005 2006	2006 2007	2007 2008	2008 2009	2009 2010	2010 2011
مركز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي.	3885	2712	1140	1214	1476	896	2000	2440
المراكز التربوية الجهوية.	2481	1235	1635	1305	1531	1118	2160	1895
المدارس العليا للأساتذة.	1340	821	1159	958	1107	1396	1855	2172
المركز الوطني لتكوين المفتشين.	----	---	---	---	---	---	163	263
مركز التوجيه والتخطيط التربوي.	80	110	139	168	202	186	210	220

ومن خلال هذه المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ ما يلي:

- أن الأرقام المرتبطة بعدد المتدربين تعرف في المجموع العام تراجعا يرتبط بسياسة التوظيف التي ينهجها القائمون على تدبير الشأن العام، حيث نرى مثلا في التعليم الابتدائي هذا التراجع الخطير في عدد المتدربين الذي انطلق من 13142 متدربا في الموسم 2000-2001 إلى 2440 في الموسم 2010-2011، مع أن عدد المتمدرسين في ازدياد مطرد، خاصة مع رفع البرنامج الاستعجالي لشعار "تعميم التعليم" وهو ما يفرض التناسب بين عدد المقبلين على المدرسة الابتدائية وعدد المدرسين لسد حاجياته؛
- إغلاق مركز تكوين المفتشين في وجه مختلف التخصصات منذ 1998، حيث كان آخر فوج قد تخرج سنة 2003 في تخصص الترجمة والمعلوميات

قبل أن يعاد فتحه سنة 2009، وبوسع المحلل أن يقارن بين عدد المفتشين التربويين والعدد الإجمالي للأساتذة ليدرك أي تأطير وأي إشراف تربوي ستعرفه المنظومة التربوية، خاصة أمام شساعة المناطق التربوية والإغراق في الإعمال الإدارية والاجتماعات المتكررة؛

- الخصاص في مؤطري التوجيه والتخطيط التربوي، وهو ما يؤدي إلى محدودية عمل الموجهين على مستوى الممارسة الميدانية باقتصاره في أحسن الأحوال على وظيفة الإعلام بما يستجد في عالم المدرسة والمهن والخدمات، ثم القيام بعمليات التوزيع للتلاميذ على المسالك المختلفة تبعا لما تفرضه الخريطة المدرسية لا حسب مقتضيات الدراسة العلمية للميولات والاتجاهات والرغبات، وفي الوقت الذي طالب فيه أطر التوجيه التربوي بتحسين ظروف التكوين المستمر ومضامينه ومحاوره، والتكوين الأساسي بمركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط، يفاجأ هؤلاء الأطر بمرسوم وزاري ينص على توظيف الوزارة للطلبة والأساتذة الحاصلين على شهادة الماستر بدون تكوين بالمركز أصلا؛
- غياب تكوين الأطر الإدارية من مديرين ونظار وحراس عامين فيضطر إلى سياسة التكليف بالمهام في المناصب الإدارية مع تكوين مبتسر لا ينسجم والأعباء الكبرى التي تلقيها المنظومة على كاهل من يفترض فيه قيادة المؤسسة التربوية.

5.1. التكوين المهني

يعتبر قطاع التكوين المهني في الدول التي تحترم شعوبها ويؤرقها مصير ومستقبل الأجيال، العمود الفقري للسياسات التكوينية والاقتصادية والاجتماعية، خلافا لما نحن عليه في المغرب. فلا تتعدى أهمية القطاع في تلميع الصورة الخارجية للمغرب واستجداء قروض طويلة الأمد ودليلا لتسويق وهم التنمية البشرية في التدشينات الملكية.

لازالت مؤسسات التكوين المهني، رغم تزايدها النسبي، تعد الملاذ الأخير للطلبة والتلاميذ وليست اختيار ناضجا أو مشروعا واستراتيجية، بل إن كثيرا من التلاميذ وأوليائهم يفضلون لو يسمح للتلميذ بالتثليث عوض الالتحاق بمؤسسات التكوين المهني. كما أن عددا مهما ممن يلتحقون فعليا بهذه المؤسسات يطلبون في مستهل السنة الموالية إعادة التوجيه للتعليم العمومي.

وتعتبر السنة الدراسية 2011 من السنوات العجاف في تاريخ مؤسسات وسياسة التكوين المهني بالمغرب، إذ عرفت اضطرابا بينا تجلى في:

- تأخر المصادقة على الخريطة السنوية للتكوين بسبب وجود مدير مكتب التكوبن المهني وإنعاش الشغل ضمن فريق الزيارة الملكية لبعض الجهات والأقاليم، مما ترتب عنه تأخر باقي العمليات؛
- نقص شديد في الالتحاق بمؤسسات التكوين، خصوصا في مستوى التأهيل. ولقد بلغ هذا النقص في جهة واحدة فقط من جهات البلد أزيد من 6000 مقعد؛
- ارتفاع أيام الإضرابات التي قادها أطر التكوين من فئة المتعاقدين، وهذا ما يؤثر سلبا على زمن التكوين وجودته؛
- عدم تلبية حاجيات السوق والمهنيين من الكفاءة والمواءمة والجودة، وكذا من المطبوعات والدلائل، ودليل المهن على سبيل المثال لا الحصر.

لقد ترك تأخر المصادقة على خريطة التكوين المهني أثرا سلبيا لا فيما يخص أعداد الملتحقين بمؤسسات التكوين المهني، بل أيضا على مستوى الحكامة والتدبير، مما جعل الإدارة توظف الأطر والمكونين في العطلة الصيفية في الشوارع والمواسم والمهرجانات لدعوة الشباب والتلاميذ المنقطعين والمفصولين للالتحاق بمؤسسات التكوين.

بينما أدى توالي إضرابات المتعاقدين في التكوين المهني إلى إبراز التناقض الصارخ بين الجودة الغائبة ودعوى حصول العديد من مؤسسات التكوين المهني على شهادة مطابقة معايير الجودة ISO2000؛

وإذا كان تجميع وإعادة تنظيم الشعب على شكل أقطاب (قطب البناء، قطب الصناعة، قطب الخدمات) إيجابيا فإن ذلك أثر على أعداد الملتحقين خصوصا الإناث منهم.

إن النهوض بمجال التكوين المهني يقتضي:

- توسيع الخريطة المهنية وتحديثها، خصوصا في مستوى "التقني" و"التقني المتخصص" بمراجعة الشعب والتخصصات وفقا للظرفية الاقتصادية والجغرافية للمغرب؛
- مراجعة وإعادة تنظيم التوجيه المهني للممدرسين في مستوى التأهيل نظرا لضعف الإقبال وقلة استيعاب سوق الشغل للخريجين؛
- التفكير بجدية في دمج مؤسسات التكوين المهني في مستوى التخصص والتأهيل على الأقل في المؤسسات العمومية للارتقاء به إلى توجيه عوض الإلحاق، ولعدم تحسيس التلاميذ الموجهين للشعب المهنية بأدنى نقص أو تمييز وهو ما سيمكن من لنقص مستويات الفصل والهدر المدرسيين؛
- الرفع من مستوى أطر التكوين من أجل الرفع من المردودية والجودة؛
- الاهتمام بجودة وفعالية الحملات الإعلامية،عوض تكليف مكونين ليس لهم من الاطلاع على الشعب والتخصصات، إلا على التخصصات التي يدرسون. ويمكن الاستفادة من خبرة أطر التوجيه التربوي العاملين بقطاع التربية الوطنية؛

- دمج وحدات اللغات والتواصل في برامج التكوين ضمانا لنجاح خريجي مؤسسات التكوين المهني في سوق الشغل.

إن لمجموع هذه الاختلالات المرصودة على مستوى تكوين الموارد البشرية أثرها الواضح في جودة التعلمات على نحو يفرض إعادة النظر في سياسة التكوين في مختلف مجالاتها.

6.1. محو الأمية

تميز الموسم القرائي 2010-2011 بالمصادقة على مشروع قانون يقضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، وقد نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 22 شتنبر 2011، ويعد هذا الإجراء تطبيقا للدعامة الثانية من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، التي تعتبر محو الأمية التزاما اجتماعيا للدولة. ومن المهام الموكولة لهذه الوكالة، اقتراح برامج عمل على الحكومة من أجل محاربة الأمية، والبحث عن الموارد اللازمة لتمويلها، وتنسيق أنشطة الإدارات المعنية ومختلف المتدخلين غير الحكوميين، فضلا عن مهمة إحداث وتطوير شراكات مع القطاعين العام والخاص. وانسجاما مع الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية لسنة 2004، والتي تم تنقيحها سنة 2009، الرامية أساسا إلى تقليص نسبة الأمية إلى أقل من 20% سنة 2015، عرف الموسم القرائي 2010-2011 تسجيل أكثر من 702000 مستفيدة ومستفيدا، علما أن الأعداد المسجلة من المستفيدين من برامج محو الأمية خلال السنوات الثمانية الأخيرة، بلغت أكثر من خمسة ملايين شخص مما يؤشر إلى خفض نسبة الأمية إلى حوالي 30% حسب التقديرات الأخيرة[40].

[40] انظر "برامج محاربة الأمية : حصيلة السنة القرائية 2010-2011"، إصدار وزارة التربية الوطنية، مديرية محاربة الأمية، ص:2.

ويمكن عموما إجمال ملامح الحصيلة النوعية للموسم القرائي 2010-2011 فيما يلي:[41]

- إعداد مناهج جديدة وفق مختلف الحاجيات الخاصة مثل دليل حول التربية البيئية؛
- تجريب مناهج جديدة في المجال، كمنهاجي اللغة الفرنسية والتربية الطرقية؛
- مواصلة إرساء النظامين الوطنيين للتقويم والإشهاد على الكفايات وتوسيع هذا الإرساء ليشمل 11 جهة؛
- تكوين 1200 من مسيري الجمعيات الشريكة في مجال محاربة الأمية في مصوغات متعلقة بإعداد وتدبير المشاريع، وذلك من أجل دعم قدراتها في المجال؛
- تنظيم 510 دورة تكوينية استفاد منها حوالي 12750 مكونا ومكونة؛
- إنجاز دراسات ميدانية مرتبطة بمجال محو الأمية كالإدماج السوسيو مهني للمتحررين من الأمية، ودراسة حول برامج الجمعيات، ودراسة أثر برامج محو الأمية، وكذا دراسة تقويم تعلمات المستفيدين من هذه البرامج.

على المستوى الكمي، عرف الموسم القرائي 2010-2011 استفادة أكثر من 702000 مستفيدة ومستفيد من برامج محو الأمية، وبذلك فاقت نسبة تزايد أعداد المستفيدين ما بين 2002-2003 و2010-2011 نسبة 145%. كما ارتفع العدد الإجمالي للمسجلين خلال التسع سنوات السالفة إلى ما يتجاوز الخمسة ملايين. ويظهر الجدول التالي تطور أعداد المستفيدين منذ الموسم الدراسي 2002-2003:

[41] المرجع نفسه ص:2-11.

السنوات	الأعداد
2003-2002	286425
2004-2003	450335
2005-2004	469206
2006-2005	655478
2007-2006	709155
2008-2007	651263
2009-2008	656307
2010-2009	706394
2011-2010	702119
المجموع	**5286682**

المصدر: "برامج محاربة الأمية : حصيلة السنة القرائية 2010-2011"، وزارة التربية الوطنية

باستقراء معطيات الجدول أعلاه، يلاحظ تراجع طفيف في العدد الإجمالي للمسجلين ببرامج محو الأمية بين الموسم الحالي والموسم الفارط، ويعزى ذلك حسب المصدر نفسه إلى تناقص أعداد المستفيدين بالبرنامج العام وبرنامج المقاولات. حيث لم يتعد عدد التسجيلات بالبرنامج العام 50000 مستفيدة ومستفيد في حين ناهزت أعداد المسجلين خلال السنة الماضية 70000. أما فيما يخص برنامج المقاولات فإن أعداد المستفيدين تراجعت من 3310 خلال الموسم المنصرم إلى 1705 خلال الموسم الحالي.

وتشير مديرية محاربة الأمية إلى أنه بالرغم من التراجع الطفيف لأعداد المسجلين ببرامج محو الأمية إلا أن مؤشرات نجاعة البرامج تؤكد أن النتائج المحصل عليها خلال الموسم الحالي عرفت ارتفاعا في مردوديتها (71,4%)، فيما عرفت نسبة التسرب انخفاضا ملموسا بحيث تقلصت لتصل إلى 17,2% فقط، أما نسبة النجاح فقد بلغت 86,3%.

أما فيما يرتبط بالاستفادة من برامج محو الأمية حسب الجنس، فيلاحظ في الموسم القرائي الحالي، وككل سنة، هيمنة العنصر النسوي بالنسبة للتسجيلات حيث تشكل النساء نسبة 83,6% من مجموع المستفيدين أي ما يعادل 587088، منها 275435 مسجلة بالعالم القروي، في حين يشكل الذكور المسجلون بهذه البرامج نسبة 16,4% أي ما يناهز 115031 مستفيد. وقد حقق برنامج الجمعيات أعلى نسبة من تسجيل العنصر النسوي 300703 مستفيدة يليه برنامج القطاعات الحكومية ب 245436 مسجلة، ثم البرنامج العام ب 39603 مستفيدة وأخيرا برنامج المقاولات ب 1346 مستفيدة[42].

أما من حيث توزيع أعداد المستفيدين حسب وسط الإقامة، فيبدو أن هناك شبه توازن بين الوسطين الحضري (50,7%) والقروي (49,3%)، حيث سجل ببرامج محو الأمية بالوسط الحضري 356103 مستفيدا مقابل 346016 مستفيدا بالوسط القروي.
[43]

وجدير بالذكر أن القطاع المعني بمحاربة الأمية، أرسى بشكل تدريجي نظامي التقويم والإشهاد. وقد بلغ عدد المرشحين والمرشحات للتقويم الإشهادي خلال الموسم القرائي 2011/2010 بالنسبة للجمعيات الشريكة ما مجموعه 87001 بنسبة مشاركة وصلت 79,6%، أما نسبة النجاح فقد بلغت 86,7%[44].

7.1. التربية غير النظامية

تهدف التربية غير النظامية إلى توفير عرض تربوي استدراكي ووقائي للأطفال غير الممدرسين للحد من الانقطاع عن التمدرس، وهي تستند إلى مرجعيات منها الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي يعتبر التربية غير النظامية ومحو الأمية الدعامة الثانية لإصلاح منظومة التربية والتكوين وانتشار التعليم. ومن مرجعياتها أيضا الالتزامات

[42] نفسه ص 29 .30.
[43] نفسه ص .30.
[44] المرجع نفسه ص:8

الدولية للمغرب ومنها الملتقيات العالمية حول التربية للجميع، والاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل الموقعة سنة 1990 والمصادق عليها سنة 1993، وكذا الخطة الوطنية للطفولة 2006-2015 "مغرب جدير بأطفاله". ومن المرجعيات أيضا، رأي المجلس الأعلى للتعليم 03/2009 الذي يدعو إلى تنظيم برامج التربية غير النظامية وفق مديين زمنيين:

- مدى متوسط استعجالي، يهدف إلى استدراك تمدرس جميع الأطفال الموجودين خارج المدرسة في أفق سنة 2015؛
- مدى متواصل ومنتظم يدرج هذه البرامج في العمل الاعتيادي لمنظومة التربية والتكوين.

وتشتمل برامج تدخل التربية غير النظامية ما يلي:

- برنامج الاستدراك وإعادة الإدماج، ويستند إلى توفير الفرصة الثانية للتمدرس والإدماج في التعليم النظامي والتكوين المهني. وهو برنامج يهدف إلى حشد الدعم حول الحق في التمدرس والمواطنة، وتوسيع العرض التربوي في مجال التربية غير النظامية، والارتقاء بمسالك الإدماج بالنسبة للأطفال المستفيدين، وذلك عن طريق عقد شراكات مع النسيج الجمعوي ومع القطاعات الحكومية المعنية ومع المجالس المنتخبة، وأيضا مع القطاع الخاص عبر الاحتضان، كما يعمل البرنامج على تنويع العرض عبر المشاريع المدمجة ومشاريع المراكز التربوية الاجتماعية؛
- برنامج المواكبة التربوية، وقوامه تتبع ومواكبة التلميذات والتلاميذ المدمجين في التعليم النظامي. وهو برنامج يهدف إلى تعبئة المدرسة النظامية من داخلها وفي محيطها المباشر، والتعبئة حول التمدرس والارتقاء بنسبة الالتحاق والعودة إلى الدراسة، كما يهدف إلى المواكبة والوساطة قصد استباق الانقطاع والهدر المدرسي. ولتحقيق هذه الأهداف، يعمد البرنامج إلى إحصاء الأطفال غير الممدرسين وإعادة التسجيل والإدماج المباشر في إطار "قافلة

للتعبئة الاجتماعية"، وكذا الشراكة مع الجمعيات والقطاعات الحكومية المختصة في مجال التعبئة وإعادة التمدرس ومرافقة المدمجين؛

- برنامج اليقظة التربوية، وهو المشروع E1P5 ضمن مشاريع البرنامج الاستعجالي، وهو معني بالمساهمة في الحد من التكرار والانقطاع عن الدراسة. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز اليقظة التربوية، وإرساء التتبع الفردي للتلميذ، وتوفير حصص الدعم البيداغوجي للتلاميذ المهددين بالانقطاع أو التكرار، وذلك من خلال استثمار عدة التتبع الفردي، وتنظيم الدعم البيداغوجي، وتنظيم الدورات التأهيلية. كل ذلك من أجل تقليص نسب التكرار والانقطاع عن الدراسة. كما يستند هذا البرنامج في تحقيق أهدافه إلى مشروع تأمين الزمن المدرسي وزمن التعلم.

وفي إطار الحصيلة الكمية لهذه البرامج، يمكن أن نسجل أن توزيع المستفيدين من برنامج الفرصة الثانية خلال الموسم 2010-2011 كان على الشكل التالي:

البرنامج	الذكور	الإناث	المجموع
الشراكة	12510	13387	25897
الاحتضان	2448	2709	5157
سلك الاستدراك	8507	6558	15065
المجموع	**23465**	**22654**	**46119**

وإذا كان بوسع هذه التربية غير النظامية أن تسهم في استمرارية التعلم بالنسبة لكثير من المنقطعين، فإن الإشكاليات البنيوية التي تحياها المنظومة في سيرورتها التدبيرية تحول دون تحقق النتائج المرجوة.

8.1. التعليم العالي

لم يكن وضع التعليم العالي أحسن من نظيره في القطاع المدرسي، حيث عرف هو الآخر اختلالات عميقة يمكن رصدها في التدبير والحكامة، أو في التكوين الجامعي أو البرامج والمناهج وكذا وضعية البحث العلمي.

1.8.1. التدبير والحكامة

رغم دخول القانون 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي حيز التطبيق منذ سنة 2000، لا زالت إدارة قطاع التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي خاضعة لثلاثة مراسيم: المرسوم المنظم لمديرية تكوين الأطر الذي يعود إلى سنة 1985 حين كانت هذه المديرية تابعة لوزارة التجهيز والتكوين المهني وتكوين الأطر (ألحقت مديرية تكوين الأطر بالتعليم العالي في 1997)، والمرسوم المنظم لمديريات التعليم العالي، والشؤون القانونية والتعليم العالي الخاص، والتقويم والمستقبلية، والموارد البشرية الذي يعود إلى 1993 والمرسوم المنظم للبحث العلمي الذي يعود إلى 2002 المعمول به رغم إلغاء الوزارة المنتدبة في البحث العلمي مع تعيين حكومة عباس الفاسي سنة 2007.

وما زال نظام التعليم العالي مركزيا، مما يجعله بعيدا عما يجري ميدانيا، وبعيدا عن تحقيق مبدأ استقلالية الجامعة.

ورغم قيام المجلس الأعلى للحسابات سنة 2010 بمهمة ما بالإدارة المركزية للتعليم العالي دامت زهاء سنة، لم يصدر بعد أي تقرير عن هذه المهمة.

ولقد استمرت الوزارة في اقتناء سيارات الدولة في تناقض تام مع منشور الوزير الأول رقم 98/4 بتاريخ 20 فبراير 1998 ووضعها رهن إشارة مسؤولين رغم حصولهم على تعويض شهري مقابل استعمال سياراتهم الشخصية.

وما زال المجلس الأعلى للتعليم ومؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية في التربية والتكوين يعرفان حالة جمود إدارية ومالية، وذلك راجع إلى عدم تعويض المستشار مزيان بلفقيه (الآمر بالصرف) الذي وافته المنية سنة 2010.

ولقد عرفت سنة 2011 استمرار عدم تطبيق مضامين القانون 01.00 المنظم للتعليم العالي، وللتمثيل لذلك نذكر:

- عقد اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي اجتماعا واحدا في السنة رغم كون المرسوم المنظم لها يحدد ثلاثة اجتماعات على الأقل في السنة ورغم المهام الكبيرة المنوطة بها[45]؛
- عدم تطبيق مضامين المواد 77-80 بخصوص أجهزة المراقبة. فلا مؤسسات التعليم العالي تقوم بالتقييم الذاتي، ولا الحكومة تحث على ذلك وتقدم شيئا من هذا القبيل أمام البرلمان. ولم يتم إحداث أجهزة المراقبة المنصوص عليها في هذه المواد : مثلا الهيأة الوطنية للتقييم ومرصد التوفيق بين الدراسات العليا والمحيط الاقتصادي ...؛
- عدم إعادة هيكلة التعليم العالي رغم انتهاء الآجال المحددة لهذا الغرض[46]؛
- غياب التقارير الدورية والسنوية عن حالة التعليم العالي بالمغرب؛
- إقبال حاملي الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا (DUT) وشهادة تقني متخصص (BTS) على التسجيل في الإجازات المهنية ثم بعدها في ماستر متخصص بحثا عن وضعية اجتماعية أفضل (توظيف قار بالإدارة وفي سلم 11) رغم ما ينفق على هذه التكوينات القصيرة لولوج الحياة العملية؛
- استمرار الاحتقان الواقع في المدرسة العليا للتكنولوجيا بالدار البيضاء بين المدير والأساتذة.

2.8.1. التكوين الجامعي

في إطار المخطط الاستعجالي، تم القيام بدراسة لمخطط مديري للتعليم العالي في أفق 2025، وتم إيقافها قبل نهايتها دون الإفصاح عن الأسباب ولا عن التكلفة.

---

[45] (ج. ر. عدد 5892) (المادة 81).

[46] (المادة 100).

وعرفت هذه السنة استمرار العمل بنظامين: مؤسسات لتكوين الأطر التي تشرف عليها مديرية تكوين الأطر والتعليم الجامعي، وما يتبعه من هوة كبيرة بين مؤسسات تكوين الأطر ومؤسسات التعليم الجامعي، في التأطير (أستاذ لكل 06 طلبة في مؤسسات تكوين الأطر مقابل أستاذ لكل 90 طالب في الجامعات) وفي الطاقة الاستيعابية للمؤسسات (طالب لكل ثلاث مقاعد مقابل مقعد لأكثر من طالب) والمنح، والتشغيل. كما استمر إشراف مديرية الشؤون القانونية والتعليم العالي الخاص على ملف التعليم العالي الخاص رغم طابعه البيداغوجي الصرف.

واستمر رفض الأساتذة والإداريين العاملين بالجامعات تطبيق مضامين المادة 17 من القانون 01.00 القاضي بنقلهم من نظام الوظيفة العمومية إلى النظام الخاص (بصفة مستخدمين).

وقد تم تقديم مسالك جديدة في الإجازة والماستر والدكتوراه، مع ملاحظة عدم توفر معطيات حول هذه العملية (عدد المسالك المقدمة، المقبولة ...).

كما عرفت هذه السنة عدم نشر الأشغال السنوية للجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي.

وقد تم إرجاء تقويم مسالك الإجازة المهنية والماستر برسم 2010-2011 إلى 2011-2012. وللتذكير، فقد تم تقييم مسالك الإجازة المهنية والماستر سنة 2009-2010 بناءا على التقييم الذاتي لهذه المسالك في غياب أي تقييم خارجي.

وقد استمر تحصيل تكوينات أساسية معتمدة في الإجازة والماستر على المقابل المادي (قد يصل إلى 50000 درهم) قصد التسجيل في دبلوم وطني من الطلبة على مرأى ومسمع الوزارة الوصية رغم كون الدبلوم الوطني لا يؤدى عنه.

واستمرت الوضعية الشاذة التي تعيشها جامعة القرويين، أقدم جامعة في العالم، من حيث عدم تعيين رئيس جامعة بها رغم اشتغالها بنفس الطريقة التي تشتغل بها باقي

الجامعات. ومن حيث التباعد الجغرافي الكبير بين مؤسساتها (أكادير، مراكش، فاس، تطوان).

وما زالت الإحصائيات المتعلقة بالتعليم الجامعي أو تكوين الأطر بخصوص السنة الجامعية 2010–2011 غير متوفرة. وللتذكير، فإن إحصائيات سنة 2010–2011 الخاصة بالتعليم الجامعي لم تظهر سوى أواخر 2011.

وعرف التعليم العالي الخاص استمرار توفره على أساتذة غير قارين بنسبة تفوق 90%. وعرف أيضا الشروع في اعتماد التكوينات الخاصة به. فعلى الرغم مرور أشهر عديدة على هذه العملية، فلا توجد معطيات حولها.

إلا أن الحدث البارز هو إحداث "الجامعة الدولية للرباط" وبداية اشتغالها وحملها لاسم جامعة رغم عدم توفرها على خمس مؤسسات من ضمنها كلية خاصة كما ينص على ذلك المرسوم رقم 2.10.364 (ج. ر. عدد 5891).

3.8.1. التقرير السنوي 2010 الخاص بعقود تطوير الجامعات

التزمت الجامعات في إطار عقد تطوير الجامعة 2009–2012، لتفعيل البرنامج الاستعجالي بتحقيق الأهداف في تسجيل الطلبة الجدد، والتفوق، ومحاربة التكرار والتخلي عن الدراسة، وتحسين المردودية الخارجية، والنهوض بالبحث العلمي، ودعم كفاءات المدرسين والإداريين عبر التكوين المستمر.

ما يلاحظ على هذا التقرير[47] أنه جاء متأخرا بسنة. فإصداره كان مبرمجا في يونيو 2010. وقد تم اعتماد 289 مؤشرا في هذا التقرير جلها أرقام خام، وتم السكوت على المؤشرات الحقيقية مثل كلفة الطالب (حسب الميدان الدراسي، نوعية الولوج، نوعية

[47] http://www.enssup.gov.ma/doc_site/documents/Programme_urgence/Rapport_annuel/Presentation_RA.pdf

الدبلوم، نوعية المؤسسات...)، نسبة الطلبة في الفئة العمرية 18–24 سنة لمعرفة مدى الجهود المبذولة لتنويع عروض التعليم.

وقد تم إغراق التقرير بالنسب عوض عرض الأرقام لتسهل المقارنة.وقد سجلت تفاوتات في الأرقام بينه وبين إحصاءات 2009–2010 الواردة عن نفس الوزارة ومثال ذلك الطاقة الاستيعابية، فالتقرير يحدد زيادة 26741 مقعدا بينما تحدد الإحصاءات[48] الزيادة في 14919 مقعدا، أي إن الفارق بين الرقمين هو 44%. ومفارقة أخرى في عدد الطلبة الجدد وإجمالي الطلبة...

وهناك ملاحظات أخرى منها :

- النسب العالية للتخلي عن الدراسة في السنة الأولى من الإجازة، في العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية (23%) وكذلك في العلوم (17%)، ومرجع ذالك إلى الفرق بين لغة التدريس المعتمدة في التعليم الثانوي ولغة التدريس المعتمدة في التعليم العالي. يتبين ذلك في نسب التخلي الضعيفة في التعليم الأصيل (9%) حيث أن الدراسة بالمسالك تتم باللغة المعتمدة في التعليم الثانوي. وهناك أسباب أخرى لم يتم ذكرها وهي : ضعف قيمة المنحة أو انعدمها، علما أن المغرب يعتبر بلدا فقيرا، و كذلك بعد المؤسسات عن محل سكنى الطلبة؛
- تغييب جانب مهم وأساسي فيما يخص تحسين ظروف عيش الطلبة، وهو الجانب الصحي (الصحة البدنية، الصحة النفسية...)؛
- ضعف عدد الحاصلين على الدكتوراه (66%) مقارنة مع ما تم التعاقد بخصوصه.

[48] http://www.enssup.gov.ma/index.php/statistiques/statistiques-universitaires

4.8.1 البرامج والمناهج الجامعية

تعرف المسالك، خاصة المهنية منها، ضعف انخراط المهنيين في المسالك المهنية كالتدريس في الوحدات أو التأطير في التدريب.وتكلف وحدات اللغات والتواصل (المبرمجة لتفادي النقص الحاصل عند الطلبة في اللغة الفرنسية خاصة) الجامعات ميزانية إضافية لدفع أجور أساتذة هذه الوحدات.

ولقد أدى العمل بنظام LMD (إجازة–ماستر–دكتوراه) إلى تقليص مدة الحصول على الإجازة من أربع إلى ثلاث سنوات رغم تركيز الوزارة على الرفع من المردودية الداخلية للنظام التعليمي وهو ما يؤدي إلى ارتفاع عدد الخريجين دون أن تواكبه إجراءات لدمجهم في الحياة العملية.

وبخصوص المسجلين في الدكتوراه، ففي غياب مناصب مالية للتوظيف في الجامعات لتشجيع التسجيل في الدكتوراه، يظل الحاصل على هذا الدبلوم (ثمان سنوات بعد البكلوريا فما فوق) في نفس الوضعية الإدارية لحامل الماستر (خمس سنوات بعد البكلوريا)، مما يطرح حاليا مشكل إعداد الخلف للعدد كبير من الأساتذة الجامعيين المقبلين في السنوات القليلة على التقاعد.

وبخصوص منح التفوق، التي بدأ العمل بها في 2006، والتي مقدارها الشهري 2300 درهم ويستفيد منها 200 طالب دكتوراه جديد كل سنة وفق معايير معينة، فرغم مرور هذه السنوات، لا توجد معطيات عن عدد الطلبة الذين ناقشوا أطروحاتهم خلال هذه السنوات الثلاث، ولا عن عدد الطلبة المفترض فيهم التفوق الذين لم يكملوا أطروحاتهم.

5.8.1. الجودة في التعليم العالي

تعاني مكونات الجودة في التعليم العالي والتي هي الاعتماد والتقويم والافتحاص (Audit) من اختلالات عميقة تجعل الحديث عن الجودة مجرد كلام عابر؛ فاعتماد

التكوينات يتم في غياب استراتيجية لتوجيهها كي تلبي حاجيات البلاد المعرفية والاجتماعية والاقتصادية، ويقتصر التقويم على التقييم الذاتي للمسالك، فيما يبقى التقويم الخارجي غائبا. أما الافتحاص فيعتبر الغائب الكبير.

6.8.1. البحث العلمي

اعتمدت الوزارة الوصية بعض المؤشرات لقياس جودة البحث العلمي المغربي والاطلاع على مدى التقدم الحاصل في الشراكات التي عقدت خصوصا مع الجامعات المغربية في هذا المجال. شملت هذه المؤشرات عدد النشرات في المجلات الدولية المرقمة، والنسبة المئوية لوحدات البحث المعتمدة، وعدد الأطروحات المناقشة، وعدد مشاريع البحث التطبيقي المنجزة مع الشركات، وعدد براءات الاختراع المودعة والمقبولة، وعدد النشرات مع شركاء دوليين. ولقد صدر لحد الآن تقرير سنوي واحد في إطار التقارير المنتظرة لتقويم حصيلة البرنامج الاستعجالي 2009-2012 هو تقرير سنة 2009-2010 الذي صدر في يونيو 2011.

شمل هذا التقرير إضافة إلى الإحصائيات الخاصة بالمؤشرات السابقة الذكر، بعض منجزات المركز الوطني للبحث العلمي والتقني في إطار الأهداف المتعاقد عليها، والتي كانت ضعيفة مقارنة مع حجم هذه المؤسسة وحجم الدعم المالي الذي تحظى به.

ولقد كانت الإحصائيات التي خصت المؤشرات السابقة الذكر على الشكل التالي:

- **عدد النشرات:** وصل عدد النشرات في المجلات الدولية المرقمة 2019 نشرة[49]، منها 49% مع باحثين أجانب. ولقد أنجزت ثلاث جامعات ما يقارب من 50% من هذا العدد؛

[49] تجدر الإشارة إلى أن بعض الإحصاءات الدولية المعتمدة لا تعد أي نشرة بنقطة واحدة لأي باحث إلا إذا أنجزت من قبل هذا الباحث من غير شراكة مع باحثين آخرين، أما إذا ما أنجزت من قبل باحثين اثنين على سبيل المثال، فهي تعدها بنصف نقطة لكل واحد منهما.

- **عدد الأطروحات المناقشة:** وصل عدد الأطروحات المناقشة في هذه السنة 680 أطروحة، منها 43% في ميدان العلوم والتقنيات و39% في ميدان اللغات والعلوم الإنسانية و18% في ميدان العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛
- **عدد مشاريع البحث والتنمية:** بلغ عدد مشاريع البحث والتنمية 23 مشروعا من أصل 279 مشروعا كان منتظرا، وهو الأمر الذي يعكس الانفصال الحاصل بين البحث العلمي المغربي والواقع العملي في المجال الاقتصادي. يعزو التقرير الوزاري هذا الضعف إلى غياب التحفيزات التي يمكن أن تحصل عليها الشركات في مجال البحث والتنمية والتطوير، وإلى ضرورة الرفع من مستوى الحاضنات الجامعية لتصبح مؤسسات فعلية؛
- **عدد براءات الاختراع المودعة والمقبولة:** بلغ عدد براءات الاختراع المودعة في سنة 2010، 41 براءة، وهو بطبيعة الحال عدد ضعيف جدا؛
- **النسبة المئوية لوحدات البحث المعتمدة:** التحق ما يزيد عن 77% من الأساتذة الباحثين بوحدات للبحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي، لكن يبقى السؤال واردا عن نسبة مشاركتهم في أنشطة البحث العلمي وكذا نسبة إنتاجهم العلمي، فأغلب الجامعات المغربية وخلافا للجامعات التي تعرف نشاطا علميا حقيقيا لا تتوفر على إحالات إلكترونية لمعرفة الإنتاج العلمي للأساتذة الباحثين بها؛
- تجدر الإشارة في سياق تقييم البحث العلمي في هذه السنة إلى غياب المعطيات الرسمية الخاصة بالجانب المالي في هذا المجال.

نذكر أن عدد طلبة السلك الثالث بالمغرب وصل في السنة الدراسية 2009-2010[50] إلى 38099، منهم 44% في الدكتوراه و4% في دكتوراه الدولة و51% في الماستر

[50] إحصاءات الوزارة الوصية لسنة 2009-2010.

و1% في دبلوم الدراسات المعمقة و0.21% في دبلوم الدراسات العليا المتخصصة، ووصل عدد الأساتذة الباحثين 10467 أستاذا. وللتذكير فإن أغلب طلبة السلك الثالث بالمغرب يعانون من مشاكل تخص توفير المراجع العلمية الضرورية، وتوفير بعض المعدات العلمية لإجراء القياسات اللازمة، ومن ضعف التواصل العلمي مع الجامعات ومراكز البحث العلمي العالمية لغياب الدعم المالي الضروري لذلك ،ومن محدودية المنح المخولة للبحث ومن جودة التأطير العلمي في بعض الأحيان، كما يعاني أغلبهم من انسداد الأفق بعد التخرج لعدم وجود فرص للعمل.

نذكر في الختام أنه لم يتم لحد الآن تقويم مشاريع البحث العلمي التي تم اعتمادها سابقا والتي استفادت من مجموعة من التمويلات، من ذلك برامج PROTARS، ولم يتم تقويم نتائج أقطاب الكفاءة التي استفادت بدورها من مجموعة من التمويلات العمومية. ويظل مصير اللجنة الوزارية لتنسيق البحث العلمي غير معلوم، كما أنه لم يتم لحد الآن إصدار أي تقرير عن النظام الجديد لهيكلة البحث العلمي الذي تم اعتماده سنة 2008 (فرق البحث، مختبرات البحث ...)، ولم يصدر أي تقرير عن نتائج منح الامتياز التي منحت لطلبة السلك الثالث المتفوقين، حيث لا يعرف من استطاع منهم أن ينهي فعلا مناقشة الدكتوراه. ولم يصدر لحد الآن تقرير نهائي عن المشاريع الكبرى الخاصة بمجال البحث العلمي التي تم تمويلها في سياق المخطط الخماسي 2000-2004.

2. المشهد الثقافي بالمغرب

عرف المشهد الثقافي المغربي خلال سنة 2011 تفاعلات متعددة، لعل أبرز مظاهرها النقد العنيف، الذي تعرضت له السياسة الثقافية العمومية التي نهجتها الوزارة الوصية، من طرف الفاعلين الثقافيين بالمغرب إلى درجة تأسيس "المرصد المغربي للثقافة" داعين إلى مقاطعة أنشطة وزارة الثقافة، كما برزت هذه التفاعلات في صحوة بعض المثقفين وسعيهم إلى البحث عن رهان ثقافي جديد للمغرب، واشتد في هذا

الصدد الصراع على اتخاذ المغرب رهينة وقاعدة خلفية وملائمة للترويج لمجموعة من المشاريع والأطروحات الفكرية والإديولوجية التي تضع الرأسمال الرمزي الجامع لكل المغاربة موضع تساؤل. كل ذلك يحدث باسم الانفتاح وحرية التعبير والمعتقد وأحيانا باسم تثبيت الهوية والأمازيغية عبر دسترة اللغة وترسيمها؛ الشيء الذي زاد من حدة الصراع الثقافي المرتبط بصراع المرجعيات، وفتح نقاشات حادة حول القيم الثقافية والغزو الثقافي المتمثل في التعدد اللغوي وهيمنة اللغة الفرنسية في الإدارة والمؤسسات الاقتصادية والمعاهد العلمية والتكوينية. هذه الهيمنة التي تختزل محنة مجمل الشعب المغربي مع ثقافة المستعمر، والرغبة في فصله عن محيطه الإسلامي والعربي وإلحاقه بمنظومة القيم الغربية عموما والفرنسية خصوصا. فالجدل الثقافي في المغرب يختزل المخاض الذي تعرفه البلاد من خلال التفاعل بين القيم والمجتمع.

من جانب آخر، تطور هذا الجدل الثقافي ليصبح حراكا سياسيا مذيلا بمطالب استراتيجية، عرفت تنامي وتيرة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي في شكل جمعيات صداقة وتبادل الزيارات وإحياء الإرث الثقافي اليهودي وتثمينه، واعتبار الإقرار الرسمي بالبعد اليهودي للهوية المغربية غير كاف ما لم يتم تدريس اللغة العبرية في المدارس المغربية.

وبوسعنا أن نلمس مجموع هذه الاختلالات الثقافية والفنية التي تعيق دينامية المشهد الثقافي المغربي من خلال ما تضمنته الوضعية الثقافية المغربية خلال سنة 2011.

1.2. السياسات والبرامج الثقافية الرسمية

1.1.2. الحكومة والثقافة: التوجهات والبرامج.

1.1.1.2. توجهات عامة

أكد وزير الثقافة في معرض رده على سؤال شفوي بمجلس المستشارين حول ضرورة دعم العمل الثقافي، أن الوزارة تنفذ سنويا مجموعة من برامج الدعم تهم مختلف المجالات الثقافية، وذلك وعيا منها بدورها في تدبير الشأن الثقافي الوطني والعمل على النهوض به وتوسيع أدائه على مختلف الأصعدة. كما أن الوزارة تنظم في مختلف المناطق مهرجانات موضوعاتية تحقق غايتين، تتمثل الأولى في الحفاظ على الموروث الثقافي الوطني وتطويره، والثانية في ضمان حركة ثقافية تتيح فرص الشغل للعاملين في المجال الموسيقي والغنائي.

وقد بشر وزير الثقافة بأن الثقافة التي يسعى إلى نشرها في المجتمع هي الثقافة التي تعتبر روح الأمة وتجسد هويتها.

2.1.1.2. فلسفة الأولويات

في بداية تحمله المسؤولية دعا وزير الثقافة إلى إدماج الثقافة المغربية في منظومة التنمية البشرية وإعادة تحقيق "النبوغ المغربي"، كما دعا إلى إشراك القطاع الخاص في الشأن الثقافي، وجعل من أولويات برنامجه، وضع مخطط لدعم الكتاب المغربي، وتقديم مقترح إلى وزارة المالية لإعفائه من الرسوم. مطالبا بعقلنة دعم الكتاب وكذا الفنون، وبإنشاء "شرطة التراث" تكون مهمتها حماية القطع الأثرية المغربية، والتي تعرضت للنهب بيعا أو سرقة أو تهريبا، كما اعتبر الوزير أن الورش الكبير لعمله هو تنفيذ فكرة ومشروع "أولمبياد القراءة"، معتبرا بأن لا شيء يمكن أن يحل محل الكتاب، وأن التكنولوجيات الحديثة يجب أن تدعم الكتاب لا أن تقتله. وخلال هذه السنة تم تدعيم المجال الثقافي المغربي بفتح "المكتبة الوطنية للمملكة" بالرباط.

2.1.2. النقاش حول ميزانية وزارة الثقافة

1.2.1.2. فلسفة ومنطلقات توجهات الوزارة

في عرض أمام لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية بمجلس النواب، صرح وزير الثقافة أن مشروع ميزانية قطاع الثقافة يندرج في صلب التوجهات الحكومية الداعية إلى الترشيد وتركيز الاهتمام أكثر على المشاريع ذات الطبيعة الاستثمارية الكفيلة بالإسهام في المجهود الإنمائي.

وأوضح أن مجموع الاعتمادات المرصودة لفائدة الميزانية الفرعية لقطاع الثقافة برسم السنة المالية 2011، يستجيب لتطلعات و انتظارات القطاع الثقافي في التوفر على الإمكانيات والوسائل المادية والمالية الضرورية لتمكينه من مواصلة تنفيذ سياسة ثقافية ذات أبعاد جهوية ووطنية ودولية واستكمال الأوراش البنيوية قيد الإنجاز.

2.2.1.2. أولويات الوزارة في توزيع الاعتمادات

إن مجموع الاعتمادات المرصودة لفائدة قطاع الثقافة تبلغ إجمالا في جانبها المتعلق بالأداءات 513 مليون و460 ألف درهم، فيما يبلغ حجم الاعتمادات المرصودة لميزانية التسيير برسم سنة 2011، 323 مليون و640 ألف درهم، مسجلة زيادة 1ر0 في المائة مقارنة مع ميزانية 2010، كما أن ميزانية التسيير تتوزع بين اعتمادات الموظفين والمعدات والنفقات المختلفة.

وفي ما يتعلق باعتمادات المعدات والنفقات المختلفة، فقد حددت في 140 مليون درهم بحيث تتوزع على المجالات الآتية:

- تسيير وتحديث الإدارة وترسيخ الحكامة (61 مليون و371 ألف و613 درهم)؛

- حماية وصيانة الموروث الثقافي المادي وغير المادي (7 ملايين و759 ألف و500 درهم) والكتاب والقراءة العمومية (9 ملايين و342 ألف و500 درهم)؛
- الفنون والإبداع (33 مليون و237 ألف و387 درهم).

وبخصوص اعتمادات الاستثمار المخصصة لإنجاز المشاريع الثقافية صرح وزير الثقافة بأنها حددت في 190 مليون درهم برسم ميزانية 2011. كما أكد بأنها ستسخر لإنجاز البرامج والمشاريع قيد الإنجاز أو المبرمجة في مجالات تعزيز البنيات التحتية وتوسيع شبكة دور الثقافة وشبكة القراءة العمومية وإحداث وتجهيز المؤسسات ذات الطابع الفني والمؤسسات التراثية وصيانة المعالم التاريخية والمواقع الأثرية وتأمين حراستها ونظافتها، إضافة إلى دعم الإنتاج الثقافي والفني.

كما أشار إلى أن وزارة الثقافة، وموازاة مع البرامج الممولة في إطار الميزانية العامة، سخرت مصادر أخرى لتمويل مشاريعها وبرامجها الثقافية.

وصرح بأنها تتوزع بين مخصصات الحساب الخصوصي "الصندوق الوطني للعمل الثقافي" وبرامج التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف، بالخصوص المرتبطة منها ببرنامج التعاون مع الوكالة الأندلسية للتعاون الدولي والتنمية وبرنامج التعاون المشترك حول "التراث الثقافي والصناعات الخلاقة كقاطرة للتنمية بالمغرب" الممول في إطار صندوق تحقيق أهداف الألفية الثالثة، والمعونة الفنية الثانية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لاستكمال التأهيل الشامل لخزانة القرويين.

وحول مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة صرح رئيس لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء في ختام أشغال هذه الجلسة أن هذا اللقاء كان فرصة للوقوف على استراتيجيات السياسية المرسومة في هذا القطاع، مشيرا إلى أن وزير الثقافة قرب أعضاء اللجنة من الانجازات التي

قامت بها الوزارة، وما جاءت به من مشاريع مخططة إما لاستكمال ما كان مبرمجا أو انجاز مشاريع مستقبلية[51].

3.2.1.2. أنشطة واعتمادات

فيما يخص دعم الكتاب والقراءة العمومية، صرح وزير الثقافة بأن ما تنشره الوزارة سنويا من كتب في إطار سلسلاتها المعروفة، كالأعمال الكاملة والكتاب الأول وكتاب الطفل، خصص له مبلغ 3 مليون درهم سنويا.

أما في مجال المسرح، فأبرز أن الوزارة تخصص غلافا ماليا سنويا يقدر بخمسة ملايين درهم لدعم الإنتاج والترويج المسرحي، إضافة إلى ما تم تخصيصه لمديرياتها الجهوية ضمن بند شراء العروض وتعويضات المحاضرين من اعتمادات تناهز 7ر5 ملايين درهم.

وفي الوقت الذي صرح فيه نفس المسؤول بأن جميع المهرجانات التي تنظمها وزارة الثقافة تكلف حوالي 8 ملايين درهم سنويا. فقد أوضح أن الوزارة خصصت 4ر5 ملايين درهم دعما للأغنية، بحيث يتم دعم الأعمال الموسيقية بغلاف مالي حدد سقفه في 300 ألف درهم لكل عمل موفق، مشيرا إلى أن هذا الصنف من الدعم انطلق سنة 2011 .

كما تخصص الوزارة إضافة إلى ذلك مليون درهم سنويا لدعم التعاضدية التي تتولى العناية بالأوضاع الاجتماعية والصحية للفنانين، وتخصيص مبلغ 700 ألف درهم لتكريم الرواد من المبدعين والمثقفين الذين أسدوا خدمات جليلة للثقافة والفن بالمغرب.

3.1.2. الحصيلة الثقافية لسنة 2011: الإنجازات والإخفاقات

لقد تم فعلا إنشاء "المؤسسة الوطنية للمتاحف" وهي مؤسسة خاصة يتولى وزير الثقافة رئاسة إدارتها، كما أن "المعهد الوطني للموسيقى والرقص" في مراحله النهائية من

[51] وكالة المغرب العربي للأنباء . الرباط 2-12-2010.

التشييد، ويتم إعداد "متحف للأيكولوجيا وعلوم الأرض" الذي سيوضع فيه هيكل "الديناصور" المغربي الذي تم تهريبه إلى باريس.

هذا لم يعف وزير الثقافة من مواجهة الوضعية المزرية لأضرحة مجموعة من الشخصيات المغربية التاريخية كيوسف بن تاشفين، مثلما اصطدم بالتحدي اللغوي من خلال التغلغل الفرنكفوني في أجهزة الدولة ومؤسساتها الثقافية والفنية. ورغم كل هذا، فإن سياسة وزارته ظلت مرتبكة أمام الهجمة الفرنكفونية المدعومة من لوبي سياسي واقتصادي قوي ومتجذر في أجهزة الدولة.

كما أن ظاهرة دعارة بعض المغربيات ببلدان الخليج، بموجب عقود "فنانات"، واجهت وزير الثقافة، مما اضطره إلى التضييق على هذه الظاهرة بجعل وزارة الثقافة الجهة الوحيدة الوصية بإصدار بطاقة فنان. وعلى إثر ذلك تم سحب هذا الاختصاص من النقابات والجمعيات الفنية. ويتم التنسيق في حل الإشكالات المرتبطة بالظاهرة مع السفارات والقنصليات المغربية في الخارج.

وقد تعرض الوزير من خلال سياسة وزارة الثقافة لنقد عنيف من طرف التيار الأمازيغي، خصوصا بسبب موقف الوزير من حرف تيفيناغ وتفضيله كتابة الأمازيغية بالحرف العربي، ضدا على موقف جل الحركات الأمازيغية.

4.1.2. معارك وزير الثقافة

يكاد يجمع جل المشتغلين بالحقل الثقافي والفني أن وزير الثقافة يفتعل الصراعات معهم منذ تحمله مسؤولية الوزارة، الشيء الذي جعله عرضة لسهام النقد من طرف الكتاب المغاربة وهيئاتهم.

ولعل أبرز جولات هذا الصراع، الرغبة التي أبداها الوزير في جعل جائزة المغرب للكتاب على رأس كل سنتين والتقليص من عدد فروعها والتي اعتبرت إقبارا للجائزة، مما جعل الوزير محط انتقاد الفنانين والمسرحيين المغاربة معلنين مقاطعتهم أنشطة

وزارة الثقافة وامتناعهم عن تقديم طلبات الدعم للحصول على منحة الإنتاج والترويج، ليتم تعويضهم بمسرحيي الصف الثالث. كما أن إقدام الوزير – في عملية انفرادية – بتغيير قانون الدعم والترويج المسرحي دون إشراك المهنيين ورجال ونساء المسرح دفع هؤلاء إلى مقاطعة الأنشطة المسرحية المنظمة من طرف الوزارة، مما خفض عدد طلبات الدعم المسرحي إلى 22 طلبا، فيما كان متوسط الطلبات في السنوات الماضية 95 طلبا.

5.1.2. ثقافة المهرجانات: الخلفيات والأهداف والتمويل

أبرز مظاهر العبث الثقافي يتجلى في كون الموسم الثقافي في المغرب غير محدد إلا في أجندة البعثات الأجنبية، خصوصا الفرنسية والأمريكية والبريطانية، والتي تملك مواعيد قارة ومضبوطة في غالبها. أما البرامج المحلية، فيطبعها الارتجال والتفكك وضعف الإنجاز باستثناء المعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء، وعلى هامشه جائزة المغرب للكتاب، مما يعني غياب "سياسة ثقافية عمومية حقيقية". وبقيت الأنشطة الثقافية الضخمة (مهرجانات/مؤتمرات ...) في أيدي لوبيات اقتصادية وسياسية لا تستهدف بالضرورة التنمية الثقافية والبشرية لعموم المواطنين. وهناك نوع آخر من أنشطة ثقافية مهيمنة وسائدة، جلها مرهون برهانات سياسية وحزبية وغير ثقافية، يغدق عليها الأموال العمومية والمجهولة المصدر، تطرح معها تساؤلات كبيرة، حتى إن المتتبع يستغرب كيف أن هذا يحصل في مغرب الهشاشة والفقر والإقصاء الاجتماعي، كل ذلك يحصل في غياب أية محاسبة لكشف الحساب والتدقيق في الصرف. ونتيجة لذلك، وأمام هذا الاستنساخ البشع للمهرجانات، طالب الكثير من الغيورين على هذا البلد المسلوب والمستلب بإحداث "هيئة عليا لتنظيم المهرجانات" خاصة أمام سيطرة أسماء فنية سوقية أجنبية تخدش الأسماع و تخل بالحياء على جل الحفلات والمهرجانات، والتي كثيرا ما تتحول إلى سلوكات "الحانات".

دفعت هذه الوضعية عدة فنانين إلى المطالبة بتفعيل المراسيم التطبيقية لقانون الفنان، خصوصا في غياب تنظيم لبرامج سنوية موزعة جهويا ومناطقيا وزمنيا بشكل متوازن، ومما يزيد من حدة غضب الغيورين من الفنانين ضعف البنيات التحتية الثقافية والتجهيزات الأساسية الضرورية لتثبيت ركائز الفعل الثقافي البناء والجاد، من قاعات العروض والمتاحف والمسارح ودور السينما المجهزة. ولهذه الأسباب –وأخرى مضمرة– ينادي العديد من المثقفين بصوت مرتفع أن الثقافة هي المستقبل والدعامة الأساسية للتنمية الشاملة، وليست احتفالا بلا معنى، أو ملحقا ثانويا، مستدلين بذلك بأن فرنسا لم تلغ عبثا مادة التاريخ والجغرافيا من المقررات المدرسية لتستبالها بالزيارات إلى المتاحف الإثنوغرافية والجيولوجية وغيرها. كما أن تبني اليابان مشروع بناء عشرة متاحف سنويا لم يحصل من باب الترف الثقافي أو البحث عن وسائل لإبرام الصفقات العمومية لتحول إلى جيوب المسؤولين. فهذه البلدان لا تستغبي شعوبها. كما أن هذه البلدان لا و لن ترضى للسياسة الثقافية المواطنة بديلا.

مع كل هذا لا تزال بعض الأصوات في وزارة الثقافة تلح على أهمية المهرجانات، بدعوى كونها تخلق دينامية ورواجا اقتصاديا واجتماعيا، ولو على حساب الهوية الثقافية وقيم المجتمع بل وسلامة المواطنين.

فالكثيرون في وزارة الثقافة يتحدثون عن التنمية الاقتصادية، ولا يتحدثون عما تسببه هذه المهرجانات من فساد للذوق والحياء عبر ترويج أقراص مدمجة وسط النشء "لفناني "الملاهي و"الحانات". يحدث كل هذا في الوقت التي تتعرض فيه الإيقاعات الأصلية للتهميش، (الأندلسي، والأمازيغي، والحساني) وهي إيقاعات مغربية أصيلة. فثمة من يريد لذلك المنتوج المتجذر في العمق الحضاري للمغرب ألا يحضر في تلك المهرجانات إلا باعتباره منتوجا احتفاليا فولكلوريا منغمسا في الميوعة وفي تجمعات باذخة وتبذيرية بعيدة كل البعد عن قيمنا الثقافية الأصيلة والقيم الفنية والجمالية.

6.1.2. وعود وزارية وانتكاسات ميدانية

وعلى الصعيد الثقافي المغاربي، دعا وزير الثقافة إلى إقامة "سوق ثقافية مغاربية مشتركة" لتحقيق شروط إشعاع المقروئية الواسعة وترويج الكتاب وتداوله؛ كان ذلك خلال اجتماع الدورة الثانية لمجلس وزراء الثقافة بدول اتحاد المغرب العربي المنعقد في ليبيا، على اعتبار أن الثقافة تمثل عصب التنمية الاقتصادية وهي رهان واستثمار، ومن شأن إحداث سوق ثقافية مغاربية أن "يصب في استنهاض مقدراتنا وإسهامنا في التنمية البشرية وإسعاد مواطنينا وإدهاش العالم". كما أن وزارة الثقافة المغربية انخرطت في إطار برنامج مشترك مع منظمة الأمم المتحدة تحت عنوان "الصناعات الثقافية الخلاقة كقاطرة للتنمية"، إلا أن هذا الانخراط لم يتم تنزيله على أرض الواقع ولم تتحقق التنمية الثقافية المنشودة التي تعبر عن روح الأمة وهويتها كما بشر الوزير بذلك من قبل.

وأكد الوزير أيضا استعداد المغرب وضع تجربته المتقدمة في ميدان تدبير التعددية اللغوية (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية) رهن إشارة وزارات الثقافة المغاربية، شأنها في ذلك شأن تجربته المتميزة في ميدان المحافظة على التراث اللامادي. لكن أيضا دون أن يتحقق الهدف.

كما عبر المسؤول ذاته أن المغرب ينوي تقديم ترشيحه لعضوية اللجنة الوزارية الخاصة بالاتفاقية الدولية للمحافظة على التراث اللامادي لدى منظمة اليونسكو بمناسبة انعقاد الجمعية العامة لهذه الاتفاقية ،داعيا البلدان المغاربية إلى دعم هذا الترشيح، إلا أن ذلك كان مجرد تطلعات وطموح لم يكتب له التنزيل على أرض الواقع.

توالت انتكاسات الوزير حين فشلت الوزارة في تمرير "الاستراتيجية الشاملة" التي تمت صياغتها حول حماية التراث الثقافي في شموليته، وذلك في إطار البرنامج المشترك مع منظمة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف الألفية للتنمية،على إثر اختيار المغرب في

هذا الإطار لتنفيذ برنامج "الصناعات الثقافية الخلاقة كقاطرة للتنمية". وكان من المفترض لهذه الاستراتيجية أن تكون منطلقا أو أحد منطلقات إعداد مشروع إعلان مبادئ حول حماية التراث الأثري.

ورغم أن المجلس الوزاري المغاربي للثقافة كان قد وافق على مقترحات وزير الثقافة باستضافة المغرب للدورة الثالثة للمجلس ولفعاليات "الملتقى الجهوي للتراث الموسيقي المغاربي المشترك"، و"الندوة الجهوية حول تراث النقوش الصخرية المغاربي"، و"فعاليات في ضيافة الحكي المغاربي" المدرج ضمن البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي المغاربي لسنتي 2010 و2011، إلا إن هذه الملتقيات لم تأت بجديد ولم تجسد مقترحات وزير الثقافة المغربي.

2.2. النقاش العمومي حول الهوية الثقافية للمغاربة

1.2.2. دستور 2011 والهوية المغربية

نص دستور 2011 في تصديره على إسلامية الدولة المغربية، وعلى التشبث بصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، التي حددها في المكون العربي– الإسلامي، والمكون الأمازيغي، والمكون الصحراوي الحساني. كما أشار إلى أن الروافد الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية تشكل غنى لهذه الهوية. وبذلك يكون واضع الدستور الجديد قد استجاب لضغوط كبيرة أفرزت نقاشا عموميا حول هذه الأبعاد المختلفة.

ولئن كان الدستور قد بوأ الدين الإسلامي مكانة الصدارة في الهوية المغربية، فإن ملاحظين رأوا بأن اللبوس الفضفاض الذي تدثرت به يكاد يجعلها "هوية بلا هوية."

في ذات السياق، وفي ما يعتبر رضوخا لضغوط التيار الأمازيغي، تم التنصيص على انتماء الدولة المغربية للمغرب الكبير عوض تعبير'المغرب العربي'. كما أكد الدستور الجديد على تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأورو– متوسطي.

حافظ دستور 2011 في فصله الخامس للعربية على كونها اللغة الرسمية للدولة. إلا أن الجديد الذي حمله هو إضفاء صبغة اللغة الرسمية على الأمازيغية، باعتبارها –يقول الدستور– "رصيدا مشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء". وأوصى النص الدستوري بإصدار قانون تنظيمي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية.

وبعد أن أشار دستور 2011 إلى العمل على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم، أوصى بإحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، حسب النص الدستوري، حماية وتنمية اللغات العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية.

2.2.2. الدعوة للاهتمام بالثقافة اليهودية دستوريا ولغويا وإعلاميا

خلال سنة 2011 تنامت الدعوات المطالبة بالتمكين للثقافة اليهودية بالمغرب. وقد عمد رموز ومنظرو هذه الثقافة إلى تنظيم العديد من الأنشطة وإطلاق نداءات وتصريحات تروم تمتيع اليهودية بمكانة هامة في الهوية المغربية. وفي هذا السياق، قال أندري أزولاي[52] إنه في الوقت الذي كانت فيه أوروبا فريسة للوحشية النازية، فإن المغرب وبلدان أخرى بالضفة الجنوبية للمتوسط كانت تنبعث منها شعلة الحرية والأمل. من جهته، قال سيرج برديغو الكاتب العام للطائفة اليهودية بالمغرب، إن اليهود المغاربة الذين كانوا يحظون بالحماية الكاملة للسلطان، لم يتم احتجاز أي منهم في مخيمات الاضطهاد، مذكرا بأن الملك الراحل محمد الخامس كان دائما يعارض الإجراءات المعادية لليهود في "فيشي" وقال إنه لهذا السبب يكن اليهود المغاربة تقديرا

[52] في كلمته خلال مؤتمر نظم بإفران نادي ميمونة بجامعة الأخوين حول سياسة الراحل محمد الخامس على المستوى الدولي. انظر: http://hespress.com/tendances/38247.html

كبيرا للملك الراحل محمد الخامس، "المدافع عن الحق بين الأمم، لأنه حماهم من النازيين ومن المحرقة[53]."

من جهة أخرى، تم تكثيف الأنشطة الثقافية والتراثية والدينية اليهودية بالمغرب لدعم هذا المسار، فيما دعت أطر يهودية مباشرة إلى وجوب دسترة اليهودية في المغرب، الشيء الذي تم في الوثيقة الدستورة الجديدة. من بين هؤلاء السيدة ماكي كانون، السياسية بحزب الوسط الاجتماعي التي انتقدت لجنة المنوني التي كانت مكلفة بوضع مشروع دستور 2011 لكونها لم تضم في تشكيلتها يهودا إلى جانب المسلمين. وقالت بأنه يجب دسترة اليهودية في المغرب كمكون من مكونات الهوية المغربية.[54]

3.2.2. الحركة الثقافية الأمازيغية

1.3.2.2. الأمازيغية في البرامج الانتخابية للأحزاب المغربية[55]

بعد اعتماد الوثيقة الدستورية، شهد المغرب أول انتخابات برلمانية في ظله يوم 25 نونبر 2011م. وكانت الحملة الانتخابية الممهدة لها فرصة لعرض مواقف الأحزاب حول دسترة الأمازيغية. وقد سجل أن جلها لم يبتعد عن الدعوة إلى ترسيمها وفق المقتضيات الدستورية. إلا أن وعود الأحزاب وإن توحدت في المبدأ طلبا لأصوات الناخبين الأمازيغ، فإن برامجها تباينت في التفاصيل:

فقد دعا حزب التقدم والاشتراكية إلى التفعيل الحقيقي لوضعية اللغة الرسمية للأمازيغية التي نص عليها الدستور (المادة 5)، وإدماج الأمازيغية في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وتعزيز الروابط مع النسيج الجمعوي الأمازيغي، والحفاظ على المكتسبات التي تحققت في السنوات الأخيرة وتعزيزها.

---

[53] http://hespress.com/tendances/38247.html

[54] http://www.particentresocial.ma/Contenu/Article.asp?idr=41&ida=988 يوم 2011/07/22

[55] بوكوس: الثقافة الأمازيغية تحتل مكانة متميزة في البرامج الانتخابية - عمر السعيدي – وكالة المغرب العربي للأنباء - الاثنين 21 نونبر 2011

والتزم حزب الحركة الشعبية، من جانبه، باعتماد القانون التنظيمي المحدد لمسار تفعيل اللغة الأمازيغية لغة رسمية، وذلك قبل متم سنة 2013، وتوسيع نطاق تدريسها في أفق تعميمها وتعزيز توظيفها في وسائل الإعلام. كما تعهد الحزب بتقوية الهيكل التنظيمي للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والحفاظ على مكتسباته عبر تمكينه من القيام بدور هام في المجلس الوطني للغات والثقافات، وإعادة النظر في برامج تعليم اللغة.

والتزم حزب العدالة والتنمية، في برنامجه الانتخابي، بتطوير استراتيجية تدريس الأمازيغية بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، واعتماد مادة جديدة بعنوان "الثقافة الجهوية" في البرامج الجهوية تعكس تنوع المغرب، إلى جانب إحداث مديرية لتدريس الأمازيغية بالوزارة الوصية ...

وأيد حزب الاستقلال سن قانون تنظيمي لجعل الأمازيغية لغة رسمية ودمجها في التعليم وتطوير استعمالها في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية. كما التزم الحزب بالعمل على حماية الهوية المغربية بمختلف روافدها الإسلامية والعربية والإفريقية والمتوسطية وتعهد بتفعيل إحداث المجلس الوطني للغات والثقافات المغربية الذي نص عليه الدستور الجديد.

ومن جهته، تعهد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، باعتماد مقاربة جديدة للتمكن من اللغات الوطنية والأجنبية في إطار مشروع وطني تتم بلورته من قبل المجلس الوطني للغات والثقافات المغربية ، فضلا عن إحداث هذا المجلس خلال سنة 2012. كما التزم الحزب في برنامجه الانتخابي بإعداد ميثاق وطني للثقافة بمشاركة جميع الفاعلين، بهدف تحديد التوجهات الأساسية للسياسة الثقافية وإبراز الشخصية والهوية المغربية التعددية والتضامنية.

وصب برنامج التحالف من أجل الديمقراطية، الذي يضم الأصالة والمعاصرة والحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري والنهضة والفضيلة والحزب

العمالي واليسار الأخضر والحزب الاشتراكي، في نفس الاتجاه عبر تنفيذ مقتضيات الدستور، خاصة سن القانون التنظيمي المتعلق بجعل الأمازيغية لغة رسمية.

وقد أصدر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وثيقة تحت عنوان: "الثقافة الأمازيغية: الإنجارت والانتظارات." وقد أظهرت على مستوى التعليم: مواجهة مسلسل تعميم تدريس الأمازيغية إكراهات وتعثرات حيث إن الوزارة الوصية لم تتمكن من ترجمة التزاماتها كاملة على أرض الواقع. فرغم أنها أخذت على عاتقها مهمة تعميم الأمازيغية أفقيا وعموديا في سنة 2011–2012، لم تحقق إلا نسبة 15%. وحملت الوثيقة انتظارات كثيرة تتمثل في تطبيق التعميم الأفقي والعمودي لتدريس اللغة الأمازيغية وخلق مناصب الشغل لفائدة الأساتذة والمؤطرين، وتشجيع وتقوية مسالك الدراسات الأمازيغية بالجامعات وتوفير شروط التكوين الممهنن وتكثيف التكوينات الأساسية والمستمرة وخلق بنيات إدارية مركزية وجهوية ومحلية مكلفة بتدبير تدريس اللغة الأمازيغية. وفي مجال الإعلام، ينتظر تقوية حضور الأمازيغية في الإعلام العمومي الوطني عبر صياغة دفاتر تحملات جديدة تستجيب للوضعية الحالية للأمازيغية باعتبارها لغة رسمية وإنشاء قطب عمومي مكلف بالإشراف على القناة والإذاعة الأمازيغيتين[56].

2.3.2.2. حراك أمازيغ المغرب

ما إن أشرفت سنة 2011 على الانتهاء حتى عبرت فعاليات شبابية أمازيغية في موقع فايس بوك عن بداية استعداداتها للقيام بمسيرات احتجاجية يوم 15 يناير 2012 تعبيرا عن آمالهم المحبطة من مصير المطالب المرتبطة بالأمازيغية. ومرد هذا الإحباط – حسب هؤلاء – اعتبار ما تحقق في الدستور المغربي الجديد تراجعا عن الخطاب الملكي ليوم 9 مارس فيما يخص الأمازيغية. حيث رأوا أن خطاب 9

[56] الموقع الرسمي للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية http://www.ircam.ma/ar/index.php?soc=evene&rd=177

مارس اعتبر الأمازيغية هي صلب الهوية المغربية، بينما الدستور المقرر يعتبر الأمازيغية فقط جزءا من الهوية المغربية بعد أربعة أجزاء كلها عربية: وهي العربية والأندلسية العربية والصحراوية العربية. كما اعتبروا إقرار ترسيم الأمازيغية مع ذكرها بعد العربية إخلالا بمبدأ المساواة.[57]

3.3.2.2. الأمازيغيون بين الدعوة للانعزال الجهوي والمحلي والتواصل مع أمازيغيي شمال افريقيا

ابتهج نشطاء أمازيغيون لنجاح الثورة الليبية بعد سقوط نظام القذافي بليبيا، واعتبروا ذلك تحررا من "القومية العربية", ودعوا بالمقابل إلى الانتباه من دعاة "تطبيق الشريعة" في إشارة إلى الإسلاميين. وقد ذهب بعض من يتصدون للحديث باسم الحركة الثقافية الأمازيغية إلى أن الأحداث المتتالية التي تعمّ شمال إفريقيا، تبرز أنّ تغييرات مهمة ستطال الأنظمة والمجتمعات وكذا الخطابات السياسية والثقافية والمفاهيم الكبرى المتعلقة بهوية المنطقة بكاملها وإسهامها الحضاري ودورها الاستراتيجي، حيث إنه من المؤكد، في نظرهم، أن الأمازيغية سيكون لها دور ريادي في عملية التغيير المذكورة، حيث سيخرج الأمازيغ من هوامش الوصاية إلى مسرح الأحداث، ليساهموا في ترسيخ الخيار الديمقراطي التعدّدي المبني على الاحترام المتبادل، وعلى حقوق المواطنة والعدل والمساواة.

4.2.2. المسألة الموريسكية بالمغرب

في مطلع سنة 2011 بدأ الحديث عن "المسألة الموريسكية"[58] بحدة، والتي بدأت تأخذ منحى القضايا المركزية في فكر ووجدان المورسكيين المغاربة، خاصة بعد ظهور رواية بالفرنسية للأستاذ حسن أوريد تحت عنوان "الموريسكي" Le morisque. والتي

---

[57] amazigh world

[58] " Moriscos" تصغير كلمة "Moros" وهو الاسم الذي أطلقه أهل قشتالة على مسلمي الأندلس المتنصرين قسرا، ومعناه العرب الأصاغر احتقارا لهم ، وإمعانا في تذكيرهم بما آل إليه أمرهم من الضعة و الهوان.

كانت عبارة عن الضمير الجمعي لحفدة الأندلسيين والمورسكيين على حد سواء؛ هذا الوجدان الشعوري واللاشعوري والمتمحور حول مأساة الموريسكيين في الأندلس بعد سقوط غرناطة سنة 1492 سيكون وقود الجدل الثقافي الذي سيمتطي صهوة المطالب ذات الأبعاد السياسية فيما بعد.[59]

إن مجمل القضايا والموضوعات التي تثار في هذا الجدل الثقافي، تبرز التداخل والتشابك بين الماضي والحاضر، سواء تعلق الأمر بالصراع المحتدم بين الإسلام والغرب أو بالعلاقات بين إسبانيا والمغرب، أو بالحوار مع الآخر، أو بالصراعات السياسية والاجتماعية والإثنية أو بطغيان السلطة ودور المثقفين، أو بعلاقة الدين بالدولة، أو بأزمة العالم الإسلامي السياسية والحضارية التي أدت إلى سقوط الأندلس. أما اللحمة الناسجة لكل هذه الموضوعات، فتتمثل في المأساة التي أجبرت الموريكسين على اعتناق المسيحية قهرا، وقرار تهجير من لم يتنصر رغم أن السواد الأعظم كان قد تنصر وأصبح مندمجا في الحياة الإسبانية.

لقد تعرض المورريسكيون لألوان من الاضطهاد والمطاردات والمحن المروعة والعنصرية والتطهير العرقي من طرف الدولة الإسبانية مازالت تؤرق الضمائر الحية وأكبر دليل على ذلك كتاب المؤرخ الإسباني رودريجودي ثياس rodrigo de zayas "المورسكيون وعنصرية الدولة Les morisques et le racisme de l'Etat" ولقد عانى الموريسكيون الأندلسيون الأمرين، بعد أن استقروا في بلدان شمال إفريقيا (تونس وهران والجزائر، وتطاوين والرباط (الأوداية).

إن الجديد في الأمر لدى المورسكيين الأندلسيون الجدد المغاربة ليس في الفظائع التاريخية التي تعرضوا لها ولا في مأساتهم الإنسانية التي ألفت فيها الكتب حتى من طرف الإسبان أنفسهم، بل في التعبير عن القضايا الراهنة ذات الأبعاد الاجتماعية

[59] حسن أوريد ـ الموريسكي ـ ترجمة عبد الكريم الجويطي دار أبي رقراق ط 2011/1.

والسياسية التي من شأنها إعادة الاعتبار للإنسان الموريسكي في كل أبعاده وهمومه وآلامه وآماله.

3.2. الثقافة والمجتمع

1.3.2. أزمة القراءة والنشر في مغرب 2011

يتميز المشهد الثقافي المغربي عموما بعزوف شديد عن القراءة والكتاب. ولم تفلح المعارض الدولية والوطنية للكتاب في التخفيف من حدة هذا العزوف.

لقد أعلنت ثلاثة اتحادات ثقافية مغربية مستقلة («اتحاد كتاب المغرب» و«بيت الشعر» و«الائتلاف المغربي للثقافة والفنون») عن مقاطعة الدورة 17 للمعرض الدولي للنشر والكتاب. وقال بيان أصدرته بأنها قررت مقاطعة المعرض الدولي «احتجاجا على حجب الدعم المالي لوزارة الثقافة المشرفة على تنظيم المعرض عن هذه الاتحادات».

وفي المقابل، عبر مستشار وزير الثقافة لـ«الشرق الأوسط» استغرابه قرار المقاطعة، وأرجع سبب رفض المشاركة في المعرض من طرف هذه الهيئات لأسباب مادية، ولذلك وصف موقف المقاطعة بالغريب وبغير المنسجم، لأن الثقافة «يجب أن تظل مترفعة عن هذه الأمور» حسب تعبيره.

وتجدر الإشارة إلى أن عددا من الكتاب المغاربة كانوا قد قاطعوا معرض سنة 2010 احتجاجا على حرمانهم من تعويض مادي يقدر ب 250 دولارا كانت تمنح لهم مقابل مساهمتهم في الندوات التي تقام أثناء المعرض، إلا أن الاتحادات الثقافية الثلاثة عزت ذلك– في بيان أصدرته– إلى "سلوك الوزارة الوصية الذي يزال هو ذاته إزاء شركائها المؤثرين".

ومما زاد من امتعاض هذه الاتحادات، هو عدم استضافة ما اعتبرته بالمكونات الفعلية للطيف الثقافي الإيطالي، باعتبار إيطاليا ضيف شرف دورة 2011، حيث

اكتفت الوزارة باستضافة الجانب الثقافي الإيطالي الرسمي، مغيبة تجارب ورموزا أساسية ومؤسسة من أمثال أمبرتو إيكو، وأنتونيو تابوكي، وروبيرتو سافيانو.

ويبقى المبرر الأساس للمقاطعة هو كون الوزارة الوصية لم تف بوعودها بشكل عام رغم الاتصالات والرسائل الموجهة إليها،و المتمثلة في المس بالدعم السنوي الذي تقدمه لهذه الاتحادات بشكل خاص، بحيث تم حذف نسبة مهمة منه سنة 2010 بدعوى سياسة ترشيد النفقات التي أقرتها الحكومة، مع العلم أن تطبيق سياسة الترشيد تهم 2011.

كما عللت ذلك أيضا بكون الوزارة تمادت في الإمساك عن دعم المهرجانات والمؤتمرات الثقافية التي يشرف عليها المجتمع المدني. في الوقت الذي حذفت فيه «فقرة المسرحيات والعروض الفنية الموازية للمعرض، وكذا الإجهاز على المكتسبات الاجتماعية وخاصة المنحة الخاصة بالتأمين الصحي للفنانين، التي لم ترى النور إلا بتدخل جهات عليا. أضف إلى ذلك عدم اتخاذ الوزارة أي خطوة من أجل تفعيل قانون الفنان حسب ما جاء في البيان.

2.3.2. الإنتاج التلفزي والمسرحي : تدليس في المضمون وتبخيس الهوية

يلاحظ كل راصد للعروض التلفزية المغربية أن ما يطبعه هو دبلجة المسلسلات إلى الدارجة المغربية، الشيء الذي يكرس هيمنة الأعمال الأجنبية البعيدة في مضمونها ومحتواها عن الواقع المغربي وهموم المغاربة وآمالهم.

فبالإضافة إلى احتكارها للحيز الزمني الكبير، فهي تشكل تهديدا حقيقيا لقيم المغاربة وهويتهم الإسلامية وخصوصياتهم الثقافية، خاصة باستعمالها لغة هجينة ومبتذلة يغيب فيها الحس الوطني في تشجيع المنتوج المحلي والكفاءات المغربية.

ويجمع العديد من المتتبعين على رداءة الأعمال المدبلجة فنيا وفكريا وبعدها عن هموم المغاربة. كما أن الدارجة المستعملة لا تفي بالغرض الفني وتخل بالحياء.

وتخالف عقيدة المجتمع وأخلاقه، وتستعمل في إطار علائقي غير شرعي، بحيث تروم الوصف الجسدي الغرائزي المرتبط أساسا بايحاءات جنسية وعلاقات اجتماعية بعيدة عن سياقنا الثقافي ومن شانها تكسير وفك الروابط الاجتماعية في الأسرة المغربية.

وتهدف الدبلجة للدارجة إلى استهداف اللغة العربية والهوية الإسلامية والعربية، وذلك بتوطين الفرنكفونية.

ترتكز المسلسلات المدبلجة على مواضيع غرامية واجتماعية تنسج علاقات متداخلة، جلها غير شرعية. ويتسم هذا الإنتاج في مجمله بتناقض مرجعياته القيمية المشكلة من الديني العقدي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي والتاريخي والتقاليد والعادات.

وإذا كانت الشخصية المغربية تركيبا إنسانيا تدخلت في بلورته عناصر متعددة عبر تاريخها الطويل وكانت العقيدة لحمتها وسداها فإن التفاعل بين جميع هذه العناصر هو وحده الكفيل بتقوية هذه الشخصية.

وإن كل أمة، وكل حضارة، وكل عقيدة، إنما تأتي لترفع في الطريق مصباحا كبيرا أو صغيرا ينير الطريق، وينير ساحة الكون كله للعلم بحقائق الوجود.

المراجع

"حصيلة المستجدات التربوية لموسم 2010/2009"، إصدار وزارة التربية الوطنية.

التقرير الوطني: حصيلة المرحلية للبرنامج الاستعجالي برسم سنتي2009 و2010 والأسدس الأول من 2011 الرباط شتنبر 2011.

الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

البرنامج الاستعجالي.

مشروع إصلاح منظومة التكوين الأساس لهيئة التدريس.

حصيلة المستجدات التربوية في مجال التكوين الأساس والمستمر 2011/2010 محمد دالي عن الوحدة المركزية لتكوين الأطر منشور بموقع وزارة التربية الوطنية.

الملخص التركيبي في شأن اللقاءات الخاصة بتكوين المدرس متعدد التخصصات.

موجز إحصائيات التربية 2010-2011 صاد عن مديرية الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط بوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

"برامج محاربة الأمية: حصيلة السنة القرائية 2011/2010"، إصدار وزارة التربية الوطنية، مديرية محاربة الأمية.

الجريدة الرسمية؛ عدد 5892؛ المادة 81.

رشيد شريت: العبرية في دستور 2011: خطأ معرفي أم مراوغة سياسية ؟

hespress.com/writers /33685

محمد همام : تحديات التدبير العمومي الجديد للشأن الثقافي في المغرب. www.fikrweb.net

وكالة المغرب العربي للأنباء. الرباط 2 دجنبر 2010

أحمد سيجلماسي :الحصيلة السينمائية لسنة 2011. cinema-alfawani.com

حسن بنشليخة : انقذوا السينما المغربية .www.attajdid.info/def.asp

محمد بلوش : السينما المغربية ومشاهد الجنس . القدس العربي. www.alquds.co.uk

بوكوس: الثقافة الأمازيغية تحتل مكانة متميزة في البرامج الانتخابية - عمر السعيدي - وكالة المغرب العربي للأنباء - الاثنين 21 نونبر 2011

حسن اوريد . الموريسكي . ترجمة عبد الكريم الجويطي دار أبي رقراق ط 2011/1.

Rodrigo de Zayas : Les morisques et le racisme d'Etat. Editeur: Editions De La Différence. Collection: Les voies du sud.

Bruce Maddy-weitzman: The berber identity Mouvement and the challange To North Africa States.in;www.utexas.edu/utpress/pops/popmadber

http://www.enssup.gov.ma

http://www.ircam.ma

http//www.men.gov.ma

http://www.particentresocial.ma/Contenu/Article.asp?idr=41&ida=988

http://www.ircam.ma/ar/index.php?soc=evene&rd=177

www.ksarnet.com/vb/

www.mofide.com

http://www.amazighworld.org/arabic/human_rights/index_show.php?id=2178

www.ibadhiyah.net/maqeel/00001.htm

خاتمة

بهذا نضع كلمة الختام بعد هذه الجولة، التي نتمنى أن تكون ممتعة، في مجمل الأحداث التي شهدها المغرب هذه السنة. نرجو أن نكون وفقنا في الرصد الشامل والتشخيص الدقيق والتحليل العميق لبلد يستحق أن يكون موضوعا للدراسة ولسنة كانت غنية بالوقائع.

يقودنا رصد حالة المغرب، خلال هذه السنة، إلى استنتاجات متباعدة ومتناقضة تختلف من شخص إلى آخر باختلاف زاوية النظر لهذه الوقائع والموقع والموقف مما يجري في البلاد، فهناك من يرى أن المغرب خرج من عنق الزجاجة وتجاوز تداعيات الربيع العربي الذي أطاح بأنظمة مستبدة طال استبدادها وتفشى، وهناك من يرى أن ما نعيشه هو الهدوء الذي يسبق العاصفة، وهناك من يرى أن الأخطاء التدبيرية للمرحلة القابلة ستشعل فتيل فورة شعبية ستستفيد من حالة الاحتقان وعدم الرضا واليأس التي تسود البلاد.

في كل الأحوال، هناك نوع من الشك والريبة لدى أغلب المتتبعين في قدرة الإجراءات العلاجية، التي اتخذها المغرب خلال هذه السنة، على تجنيب البلاد حركات الاحتجاج المطالبة بالتغيير الحقيقي، وهذا ما بدا واضحا مع بداية سنة 2012.

هناك صعوبة في الاستجابة للوعود بسبب تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية والجفاف، وهناك نوع من التراجع عن ما صار يصطلح عليه ب"التنزيل الديمقراطي للدستور"، وهناك تزايد لوتيرة الاحتجاجات القطاعية والفئوية والمناطقية، وهناك حالة من الترقب والانتظار وسط كل شرائح المجتمع، وهذه كلها أعراض مسبقة لسنة قد تشكل قطيعة مع السنوات السابقة، أو قد تشكل الاستمرارية لما قبلها، فتصبح سنة 2011 استثناء وسط هذا العقد من الزمن. إنه نقاش عمومي غائب للأسف، وأول

نتائجه صعوبة تحديد البوصلة لأن تحديد السياسات وتنفيذها لا يحكمه منطق ومنهجية واحدة حتى يمكن تقييمهما بمعايير علمية موحدة ومضبوطة.

نفترق على أفضل عزيمة، وهي أن فريق العمل هذا عازم أن ينتقل بهذا المنتوج وغيره إلى فضاء آخر، هو مركز دراسات وأبحاث، وعدناكم به في الإصدار الأول، ولكننا تريثنا حتى لا نضيف رقما بدون قيمة وحتى لا نستعجل الثمرة قبل أوان قطافها.

نعتقد جازمين أننا قدمنا ورقة اعتماد وعربون صدق لكل من يهتم بهذا المجال، وكان هذا هو التحدي لأن ما دونه مجرد إجراءات إدارية شكلية مكملة.

إن مجال البحث والدراسات في المغرب ما زال فتيا ويحتاج لمن يعطيه من وقته وجهده وخبرته وتجربته، ونتمنى أن نكون، مع غيرنا، ممن يتصدى لهذا المجال الحيوي والحساس والمهم، مع احترام تام لضوابطه وأخلاقياته. وهذا هو ديدننا وهمنا وأملنا.

نفترق على أمل اللقاء بكم في أقرب وقت إن شاء الله.